المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

روح الجاكاكا

دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي

الكوارث

من المفاهيم إلى التحديات والحلول

النساء النازحات في العراق

تحديات واقع وسياسات مأمولة

الهجرة غير النظامية واللجوء إلى أوروبا في ظل جائحة كورونا

قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها

مساعدة النساء اليمنيات النازحات على التحشيد المجتمعي

أنشطة تحشيد المجتمع في مواقع استضافة النازحين داخليًا في مأرب

العدد (٤) رمضان ١٤٤٢ هـ | مايو ٢٠٢١م

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني،
تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

العدد (٤) رمضان ١٤٤٢ هـ | مايو ٢٠٢١م

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة
المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي
مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير

محتوى العدد

روح الجاكاكا دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي	د. أحمد موسى بدوي	٣
الكوارث من المفاهيم إلى التحديات والحلول	د. صالح بن حمد التويجري	٢٩
النساء النازحات في العراق تحديات واقع وسياسات مأمولة	أ. بكر خضر جاسم شرقي	٤٩
الهجرة غير النظامية واللجوء إلى أوروبا في ظل جائحة كورونا قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها	أ.د عائشة التايب	٧٣
مساعدة النساء اليمنيات النازحات على التحشيد المجتمعي أنشطة تحشيد المجتمع في مواقع استضافة النازحين داخليًا في مأرب	المنظمة الدولية للهجرة	١٠٥

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - فاكس ٤٦٤٧٨٥١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

الهيئة الاستشارية

أ. د. صالح حمد السحيباني	الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا)
أ.د. موكيش كابيلا	أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر
أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف	أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
أ. د. ميتشل بيلفر	مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي
أ.د. مساعد راشد العنزي	مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت
م. مكي حامد	مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية
١٦٧٥/ ١٤٤١ تاريخ ٤/ ٢/ ١٤٤١هـ
ردمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨

الناشر

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

المدير العام
د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير
راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم
ينال إسحق

التصميم
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية
بدر الخرعان

هاتف: ٤٠١١١٤٥٥٥٥٠٤(٩٦٦+) تحويلة: ٤٠١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:

١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
٥) ألَّا تقل الدراسة الميدانية عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
٦) أن تكون هوامش البحث مجموعة، ومستقلة في نهاية البحث، وليست في نهاية كل صفحة.
٧) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس، مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية، وذلك في نهاية الدراسة بعد الهوامش مباشرة.
٨) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
٩) أن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
١٠) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

١

روح الجاكاكا

دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي

د. أحمد موسى بدوي - مصر
باحث سوسيولوجي- عضو المجلس الأعلى للثقافة

ملخص الدراسة

تمثل كارثة الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا عام ١٩٩٤م حدثا مأساويًّا ليس له نظير، خلفت مئات الآلاف من القتلى وشردت الملايين، وقد تمكن الشعب الرواندي من تجاوز هذه المأساة، وتحقيق نموذج فريد في تحقيق السلام، والأمن، والتصالح، والتنمية. لذلك فإن التجربة الرواندية تكتسب أهمية بالغة في تحليل ودراسة الكوارث والأزمات، ما يتيح للمعنيين كافةً فرصة التنبؤ والاستباق للحيلولة دون وقوع مثل هذه الكوارث مستقبلا.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات وثيقة الصلة، تركز على البعد الوصفي، والدراسات التطبيقية المفيدة في إقرار السياسات، أو الدراسات التقويمية البَعْدِية لبرامج المساعدات الإغاثية والتنموية، ولا تهتم غالب هذه الدراسات بالبعد النظري والتفسيري الذي يكشف غموض ما قبل وأثناء وبعد الكارثة. وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل وتفسير أسباب وقوع الكارثة، وأسباب التعافي والتنمية التي تشهدها رواندا الآن، مستخدمين نظرية القواعد المتصارعة التي نشرت في أبريل ٢٠١٨م، بمجلة وادي النيل – جامعة القاهرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصراع العرقي نشأ على يد النخبة التوتسية قبل الحقبة الاستعمارية، وزادت حدته خلالها، ولم تحقق القواعد الدينية والثقافية الحديثة دورًا في تخفيف الصراعات بسبب تحيزها لجماعة التوتسي. وتبدلت الأدوار بعد الاستقلال بحيازة الهوتو للسلطة، فتعرض التوتسي للتمييز إلى أن وقعت الكارثة، فأعقبها نمط جديد للتحول الاجتماعي، يمثل قطيعة حقيقية مع الماضي، بسبب ارتباط الحس المشترك مع الفعل السلطوي التقدمي بعلاقات تكامل معززة بتأثير إيجابي للقيادة الكاريزمية.

الكلمات المفتاحية: الإبادة الجماعية، التمييز العنصري، محاكم الجاكاكا، المصالحة، الاندماج الاجتماعي.

روح الجاكاكا

دراسة في فهم عبقرية الصفح والتعافي والتنمية في المجتمع الرواندي

د. أحمد موسى بدوي مصر

مقدمة

لا يمكن لشعب من الشعوب أن يتحمل الكوارث الإنسانية التي تعرض لها الشعب الرواندي، جراء الصراع العرقي الذي انتهى بإبادة جماعية بدأت في السابع من أبريل ١٩٩٤م، واستمرت مائة يوم بكل وحشية، فكان أن لقي أكثر من ثماني مائة ألف مواطن مصرعهم بأسلحة يدوية وبدم بارد، وشرد أكثر من ثلاثة ملايين مواطن داخل رواندا وخارجها. وحين تتشبع ذاكرة شعب بتجربة مرعبة كهذه، فإن الضغط النفسي المؤلم والمستمر على الناجين من الإبادة سوف يولد طاقة انتقام كافية للإبقاء على الصراع الإثني مشتعلًا بلا نهاية، غير أن ذلك لم يحدث؛ بل على العكس، انخرط المجتمع الرواندي في مصالحات وإصلاحات للتعافي والتنمية، وهذا تحول يُعَدُّ معجزة بالقياس النفسي والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي والإنساني.

انطلاقا من هذه المفارقة، فإن الحالة الرواندية تعد مادة ثرية لتحليل ودراسة الكوارث والأزمات. كما أن قدرة الروانديين على بدء مصالحة شاملة عبر محاكم أهلية تقليدية قديمة تسمى محاكم الجاكاكا **Courts Gacaca** (محاكم العشب الأخضر)، ثم الانخراط الجاد في تطبيق برامج تعافٍ وتنمية بتعاون دولي ملحوظ، لإعادة توطين اللاجئين ودمجهم اجتماعيًّا، والقضاء على الفقر، والارتقاء بالخصائص الثقافية للسكان، وإزالة الفوارق بين الجماعات المكونة للنسيج الرواندي (التوتسي، الهوتو، التوا). كل ذلك يحفز الباحثين على إثارة السؤالين لماذا وكيف حدثت هذه القطيعة النوعية مع الماضي القريب والبعيد؟

الدراسات السابقة

على الرغم من كثرة الدراسات المعنية بالمجتمع الرواندي قبل وأثناء وبعد الإبادة الجماعية، إلا أن الملاحظ هو قلة الدراسات النظرية التفسيرية، وقد استفاد الباحث من دراستين يتبعان هذا النمط:

الدراسة الأولى لعالمة الاجتماع الأمريكية إليزا لوفت Aliza Luft بعنوان: **نحو نموذج نظري ديناميكي، لفعل الإبادة على المستوى المايكرو: القتل والمقاومة والإنقاذ في رواندا ١٩٩٤م.** تفترض لوفت أن سلوك القتل على الهوية العرقية، يصعب تفسيره وفق النظريات السوسيولوجية التي تميل إلى تصنيف الفاعلين في مواقف المواجهة المباشرة بين الأفراد

تصنيفا ثابتا: جناة، ضحايا، متعاطفين، ومحايدين. وباستخدام أداة المقابلة الكيفية المطبقة على ٣١ حالة من شهود الإبادة، توصلت الدراسة إلى أن الفرد يمكن أن يتحول من القتل إلى ممارسة الإنقاذ والعكس، ومن الحيادية إلى التواطؤ والعكس، على معنى أن الفعل الإبادي لم يتبع نمطا تقليديا كما تذهب النظريات السوسيولوجية وثيقة الصلة، ولا يمكن تفسيره من خلال علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس الإدراكي، وعوضا عن ذلك تذهب لوفت إلى ضرورة استخدام مفهوم الحدود السلوكية العابرة behavioral boundary crossing الذي يُعنى بتفسير ظاهرة خروج الفعل الإبادي عن السيناريوهات المتوقعة. وهذه الدراسة مهمة في فهم وتفسير ما حدث على مستوى المايكرو سوسيولوجي، ويمكن الإفادة من هذا النموذج النظري في ربط ما يحدث على مستوى المايكرو بالسياق الأكبر المحلي والوطني. فعلى سبيل المثال، نجد أن رجال الدين -خاصة الكاثوليك- قدموا ممارسة عابرة للحدود السلوكية، وممارسة غير نمطية وغير متوقعة، من خلال تورطهم في مساعدة عصابات القتل، وهو الامر الذي اعتذر عنه الفاتيكان رسميًّا في عام ٢٠١٧م.

الدراسة الثانية لعالم الاجتماع الأمريكي توماس كوشمان Thomas Cushman بعنوان: هل يمكن منع الإبادة الجماعية؟ بعض الاعتبارات النظرية. تنطلق هذه الدراسة من ميدان علم اجتماع المعرفة، حيث يذهب الباحث إلى أن دراسات الإبادة الجماعية منذ أكثر من نصف قرن، أصبحت في حاجة ماسة الآن إلى تطوير نماذج نظرية بين تخصصية[1] مع تركيز خاص على تصميم نماذج تفيد في منع الإبادة الجماعية. ويفترض الباحث أن الإنتاج المعرفي حول الظواهر المسببة للإبادة لا بد أن يرتبط بهذا البعد النظري، سواء على مستوى التحليل والتفسير، أو على مستوى استنباط نماذج نظرية من الواقع الميداني، وينهي بعدة أسئلة لدفع الباحثين إلى تقديم أفكار نظرية ونماذج جديدة لفهم طبيعة الحياة الاجتماعية، مثل: كيف يمكن القضاء على الشر؟ ما حدود فهمنا للأشياء التي نرغب في محاربتها؟ كيف يمكن الإحاطة بميدان بحث معقد ومركب كدراسات الإبادة؟ وأخيرا كيف يمكن تحويل معرفتنا إلى سياسات وبرامج وتوصيات فاعلة، لجعل حياة الناس ناجحة وخالية من الصراعات. ويمكن الإفادة من هذا البحث فيما أثاره من أفكار وتساؤلات، وقد تبنت الدراسة الراهنة معظم هذه التساؤلات حول الإبادة الجماعية، وكيفية منعها، وكيفية التعافي منها وإعادة دمج الجماعات المتصارعة في كيان وطني واحد.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من سببين: الأول **أبستمولوجي**، حيث إن معظم الدراسات وثيقة الصلة، تركز على الجانب التطبيقي وأوراق السياسات أو الدراسات التقويمية للمشروعات والبرامج التي تديرها الحكومة الرواندية أو تلك التي تنفذها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. ما يعني وجود حاجة إلى الاهتمام بالدراسات التفسيرية يسمح بتطوير نماذج نظرية ذات صلة. والثاني **عملي**، حيث إن إعادة النظر بتحليل وتفسير مجريات

التجربة الرواندية يقدم لصناع القرار الوطني والمعنيين ببرامج الإغاثة والأعمال الإنسانية على مستوى العالم، أدوات أبستمولوجية تساعد على فهم مكامن الخطر في المجتمعات متعددة الإثنيات، وتساعد على التنبؤ واستباق الأزمات والحيلولة دون حدوث الكوارث.

منهج الدراسة وأهدافها

يروم الباحث تقديم رؤية نظرية جديدة للقارئ لفهم وتفسير أصل الأزمة الرواندية وتطورها وأسباب التعافي منها، باستخدام نظرية القواعد المتصارعة Conflicted Rules Theory (CRT)، التي ألَّفها ونشرها أحمد موسى بدوي في عام ٢٠١٨م. وهي نظرية جديدة تنتمي إلى اتجاه العلاقة بين الفعل والبناء، وأهم منظري هذا الاتجاه، عالما الاجتماع بيير بورديو، وأنتوني جدينز. تفترض النظرية أن كشف عمليات التغير الاجتماعي يستلزم قياسا دقيقا لعوامل التغير المادية وغير المادية،[٢] وفهم العلاقة الجدلية التي تربط الأبنية الاجتماعية التي تشكل العوالم الاجتماعية الخمسة: الصغيرة والمحلية والوطنية والإقليمية والعالمية في سياق تحليل متصل للتجربة التاريخية التي يمر بها المجتمع قيد الدراسة، كما تحدد النظرية سبع آليات للتغيير، وذلك بالكشف عن دور كل من **الأفعال الجمعية، والأفعال السلطوية، والأفعال الاستثنائية الكاريزمية**، في تعديل أو توسيع أو تغيير القواعد البنائية، وهذه الدراسة تعد اختبارا للفرضين الأول والثاني من النظرية.[٣]

ويرى الباحث أن النظرية تقدم مفاهيم وعلاقات قادرة على فهم آليات التحول الذي شهدته رواندا، وتفسر متى وكيف ارتبط الحس المشترك للجماعات الرواندية مع البناء المؤسسي الرسمي بعلاقات صراعية أدت إلى الحروب الأهلية وتشريد المواطنين والإبادة الجماعية، ومتى وكيف ولماذا ارتبط بناء الحس المشترك مع هذا البناء المؤسسي بعلاقات تكاملية ساعدت على التعافي والتنمية، كما يقدم الباحث في هذه الدراسة توظيفا للنظرية في فهم أثر الفعل السلطوي والفعل الكاريزمي، في خلق الأزمة وتفاقمها في مرحلة تاريخية، وأثرهما في إنهاء الأزمة والتعافي منها.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي التفسيري بتوظيف النظرية المذكورة في فهم وتفسير النتائج التي توصل إليها الباحثون والمعنيون في المنشورات المتعلقة بذلك سواء على المستوى الوطني الرواندي، أو في الدوريات العلمية المحكمة، أو الشهادات الموثقة حول الكارثة، خاصة من الفاعلين الدوليين الموجودين على الأرض الرواندية أثناء حدوث الإبادة، فضلًا عن التقارير الدولية وثيقة الصلة.

تنقسم الدراسة إلى ستة مباحث، يتناول المبحث الأول أصل الأزمة العرقية في رواندا قبل وأثناء الاستعمارين الألماني والبلجيكي، ويختص المبحث الثاني بتطور الأزمة في مرحلة ما بعد الاستقلال خلال فترة حكم الهوتو، بينما يركز المبحث الثالث على كارثة الإبادة الجماعية وموقف المجتمع الدولي منها، ويستعرض المبحث الرابع نظام محاكم الجاكاكا ودوره في المصالحة، ويتناول المبحث الخامس عناصر النجاح التي توفرت للتعافي ثم التنمية، ويقدم المبحث السادس تحليلا وتفسيرا لمرحلة المصالحة والتعافي والتنمية وتفسير الإنجازات التي تحققت على الأرض بعد عام ٢٠٠٠م.

أصل الأزمة العرقية في رواندا

في خلاصة جوهرية وبليغة، ينهي الجنرال الكندي روميو دالير Roméo Dallaire قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤م، شهادته عن الإبادة الجماعية، قائلا:

"To properly mourn the dead and respect the potential of the living, we need accountability, not blame. We need to eliminate from this earth the impunity with which the genocidaires were able to act, and re-emphasize the principle of justice for all, so that no one for even a moment will make the ethical and moral mistake of ranking some humans as more human than others, a mistake that the international community endorsed by its indifference in 1994."

«لكي نحزن بحق على من رحلوا، ونحترم مشاعر الناجين، لا نحتاج أن نلوم أنفسنا، بل أن نحاسب أنفسنا، نحن بحاجة إلى الحيلولة دون إفلات مرتكبي الإبادة من العقاب، وإعادة التأكيد على مبدأ العدالة للجميع، **حتى لا يرتكب أي إنسان ولو للحظة الجرم الأخلاقي والقيمي المتمثل في تصنيف بعض البشر على أنهم أفضل وأكثر إنسانية من البعض الآخر**. وهي الخطيئة التي أقرها المجتمع الدولي - بلا مبالاته- عام ١٩٩٤م.» فكيف ظهرت وتفاقمت أزمة التمييز العرقي في رواندا؟

الموقع والمكون الاجتماعي

تقع رواندا في شرق إفريقيا في المنطقة الاستوائية المعروفة بمنطقة البحيرات العظمى، وهي دولة داخلية مساحتها ٢٦,٣٣٨ ألف كم٢، تحدها تنزانيا شرقا، وأوغندا شمالا، والكونغو غربا، وبورندي جنوبا، وتتميز بمناخ وتضاريس مناسبة للزراعة. وتتكون رواندا من ثلاث جماعات: **الهوتو Hutu** ويمثلون ٨٤٪ من إجمالي عدد السكان، بينما يمثل **التوتسي Tutsi** ما يقرب من ١٥٪ من إجمالي عدد السكان، وأما جماعة **التوا Twa** فهي لا تتجاوز ١٪ من إجمالي عدد سكان رواندا وقد انتشرت المسيحية في رواندا خلال الحقبة الاستعمارية، ويدين بها ٩٠٪ من السكان (أغلبهم من الكاثوليك)، ويحل الدين الإسلامي ثانيا بنسبة ٤,٧٪، ثم الديانات الإفريقية التقليدية[٤] ٢,٦٪، والباقي لا دينيين أو غير مصنَّفين.

وظل تنظيمها الاجتماعي السياسي عشائريًّا كبقية المناطق في قارة إفريقيا حتى القرن الخامس عشر، وخلاله شهدت منطقة البحيرات العظمى ظهور الممالك الصغيرة، فكانت مملكة رواندا أحد هذه الممالك، تعاقب عليها ملوك جميعهم من جماعة التوتسي، إلى أن وصلت هذه المملكة إلى أقصى اتساع لها في عهد الملك كجيلي الرابع Kigeli IV، الذي حكم رواندا خلال الفترة: ١٨٥٣-١٨٩٥م، وقضى السنوات العشر الأخيرة من حكمه تحت الاحتلال الألماني، وبهزيمة الألمان في الحرب العالمية الأولى، أصبحت رواندا مستعمرة بلجيكية منذ عام ١٩١٧م، وفي نهاية ١٩٦١م أُلغي النظام الملكي وأعلنت الجمهورية الرواندية تحت حكم الهوتو ثم استقلَّت عام ١٩٦٢م.

تذهب العديد من الدراسات إلى أن الهوتو والتوتسي والتوا، ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة: «فهم منذ قرون يتحدثون لغة واحدة، هي الكينيارواندية Kinyarwanda، ولديهم تاريخ مشترك، وتراث ثقافي واحد، وعدد كبير من الروانديين من نسل زواج مختلط بين الهوتو - التوتسي.» وأن الفروق الجينية التي

تبدو الآن بين الجماعات الثلاث ترجع إلى شيوع زواج الأقارب endogamy لعشرات السنين بين التوتسي بعضهم بعضًا، وليست فروقًا عرقية واضحة.

فيما تذهب دراسات أخرى إلى أن الهوتو والتوتسي ينتميان إلى عنصرين مختلفين، لكن الحقيقة التاريخية في كل الأحوال تثبت كما يذهب مامداني "أنهما لم يعيشا منفصلين في أي وقت من الأوقات" وأن الفروق الحقيقية بين الهوتو والتوتسي، ترجع لأسس اجتماعية اقتصادية، (...) حتى أن الأسطورة الرواندية تحدد هذا الأساس المميز لكل جماعة، فالتوتسي لرعي الأبقار، والهوتو لحرث الأرض، والتوا للصيد وصناعة الفخار.

هذا الرأي الأخير له مسوغاته العلمية، فمن المعلوم أن كل مهنة تعكس لدى شاغلها رؤية للعالم والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية، كما تضع كل مهنة في أيدي شاغلها قدرًا من الثروة والقوة يكسب صاحب المهنة مكانة اجتماعية ما. وفي سياق المناخ الاستوائي والتضاريس السهلية وتموقع رواندا في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية، فإن المجموع الخضري على الأرض الرواندية يصبح كثيفا طوال العام، ولا تحتاج الزراعة إلى جهود غير عادية، ولا توجد ندرة في المحاصيل الزراعية، وفي المقابل نجد أن تربية الماشية، يمكن أن تدر ثروة أكبر، وعليه فإن التوتسي كانوا الأكثر ثراءً، حتى على مستوى اللياقة البدنية والقدرة على الحركة والمناورة وبالتالي الجاهزية للقتال، كلها من نصيب الرعاة وليس المزارعين. وعليه فإن جماعة التوتسي وفقا لتاريخ المهنة والنشاط الاقتصادي تراكمت لديهم ثروة تُرْجِمَت إلى قوة وهيمنة سياسية.

في عام ١٨٧٠م جرى تطبيق نظام مركزي جديد لإدارة الدولة Uburetwa هو أقرب إلى نظام محمد علي شبه الإقطاعي في مصر، فقد وُزعت الأراضي على القيادات المحلية من جماعة التوتسي، بوصفهم متعهدين بتحصيل الضرائب وجلب مزارعي الهوتو للعمل بالسخرة (بلا أجر) في مشاريع الخدمة العامة وفي أراضي الملك وعائلته وحاشيته، المشكلة في هذا النظام الجديد أنه طبق على المزارعين فقط، وظل الرعاة النخبة المستفيدة من النظام الجديد. هذا النوع من التمييز والتفرقة، هو أول تقسيم طائفي استغلالي عرفته رواندا، فمنذ ذلك الحين حدث تغير في القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية وأصبح لكلمة هوتو وتوتسي دلالات سياسية مختلفة. فكيف أصبح لهم هذه الهويات الفرعية المختلفة رغم أنهم يتكلمون اللغة نفسها، ولديهم التراث الثقافي نفسه، ويدينون بالدين نفسه تقريبا؟

آليات التغير الاجتماعي وفق نظرية القواعد المتصارعة

قبل الإجابة عن السؤال السابق، نحيل القارئ إلى الشكل رقم (١)، والذي يتضح من خلاله وجود ثلاث آليات أساسية للتغير الاجتماعي، وهي: قوة الفعل الجمعي، قوة الفعل السلطوي، قوة الفعل الاستثنائي. لكل قوة طريقتها في تشكيل القواعد الجديدة، فالقواعد التلقائية تنشأ من تكرار الأفعال الجمعية التفاعلية، كاستجابة لعامل أو أكثر من عوامل التغير وتكون محصلة تجربة اجتماعية تاريخية، أي أنها **تُصْنَع على مهل**، وهناك آلية تغيُّر تنبثق من الفعل الجمعي عبر حركة اجتماعية (سياسية، ثقافية، دينية، عرقية، إلخ)، تعمل على تعديل وتوسيع القواعد القائمة. أما القواعد التي تنشأ بسبب قوة الفعل السلطوي المادية، فهي قواعد جاهزة **يفرضها** صاحب السلطة على المجتمع، فيما تكون القواعد التي تنشأ بسبب قوة الفعل الاستثنائي **جاذبة ومقبولة** من أفراد المجتمع.

الشكل رقم (١) آليات التغير الاجتماعي وفقاً لنظرية القواعد المتصارعة

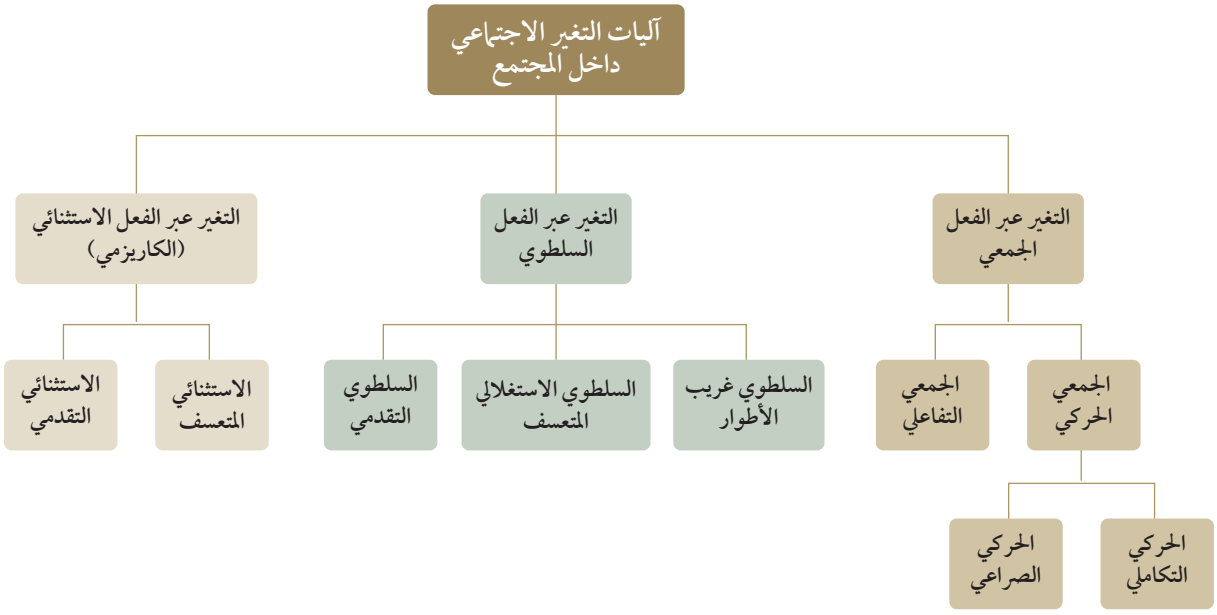

تفسير نشأة الأزمة العرقية في رواندا

يذهب الباحث إلى أن القواعد التي كانت تحكم العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الثلاث قبل تطبيق النظام المركزي في عام ١٨٧٠م، كانت تتوسع أو تتغير تغيُّرًا تلقائيًّا؛ لأن المتغير -خاصة المفاجئ أو الغريب- يجعل الممارسة الاجتماعية مرتبكة، حتى يهتدي الناس إلى أفعال نموذجية تحقق جميع أغراضهم في الحياة الاجتماعية وتستجيب في الوقت نفسه لهذا المتغير المستقل، وبعد وقت قصير تتحول هذه الأفعال النموذجية إلى قواعد جديدة مستقرة تساعد الجميع على التكيف مع التغير الناشئ. هذا التطور التلقائي للقواعد، يكون محصلة اختيار الجماعة بأكملها، لذا فإن الأفراد يقبلون هذه القواعد ويعتادون عليها، وتتوارثها الجماعة عبر وسائل التنشئة الاجتماعية التلقائية جيلا بعد جيل، وبحسب درجة حيوية القاعدة وأهميتها يتفق الناس على نظام للجزاء معنويا وماديا (مكافأة الممتثل للقاعدة وعقاب المخالف).

وعليه فقد استقرت جماعة الهوتو على قواعد اجتماعية تقليدية، ناتج تجربة اجتماعية تاريخية، تقبل بمسألة التدرج الاجتماعي وتفاوت القوة بين الأفراد، حيث يرى الفرد هذا التفاوت أمرا طبيعيا، فهو ليس ضعيفا أو مهمشا لأنه من الهوتو، ولكن لأنه لا يملك ثروة أو قوة، وأنه يمكن أن يرتقي على المدرج الاجتماعي البسيط إذا امتلك هذه المقومات، فالبعض يستطيع مثلا تغيير المهنة، أو الجمع بين الزراعة والرعي، ويؤكد حراكه الصاعد بالزواج من توتسية، إلخ. **باختصار لا يوجد إحساس جماعي بالظلم وعدم المساواة والتمييز.**

لكن بعد تطبيق النظام المركزي شبه الإقطاعي، شهد المجتمع الرواندي وفقا لنظرية القواعد المتصارعة **آلية مختلفة من آليات التغير الاجتماعي، وهي التغير عبر الفعل السلطوي**، ومنها أفعال سلطوية تقدمية، وأخرى استغلالية تعسفية، ومنها السلطوية غريبة الأطوار. **والنظام المركزي الجديد يقع ضمن أفعال السلطة التعسفية، لأنه تأسس على قواعد تخلو من العدالة**

والمساواة بين الهوتو والتوتسي والتوا، وتخلق حدودا سياسية بين الجماعات الثلاث لم تكن موجودة من قبل؛ فحرية الأفراد أصبحت مكبلة ومقيدة بالأصل العرقي. بمعنى أن قواعد النظام المركزي تسببت في تقسيم بناء الحس المشترك الرواندي إلى ثلاثة أبنية فرعية، تربطهم مع البناء المؤسسي للمملكة علاقات مختلفة. حيث يرتبط البناء التقليدي (الحس المشترك) للتوتسي **بعلاقات تكاملية** مع البناء المؤسسي، فهم أصحاب الفرح والمنتفعون من نظام الإدارة الجديد، فيما يرتبط البناء التقليدي للهوتو **بعلاقات تصارعية** مع البناء المؤسسي، فهم الغالبية المقهورة والمُسْتَغَلَّة، ونظرًا لضعف جماعة التوا وقلة حيلتهم، فقد ارتبط بناؤهم الاجتماعي التقليدي **بعلاقات تعايش** مع البناء المؤسسي الملكي.

هيمنة التوتسي في هذا النظام المركزي، تزيد المشكلة تعقيدا لأنهم الأقلية، هذه الحالة الاستغلالية يشعر بها الهوتو أكبر بكثير من جماعة التوا، لسبب يسيرٍ، وهو أن لديهم عاملًا حاسمًا من عوامل التغير، وهو عدد السكان، الذي يعد عاملًا قويًّا يجعل التفكير في التغيير أمرًا ممكنًا ومشروعا. حيث ترى نظرية القواعد أن الفعل الحركي التكاملي أو الصراعي يمكن أن ينشأ في حالة زيادة حدة التمييز العنصري.

يصبح الفعل الحركي تكامليًّا إذا كان لدى السلطة الملكية مرونة سياسية تقبل بالاحتجاج وتسمح بالمفاوضة، لتعديل قواعد النظام الجديد، لكن التجربة التاريخية تشير إلى أن السلطة نادرا ما تكون مرنة، وعليه فقد يفكر الهوتو في التحول إلى الفعل الحركي الصراعي، **الذي يغلب عليه الطابع السري، ويصبح جزءًا من البناء النفقي المعتم، وغالبًا ما يستخدم العنف والإرهاب لتغيير هذه القواعد ويدخل في صدام مباشر مع السلطة**. لكن حركة التطور التاريخي لم تأخذ مسارا طبيعيا متأثرة بالاستعمارين الألماني ثم البلجيكي.

هذا الوضع يحيل إلى حقيقة مفادها أن **تقسيم رواندا إلى هوتو وتوتسي ليس اختراعًا ألمانيًّا أو بلجيكيًّا، كما تذهب العديد من الدراسات**، لكن الأمر يرجع إلى أبعد من ذلك وكامن في بنية الحس المشترك بتقاليده الشفاهية، ثم تحولت هذه العلاقات التقليدية -كما أوضح الباحث- إلى هوية سياسية ثلاثية Three-fold political identity في أعقاب تطبيق قواعد النظام المركزي المذكور. ومع ذلك فإن الاستعمارين الألماني والبلجيكي كانا ضالعين في تعميق الفجوة بين الجماعتين، كيف ذلك؟

رواندا والاستعمار الألماني

في عام ١٨٨٥م، ضمَّت الإمبراطورية الألمانية كلًا من تنجافينا ورواندا وبورندي في مستعمرة واحدة، عُرفت باسم شرق إفريقيا الألمانية Deutsch-Ostafrika وظلت رواندا تحت الاحتلال الألماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث قُسِّمت المنطقة المذكورة بين بلجيكا وبريطانيا بعد خسارة ألمانيا الحرب، وكانت رواندا من نصيب البلجيك، من ١٩١٧م إلى ١٩٦٢م.

تبنَّى المستعمر الألماني نظرية الجنس الحامي، انطلاقا من النظرة الغربية الاستعلائية السائدة آنذاك والمدعومة بنظريات وفلسفات وحركات فكرية وفنية وأدبية، كلها تؤكد وتبرهن على اختلاف الأوروبي بصفة عامة عن غيره من بني البشر، معتبرين أن أي إنجاز حضاري في إفريقيا يرجع الفضل فيه للحاميين القادمين من أوروبا عبر شمال إفريقيا. وقد زاد الألمان، بتأثير من نظرية تفوق العنصر الجرماني، فاعتبروا أن الآريين هم الأفضل والأولى بحكم العالم. وبناء على

ذلك صنف الألمان الشعوب والجماعات وفقا لمدى اقترابهم أو ابتعادهم عن الخصائص الآرية المطلقة، وعليه فقد صنف الألمان الجماعات الرواندية الثلاث بأسلوب هرمي تمييزي، كما يذهب البروفيسور ايمابل تواجيليمانا Aimable Twagilimana: فجماعة التوتسي، تتميز بالذكاء والقوة والجمال (الطول والبشرة الفاتحة والأنف المدبب)، وأنهم خلقوا لكي يحكموا جماعة الهوتو الجبناء التابعين (قصار القامة، أصحاب البشرة الداكنة والأنف العريض)، أما جماعة التوا فهي جماعة هامشية مهرجة تشبه القردة في الغابات.

The Tutsi were described as tall (also with sharp nose and light skin), intelligent, shrewd, proud, reserved, arrogant, and powerful, among other characteristics, and definitely born to rule of the short (with wide nose and dark skin), noisy, subservient, and fearful Hutu. As for the marginal Twa, they were compared to apes in the forests because of their small size and their clownish manners.

لقد أسهم الاستعمار الألماني بلا شك في تكريس الصراع الإثني، فقد أبقى الألمان على هيمنة النخبة التوتسية على الهوتو، كجزء من إستراتيجية «فرق تسد» المعروفة.

In Rwanda, the Germans started and maintained the pre-colonial Tutsi dominance over Hutus as part of the divide and rule strategy.

لكن الألمان في كل الأحوال لم يتدخلوا مباشرة في إدارة المجتمعات المحلية، وتركوا الملك وشيوخ العشائر يديرون هذه المجتمعات بطريقتهم المعتادة. **لكن هناك متغير مستقل آخر قد أضيف للمعادلة الاجتماعية الرواندية** إبان الاستعمار الألماني، له فاعلية في مستقبل الحياة الاجتماعية هناك، ونعني به **استبدال القواعد الدينية المسيحية بالقواعد الدينية التقليدية الوثنية.**

في بداية القرن الماضي، بدأت **جمعية المبشرين المسيحية الكاثوليكية**، ممارسة عملها التبشيري في رواندا، بالتركيز على جماعة التوتسي أولًا، وقد وفر لهم الألمان الإمكانات اللازمة على اعتبار أن توسع المسيحية في رواندا يعتبر عاملًا مساعدًا ومهمًّا لإدارة هذه المستعمرة. **أما الكنيسة البروتستانتية** فقد تأخرت في دخول رواندا حتى عام ١٩٠٧م، واكبتها سنوات الحرب العالمية الأولى، بحيث يمكن القول إن التبشير البروتستانتي بدأ فعليا بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وهذا يسوِّغ انخفاض نسبة البروتستانت في رواندا. كان انتشار المسيحية بدلا من الديانات الإفريقية التقليدية سريعا بوجه لافت، ساعد على ذلك القواعد التقليدية العشائرية، فقد كان يكفي أن يقنع المـُبَشِّر شيخ العشيرة بالمسيحية، فيضمن بذلك إيمان العشيرة بالكامل. نعود إلى تحليل المشكلة العرقية، بإثارة السؤال مجددا، **هل أسهمت القواعد الدينية الجديدة في تخفيف حدة التوتر والصراع المكتوم بين الجماعات الرواندية التي دخل معظم أفرادها في المسيحية؟ والإجابة السريعة هي النفي، كيف ذلك؟**

مارس رجال الدين عملهم التبشيري، **انطلاقا من النظرة الغربية الاستعلائية والأسطورة الحامية سابقة الذكر**، فالتوتسي خلق ليكون سيدًا، والهوتو خلقوا لكي يكونوا عبيدًا، كما يذهب جين دامور بانيانجا وكاي بيوركفيست: (Jean d'Amour Banyanga and Kaj Björkqvist):

"During the colonial period, the Catholic Church worked hand in hand with the German and Belgian authorities, (…) to justify the maintaining of Tutsi domination, missionaries and colonizers advanced an ideology that displayed their unique qualities of ruling strategies. They supported the exclusion of Hutus from opportunities and power. According to the missionaries, evangelism was to be directed above all at the Tutsis only. (…) Their teachings insisted on identifying distinct categories of the population in racial terms."

تحالفت الكنيسة الكاثوليكية خلال الحقبة الاستعمارية مع السلطتين الألمانية والبلجيكية من أجل إقصاء الهوتو من المناصب الإدارية، حتى داخل الكنيسة، فإن الكرازة أو الدعوة الدينية يجب أن يقوم بها رجال من التوتسي. وقد انعكست هذه النظرة على نظام التعليم الذي كانت تسيطر عليه الكنيسة، فكان إصرار القائمين على التدريس على تقديم محتوى معرفي يصنف السكان تصنيفا عنصريا.

يقف الباحث هنا مع القارئ وقفة تحليلية قبل استكشاف دور الاستعمار البلجيكي. معلوم أن الملك كيجيلي الرابع، أسهم في تأسيس هوية سياسية ثلاثية قسمت الروانديين إلى عناصر عرقية مختلفة، وهناك ثلاثة متغيرات أسهمت في زيادة التوتر والصراع العنصري:

١. تكريس الألمان لسلطة التوتسي المحلية، والإبقاء على الملك كيجيلي الرابع في السلطة، ونخبته الحاكمة.

٢. انطلاق الدعوة المسيحية الكاثوليكية، من النظرة الاستعمارية الاستعلائية، ما يعني تأسيسًا لقواعد دينية جديدة عنصرية، مسوغة لسياسة الملك، ومباركة للسياسة الاستعمارية الألمانية، فتخلت الكنيسة كما يذهب جيرارد فان سبيكر (Gerard Van't Spijker) "عن أحد ثوابتها الدينية وهو وحدة الجنس البشري، واستسلمت للنظرية الحامية العنصرية". المشكلة أن القواعد الدينية من المفترض أنها تحض على الالتزام الأخلاقي بالمُثُل العليا، وحين تتأسس هذه القواعد متحيزة، يصبح الالتزام الأخلاقي على المحك، وهذا يفسر المشاهد الوحشية لعمليات القتل الجماعي في ١٩٩٤م وقبلها، سواء كانت على يد الهوتو أو التوتسي فكلاهما لم يكتسب قواعد دينية حقيقية، فمارس الجميع تدينا مشوها.

٣. يزيد من التوتر أن تأسيس بنية التعليم الحديث تحت إشراف الجمعيات التبشيرية، اتخذ الطابع التمييزي نفسه، ما يعني غرسًا لقواعد ثقافية جديدة عنصرية الطابع.

انظر هنا إلى الضغط الاجتماعي الذي تعرضت له جماعتا الهوتو والتوا، فالقواعد السياسية والاقتصادية الحيوية التي يتحكم فيها الملك والمندوب الألماني ظالمة لا مساواتية، والقواعد الدينية الجديدة مسوِّغة ومبارِكة، والقواعد الثقافية تتشكل داخل المدارس وعبر المنتجات الفنية والأدبية ووسائل الإعلام تشكيلا تراتبيا، يوضع فيه التوتسي في قمة الهرم ثم الهوتو ثم التوا. من الصعب أن تتغير الأوضاع وفق الفعل الحركي التكاملي الذي سبق الإشارة إليه، ولا حتى عبر

الفعل الحركي الصراعي، بسبب قوة العنف المشروع والمسوغ التي يمتلكها الملك وجماعته من التوتسي والمستعمر. لقد سلبت إرادة الهوتو، ولم يبق لهم سوى مشاعر الكراهية المكبوتة والمتراكمة، تزداد مع كل موقف وتفاعل وعلاقة عنصرية. **وفقا لنظرية القواعد المتصارعة، في حالة انسداد قنوات التغيير عبر الفعل الجمعي الحركي، يبقى الأمل معقودا على فعل كاريزمي استثنائي أو فعل سلطوي، يعدل القواعد البنائية تعديلا شاملا**، فهل من الممكن أن يتولى المستعمر البلجيكي القيام بهذا الدور؟

رواندا والاستعمار البلجيكي

حل الاستعمار البلجيكي بديلا عن الألماني، ولم تتحسن العلاقات بين الجماعتين، بل ازدادت تعقيدا، فقد اعتمد البلجيك على نخبة التوتسي لتولي المناصب الإدارية الحديثة، وفي المقابل منع المستعمر جماعتي الهوتو والتوا من إلحاق أبنائهم بالمدارس الحديثة. ومن أجل تطبيق هذه السياسة استحدث البلجيك بطاقة هوية لكل جماعة من الجماعات الثلاث، وهو إجراء بيروقراطي عنصري يستند إلى النظرة الغربية الاستعلائية، ويحتاج إلى مجموعة من الفحوصات والقياسات البدنية (شكل الرأس والأنف والعينين، ولون البشرة، طول القامة، إلخ) لتحديد نوع العرق. وكان الملك يعين رئيسا لكل جماعة عرقية، وهذا التقليد السياسي حال دون توتر الأمور بين الجماعات الثلاث عبر السنين، لكن بلجيكا اكتفت برئيس واحد من التوتسي، لإدارة شؤون الجماعات الثلاث. نستنتج من ذلك أن المستعمر البلجيكي حتى منتصف خمسينيات القرن الماضي، اتبع السياسة العنصرية نفسها، وزادها توترا ببطاقة الهوية التي تعد وصمة اجتماعية Social stigma وعلامة مُعَمِّقة لمشاعر الدونية والاغتراب لدى الهوتو والتوا، ومكرسة لمشاعر الكراهية والغضب المكتوم تجاه التوتسي.

الهوتو في السلطة: حيازة القوة وتأكيد الكراهية

حدث **انقلاب مفاجئ في السياسة البلجيكية من منتصف الخمسينيات**، أملا في إطالة أمد بقائهم في المنطقة، وكرد فعل تجاه حركات التحرر التي اجتاحت العالم، فكان أن **سمحت بلجيكا بتأسيس حزب سياسي لحركة تحرير الهوتو**. وللمرة الأولى يشعر الهوتو بقدر من القوة داخل المجال العام الرواندي، ومن داخل الكيان السياسي الجديد ظهر الجناح اليميني المتطرف، ولم يمض وقت طويل حتى هيمن المتطرفون الهوتو على هذا الكيان. وجرى استخدام الأسطورة الحامية نفسها التي تسوغ النظرة الاستعلائية الغربية، لكن بطريقة عكسية.

أقر الهوتو أن التوتسي منحدرون من الجنس الحامي القادم من شمال إفريقيا، أي أنهم لا ينتمون إلى رواندا وعليهم أن يعودوا من حيث جاءوا! وقبيل خروج بلجيكا من رواندا، **جرت أحداث عنف قتل فيها الآلاف من التوتسي، ونزح الآلاف لاجئين إلى دول الجوار**، وعقدت أول انتخابات فاز بها الهوتو، ورُسمت حدود الدولة الرواندية بفصلها عن بورندي تمهيدا لإعلان استقلالها في عام ١٩٦٢م.

أعلنت الكنيسة الكاثوليكية تأييدها العلني للهوتو في عام ١٩٦١م، وأصبحت كنيسة الدولة بعد الاستقلال وترسيم الحدود، وهذا الموقف المتناقض في أقل من نصف قرن في مسائل تتعلق بالقواعد الروحية، يؤكد ما توصل إليه الباحث منذ قليل حول هشاشة التدين الرواندي أثناء فترة الاستعمار وبعد الاستقلال.

لم يتوقف العنف الموجه ضد التوتسي بعد الاستقلال،

وقد أسهم غيريغوا كاييبوندا Grégoire Kayibanda رئيس رواندا في ذلك الوقت بخطابه الغوغائي في زيادة الأوضاع التهابا، حيث كان يصف التوتسي بالحشرات الضارة؛ ما أدى إلى زيادة الطلب على النزوح والهجرة القسرية، **وتدفق بالفعل أكثر من ٣٠٠ ألف من التوتسي إلى أوغندا وتنزانيا**. وعندما تولى الرئيس جوفينال أبياغيمانا Juvénal Habyarimana الحكم في ١٩٧٣م، عاد إلى اتباع السياسات العنصرية الاستعمارية، واتخذ العديد من القرارات الغريبة.

مقابل ذلك، تأسست الجبهة الوطنية الرواندية Rwanda Patriotic Front (FPR) في سنة ١٩٨٧م، التي تطالب بعودة اللاجئين التوتسي وتقاسم السلطة مع الهوتو، وإزاء رفض هذه المطالب شنت الجبهة العسكرية الرواندية حملة عسكرية على شمال رواندا في مطلع أكتوبر عام ١٩٩٠م. ودارت حرب أهلية بين الجماعتين مدة ثلاث سنوات، أريقت فيها دماء كثيرة، وهجِّر فيها المزيد من السكان تهجيرا قسريا، إلى أن تمكن المجتمع الدولي من إلزام الطرفين بعقد اتفاق مصالحة في أغسطس ١٩٩٣م.

نعود إلى تحليل هذه الفترة المهمة في الأزمة الرواندية، فبعد الاستقلال تملكت رجال الدولة شهوة الانتقام من التوتسي، وهذا الموقف سنعود لمقارنته بموقف رجال الدولة بعد المذبحة. المهم أن الفترة من ١٩٦٢م إلى ١٩٧٣م، شهدت **ممارسة سلطوية تعسفية**، فرئيس الدولة بعد الاستقلال، بدلا من الانشغال بالأمن والسلام للجميع والتنمية الشاملة، دأب على إعادة إنتاج الممارسة التعسفية للسلطة القائمة على الاستغلال وإعادة توزيع السلطة والثروة والمكانة لصالح جماعة الهوتو، كما ترتب عليها ظهور أزمة ثقافية عميقة داخل الهوتو المعتدلين الرافضين للتطرف والتعسف. وعندما تولى جوفينال أبياغيمانا Juvénal Habyarimana الحكم في ١٩٧٣م، أصبح التغير **مرتبطا بالفعل السلطوي غريب الأطوار**، وهذا النمط من الأفعال السلطوية شديد الخطورة على المجتمعات، ومن اللافت أن نص نظرية القواعد المتصارعة يكاد ينطبق تمامًا على الحالة الرواندية في تلك الفترة:

«يفرض الفعل السلطوي غريب الأطوار، قواعد بنائية مشوشة لا يمكن إثبات قيمتها النفعية، فيذعن لها أفراد المجتمع إذعاناً اعتباطياً، وغالبا ما يكون نظام الجزاء الخاص بها على قدر كبير من التعسف واللامعقولية (...). وتشير الشواهد التاريخية إلى أن هذا النوع من القواعد ينهار بمجرد ذهاب الحاكم لأي سبب، مخلفةً حالة شديدة من الفوضى في أركان المجتمع.»

> **“Weird authoritarian agencies, relating to the strange ruler imposing confusing structural rules whose benefit cannot be proven, may come to existence, and thus the members of the society arbitrarily submit to them. The penalty code of these rules is most often based on a great deal of abusiveness and irrationalism. (...) Historical evidence indicates that this kind of rules collapse with the leave of the ruler for any reason, leaving behind complete chaos in the entire society.”**

وقد أسس أبياغيمانا قواعد بنائية غريبة الأطوار لا يمكن الدفاع عنها أو تسويغها، فرفض بشدة السماح بعودة اللاجئين، وأعاد العمل ببطاقات الهوية، وخفض نسبة التحاق أبناء التوتسي بمراحل التعليم المختلفة؛ وزاد فحظر على أفراد الجيش الزواج من التوتسي،

وطوال سنوات حكمه، لم يكن هناك عمدة واحد من التوتسي، ولم يكن في الحكومة طوال حكمه سوى وزير واحد، وعضوين في البرلمان من بين ٧٠ عضوا، وتضاعف عدد اللاجئين في عصره ليصل إلى أكثر من ٥٠٠ ألف. وغيرها من القواعد غير العقلانية. **نخلص إلى أن دولة رواندا بعد الاستقلال أسست لحالة انعدام ثقة بين الجميع، وفقدان أمل واسع النطاق، وانزوت كلمة الوطن إلى الهامش.**

وعلى الجانب الآخر، فقد تشكلت عدد من الحركات السرية المناهضة لحكم الهوتو، وكان لكل حركة حضور سري في الداخل، وحضور علني في مخيمات اللاجئين في الخارج. ولأن الهابيتوس الخاص بالتوتسي، متمرس على التنظيم والإدارة والقيادة، فقد كان يسيرا عليهم توحيد هذه الحركات تحت اسم واحد هو الجبهة الوطنية الرواندية FPR في عام ١٩٨٧م، **وأصبحت الجبهة مسؤولة عن الفعل الحركي التكاملي والصراعي**، وبادرت الجبهة أولا بالدعوة للتكامل بينها وبين الحكومة الرواندية على مبدأ تقاسم السلطة وعودة اللاجئين، وبعد رفض الحكومة اتجهت الجبهة إلى ممارسة الفعل الحركي الصراعي ودارت الحرب الأهلية بين الحكومة والجبهة مدة ثلاث سنوات، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية أروشا للسلام، في الرابع من أغسطس ١٩٩٣م في حضور دولي وإقليمي كبير، وهو اتفاق شامل مسبوق بمباحثات طويلة كانت خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٣م، انتهى بالاتفاق على حل جميع المشكلات المسببة للصراع، وخاصة تكوين القوات المسلحة، وتوزيع المناصب في السلطة التنفيذية، وحصة كل طرف في المجلس التشريعي، وعودة اللاجئين. وكان من ثمرة هذا الاتفاق عودة أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن ما بين نازح إلى الداخل ولاجئ في دول الجوار، وبقي عالقا أكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ.

المجتمع الدولي وكارثة المائة يوم

لم يمض وقت طويل، إلا وغيوم الإعصار القادم بدأت تلوح في الأفق، فقد اتضح أن الحكومة اضطرت تحت الضغط الدولي إلى توقيع الاتفاق، وأن هناك التيار اليميني المتطرف داخل نخبة الهوتو يرفض هذا الاتفاق ويسعى إلى نقضه، ومن ثم فقد جرى التخطيط للقيام بحرب إبادة شاملة ضد التوتسي، ومن الطبيعي أن يفكر المتطرفون في صناعة حدث ضخم لكي تبدأ المذبحة. في السادس من أبريل وأثناء هبوط الطائرة الرئاسية التي تقل رئيسي رواندا وبورندي، استهدفت بصاروخ على مدرج الهبوط بمطار كيجالي، ولقي الرئيسان مصرعهما. ومن تلك الساعة بدأت عمليات القتل المنهجية والقاسية في أرجاء العاصمة، وشملت التوتسي، كما طالت أعدادا كبيرة من الهوتو المعتدلين الذين رفضوا المشاركة في هذه العمليات. وخلال مائة يوم سقط ٨٠٠ ألف قتيل، وشرد أكثر من ٣ ملايين مواطن داخل رواندا وفي دول الجوار.

الأمر لم يكن خافيا، لأن إدارة عملية إبادة جماعية بهذه الوحشية والضخامة، تحتاج إلى استعدادات تكون علنية مع سبق الإصرار والترصد. **وتشير معظم الدراسات، إلى أنه كان بالإمكان تجنب الإبادة الجماعية في رواندا أو على الأقل وقفة في مرحلة مبكرة من بدايتها، وهذه الدراسات تستند إلى أن الأمم المتحدة بمواردها وإمكاناتها كانت موجودة على الأرض بالفعل، ولكنها كانت في حاجة إلى دعم قوات حفظ السلام الأممية، وتوسيع أنشطتها الإنسانية والعسكرية، لكن من أسف**

لم يعد يجدي، فقد غابت الإرادة السياسية في الأمانة العامة ومجلس الأمن.

كما تذهب أليسون دي فورج Alison Des Forges في المشروع البحثي الكبير الذي أداره بدعم من عدد من المؤسسات الأوروبية، لصالح المنظمة الدولية لحقوق الإنسان إلى أن: «صناع القرار السياسي في الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبلجيكا، والمسؤولين الكبار في الأمم المتحدة، الجميع كان على علم بأن الحكومة الرواندية تستعد لارتكاب مذبحة، لكن الجميع تخلى عن اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الكارثة.

Policymakers in France, Belgium, and the United States and at the United Nations all knew of the preparations for massive slaughter and failed to take the steps needed to prevent it.

فقد أحجم المجتمع الدولي عن: ١) الاعتراف بأن ما يحدث هو إبادة جماعية، متخاذلين عن التدخل المبكر الذي لا يتطلب سوى قوة عسكرية صغيرة من أجل ردع المتعصبين ووقف عمليات الإبادة. ٢) لم يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في القيام بالتنديد السياسي والأخلاقي وفضح المتورطين في الإبادة. ٣) امتنع المجتمع الدولي عن مجرد التلويح بمنع المساعدات الدولية، أو فرض العقوبات الاقتصادية على الحكومة الرواندية. ٤) ترك المجتمع الدولي الإذاعة الرواندية تعمل على مدار الساعة وتقوم بدور رئيس في إبلاغ عصابات القتل عن أماكن الضحايا وكيفية الوصول إليهم داخل العاصمة وخارجها.

كان بإمكان مجلس الأمن أن يتدخل في رواندا من عام ١٩٩٠م حتى ١٩٩٣م، بموجب الفصل السادس لفض النزاعات، وكان بإمكانه التدخل بموجب المادة ٤٢ من الفصل السابع لوقف عمليات الإبادة في ١٩٩٤م، **لكن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لم تتحمس باستثناء فرنسا، بسبب الوضع الهامشي لدولة رواندا بالنسبة لهم»**

The Security Council's threshold of significance was mainly determined by the marginal importance of Rwanda to all of the Permanent Five except France.

لا أحد يرغب في تحمل المسؤولية، وغابت الإرادة الدولية بعد أن فرضت الدول الكبرى على مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة التجاهل والصمت في لحظات عصيبة، تعد بحق كما يصفها ماتس بردال Mats Berdal «**أحلك ساعة في تاريخ الأمم المتحدة على الإطلاق**».

لقد تُرِكَ الضحايا لمصايرهم، ما منح عصابات الهوتو المدعومة من الحكومة الرواندية الفرصة كاملة في إدارة عمليات الإبادة دون أدنى قدر من المقاومة الداخلية أو الخارجية. وبطبيعة الحال فإن منظمات الإغاثة الدولية كانت شبه مشلولة نتيجة هذا التخاذل، مع أنها موجودة على الأرض ومتدخلة في الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب الأهلية (١٩٩٠-١٩٩٣م)، تقدم العون الإنساني للنازحين التوتسي داخل رواندا وفي البلدان المجاورة.

ومع ذلك فإن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ليست مسؤولة عن الأسباب المتراكمة تاريخيا التي أدت إلى الإبادة الجماعية، وفي أعقاب المذبحة قدم المجتمع الدولي للمنظمات العاملة على إغاثة المنكوبين الروانديين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، عدد من المنظمات غير

الحكومية، وهيئة الصليب الأحمر، وهيئة الهلال الأحمر) ما يقرب من ٤ , ١ بليون دولار، تكفل الاتحاد الأوروبي والحكومة الأمريكية بـ٨٥٪ من قيمة المساعدات. ولا بد من الإشادة بجهود الإغاثة التي قام بها موظفو الأمم المتحدة والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، خاصة في حماية الناجين وتوفير مسار شبه آمن للنزوح، وتعرضهم لمواقف صعبة وخطيرة للغاية.

بقي استطراد ضروري، يتعلق بالقواعد الدينية، وما سبق التوصل إليه بخصوص تناقض مواقف الكنيسة الكاثوليكية الذي تسبب في إضعاف الوازع الديني، وتهميش القواعد الدينية في معادلة السلوك الاجتماعي الرواندي وتحول التدين إلى مجرد واجهة شكلية وأحيانا خادعة، بسبب ما تسميه إليزا لوفت بالتحول عبر الحدود السلوكية العابرة. وتأكد ذلك خلال كارثة المائة يوم بتخلي رجال الكنيسة عن دورهم الديني والأخلاقي والإنساني، وانخراط بعضهم في التعاون مع عصابات القتل، في مقابل أن المسلمين على قلة نسبتهم في رواندا، كان لهم موقف رافض للإبادة، وحافظوا على هذا الموقف للنهاية.

ولعل القارئ يعلم أن العديد من وسائل الإعلام المختلفة حرصت على مقارنة موقف الكنيسة بموقف المسلمين، وجرى الترويج لهذه المقارنات على أنها انتصار للإسلام، والحقيقة في جملة واحدة: أن المسيحية الحقيقية والإسلام الحقيقي لا يقبلان تمييز الناس عنصريا، ولا يستحلان القتل العمد أيا كان مسوغه، والكنيسة التي تخلت عن دورها قبل وأثناء المذابح هي كنيسة تأسست على العنصرية البغيضة وليس على المسيحية الحقة. **لذلك لم يكن من المستغرب أن يقدم الفاتيكان اعتذارا رسميا لرئيس رواندا في مارس ٢٠١٧م، عن خطايا وأخطاء الكنيسة الكاثوليكية والمنتمين إليها المتورطين في الإبادة الجماعية.**

نستطيع أن نجمل الأسباب التي أدت إلى وقوع الكارثة فيما يلي:

١. مأسسة التمييز العرقي في عصر الملك كيجيلي الرابع، وخلق الهوية السياسية الثلاثية.
٢. ترسيخ الألمان لإستراتيجية فرق تسد واعتمادهم على الأقلية التوتسية.
٣. تسويغ الكنيسة الكاثوليكية لنظرية الأصل الحامي، وامتداد الأثر الكنسي في المجال الثقافي الرواندي من خلال تحكمهم في نظام التعليم.
٤. تعميق الاستعمار البلجيكي لفجوة التمييز العرقي، ونمو مشاعر الكراهية بين الجماعات الرواندية، بسبب الوصمة الاجتماعية المصاحبة لترسيم الحدود العرقية عبر بطاقات الهوية.
٥. سيطرة اليمين المتطرف الهوتي على مؤسسات الدولة بعد استقلالها حتى كارثة الإبادة.
٦. ممارسة الفعل السلطوي التعسفي، خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٣م) ونشأة أزمة اللاجئين الروانديين في دول الجوار.
٧. ممارسة الفعل السلطوي غريب الأطوار خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤م).
٨. انخراط التوتسي في ممارسة الفعل الحركي الصراعي عبر الجبهة الوطنية الرواندية.
٩. عدم تلازم الدور الإغاثي للأمم المتحدة مع دورها في حفظ الأمن والسلام.
١٠. تخلي القوى الدولية عن مسؤولياتها الإنسانية والأخلاقية تجاه الدول الهامشية في العالم.

على أية حال، استطاعت الجبهة الوطنية الرواندية أن تنظم قواتها مرة أخرى، وسط تعاطف ومؤازرة من دول الجوار، وبسبب حالة الاستنفار الشديدة التي سيطرت على شباب اللاجئين الروانديين الذين طالبوا بالانضمام للجبهة، وبدأت حملة وقف الإبادة والسيطرة على البلاد، فكان النجاح السريع حليفها وتوقفت الإبادة بعد ١٠٠ يوم تقريبا، وتولت الجبهة تشكيل الحكومة.

روح الجاكاكا: تكامل الحس المشترك والبناء المؤسسي

بعد الإبادة الجماعية، تولت الجبهة الوطنية الرواندية مقاليد الحكم، والغالبية العظمى من أعضائها ينتمون إلى جماعة التوتسي. أي أنها لسان حال الضحايا، **غير أنها اتخذت قرارا سلطويا تقدميا بالكف عن الانتقام واسترداد معنى الوطنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز في المجتمع**، واعتمدت حكومة الجبهة الوطنية مخرجا للتعافي ثم التنمية عبر **إستراتيجية الاعتراف والصفح والمصالحة**، مع الانتباه إلى الصعوبة البالغة في تحويل هذا القرار السلطوي الإستراتيجي إلى سياسات وبرامج من خلال فرض القواعد المؤسسية على الحس المشترك الرواندي في سياق اجتماعي ونفسي غير موات، **غير أن استدعاء روح الجاكاكا كان بمثابة الحل العبقري للمعضلة**، والرابط التكاملي بين رغبة الدولة في استقرار الأوضاع، ورغبة الأهالي في العيش الآمن وممارسة الحياة الطبيعية.

محاكم الجاكاكا، أو محاكم العشب الأخضر، إحدى الآليات لتحقيق العدالة في المجتمع التقليدي، وكانت مختصة قديماً بالبت في القضايا المدنية، مثل النزاعات التي تنشأ بين العائلات على أماكن الرعي أو الأراضي الزراعية، أو العراكات بين الأفراد، وأحيانا تنظر في الخلافات داخل الأسرة الواحدة، كل هذه القضايا كانت تحل عبر محاكم العشب الأخضر، حيث يجلس الأطراف في حضور شخصيات مؤتمنة من أهل المنطقة، **ويصدر الحكم ملزما لجميع الأطراف، ميالا للمصالحة ومكافأة المعترف بالذنب بتخفيف العقوبة**. أما القضايا الجنائية الكبيرة كالسرقة أو القتل أو إحداث العاهات المستديمة فلم تكن من اختصاص الجاكاكا، وإنما يتولاها نواب الملك في المناطق، ثم أصبح يتولاها نظام القضاء الحديث أثناء الحقبة الاستعمارية وما بعدها.

بدأت الحكومة تفكر في حل المشكلات الاجتماعية والقانونية والجنائية التي ترتبت على الإبادة والتي تحتاج إلى حلول خارج الصندوق، فدعت الجبهة الوطنية لندوة دولية في كيجالي عام ١٩٩٥م، وجهت فيها نداء إلى المؤسسات الأكاديمية على مستوى العالم للتفكير في حلول وإستراتيجيات وسياسات مناسبة لحل آلاف القضايا المعلقة بين المواطنين بسبب عمليات الإبادة.

وبالفعل قدم معهد رواندي مقترحا بالاستفادة من محاكم الجاكاكا على نطاق واسع في تطبيق العدالة وتصفية آلاف القضايا العالقة بسبب الإبادة، **وقد رفض هذا المقترح في البداية، حيث رأت الحكومة أنه من الخطورة أن يجلس الجناة والضحايا على العشب في مواجهة بعضهم بعضًا لمناقشة الجرائم التي وقعت أثناء عمليات الإبادة**. وبدلا من ذلك سنت الحكومة قانونا جديدا خاص بالإبادة يحتكم إليه بواسطة نظام العدالة الرسمي، وصنف الجناة إلى أربع فئات وفقا لهذا القانون، وأجاز المُشَرِّع تخفيف العقوبة لمن يعترف ويطلب الصفح على ما ارتكبه من جرائم.

مع بدء تطبيق القانون الجديد، تراكم لدى المحاكم مئات الآلاف من القضايا التي تحتاج إلى عشرات السنين للبت فيها، ما يعني أن حالة التوتر بين المواطنين ستكون مستمرة لأجيال قادمة، تقضي على أمل رواندا في طي صفحة الماضي الأليم، أمام هذا الواقع بدأت الحكومة تفكر في حلول جديدة. وعادت الجاكاكا تفرض نفسها على محاورات الرئيس الرواندي مع ممثلين من المجتمع في نهاية ١٩٩٨م حتى يونيو ١٩٩٩م، وقد انتهت الحوارات إلى حقائق مهمة، مفادها أن يشارك السكان بأنفسهم في تسيير نظام مقترح للعدالة، لمعاقبة المجرمين بالسرعة المطلوبة، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، وإعادة تأهيل ودمج الذين يطلبون الصفح ويعترفون بجرائمهم. **وفي ضوء ذلك دبت الروح من جديد في محاكم الجاكاكا، فأنشئت لجنة وطنية لتصميم مشروع قانون لمحاكم جاكاكا، وافق عليه البرلمان في يناير ٢٠٠١م.**

واجهت المعنيين بإعداد هذا القانون عدة استفهامات: كيف سيُرتقى بالجاكاكا لكي تتعامل مع الجرائم الجنائية؟ وكيف يمكن قياس حياد السكان والقضاة الطبيعيين؟ وهل سيؤدي تطبيق محاكم الجاكاكا إلى إثارة منظمات حقوق الإنسان؟ وهل يتعارض عملها مع القانون الدولي؟

تنقسم المناطق الإدارية في رواندا إلى أربعة مستويات، أقلها الخلية (قرية) أو حي صغير في مدينة، وأكبرها المقاطعة. ووضع مشرعو القانون محكمة جاكاكا داخل كل مستوى إداري، ويُختار أعضاء المحكمة من القاعدة الشعبية، بدءًا من الجمعية العامة للمحكمة على مستوى القرية أو الحي الصغير، التي تتكون من كل سكان القرية أو الحي الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة. هؤلاء السكان ينتخبون ١٩ شخصا من الأمناء ليشكلوا هيئة محكمة الجاكاكا على مستوى القرية أو الحي، بالإضافة إلى هذا العدد، تنتخب الجمعية العامة خمسة أشخاص آخرين لكي يصعدوا إلى المستوى الأعلى، ومن مجموع المصعدين من القرى والأحياء، تعقد الجمعية العمومية في المستوى الثاني، وتتشكل محكمة جاكاكا على المستوى الثاني، ويُصعد خمسة آخرون للمستوى الذي يليه، لتشكيل محكمة المستوى الثالث، وبالطريقة نفسها تُشكَّل محكمة المقاطعة في المستوى الرابع والأخير.

بعد إقرار القانون، أعادت السلطات الرواندية فرز وتصنيف المسجونين على ذمة القضايا، «وفي مطلع يناير ٢٠٠٣، انطلقت محاكمات جاكاكا في تسعة آلاف قرية وتجمع محلي»، وكانت البداية ذات مغزى إنساني، فقد استهدفت محاكمة كبار السن والمرضى، والفئات التي اعترفت بارتكاب الجرائم، ومنذ ذلك التاريخ والعمل مستمر في محاكم جاكاكا أفقيا ورأسيا.

لا شك أن نجاح المصالحات في هذا السياق الاجتماعي والنفسي، يعد من المفاجآت السارة للعالم أجمع. ومن هنا يمكن **القول إن ما حدث في رواندا يمثل بالفعل حالة مثالية لتكامل قواعد الحس المشترك مع قواعد البناء المؤسسي، وأثمر هذا التكامل عن قاعدة لإنفاذ العدالة أصيلة ورشيدة ومواكبة للظرف الاستثنائي**. وقد تفاعل المواطن الرواندي مع هذه القاعدة النوعية بإيجابية تجاوزت كل التوقعات.

التعافي والتنمية: تضافر الكاريزما والسلطة التقدمية

على مستوى السياسات طبقت رواندا بكل حزم إجراءات قانونية لمنع العنف العرقي مرة أخرى،

واختفت تقريبا من قاموس الحياة اليومية النعرات التي تثير الفروق العرقية أو الجهوية، وهذه المهمة السياسية لم تكن سهلة المنال خاصة في البيئة الاجتماعية الهشة بعد الإبادة، ولا يمكن تصور نجاح السياسيات التنموية دون مساعدة المجتمع الدولي دولا ومنظمات حكومية وغير حكومية، وما تزال هذه المساعدات مستمرة لحد الآن. طورت رواندا نظامًا للحوكمة الرشيدة، شمل جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بالنظام اللامركزي الذي اتبعته رواندا في إدارة الدولة، بعد عام ٢٠٠٠م، وقد أسهم هذا النظام في إنشاء طبقة إدارية جديدة، وتعزيز نظام الحكم المحلي، وتعزيز تقاسم السلطة المحلية والمصالحة، وكان من ثمرة ذلك التحسن المطَّرد في إدارة البيئة، حتى أصبحت رواندا من المقاصد العالمية للسياحة الخضراء.

استطاعت رواندا، وهي بلد زراعي بالدرجة الأولى، وليس لديه موارد خام، مضاعفة الدخل القومي للفرد في عقد ونصف (٢٠٠٠-٢٠١٥م)، وهو إنجاز كبير لدولة داخلية خارجة من حرب أهلية فقدت ١٠٪ من سكانها في إبادة جماعية. وعلى مستوى التعليم، ارتفعت معدلات القيد الإجمالي والصافي في المرحلة الابتدائية، وأصبح مؤشر التكافؤ في الفرص التعليمية بين الجنسين مضاهيًا للمعدلات العالمية. وعلى مستوى القطاع الصحي، ارتفع عدد المؤسسات العلاجية الحكومية، والارتقاء بجودة الخدمة الصحية؛ ما أدى إلى انخفاض في وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، وتضاعف متوسط العمر من ٣١ سنة في ١٩٩٥م إلى ٦٤,٥ سنة في ٢٠١٥م.

تحقيق رواندا لهذه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ارتبط بعدة عوامل: ١) إلغاء الحدود العرقية وتطبيق صارم لمن ينتهك القوانين الجديدة. ٢) محاسبة المتورطين في الإبادة الجماعية. ٣) إعادة توطين اللاجئين وتقليل معدلات الفقر متعدد الأبعاد، على معنى توفير مساكن لائقة لغير القادرين واللاجئين، إلى جانب الخدمات التعليمية والصحية، وقد وفرت هذه الإجراءات الثلاثة الأساس النفسي والاجتماعي والثقافي للقفزات التنموية التي أحدثتها رواندا بعد عام ٢٠٠٥م.

ويشير شيني تاكوشي Shinichi Takeuchi إلى ثلاثة عوامل محفزة على التنمية الاقتصادية: ١) الاحتكام إلى سلطة العلم، خاصة بعد عام ٢٠٠٠م، على معنى أن صناع القرار التنموي في رواندا اتبعوا النهج العلمي في تسيير عمليات التنمية، من خلال تنفيذ أربعة مشاريع بحثية كبيرة بهدف إصدار أوراق سياسات تنموية على المستوى الوطني، وتطبيق التوصيات العلمية بكل دقة. ٢) تطبيق نظام حكم رشيد: يقوم على المساءلة والشفافية وكفاءة توزيع الموارد النادرة، واستخدام البيروقراطية لتحسين بيئة الأعمال وليس العكس، والاحتفاظ بقطاع عام صغير ولكنه فعال مع إتاحة الفرصة الأكبر لمشاركة القطاع الخاص. ٣) تطوير شامل في قطاعي التعليم والصحة، على مستوى البنية الأساسية والكوادر البشرية.

تحليل وتفسير مرحلة المصالحة والتعافي

ذكر الباحث منذ قليل أن شهوة الانتقام من التوتسي التي تملكت رجال الدولة بعد الاستقلال، وهيمنة التيار المتطرف الساعي لطرد التوتسي نهائيا من رواندا، أفرز ممارسة سلطوية تمييزية متعسفة من ١٩٦٢م حتى ١٩٧٣م، ثم انتقل البناء المؤسسي إلى ممارسة غريبة الأطوار، استمرت منذ تولي أبياغيمانا

الحكم حتى حدوث الكارثة. **لكن حين تولت الجبهة الوطنية السلطة قدمت مؤشرات أولية على أنها بصدد ممارسة سلطوية تقدمية**، على معنى أن البناء المؤسسي أصبح مشغولا في فترة ما بعد الإبادة، باستتباب الأمن، وإحلال السلام الاجتماعي، والتفكير في منهج جديد لتطبيق المصالحة، ومواساة أهالي الضحايا، والرعاية العاجلة للفئات الاجتماعية والعمرية غير القادرة، وغير ذلك من الإجراءات.

لكن الأهم في الفهم والتفسير، هو تطبيق قاعدة جديدة منظمة للمجال العام وسلوك الأفراد والمؤسسات معا، تقضي بحظر كل الأفعال المعبرة عن العنصرية، واستخدام كلمة رواندي في قاموس الحياة اليومية والرسمية، بدلا من هوتي أو توتسي أو توي. وهذا ما تسميه نظرية القواعد المتصارعة **بالقاعدة سابقة التجهيز: ready-made rule والتي بمجرد إقراراها الرسمي سوف تدخل في صراع حاد مع القاعدة التمييزية العنصرية المستقرة في بنية الحس المشترك لعشرات السنين**، فكيف يمكن إزاحة القاعدة التمييزية واستبدال القاعدة التقدمية الرشيدة بها؟

مشكلة القواعد سابقة التجهيز، أنها تباغت الحس المشترك، وتحتاج لوقت طويل حتى تُغرس في الوعي الجمعي، من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة، غير أن الوضع الاجتماعي في رواندا لن ينتظر إتمام عملية الغرس ليحدث الالتزام الإرادي بالقاعدة، ولا بد من التفكير في تدابير تضمن فاعلية القواعد الجديدة دون إبطاء، كما يلي:

١) **تطبيق نظام جزاء صارم وعادل على المخالفين للقاعدة الجديدة**، وهذا ما سعى إليه البناء المؤسسي والتزم به.

٢) كما يساعد في **إزاحة القاعدة التمييزية خلق حزمة من القواعد الفرعية الداعمة للقاعدة سابقة التجهيز**، على أن تكون هذه القواعد مفضلة أو على الأقل مقبولة من المجتمع. وعليه فإن المضي قدمًا في الالتزام بتقديم أشكال الرعاية العاجلة كافة للجميع، والالتزام بتقديم الخدمات الاجتماعية كافة لمن يحتاج إليها دون تمييز، واختيار الأفراد في المناصب بناء على الكفاءة والجدارة، والالتزام بالشفافية وعدم التستر على الفاسدين، وغيرها من الالتزامات التي تشكل في مجموعها حزمة من القواعد الفرعية المنبثقة من القاعدة سابقة التجهيز.

٣) موافقة الحكومة (البناء المؤسسي) على الاستعانة بنظام العدالة التقليدي، وإعداد قانون لمحاكم جاكاكا، يعد ممارسة عقلانية رشيدة، ولأن هذه المحاكم ماثلة ومتأصلة في التاريخ المشترك لكل الروانديين، **فإن تطبيق هذا القانون يعد بحق حلا عبقريا وناتج تضافر وتكامل البناء المؤسسي مع بناء الحس المشترك**.

٤) جاء تصميم آليات تشكيل المحكمة تصاعديا من أربعة مستويات تجمع بين مستوى القرية أو الحي السكني، ثم مستوى المجتمع المحلي، ثم الجهوي ثم الوطني في سياق واحد متصل بأسلوب يحترم اختيار المواطنين من المستوى الأول إلى الرابع، وهذا التصميم يوفر للمحكمة عناصر النجاح، ويجعل المواطن فاعلا رئيسا في المصالحة.

وبالنظر في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الرواندية للتعافي والتنمية، بمساعدة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، يتأكد أن المجتمع الرواندي يمر بمرحلة تحول نوعية، ناتجة عن الجمع **بين الممارسة السلطوية التقدمية، والفعل الاستثنائي أو الكاريزمي التقدمي، ويمثله في هذه الحالة شخصية بول كيجامي Paul Kagame.**

ولد كيجامي في أكتوبر ١٩٥٧م، نزحت أسرته إلى أوغندا جراء أحداث العنف في عام ١٩٥٩م، فنشأ لاجئا، كان متفوقا، فواصل دراسته في جامعة ماكيري بكمبالا، ودرس العلوم العسكرية، وهو أحد مؤسسي الجبهة الوطنية الرواندية، وقائد قوات الجبهة التي أنهت الإبادة الجماعية، عُرف بنظافة اليد والصرامة والإنسانية، تولى منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع في أول حكومة بعد الإبادة وهو في عمر ٣٧ عامًا، ثم رئيسا للبلاد منذ عام ٢٠٠٠م حتى الآن. لقد توافرت شروط كافية لتصنيف شخصية كيجامي ضمن القيادات الكاريزمية، فهو يتمتع بالذكاء، والثقة العالية بالنفس، ويمتلك رؤية استثنائية يحاول تحقيقها على أرض الواقع، ولم تحم حوله شبهة الفساد في كل المناصب التي تولاها في أوغندا أو بعد عودته.

ومع ذلك ورُغمه، فإن القائد الكاريزمي، لا يظهر في فراغ اجتماعي، ولا يكتسب السمت الكاريزمي إلا إذا كان المجتمع في حاجة لوجود شخصية كاريزمية قادرة على إحداث تحول نوعي في حياتهم. وبالنظر في التاريخ الحديث لرواندا، **فإن المجتمع كان في أمس الحاجة إلى قائد كاريزمي في لحظتين فارقتين؛ الأولى لحظة الاستقلال، والآخرة لحظة الإبادة الجماعية.** ففي الأولى قدم القائد أداء غوغائيا وانشغل بالنظر إلى ماضي العلاقات الإثنية بلا رؤية للمستقبل، فقدمت القيادة أداء رجعيا يولد الصراع والتوتر، ويحقق رغبة الهوتو في السيطرة بعد الخضوع، والتمكين بعد التهميش، ولا يحقق العدل والمساواة والتنمية. أما في اللحظة الآخرة فقد كان الاحتياج أشد؛ لأن الكارثة خلفت عددًا غير منتهٍ من المشكلات في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، فضلا عن الآثار النفسية الرهيبة، التي تورث العجز عن الفعل الإيجابي والنظرة المتفائلة للحياة، وقد كانت رواندا محظوظة تماما، بأن تهيأ لها قائد كاريزمي، يريد طي صفحة الماضي، وينظر قدما نحو المستقبل بمنهج علمي وسمات شخصية أخلاقية جاذبة ومطمئنة للجميع.

وفقا لآليات التغيير، نجد تأثيرا مستقلا **للفعل الاستثنائي الكاريزمي**، ومنه نوعان تقدمي ومتعسف. وينتمي بول كيجامي إلى النوع التقدمي، حيث يتميز بعدة سمات كلها متطابقة مع نص نظرية القواعد المتصارعة الآتي:

«تمتلك الشخصيات الاستثنائية قبولا شعبيا واسعا، وثقة أفراد المجتمع فيهم ثقة مطلقة، ما يؤدي إلى قبول مباشر للقواعد البنائية الجديدة التي ينادون بها. ولأن هذه الشخصيات هي في الأساس مشغولة بالصالح العام، وبحكم ما لديها من رؤية وملكات عقلية ووجدانية وروحية، فإنها تكتشف نقاط الضعف في البناء الاجتماعي فتعمل على تغيير القواعد التي تسبب هذا الضعف. وفي أغلب الأحيان تؤدي عملية التغير إلى حرق مراحل في تاريخ المجتمعات وتسريع وتيرة التغير الاجتماعي».

"Exceptional personalities have a wide public acceptance, in addition to the absolute trust they

gain from members of the society. This creates a case of direct acceptance of the new structural rules they call for. Second: these personalities are basically concerned about the greater good. Owing to their mental, spiritual and emotional vision and their faculties, they spot the weaknesses in the social structure and thus try to change the rules that have causes this weakness. In most cases, this change caused leapfrogging in the history of communities and accelerates social change."

وحتى يوضع الفعل الاستثنائي لبول كيجامي في الميزان الحقيقي، فيكفي أن ننهي بأنه أصلح ما أفسده الملك كيجيلي الرابع، والاستعمارين الألماني والبلجيكي، وحكومة ما بعد الاستقلال، واستطاع أن يرمم نفسية شعب مكلوم، ويصنع الأمل في نفوس يائسة.

خاتمة

انطلاقا من مسلمة أن الحالة الرواندية تعد مادة ثرية لتحليل ودراسة الكوارث والأزمات، قدم الباحث في هذه الدراسة، محاولة لفهم وتفسير إستراتيجية المصالحة والتعافي والتنمية التي سار عليها المجتمع الرواندي بعد أن تعرضت نسبة ١٠٪ من الشعب للإبادة الجماعية والتشريد، ويمكن تلخيص الاستفادة من نظرية القواعد المتصارعة في فهم وتفسير الحالة المعقدة للمجتمع الرواندي، من خلال الاستخلاصات التالية:

أن الإثنية أيا كان نوعها لا تفرض على الفرد أي التزامات تجاه الجماعة التي ينتمي إليها إلا في حالة التمييز والاضطهاد الذي يمارس ضد هذه الجماعة. وأن التركيب العرقي لرواندا لم يتحول إلى مشكلة اجتماعية وسياسية إلا بعد مأسسة العلاقات الاجتماعية على أسس عرقية في عصر الملك كيجيلي الرابع في أعقاب تطبيق النظام المركزي شبه الإقطاعي، وانقسام الهوية الوطنية إلى هوية سياسية ثلاثية Three-fold political identity، وقد تكرس هذا التمييز خلال الحقبة الاستعمارية الألمانية والبلجيكية من جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية، انطلاقا من إستراتيجية فرق تسد، واستنادا إلى نظرية الجنس الحامي استعلائية الطابع. ولم تمارس القواعد الدينية الكاثوليكية الجديدة دوراً في خفض حدة العلاقات العنصرية، بل على العكس قدمت للسياسات العنصرية تسويغا دينيا واسع النطاق، فأصبحت أقلية التوتسي متمايزة عن أغلبية الهوتو حتى أواخر الخمسينيات.

ثم انقلب الوضع تماما منذ الاستقلال بعد سيطرة الهوتو على الحكم، فمارست السلطة الرسمية أفعالا تعسفية ثم غريبة الأطوار، بدلا من السعي نحو تحقيق العدل والمساواة والتنمية على أسس وطنية، قابلها التوتسي بتنظيم حركي صراعي، ما أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم الأزمة العرقية وتحولها إلى حرب أهلية ثم إبادة جماعية، أسهم في زيادة حجمها، تخاذل المجتمع الدولي ومنظمات حفظ الأمن والسلام في العالم.

ثم حدث تحول نوعي بعد عام ١٩٩٤م بعد أن توفر للمجتمع سلطة تقدمية وكاريزمية ترنو نحو المستقبل، فرضت قواعد جديدة منظمة للمجتمع: تقضي على التمييز العنصري، ولا تعترف إلا بهوية

وطنيـة جامعـة، مـع اسـتعادة روح العدالة عـبر محاكم الجـاكاكا المعدلة، لضمان آلية تشـاركية لمحاسـبة الجناة، مـا أدى إلى مـرور المجتمـع الروانـدي بحالـة تحـول فريـدة، يتكامـل فيهـا بنـاء الحـس المشـترك مـع البنـاء المؤسـسي، لتحقيـق الصفـح بعـد الاعـتراف، وتخفيف العقوبـة بعـد الإقـرار بالذنـب، والمـضي قدما في سـبل التعـافي والتنميـة. وبعـد، فـإن التجربـة الرواندية تمثل درسـا للتدبر والاعتبـار والاقتداء، نأمـل أن يُنْظَر إليها بعـين الاهتـمام في حـل الصراعـات الدائـرة في مناطـق متفرقـة مـن العالم.

الهوامش

١- **نماذج نظرية بين تخصصية**: تزداد الظواهر الاجتماعية تعقيدا وتركيبا يوما بعد يوم، ومن ثم تصبح عمليات فهم وتفسير أثر هذه الظواهر حملا ثقيلا على التخصص الواحد، وللتغلب على هذه الفجوة العلمية، تأسست في العقدين الماضيين برامج بحثية بين تخصصية، تهدف إلى دمج نموذجين معرفيين أو أكثر، في نموذج واحد لإنتاج معرفة جديدة لا تنتمي إلى تخصص بعينه، ويتوقع الباحثون أن تؤدي هذه المعرفة إلى ميلاد نماذج نظرية بين تخصصية، يمكن أن تتطور إلى ثورة علمية جديدة.

٢- **عوامل التغير وفقا لنظرية القواعد المتصارعة**، وجميع النظريات الاجتماعية ربما يكون واحد أو أكثر من العوامل التالية: النمو السكاني، الكوارث، المخاطر البيئية، الصراعات والحروب، الشخصيات الكارزمية والقيادات الاستثنائية في تاريخ المجتمعات، الأنبياء والرسل والمعتقدات الدينية السماوية والوضعية، الأفكار الفلسفية الكبرى، النظريات السياسية ونظم الحكم، التطور الاقتصادي، العقلانية، التعليم، الاكتشافات العلمية، التقدم التكنولوجي، التصنيع، نشأة التجمعات الحضرية، المؤسساتية، تقسيم العمل، التنظيم البيروقراطي، القانون، التغير القيمي، ثورة الاتصال.

٣- **الفرض الأول للنظرية**: يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد بسبب القدرة البنائية للأفعال الفردية أو الجماعية أو السلطوية الجديدة. ويمكن أن يمتد أثر التغير إلى العوالم الاجتماعية الأخرى بسبب علاقات التفاعل والتداخل التي تربط العوالم الخمسة.

والفرض الثاني: أن قواعد البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب (التفاعلي، المؤسسي، النفقي) داخل العالم الاجتماعي في حالة صراع داخلي شبه دائم، وصراع مع القواعد البنائية المناظرة لها في العوالم الأخرى، بسبب الخصوصية التاريخية للبناء الاجتماعي المركب في كل عالم اجتماعي، مع التسليم بوجود أنماط من التكامل الجزئي أو التعايش تربط هذه الأنساق.

٤- **الديانات الإفريقية التقليدية**، هو مجموعة من المعتقدات شديدة التنوع، وتشمل الإيمان بعدد كبير ومختلف من الآلهة العليا والسفلى، المرئية وغير المرئية.

المراجع

Scholz, Anton. (2015). Hutu, Tutsi, and the Germans: Racial Cognition in Rwanda Under German Colonial Rule. Unpublished MA African Studies. Master Thesis. *Leiden University*. p. 17-18.

Suhrke, Astri & Adelman, Howard (2004). The Security Council and the Rwanda Genocide. In: David Malone (ed.) The UN Security Council: From the Cold War to the 21st century. *Boulder, Col./London: Lynne Rienner* pp. 483-499. p. 495.

Badawi, A. M. (April 01, 2018(. Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research*. 18 (18): 1-42. doi: 10.21608/jwadi.2018.85259

Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT); a New Theory in Sociology. *Op.cit.* p. 26.

Badawi, A. M.) April 01, 2018(. Conflicted Rules Theory (CRT); a New Theory in Sociology. *Op.cit.* p. 27.

Banyanga, J., & Björkqvist, K. (2017). The Dual Role of Religion Regarding the Rwandan 1994 Genocide: Both Instigator and Healer. *Pyrex Journal of African Studies and Development*, 3(1), 1–12. p .2.

Berdal, M. (August 03, 2005). The United Nations, Peacebuilding, and the Genocide in Rwanda. Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations, 11, 1, 115-130. p. 118.

Cushman, T. H. O. M. A. S. (December 01, 2003). Is Genocide Preventable? Some Theoretical Considerations. *Journal of Genocide Research*, 5, 4, 523-542.

Dallaire, R., & Beardsley, B. (2005). Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda. New York, NY: *Carroll & Graf Pub*. p. 513.

Des, F. A. (1999). "Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda. New York, *NY: Human Rights Watch*.p.7.

Des, F. A. (1999). " Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda. Op.Cit. P.7.

Dorn, A. W., Matloff, J., & Matthews, J. (1999). Preventing the Bloodbath: Could the UN have Predicted and Prevented the Rwandan Genocide? New York: *Cornell University, Peace Studies Program*. p. 8.

Dorn, A. W., Matloff, J., & Matthews, J. (1999). Preventing the Bloodbath: Could the UN have Predicted and Prevented the Rwandan Genocide? New York: *Cornell University, Peace Studies Program*. 58.

Eriksson, J. R. J. R., Sellström, T., Adelman, H., Suhrke, A., Jones, B., Borton, J., Kumar, K., Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda. (1996). The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience. Copenhagen? *Steering Committee of the Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda*. p. 23-25.

Info-please encyclopedia: https://www.infoplease.com/world/countries/rwanda

Kenneth, R. W. (January 01, 2009). Scourge of Racism: Genocide in Rwanda. *Journal of Black Studies*, 39, 3, 471-481. p. 474.

Larson, C. C. (2009). As We Forgive: Stories of Reconciliation from Rwanda. *Grand Rapids, Mich: Zondervan*. p.33.

Lihiru, V.M. (2019). Participatory Constitutional Reforms vs. Realization of Equal Representation of Men and Women in the Parliaments: A Study of Kenya, Rwanda, and Tanzania. (*Unpublished PhD thesis, Public Law, Faculty of Law, Cape Town University*). p. 53.

Luft, A. (January 01, 2015). Toward a Dynamic Theory of Action at the Micro Level of Genocide: Killing, desistance, and saving in 1994 Rwanda. *Sociological Theory*, 33, 2, 148-172.

Luft, A. (January 01, 2015). Toward a dynamic theory of action at the micro level of genocide: Killing, Desistance, and Saving in 1994 Rwanda. *Op.Cit.* p.149

Mamdani, M. (2002). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. *Princeton: Princeton University Press*. p. 50.

Mamdani, M. (2002). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. *Op.Cit*. pp. 210-213.

Paul J. Magnarella (2000) Comprehending Genocide: The Case of Rwanda, *Global Bioethics*, 13:1-2, 23-43. p. 33-34.

Shinichi Takeuchi. Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda. IN: Takagi, Y., In Kanchoochat, V., In Sonobe, T., & Springer Link (Online service). (2019). Developmental State Building: The Politics of Emerging Economies. (*Springer eBooks*.). pp.121-134. P.123.

Shinichi Takeuchi. Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda. IN: Takagi, Y., In Kanchoochat, V., In Sonobe, T., & Springer Link (Online service). (2019). Developmental State Building: The Politics of Emerging Economies. (*Springer eBooks*.). pp. 124-125.

The Association of Religion Data Archives: https://www.thearda.com/internationalData/countries/Country_187_2.asp

Twagilimana, A. (2016) "Historical Dictionary of Rwanda, 2ed.Lanham, Boulder, New York, London: *Rowman & Littlefield*. p. 6.

Van't Spijker, G. (2006). Religion and the Rwandan Genocide. *Scripta Instituti Donneriani Aboensis*, 19, 339-357. p. 351.

Vries, R. E. D. (March 01, 1999). On Charisma and Need for Leadership. *European Journal of Work and Organizational Psychology*, 8, 1, 109-133. p. 110.

٢

الكوارث
من المفاهيم إلى التحديات والحلول

د. صالح بن حمد التويجري - السعودية
الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

ملخص البحث

بعد أن ثبت أن عنصر المفاجأة وضعف الإمكانيات من أهم مسببات الفشل في التعامل مع الكوارث؛ كان حريّ بدول العالم والجهات المختصة؛ أن تكون لها بصمة مؤثرة في التنبؤ بالكوارث والاستعداد لها وإدارتها؛ والاهتمام بتطوير خطط الاستجابة لها بأسلوب أكثر فاعلية؛ وإشراك كل المجتمعات في التفاعل معها من خلال التدريب على خدمات الطوارئ، وإجراء تجارب فرضية لقياس درجة الاستعداد لمواجهتها وتقييم الأداء؛ ووضع استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من أخطارها؛ واستثمار التقدم العلمي في تأمين مزيد من التقنيات المتطورة للاستشعار والتنبؤ بقرب وقوعها؛ من أجل الاستعداد لها وتقليل أضرارها إلى أكبر قدر ممكن.

ومن أجل أن يكون الحراك الدولي فاعلًا في مواجهة الكوارث؛ لا بد من أن يكون إعداد خطط التصدي لها وفق منهجية علمية تستند إلى معلومات تفصيلية؛ مع التوظيف الأمثل للإمكانيات البشرية والفنية لاحتوائها؛ وتحجيم تداعياتها بمشاركة كل الجهات المختصة؛ وإشراك الفاعلين المحليين في تخفيف تداعياتها وآثارها. أكد ذلك تقرير الكوارث الصادر عن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام ٢٠١٥م بعنوان «التركيز على الفاعلين المحليين؛ هو المفتاح للفاعلية في تقديم الخدمات الأساسية».

ويجب الاستفادة من تجارب الدول في التعامل مع الكوارث؛ والعمل على تأمين الخطط الاستراتيجية والمتطلبات الأساسية لمواجهتها، ومن أهمها «القيادة الفاعلة والدعم المادي والمعنوي؛» وتوفير فريق متكامل يُعَد ويُزَوَّدُ بكل الصلاحيات والإمكانيات لمساعدته على القيام بأداء مهامه على أكمل وجه؛ وتضافر جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية «وتدريب الكوادر العاملة وتأهيلها» وتعاون الجمهور في الاستجابة السريعة لتوجيهات الجهات المختصة؛ وسن القوانين والتشريعات لرفع فاعلية الاستعداد؛ وأهم من كل ذلك «تفعيل التنسيق.»

يعد تفعيل التنسيق ضرورة تمنع التضارب الذي يحول دون تحقيق الأهداف؛ كما أنه أحد العناصر المهمة والأساسية لإدارة الكارثة والتصدي لتداعياتها؛ ومن خلاله نضمن نجاح عمليات التخطيط وتحليل الأخطار في مرحلة ما قبل الكارثة؛ وتنفيذ عمليات الإخلاء والإنقاذ والإغاثة والإسعاف في مرحلة المواجهة؛ مع ضرورة تعزيز استخدام علم نُظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في التعامل مع كل مرحلة من مراحل الكارثة وإدارتها وتعزيز سرعة استجابة الدول والمجتمعات لها في حال حدوثها.

الكلمات المفتاحية: الكوارث، أخطار، تداعيات، تحديات، حلول، الإنذار المبكر.

الكوارث

من المفاهيم إلى التحديات والحلول

د. صالح بن حمد التويجري السعودية

المقدمة

تعد الكوارث الطبيعية من أشد الأخطار التي تواجه الإنسان؛ وقد عاناها على مدى عقود؛ بسبب ما تخلّفه من أخطار مهددة للكيانات الاقتصادية والاجتماعية؛ وآثارًا مدمرة للممتلكات والسكان؛ وما ينجم عنها من خسائر بشرية فادحة نتيجة عنصر المفاجأة والتدمير السريع؛ كما حدث لبعض دول شرق آسيا جراء تسونامي ٢٠٠٤م؛ و٢٠٠٦م؛ و٢٠٠٧م؛ و٢٠٠٩م؛ و٢٠١٠م؛ و٢٠١٨م؛ وإعصار كاترينا في أميركا ٢٠٠٥م؛ وكارثة فيضانات السودان في أغسطس ٢٠٢٠م.

وفي الزمن الماضي كان يصعب على الدول مواجهة الكارثة إما لقلة الإمكانيات؛ أو بسبب غياب خطة واضحة لمواجهتها؛ مما جعل الخسائر كبيرة آنذاك. ومع التقدم العلمي وما حققه العالم من ثورة تقنية هائلة جعلت الكون قرية صغيرة؛ أصبح بالإمكان التنبؤ بالكوارث والاستعداد لها قبل وقوعها لتخفيف تداعياتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وإدارتها عند وقوعها.

وقبل الحرب العالمية الأولى لم تكن الكوارث الصناعية معروفة؛ ولكن مع التطور الصناعي بدأت الدول في تصنيع أسلحة تحدث الدمار الشامل في المواقع التي تستهدفها؛ وفي وقت لاحق بدأت الدول في تطوير هذه الأسلحة وتنويعها (نووية، جرثومية، كيميائية)؛ ومع تطور المجتمعات البشرية وازدهار الصناعات؛ وما ترتب على الصناعات الحديثة من أخطار؛ إلى جانب حدوث كوارث جديدة مدمرة، لم تكن معروفة من قبل؛ كل ذلك جعل التفكير الإنساني يتطور في مجال الحماية للمحافظة على العنصر البشري والموارد الاقتصادية من أي أخطار؛ وأصبحت الحكومات تأخذ بكل ما هو جديد في مواجهة الكوارث وإدارتها ومكافحتها؛ لتخفيف تداعياتها وآثارها.

مفهوم الكارثة

الكارثة هي وقوع حالة مفاجئة تهدّد البلاد وتُخل بالتوازن الطبيعي للمجتمع؛ وينتج عنها تدمير للممتلكات وإزهاق للأرواح؛ ويعرِّفها البعض بأنها اضطراب مأساوي مفاجئ في حياة المجتمع؛ يؤدي إلى وفيات وإصابات خطيرة وتشريد أعداد كبيرة من السكان. وتتعدد مفاهيم الكارثة بحسب الرؤية في كل بلد وبحسب حجمها وأضرارها؛ فهناك من عرّفها بربطها

بمعايير الخسائر البشرية؛ وآخر بربطها بمعايير الخسائر المادية؛ وثالث بمعايير الخسائر البشرية والمادية معًا.

يرى آخرون أن الكارثة حالة تفرض تجنيد الإمكانيات غير العادية لمواجهتها؛ أو حالة تعجز فيها الأجهزة العادية عن التدخل لمواجهة متطلبات طارئة؛ ينجم عنها تعرض مجتمع بأكمله أو جزء منه إلى أخطار مادية شديدة. ويشير بعضٌ إلى أن الكارثة حادثة محددة زمنيًّا ومكانيًّا؛ تحدث بسبب الطبيعة أو الخطأ الإنساني؛ وتنتج عنها خسائر ضخمة.

ونستعرض فيما يلي تحديد مفهوم الكارثة وفقًا لبعض المنظمات الإنسانية والتقارير والاستراتيجيات الدولية:

- منظمة الأمم المتحدة عرَّفت الكارثة بأنها «حالة مفجعة تُحدِث تأثيرًا مفاجئًا في نمط الحياة اليومية؛ ويصبح الناس من دون مساعدة؛ وفي حاجة ماسة إلى غذاء وحماية وملجأ وعناية طبية واجتماعية واحتياجات يعانون ويلاتها».
- التقرير السنوي عن الكوارث في العالم، الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عام ١٩٩٣م؛ يعرّف الكارثة بأنها «كل حدث يقع لأسباب طبيعية أو بشرية؛ مقصودة أو غير مقصودة ينتج عنها مصرع عشرة أشخاص أو أكثر، أو تضرر شخص أو أكثر أو إصابتهم».
- مكتب المساعدات الخارجية الأميركية لحالات الكوارث يرى أن الكارثة هي كوارث الزلازل والبراكين في حالة وفاة ما لا يقل عن ٦ أفراد؛ أو وفاة أو إصابة ما لا يقل عن ٢٥ فردًا؛ أو تشريد أو تأثر ما لا يقل عن ١٠٠ فرد؛ أو وقوع ضرر بما لا يقل عن مليون دولار أميركي؛ وفي الكوارث المناخية من فيضانات وانزلاقات أرضية في حالة وفاة أو إصابة ما لا يقل عن ٥٠ فردًا؛ أو تشريد أو تأثر ما لا يقل عن ١٠٠٠ فرد؛ أو وقوع ضرر بما لا يقل عن مليون دولار أميركي.
- المنظمة الأميركية لمهندسي السلامة تصنف الكارثة بأنها «تحول مفاجئ غير متوقع في أسلوب الحياة العادية بسبب ظواهر طبيعية، أو من فعل الإنسان المتمثل في استخداماته السيئة للبيئة والتفجيرات النووية».
- المنظمة الدولية للحماية المدنية ترى أن الكارثة هي «حادثة كبيرة تنجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات؛ وقد تكون طبيعية بسبب فعل الطبيعة أو فنية بسبب فعل الإنسان».
- الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ٢٠٠٧م، تعد الكارثة ارتباكًا خطيرًا في أداء المجتمع المحلي بسبب خسائر بشرية ومادية واقتصادية أو بيئية على نطاق واسع تتجاوز قدرة المجتمع المحلي المتضرر على مواجهتها باستخدام موارده الخاصة.

أخطار الكوارث

تنقسم الأخطار الناجمة عن الكوارث بحسب مسببات وقوعها إلى أخطار جيوفيزيائية، وأخطار حيوية، وأخطار يتسبب في وقوعها الإنسان.

أولًا: الأخطار الجيوفيزيائية

تنقسم الأخطار الجيوفيزيائية إلى أخطار أرضية؛ وأخطار جوية؛ وأخطار مائية:

- **الأخطار الأرضية:** كالزلازل، والبراكين، والهزات الأرضية، والغازات السامة.

- **الأخطار الجوية**: كالعواصف الهوائية والترابية، والموجات الهوائية الباردة والحارة، والصقيع، والأمطار الغزيرة، والضباب، والصواعق، والجفاف.
- **الأخطار المائية**: كالأحداث المائية التي تقع في البحار والمحيطات والسواحل البحرية، وتشكل خطرًا على البيئة ومكوناتها؛ كالأمواج البحرية، والمد والجزر، والدوامات المائية، والفيضانات والسيول، والانهيارات الثلجية.

ثانيًا: الأخطار الحيوية

تتمثل الأخطار الحيوية في الأمراض والأوبئة والآفات التي تصيب الكائنات الحية المختلفة؛ وتنقسم إلى أخطار بشرية، وأخطار حيوانية، وأخطار نباتية:

- **الأخطار البشرية**: هي الأمراض والأوبئة الجرثومية والبكتيرية التي تتسبب في وفاة الإنسان أو إصابته بالعلل والمصائب والتشويه؛ ومنها مرض الطاعون، والسرطان، والإيدز، والسل، والكوليرا، والملاريا وغيرها.
- **الأخطار الحيوانية**: هي التي تصيب الحيوانات والطيور وتشكل خطرًا عليها وعلى الإنسان بسبب ملامستها، ومنها جنون البقر، وأنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير.
- **الأخطار النباتية**: هي أمراض وبائية فطرية وبكتيرية وفيروسية وحشرات تصيب النباتات والمحاصيل الزراعية؛ ومنها مرض الذبول الوعائي، وسوسة النخيل الحمراء، والعناكب النباتية والحشرات والحلزونيات.

ثالثًا: الأخطار التي يتسبب في وقوعها الإنسان

هي أخطار مؤثرة في البيئة وينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، ومنها:

- **الأخطار الاقتصادية**: ونشير هنا إلى أن نشاط الإنسان الاقتصادي يؤدي إلى استنزاف الموارد والثروات الطبيعية الجوفية.
- **الأخطار الزراعية**: إن النشاط الزراعي للإنسان واستخدامه المخصبات والمبيدات الكيماوية يؤدي إلى تلوث المياه وتدهور التربة؛ وبالتالي يؤدي إلى كساد النشاط التجاري وانتشار المضاربات المالية.
- **الأخطار الغذائية**: وهي نشوء أزمات غذائية ناتجة عن احتكار بعض التجار للمواد الغذائية؛ وفي بعض الأحيان تسبب هذه المواد الغذائية أمراضًا للإنسان بسبب تعرضها للسموم والمبيدات الزراعية وسوء التخزين.
- **الأخطار الصناعية**: تنتج هذه الأخطار عن استخدام الإنسان الآلات والتقنيات الحديثة في الصناعة وتوليد الطاقة؛ وما ينتج عنها من اشتعال الحرائق وتسرب المواد الكيميائية الغازية والسائلة المؤثرة في البيئة والمتسببة في انتشار الأمراض والأوبئة المضرة بالإنسان والحيوان، كما يؤدي التقدم الصناعي إلى التلوث البيئي الذي يشمل تلوث الهواء والماء والتربة والتلوث الصوتي والضوئي.
- **أخطار التجارب العلمية**: تتمثل هذه الأخطار في انتشار السموم والمواد الكيميائية والإشعاعية في البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة نتيجة التجارب العلمية التي يجريها

العلماء في المجالات السلمية وغير السلمية والطبية والغذائية.

- **أخطار الحروب**: تتسبب العمليات الحربية في خلق كوارث وأزمات اجتماعية واقتصادية وبيئية تؤدي إلى قتل وتشريد أعداد كبيرة من سكان مناطق الحروب.
- **أخطار وسائط النقل**: إن الطيران والملاحة البحرية والقطارات والسيارات وغير ذلك من وسائط النقل تؤدي إلى تلوث البيئة بما تبثه من أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد النيتروجين والرصاص والهيدروكربونات السامة.
- **الأخطار الفكرية**: تتمثل الأخطار الفكرية في إثارة الصراعات بين أتباع الديانات السماوية والعقائد والمذاهب، وفي كثير من الأوقات تصبح صراعات طاحنة ينتج عنها قتل الملايين من البشر وتشريدهم.
- **الأخطار الاجتماعية والسلوكية**: هي تلك التي تحدث بسبب ضعف دور الضوابط الدينية والأعراف الاجتماعية؛ وتتمثل في انتشار الفساد والرشوة في المجتمعات والسرقات الفكرية والمادية وجرائم القتل والاقتصاد والاختطاف والتفكك الأسري وتعاطي المخدرات.
- **أخطار غير تقليدية**: تنتج هذه الأخطار عن استخدام الإنسان أسلحة الدمار الشامل التي تتسبب في خسائر فادحة وقتل أعداد كبيرة من البشر؛ وهذه الأسلحة هي الأسلحة النووية والذرية، والأسلحة الكيميائية؛ كالغازات السامة التي تُحضَّرُ كيميائيًّا ومنها غاز الدموع وغاز القيء وغاز الأعصاب والغاز الخانق (غاز الخردل)، والأسلحة البيولوجية من كائنات معدية؛ ويمكن صنع ترسانة منها خلال وقت قصير وبإمكانيات مادية وتقنية غير مكلفة.

الفقر والكوارث الطبيعية

بما أن الكوارث الطبيعية تزيد من معدلات الفقر في المجتمعات؛ فإن جهود الحد من أخطارها لا بد أن تواكب جهود الحد من الفقر؛ حيث أفاد تقرير للبنك الدولي، نشر بتاريخ ١٤/ ١١/ ٢٠١٦م بعنوان «جدار منيع، بناء قدرة الفقراء على مواجهة الكوارث الطبيعية»، أن هذه الكوارث تتسبَّب في خسائر سنوية تقدر بـ ٥٢٠ مليار دولار، وتؤدي إلى سقوط ٢٦ مليون شخص في براثن الفقر سنويًّا.

و كشف تقرير حديث للأمم المتحدة، صادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠٢٠م، أن العقدين الماضيين شهدا على مستوى العالم وقوع ٧٣٤٨ كارثة طبيعية أودت بحياة ١,٢ مليون فرد، وأثَّرت في حياة ٤,٢ مليار نسمة، وتسبَّبت في خسائر اقتصادية قدِّرت بنحو٢,٩٧ تريليون دولار؛ الأمر الذي يحتّم العمل على تعزيز حماية الفقراء في أثناء الكوارث؛ وبناء قدراتهم على مواجهتها والتخفيف من تداعياتها عليهم؛ وبخاصة أنهم أشد تضررًا منها؛ حيث إنهم يعيشون على الأرجح في مساكن هشَّة تتدمر عند حدوث أي كارثة سواء كانت أعاصير أو فيضانات تتلف مواردهم الطبيعية من مزارع وماشية وورش ومعدات.

كوارث المناخ

ازدادت حدة الكوارث الطبيعية في الآونة الأخيرة بسبب التغيرات المناخية التي تمثل تحديًا للبشرية يفوق في أهميته «فيروس كورونا المستجد؛» إذ تتسبب هذه التغيرات في حدوث كوارث ناتجة من زيادة معدلات الاحتباس الحراري والتلوث الصناعي والبيئي. وتعد الكوارث الطبيعية ذات خصائص مختلفة في قوتها وآثارها التدميرية؛ ومنها الفيضانات والزلازل والانفجارات البركانية والأعاصير والجفاف والتصحر؛ والتي غالبًا ما تتسبب في زيادة عدد الوفيات والأضرار عند وقوعها في الدول النامية.

وتقل الكوارث الطبيعية في الدول المتقدمة بسبب تطور تقنيات التنبؤ بالكوارث؛ ويبدو أن هذه الكوارث مستمرة بعد أن وصلت الانبعاثات الغازية إلى معدلات قياسية؛ وارتفاع معدل تداعياتها الإنسانية التي دفعت – وفق المنظمة الدولية للهجرة في أحدث تقرير لها – نحو ٢٤٥ مليون شخص لمغادرة منازلهم في المدة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٨م.

وكشف أحدث تقرير صادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠م بعنوان «رغم القيظ والأعاصير، معًا سنواجه الآثار الإنسانية لأزمة المناخ» أنه حدثت خلال الأشهر الستة الأولى من جائحة «كوفيد ــ ١٩» من مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٠م أكثر من ١٠٠ كارثة تضرر منها أكثر من ٥٠ مليون شخص.

يمثل تغير المناخ تهديدًا وتحديًا للإنسانية؛ وللتصدي له لا بد من وضع الترتيبات اللازمة لمواجهته؛ وتعزيز المواءمة بين التمويل الدولي للإجراءات المناخية والحد من أخطار الكوارث، وبين احتياجات التكيف في البلدان المنخفضة الدخل؛ وزيادة التمويل لبرامج التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث؛ ودعم المجتمعات المحلية الأكثر تعرضًا لأخطار تغيرات المناخ؛ ومنح الأولوية للناس الأكثر ضعفًا؛ ومحاكمة منتهكي القانون الدولي للبيئة؛ واتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من حدة تغيرات المناخ؛ وتعزيز الآليات الدولية على غرار آلية وارسو الصادرة عن الأمم المتحدة بالقرار رقم FCCC/cp/2013/L.15 بتاريخ ١١-١٢/١١/٢٠١٣م، بعنوان «الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ»، لتوثيق ومتابعة وحماية المتضررين بسبب التغيرات المناخية.

تحديات مواجهة الكوارث

على الرغم من التقدم العلمي والتقني، إلا أن الإنسان يقف عاجزًا في منع حدوث الكوارث الطبيعية. وعند وضع استراتيجيات لمواجهتها، تواجهه عدة تحديات، منها:

١. صعوبة اعتماد أحكام عامة لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية، واختلاف الخصائص والطبيعة الجغرافية لمكان حدوث الكارثة.
٢. وجود هجرة من الريف إلى المدينة؛ ما ينتج عنه ضغط على الموارد وتفاقم آثار الكارثة بعد حدوثها.
٣. انخفاض القدرة الاقتصادية للعديد من الدول وعدم مقدرتها على شراء التقنية الحديثة لتنفيذ سياسات المواجهة وتأمين تقنيات التنبؤ بالكارثة، والزيادة السريعة لمعدل النمو السكاني؛ ما يتسبّب في عدم التناسب بين أعداد السكان والموارد الطبيعية والاقتصادية للدول.

٤. تعدد المتغيرات الخاصة بسياسات تخفيف آثار الكارثة، ويرتبط ذلك بسياسات الجهات المسؤولة وخططها الاستراتيجية.
٥. عدم وجود خطط وطنية لمواجهة الكوارث، وعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات محدَّثة عن الأخطار المتوقعة.
٦. هشاشة البنية التحتية، وضعف مستوى الوعي بأهمية مواجهة الكارثة في كثير من الدول.
٧. عدم كفاءة التدابير المتخذة؛ وعلى الرغم من إعلان إطلاق منتديات للحد من أخطار الكوارث أو تطوير آليات تنسيقية وطنية لإدارتها؛ إلا أننا ما زلنا في حاجة لتطوير خطط وطنية للحد من الأخطار.

كما أن هناك تحديات تشكل عائقًا أمام إدارة وتخطيط وتنفيذ برامج تخفيف أخطار الكوارث؛ أهمها:

١. نقص المهارات التقنية والخبرات والقدرات البشرية واللوجستية لتخطيط وتنفيذ الخطط الموضوعة في هذا الشأن.
٢. ضعف الإطار المؤسسي للاستجابة لحالات الطوارئ.
٣. نقص البيانات والمعلومات عن قابلية التضرر.
٤. عدم توافر الخرائط الشاملة.

ومن أصعب التحديات التي تواجه المعنيين بإدارة الكارثة في دول الوطن العربي انقطاع سبل الاتصال خصوصًا إذا كان الدمار كبيرًا؛ الأمر الذي يظهر أهمية نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في تقديم المعلومات عن سير عمليات الإخلاء ومناطق تجمع السكان ومراكز الإيواء والطرق المغلقة والمنازل التي تعرضت للضرر وتوزيع فرق الإنقاذ. وأيضًا يعد النمو الحضري والتوسع العمراني السريع دون تخطيط يُراعي الحد من الأخطار من أبرز التحديات المعوقة لعملية الحد من الكوارث؛ فقد زاد عدد السكان في المناطق الحضرية العربية بنسبة عالية خلال المدة من١٩٧٠-٢٠١٠م، وبحلول العام ٢٠٥٠م يتوقع أن يصل إلى ٦٤٦ مليون نسمة، فيما يتوقع أن ترتفع نسبة سكان المدن إلى ٦٨٪؛ وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية خطت خطوات كبيرة في القضاء على الأحياء العشوائية والفقيرة، إلا أن هناك نموًّا مطردًا في المساكن العشوائية بسبب زحف السكان نحو المدن طلبًا للأمن، وأملًا في الحصول على فرص عمل.

مواجهة كوارث المنطقة العربية

ما تزال بعض دول الوطن العربي تتعرض بين مدة وأخرى لأخطار سواء كانت ناتجة عن كوارث الزلازل؛ أو الانهيارات الأرضية؛ أو الأخطار الثانوية المرتبطة بالنزوح السكاني؛ وتفشي الأمراض المعدية والموسمية؛ والأخطار المناخية مثل الجفاف والعواصف الرملية والسيول والفيضانات وحرائق الغابات؛ إضافة إلى التدهور البيئي والنمو العمراني العشوائي المتسارع وغير المخطط في مناطق خطرة تتعرض للسيول الجارفة؛ وغير ذلك من الكوارث التي تتفاقم خسائرها ولا تقف عند إزهاق الأرواح بل تتعدى ذلك وتؤثر في معدلات سبل المعيشة والاقتصاد بسبب تداعياتها السلبية القاسية على الموارد.

لعل ما يزيد خطورة تأثر سكان بعض دول الوطن العربي بالكوارث، عدم توافر أنظمة كافية للإنذار المبكر؛ ووجود أغلبهم على مساحة محدودة للغاية وتمركزهم بشكل خاص على طول المناطق الساحلية

التي يعيش فيها نحو ٧٠٪ من السكان؛ وأكثر من ٥٧٪ منهم في المدن الكبيرة؛ فيما ترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية إلى أكثر من ٨٠٪ من مجموع السكان أو تزيد، وذلك ما ذكر في نتائج الاجتماعات التشاورية في المنطقة العربية بشأن إطار عمل الحد من أخطار الكوارث لما بعد ٢٠١٥م؛ في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية بتاريخ: ٦-١٤/ ٩/ ٢٠١٤م.

عدم توافر وسائل مواجهة الكوارث يؤثر سلبًا في قدرات الدول العربية في الحد من أخطارها؛ الأمر الذي يحتّم على المنظمات العاملة في المجال الإنساني مضاعفة الجهود في تعزيز القدرة على المجابهة والحد من الكوارث؛ وأن تضع في حسبانها أن وتيرة التغير المناخي في المنطقة العربية أسرع مما هي عليه في بقية أنحاء العالم؛ نظرًا للتزايد السكاني وزيادة الضغوط البيئية؛ وتدهور المناطق البحرية والساحلية؛ وتغيّر الميزان المائي.

تعد ندرة المياه قضية رئيسية في ١٩ دولة من ٢٢ دولة عربية؛ فيما يصيب التصحر وتدهور الأراضي ١٧ دولة في ظل توقعات بتعرضها لمزيد من الخطر؛ خاصة أن ١٤,٥٪ فقط من إجمالي مساحة المنطقة العربية صالحة للزراعة؛ في وقت أشارت فيه إحصائيات إلى أن ما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٨م تأثر أكثر من ٣٧ مليون نسمة من جراء الجفاف والزلازل والفيضانات والسيول والعواصف؛ وذلك ما ذكر في نتائج الاجتماعات التشاورية في المنطقة العربية بشأن إطار عمل الحد من أخطار الكوارث لما بعد ٢٠١٥م؛ في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية بتاريخ: ٦-١٤/ ٩/ ٢٠١٤م، و على الرغم من أن خطر الوفاة من جراء فيضانات السيول على مستوى العالم في تناقص مستمر منذ عام ٢٠٠٠م؛ إلا أنه في المنطقة العربية ما زال يتزايد وبوتيرة مخيفة.

كل تلك العوامل مجتمعة تحتم على الجهات المعنية الاهتمام بدرء أي أخطار تواجه الإنسان العربي سواء كانت ناتجة عن الكوارث البيئية أو تلك التي من صنع الإنسان؛ وأن تلتزم بالتخطيط الاستراتيجي خيارًا لا حياد عنه من أجل مواجهتها والتصدي لها وتحديد احتياجات المتضررين منها؛ والتنبؤ بها قبل حدوثها باستخدام أحدث تقنيات الإنذار المبكر.

المركز العربي للاستعداد للكوارث

هناك عدة حلول للتخفيف من حدة الكوارث، ولعل أهمها الاستعداد لها والتنبؤ بها؛ الأمر الذي دفع الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ARCO لتأسيس المركز العربي للاستعداد للكوارث ليكون نقطة ارتكاز لمكوناتها من هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية في التنبؤ بالكوارث المحتملة في البلدان العربية، وتبادل المعلومات وبناء القدرات وتقديم الاستشارات لها وتنمية قدراتها العملية والمعلوماتية للتصدي لأي كارثة قبل وقوعها للتخفيف من تداعياتها.

ويعمل المركز العربي للاستعداد للكوارث حاليًّا على الارتباط بجميع المراكز في الهيئات والجمعيات الوطنية لتطوير آليات رصد الكوارث والأزمات والاستعداد لمواجهتها؛ ورفع النداءات الإنسانية للهيئات والجمعيات الوطنية والمانحين وشركاء العمل الإنساني في حال وقوعها من أجل تعزيز الاستجابة الإنسانية للدول العربية المتضررة منها وتقديم المساعدات الإغاثية والإيوائية لها بأسرع ما يمكن.

يسعى المركز العربي للاستعداد للكوارث إلى رصد ومتابعة إشارات الإنذار المبكر للكارثة؛ وإبلاغ

الهيئة والجمعية الوطنية بها قبل وقوعها من أجل عمل الترتيبات اللازمة للتخفيف من تداعياتها؛ وتحليل أخطارها؛ وتقييم إدارة الكوارث وما تحقق من نجاح أو فشل، واقتراح التوصيات المعزّزة لفاعلية الخطط المستقبلية لمواجهتها؛ وإعداد التقارير والأدلة المرتبطة بها؛ والإسهام في إنشاء مراكز وفرق لإدارة الكوارث في الهيئات والجمعيات الوطنية، إضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع شركاء العمل الإنساني في مجال الكوارث؛ وتطوير وسائل التواصل بين المركز العربي والجمعيات الوطنية.

يهتم المركز العربي للاستعداد للكوارث بحصر المختصين في إدارة الكوارث في الوطن العربي للاستفادة من خبراتهم عند الحاجة؛ وتوثيق المساعدات التي تقدمها الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر للمتضررين منها؛ وتنسيق العمل فيما بينها لتعزيز الاستجابة للكوارث؛ وبناء قدرات الهيئات والجمعيات الوطنية؛ ورصد جميع الاحتياجات اللازمة للبلدان العربية في أثناء الكوارث الطبيعية؛ ودراسة نقاط القوة والضعف في كل واحدة منها؛ والتنبؤ بالكوارث الطبيعية قبل حدوثها.

يعمل المركز العربي للاستعداد للكوارث على إعداد خطة استجابة للمشاركة مع الجمعيات الوطنية؛ والتقليل من أضرار الكارثة في حالة حدوثها؛ ومساعدة الجمعيات الوطنية بإنشاء مراكز للاستجابة للكوارث، وتقديم برامج للتدريب والتأهيل؛ وربط الجمعيات الوطنية بالمركز العربي للاطلاع المباشر على خططه للتأهب للكوارث؛ وتشكيل فريق إدارة الكوارث من الجمعيات الوطنية وشركاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتقييم الكوارث في البلدان المتضررة.

يضع المركز العربي للاستعداد للكوارث البرامج التدريبية في إدارة الكوارث والأزمات لرفع قدرات الجمعيات الوطنية ونقل الخبرات والمهام فيما بينها وبين المركز؛ والعمل على تحقيق التعاون وتوفير الدعم والمساندة لفرق إدارة الكوارث في الجمعيات الوطنية؛ وتفعيل الاتفاقية العربية في مجال (تنظيم وتسيير عمليات الإغاثة) المعتمدة من جامعة الدول العربية.

يستخدم المركز العربي للاستعداد للكوارث في (آركو) أحدث تقنيات الإنذار المبكر ونظم المعلومات في التنبؤ بالكوارث والاستعداد لها وتقليل خسائرها من خلال توفير المعلومات عنها واتجاهاتها وخصائصها وأنواعها والآثار التي تتركها؛ وربط المناطق المتضررة منها خصوصًا التي يصعب الوصول إليها برًّا عند وقوع أي كارثة؛ وتحسين نُظم الإنذار المبكر والتأهب للكوارث؛ كما تستخدم نُظم المعلومات الجغرافية في مواجهة الأخطار الطبيعية وإدارة الأزمات وتوفير خدمة الرصد الرقابي للمتغيّرات المتعددة وكشف الأخطار المناخية.

وأطلق المركز العربي موقعًا يتضمن معلومات عنه وعن إصداراته وعن الهيئات والجمعيات الوطنية؛ وبعض الإرشادات حول كيفية التعامل مع الكوارث؛ ما يجعله أرشيفًا متكاملًا لجميع نشاطات الهيئات والجمعيات؛ كما أنشئ تطبيق خاص بالمركز يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:

- **هدف إرشادي توعوي**: من خلال ما يوفره من معلومات حول الكوارث الطبيعية «زلازل وبراكين وأعاصير وفيضانات» وكيفية التعامل معها والاستعداد لها قبل وقوعها.

- **هدف تفاعلي**: حيث إنه يمكّن مستخدم التطبيق من التفاعل والتبليغ عن أي كارثة في حال حدوثها وإرسال صور أو بيانات أو مقطع فيديو قصير عنها.
- **هدف توعوي**: حيث إنه يربط التطبيق بمنصة الاستشارات والتدريب في المنظمة من أجل مساعدة المستخدم في التسجيل في الدورات التدريبية وورش العمل.

كما أنشئت منصة في المركز للتواصل مع الهيئات والجمعيات الوطنية عبر تطبيق Workplace، وأنشئت حسابات خاصة لجميع الجمعيات الوطنية، وتحقق الربط المبدئي مع عدد منها؛ بهدف تعزيز التواصل معها في تطوير آليات الاستعداد للكوارث وإدارتها. وفي إطار التعاون الإقليمي والدولي للاستعداد للكوارث لبناء الخبرات وتبادل المعلومات ــ خاصة في حالة الكوارث الممتدة ــ فتحت قنوات تواصل مع العديد من المراكز المماثلة؛ بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، ومع المنظمة العربية للاتصال وتقنية المعلومات.

التخطيط الاستراتيجي ومواجهة الكوارث

يظل التخطيط الاستراتيجي السليم للكوارث عنصرًا مهمًّا في التصدي لأي حالات طارئة؛ ويمثل ركيزة أساسية لأي إدارة فاعلة في مواجهة الكوارث؛ من خلال التحديد المسبق لما يجب عمله وكيفية القيام به؛ ومن الذي سيقوم به من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من الآثار السلبية للكارثة؛ وتحقيق أكبر قدر من النتائج الإيجابية؛ حيث إنه يساعد على تحديد حجم الإمكانيات اللازمة المطلوبة لتحقيق الأهداف.

إن التخطيط لإدارة الكارثة يمكّن من التنبؤ بها وتقييم الأخطار والتهديدات الناجمة عنها؛ وإجراء التنسيق بين القطاعات المختصة لتحقيق التكامل؛ وتحقيق الأمن النفسي للأفراد والجماعات؛ وتوقع الأحداث قبل وقوعها من أجل تقدير حجم الكارثة وظروفها؛ وعدم ترك الأمور للاجتهادات؛ فالعمل على التخطيط للكوارث يتمثل في القيام بوضع تصوُّر كامل لجميع السيناريوهات المحتملة والأزمات الناتجة عنها؛ للمناطق المعرضة لحدوث كارثة؛ وتقسيمها وفقًا لإجراءات مرتبطة بنوع تلك الكوارث وشدة خطورتها واحتمال وقوعها وكيفية التعامل معها من جانب الجهات المعنية؛ والقيام بتوزيع المهام والمسؤوليات للأشخاص المعنيين بعملية المواجهة.

أولًا: ماهية التخطيط الاستراتيجي

التخطيط الاستراتيجي هو مرحلة التفكير في المستقبل والتنبؤ بالمشكلات والإمكانيات والاحتياجات والاستعداد للمستقبل؛ وترتيب للأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من خلال وضع مجموعة من الإجراءات والتنظيمات والاستعدادات المتفق عليها للتعامل مع الكوارث؛ ووصفه محمد بن علي شيبان العامري بأنه «عملية اتخاذ قرارات مستمرة بناء على معلومات موثوقة؛ وآثارها في المستقبل؛ ووضع الأهداف والاستراتيجيات والبرامج الزمنية؛ والتأكد من تنفيذ الخطط»؛ وهو أهم عنصر في مواجهة الكوارث؛ لفاعليته في تطبيق قواعد السلامة الوقائية، وتحديد الاحتياجات في ضوء التغييرات المحتملة، واستخدام نظام فعال لجمع المعلومات واتخاذ الإجراءات والخطوات الفعالة لمواجهة الكوارث.

ثانيًا: أهمية التخطيط الاستراتيجي

تتمثل أهمية التخطيط الاستراتيجي في ترجمة الخطط الاستراتيجية إلى خطط تفصيلية وبرامج قابلة للتنفيذ؛ وتحقيق استعداد مستمر لمواجهة الكوارث من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية لتخفيف الخسائر والأضرار؛ وتحديد مهام هذه الأجهزة في أعمال الوقاية والإنقاذ والحد من الخسائر. وتكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الكوارث في عدة أمور، منها:

١. إحداث تغيرات مهمة طويلة الأمد، وتوسيع المشاركة في العناية بالمتضررين والمصابين طبيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا بمشاركة مختلف الجهات المعنية.
٢. المرونة في مواجهة أي تغيرات محتملة، وحشد الطاقات والموارد وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المرسومة.
٣. الاهتمام بتنبؤات المستقبل، وترتيب الخيارات والأولويات المتخذة في الخطة التنفيذية.
٤. وضع السيناريوهات اللازمة للمواجهة، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية والفنية والإدارية.
٥. وضع افتراضات حول الأوضاع المستقبلية عقب الكارثة، بالإضافة إلى خطة للأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة محددة.
٦. تحديد أدوار المسؤولية ابتداء من الإدارة العليا نزولًا إلى المستويات التنفيذية، وتأمين خطوط اتصال.
٧. جمع المعلومات لأهميتها في اختيار الاستراتيجيات المناسبة لكل مرحلة من مراحل مواجهة الكارثة.

ثالثًا: فوائد التخطيط الاستراتيجي

أهم فوائد التخطيط الاستراتيجي المساعدة في تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها بدقة عن طريق إجراء التجارب والفرضيات والتدريبات الوهمية؛ والتنسيق بين جميع الجهات المعنية ما يساعد في تحقيق التناغم والتكامل والتعاون فيما بينها ومنع حدوث تضارب؛ وتحقيق الرقابة الداخلية والخارجية في أثناء تنفيذ الخطة؛ وتنمية الحس الوطني لدى أفراد المجتمع؛ ورصد الأحداث المتوقعة في المستقبل منعًا لأي اجتهادات فوضوية؛ وبث الأمن والطمأنينة في نفوس الأفراد القائمين على تنفيذ الخطة لضمان نجاحها.

رابعًا: التخطيط الاستراتيجي الفعّال

إن عملية التخطيط الاستراتيجي الفعّال لمواجهة الكوارث تستند إلى عدة أنشطة، منها:

١. تقييم الأخطار بحسب التنبؤات العلمية ووضوح الأهداف.
٢. وضع خطط التنسيق بين القطاعات لضمان استمرار الخدمات الأساسية المدنية والأمنية.
٣. تحديد مساهمة الجمهور والقطاع الخاص.
٤. حصر الموارد والإمكانيات.
٥. تنمية مهارات الفرق المسؤولة عن المواجهة.
٦. تنظيم التجارب الافتراضية الوهمية.

خامسًا: معايير خطة مواجهة الكارثة

١. أن يكون الأفراد المكلفون بالمواجهة على درجة عالية من الكفاءة والمهارة.
٢. أن تكون عمليات المواجهة متناسقة ومنظمة طبقًا للخطة المعتمدة بعيدًا عن الارتجالية.
٣. تركيز العمليات على السيطرة على المواقف وحماية الأرواح والممتلكات.

٤. أن تكون إجراءات الخطة واضحة عند فريق إدارة الكارثة.
٥. أن تكون الخطة حاسمة في تحقيق السيطرة.
٦. تحديد اختصاص كل مستوى من مستويات مواجهة الكارثة، سواء كان المستوى التنفيذي؛ أو الوزارة أو الجهاز الحكومي المعني.

سادسًا: مبادئ عملية التخطيط الاستراتيجي

ومن أجل أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي أكثر نجاعة وفاعلية لا بد من تطبيق عدة مبادئ منها:

١. التأكيد على مشاركة السكان لتعزيز النسيج الاجتماعي وزيادة الوعي.
٢. تشجيع مختلف القطاعات المعنية على الاضطلاع بدورها في تطوير القدرات المحلية لتعزيز المواجهة.
٣. الالتزام بالمرونة والشفافية ومبدأ الاستناد إلى أساس علمي، وهذا يقتضي عدة أمور، منها:

- الاستعانة بالتقنيات والخبرات العلمية في التنبؤ بالكارثة وإدارتها والحد من آثارها وتداعياتها.
- مركزية التخطيط واستمراريته؛ والالتزام بالتنفيذ.
- التحلي بالمرونة والحرية لإتاحة استجابة الخطة للظروف الطارئة.
- التحلي بالواقعية لملاءمة الخطة للواقع والإمكانيات المتاحة للتصدي للكارثة.
- المشاركة بالأخذ بالآراء البناءة لمختلف القطاعات والخبراء من أجل تجنب المفاجآت.
- الاهتمام باستمرار التدريب على تنفيذ الخطط من خلال الفرضيات والتجارب الوهمية.

سابعًا: مستلزمات التخطيط الاستراتيجي الفاعل لمواجهة الكارثة

إلى جانب الاهتمام بمبادئ عملية التخطيط الاستراتيجي لا بد من تحديد مستلزمات التخطيط الاستراتيجي الفاعل لمواجهة الكارثة، وهي:

١. الإعداد والتحضير للتخطيط الاستراتيجي.
٢. تحليل الظروف الداخلية والخارجية ونقاط القوة والضعف.
٣. استعراض تنبؤات وسيناريوهات الأحداث المتوقعة.
٤. التحديد الدقيق للأهداف المراد تنفيذها.
٥. صياغة الخطة وتنفيذها من خلال تجربة وهمية للتأكد من نجاح تطبيقها بشكل فاعل عند وقوع الكارثة.

ثامنًا: آليات التخطيط الاستراتيجي

تتمثل أهم آليات التخطيط الاستراتيجي في الحد من أضرار الكوارث فيما يلي:

١. خطة الإعداد لمواجهة الكارثة قبل وقوعها وذلك من خلال اتخاذ تدابير الوقاية والتخفيف من آثارها، ووضع نظام للإنذار المبكر، وتنظيم القوى البشرية وتدريبها وإعداد سيناريوهات المواجهة.
٢. خطة العمليات التي تنفذ عند وقوع الكارثة بدراسة الموقف وتقييمه وتتمثل في تدابير الوقاية والإنقاذ والإسعاف والإيواء والإعاشة والحماية؛ وتحديد نوع المساعدات الخارجية وتنسيق مجمل القطاعات التي تشترك في مواجهة آثار الكارثة.

٣. خطة إزالة آثار ومخلفات الكارثة والتي تُنفذ بعد انتهائها وذلك من خلال السيطرة على موقع الكارثة تحسبًا لأي إجراءات قد ينجم عنها تهديد حياة السكان؛ واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية في المجتمع المنكوب وإعادة تشغيل الأجهزة التالفة وتنسيق المعونة وتقديم الدعم المطلوب للمجتمع المتضرر من الكارثة.

ومن أجل أن تنجح أي هيئة أو جهة متخصصة في إدارة الكارثة؛ لا بد من وصول فرقها في التوقيت المناسب؛ وانتشارها سريعًا؛ وتوجيه الأفراد المختصين إلى المكان المناسب؛ وتحديد معايير التعامل مع الكارثة؛ والاستجابة السريعة لأي احتياجات متجددة؛ ومراقبة وتقييم فاعلية الاستجابة؛ وأن يكون هناك كتيب أو دليل تعليمات مع كل شخص مشارك في مواجهة الكارثة متضمنًا الواجبات والمهام التي يجب عليه أن يمارسها ويهتم بها.

معوقات التخطيط الاستراتيجي لمواجهة الكوارث

على الرغم من أهمية التخطيط الاستراتيجي في إعداد سيناريوهات مسبقة لمواجهة الكارثة؛ إلا أن هناك عدة معوقات إدارية وبشرية وفنية ومالية تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي؛ وتَحُد من دوره في تقليل أضرار الكارثة.

أولًا: المعوقات الإدارية

١. عدم وجود نظام اتصال فعَّال بين الجهات المشاركة في التصدي للكارثة.

٢. عدم إتاحة الفرصة للجهات المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بأساليب مواجهة الكارثة، وانعدام التنسيق فيما بينها.

٣. عدم وضوح اختصاصات ومهام كل جهة منها.

٤. عدم مراعاة التخطيط الاستراتيجي لتداعيات الكارثة؛ وبالتالي صعوبة تحديد نتائج مواجهتها؛ وضعف الاهتمام بالتفكير الاستراتيجي.

ثانيًا: المعوقات البشرية

١. الخوف من الفشل الذي يؤدي إلى الإحجام والتردد والحذر.

٢. إصدار الأحكام المسبقة غير المدروسة.

٣. اتباع عادات التفكير النمطي المقيد بالعادة.

٤. نقص الثقة بالنفس، والجمود وعدم القدرة على التجديد.

٥. الرغبة القوية والحماس المفرط في النجاح واستعجال النتائج من دون وجود القدرات والموارد الكافية لذلك.

٦. الشعور بالعجز أو الإحباط أمام حجم الكارثة.

ثالثًا: المعوقات الفنية

١. قلة الكوادر الفنية المؤهلة.

٢. نقص الموارد والإمكانيات.

٣. عدم مقدرة العاملين على مواكبة التطورات التقنية الحديثة.

٤. غياب التطوير المستمر للأجهزة والمعدات.

٥. عدم مرونة السيناريوهات الموضوعة في تقبُّل التغيرات المحتملة في أثناء تطور الكارثة.

رابعًا: المعوقات المالية

١. محدودية المخصصات المالية لتأهيل العاملين على مهام الحماية المدنية.
٢. قلة الموارد المالية اللازمة لتوفير البنية التحتية لمواجهة الكوارث.
٣. ارتفاع تكاليف خدمة تشغيل الأجهزة المستخدمة في مواجهة الكارثة.

إستراتيجيات تخفيف تداعيات الكوارث

يصعب منع وقوع الكارثة، خاصة الطبيعية، ولكن يمكن تخفيف تداعياتها وأضرارها وآثارها؛ وهذا يتحقق عبر عدة إستراتيجيات تتفاوت حسب نوع الكارثة؛ وتوافر الموارد البشرية وغير البشرية؛ وقدرات المؤسسات المعنية. ويجب أن تتوافر في هذه الإستراتيجيات عناصر مشتركة حتى تكون مجدية وذات أثر، مثل: تقليل تأثير الكوارث، وتلافي احتمال زيادة فقر الأسر الفقيرة؛ وتلافي خطر انقطاع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل أن تكون هذه الإستراتيجيات فاعلة، يجب أن تنفذ عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى تتمثل في إجراءات قصيرة الأجل؛ وذلك بتعزيز الاستجابة السريعة عند حدوث الكارثة، والمرحلة الثانية تتمثل في إجراءات طويلة الأجل؛ وذلك بالعمل على استمرارية التنمية المستدامة. ومن العناصر التي يجب مراعاتها في المرحلة الأولى قصيرة الأجل: الإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث للحصول على معلومات مبكرة حول احتمال حدوث الكارثة، وتقدير الأخطار سواء كانت صحية أو اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية، وبرنامج التأهب لمواجهة الكارثة بهدف تحديد الإجراءات التي ستتخذ وكذلك المسؤوليات والإجراءات المؤسسية والموارد التي ينبغي توفيرها. أما المرحلة الثانية والخاصة بالإجراءات طويلة الأجل فلا بد أن تتضمن إستراتيجيات التنمية المستدامة والسريعة خططًا للحد من الكوارث وإجراءات تخفيف آثارها؛ وهذا يحتّم إدماج إستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في خطط التنمية لمنع أي انقطاع محتمل لجهود التنمية.

ولعل من المناسب أن نستعرض هنا بعض المشكلات التي تواجه التخطيط الإستراتيجي في مواجهة الكوارث، ومنها أن الطلب على خدمات الإسعاف والإنقاذ في أثناء الكارثة يكون أكبر من الإمكانيات؛ وتداخل مسؤوليات الأجهزة المختصة الأمر الذي يدفع المخطّط إلى مضاعفة جهوده في التنسيق بين هذه القطاعات لتكون أكثر تناغمًا في مواجهة الكارثة؛ ولأنه لا يمكن تحقيق متطلبات مواجهة الكارثة من خلال قطاع واحد لا بد من توضيح خطوط الاتصال والتنسيق والتكامل بين الأجهزة في مرحلة المواجهة لضمان تنفيذ الخطة بطريقة سليمة.

دور الإعلام في مواجهة الكوارث

يظل الإعلام أحد الأسلحة الإستراتيجية الهامة في تغطية الكوارث وكيفية إدارتها؛ حيث إنه يمتلك مقومات تمكنه من سرعة الانتقال والانتشار واجتياز الحدود وتجاوز المعوقات كالوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية؛ كما أنه يؤدي دورًا حيويًّا في التوعية والإرشاد والتوجيه من خلال الاتصال المباشر بين غرف العمليات الخاصة بمواجهة الكوارث وجماهير المشاهدين والمستمعين والقرَّاء لتحذيرهم من أخطار الكوارث وتعريفهم بمكان وزمن وقوعها ومساراتها؛

الأمر الذي يمكن أن يخفِّف كثيرًا من حِدّة آثارها من خلال نشر الحقائق لمنع الشائعات التي تتسبَّب في تفاقم الأوضاع؛ لذلك يظل التخطيط الإعلامي مهمًا في مواجهة الكوارث، و لا يقل أهمية عن أي تخطيط في هذا الشأن؛ ويرتكز إلى عدة عناصر وضوابط أساسية تضمن فاعليته في هذا الشأن.

أولًا: عناصر التخطيط الإعلامي

١. توافر البيانات الدقيقة عن التجهيزات والإمكانيات البشرية المتاحة والخطط الوطنية الشاملة والمعلومات المرتبطة بأعداد السكان وتوزيعهم وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية.
٢. السياسة الاتصالية وتضم مجموعة المبادئ والمعايير المنظمة لعمل المؤسسات الإعلامية.
٣. تحديد الأولويات والأهداف العامة للخطة الإعلامية.
٤. استمرار التخطيط الإعلامي من أجل متابعة الكارثة والخطط الموضوعة لتفادي أضرارها.
٥. المرونة في الخطة الإعلامية مع وضع خطط بديلة لمواجهة أي ظروف محتملة.

ثانيًا: الضوابط الإعلامية لمواجهة الكوارث

نظرًا لتزايد الكوارث وتنوعها وتصاعد حدتها في الآونة الأخيرة، تبرز الأهمية الكبيرة للإعلام في إدارتها لما تتوافر لديه من معلومات عنها؛ ويستطيع أن يؤدي دورًا مهمًّا في توعية المواطنين بخطورة الكوارث؛ والابتعاد عن الشائعات التي تنتشر بقوة عند حدوث أي أزمة؛ ويمكن للإعلام أن يساهم في دحض هذه الشائعات بتوفير المعلومات الدقيقة عن الكارثة؛ وتحليل أسبابها لمنع تكرارها؛ وهناك عدة ضوابط لا بد للإعلام أن يتبعها في مواجهة الكوارث؛ منها:

١. التعامل بوعي ومسؤولية في تغطية الحدث.
٢. نشر الحقائق بهدف خلق مناخ صحي لاحتواء الكارثة.
٣. نشر التصريحات الصادرة من الجهات المختصة.
٤. نقل الحدث من موقعه بكل مصداقية لمنع أي شائعات.
٥. التوازن في عرض مختلف الآراء حول الكارثة.
٦. الحرص على إجابة أسئلة الجمهور حول الأزمة.

حلول التخفيف من تداعيات الكوارث

عند البحث عن حلول التخفيف من تداعيات الكوارث لا بد أن توضع في الحسبان الأهداف الإستراتيجية الثلاثة لإطار عمل هيوغو (٢٠٠٥ – ٢٠١٥م) والذي يؤكد على بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث ورصد واستعراض التقدم المحرز في الحد من أخطار الكوارث كي يوثق تنفيذ الإطار وإبلاغ التخطيط والبرمجة للحد من أخطار الكوارث على المستويين الإقليمي والوطني.

تسند مسؤوليات رصد إطار عمل هيوغو بشكل رئيس إلى الحكومات، ولكنها أيضًا تُحَدَّدُ للمنظمات والمؤسسات الإقليمية والمنظمات الدولية والشركاء في الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وهي إدراج الحد من خطر الكوارث في السياسات والخطط الإنمائية المستدامة؛ وإنشاء وتقوية المؤسسات والآليات وبناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ والقيام بشكل منهجي بإدراج الطوارئ وبرامج الاستجابة والانعاش؛ ولتحقيق هذه الأهداف حدد إطار عمل هيوغو خمس أولويات هي:

١. إيلاء الأولوية للحد من أخطار الكوارث.

٢. تحسين المعلومات المتعلقة بالأخطار والإنذار المبكر.
٣. بناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الأخطار.
٤. الحد من الأخطار في القطاعات الرئيسة.
٥. تعزيز التأهب والاستجابة للكوارث الطبيعية.

إضافة إلى أهداف إطار عمل هيوغو لا بد من أن تكون لدينا قاعدة مؤسسية فعّالة من شأنها عقد منتديات من وقت إلى آخر لبحث أي آليات مستجدة للحد من الكوارث؛ وتحديد مسؤولية كل جهة حسب اختصاصها في هذا الشأن. كما تعمل هذه القاعدة على إشراك أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة في جهد منسّق محكم لدرء هذه الأخطار المهدّدة للمقدرات والمكتسبات، وتنشر ثقافة الاستعداد للكوارث والحد من أخطارها، وتهتم بالعمل الجماعي ليصبح الحد من الكوارث جزءًا متكاملًا من التنمية المستدامة؛ يحظى بدعم متكامل من الجهات المعنية؛ وتفاعل المنظمات الإنسانية الحكومية وغير الحكومية وزيادة التنسيق فيما بينها من أجل مواجهة أي أخطار ناتجة عن الكوارث؛ وترسيخ استخدام التقنية الحديثة؛ وتفعيل الاستثمار في الحد من الكوارث؛ وتوفير الأمن والأمان للشعوب العربية الأكثر ضعفًا.

ولأن أفقر الناس هم الأكثر تضررًا من غيرهم لضعف إمكانياتهم وسكنهم في مبانٍ متدنية الخدمات يجب تكثيف الاهتمام بهم. وفي ذات الوقت يجب العمل على إطلاق مشروعات إعادة الإعمار والتعافي بعد انحسار الكوارث، مع الاهتمام بوضع الخطط الإستراتيجية للاستعداد لها قبل وقوعها، وتطوير وتنفيذ خطط ملموسة للعمل على تشييد مدارس ومستشفيات أكثر أمنًا في جميع المناطق المعرضة للخطر.

وعلى صعيد المناخ، يجب الالتزام بالسعي إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة؛ والتكيّف مع تغيّر المناخ؛ وذلك بتحسين الزراعة والحفاظ على المناطق الخضراء الطبيعية وتطبيق ممارساتها المراعية للطقس من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، والترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية ومنها المياه والطاقة، ووضع خطة طوارئ في المدن التي تتأثر سلبًا بالتقلبات المناخية؛ واعتماد الإستراتيجيات المستدامة لإدارة الأراضي بطريقة تضمن القضاء على ثلث الانبعاثات الغازية؛ ومواصلة العمل من أجل منع حدوث انبعاث الغازات الدفيئة.

ونستعرض فيما يلي خطوات تسهم في تخفيف تداعيات الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية:

- إشراك الإدارات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تفعيل دورها التطوعي والتوعوي. إدراج أخطار المناخ في البرامج التخطيطية للتنمية.
- الاستفادة من التطوع، وتفعيل الشراكات بين الحكومات.
- تشجيع مبادرات المحافظة على البيئة، وتفعيل تشريعات حكومية للحد من التغيرات المناخية.
- الاستفادة من الهاتف المحمول في نشر الوعي بأهمية التنبيه بأخطار الكوارث المناخية؛ مع استخدام تطبيقاته في جمع المعلومات الخاصة بالتغيرات المناخية من أجل وضع إستراتيجيات فاعلة في التنبؤ بأي كوارث مناخية قبل وقوعها.

- الاستثمار في البنية التحتية؛ ووضع خطط طوارئ في المدن التي تتأثر بالتغيرات المناخية.
- تحفيز الجامعات ومراكز البحث العلمي لأن تنشط في الدراسات الميدانية في هذا المجال.

وهناك خمسة محاور رئيسة لا بد من وضعها في الحسبان عند مواجهة الكوارث، وهي:

١. تحديد الأخطار من خلال التنبؤ بالآثار المحتملة للأخطار الطبيعية ومساعدة الحكومات والمجتمعات المحلية على اتخاذ قرارات فاعلة لإدارة الأخطار.
٢. الاستعداد باتخاذ إجراءات كافية لمواجهة الأخطار؛ والاستفادة من نظم الإنذار المبكر في إنقاذ أرواح السكان وحماية سبل عيشهم.
٣. الحد من الأخطار من خلال إثراء إستراتيجيات التنمية وغيرها من الخطط والبرامج التي تساعد في تخفيض أخطار الكوارث.
٤. الحماية المالية والهدف منها مساعدة الحكومات والمجتمعات للتخفيف من تداعيات العبء الاقتصادي الناتج عن الكارثة.
٥. إعادة البناء ويهدف لتحسين التخطيط المتكامل للتعافي من آثار الكارثة وإعادة الإعمار.

المراجع

الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، العيش مع الخطر، جنيف؛ سويسرا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤م.

الإستراتيجية العربية للحد من أخطار الكوارث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠م.

أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛ عن الحد من مخاطر الكوارث، جنيف؛ سويسرا، الأمم المتحدة، مايو ٢٠٠٩م.

بن حمد التويجري، صالح، الكوارث والأزمات ــ التخطيط الاستعداد الإدارة، الرياض، المملكة العربية السعودية، العبيكان، ٢٠١٨م.

بن علي شيبان العامري، محمد، مفاهيم أساسية في التخطيط الاستراتيجي، موسوعة مقالات مهارات النجاح، مجموعة مهارات النجاح للتنمية البشرية، أبريل ٢٠١١م.

تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، عن الكوارث في العالم، جنيف - سويسرا، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٢٠م.

التقرير الأساسي «القانون والحد من أخطار الكوارث على المستوى المجتمعي»، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف - سويسرا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر ٢٠١٥م.

تقرير الأمم المتحدة بشأن الكوارث الطبيعية، الحد من الكوارث، جنيف - سويسرا، الأمم المتحدة، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٠م.

تقرير الأمم المتحدة، الإنعاش الاقتصادي بعد الكوارث الطبيعية، جنيف - سويسرا، الأمم المتحدة، ٢٠٢٠م.

تقرير البنك الدولي، الحد من أخطار الكوارث للحد من الفقر، واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، البنك الدولي، ٢٠١٦م.

تقرير الكوارث في العالم ٢٠١٦م، الصمود، إنقاذ الأرواح اليوم هو استثمار الغد، جنيف - سويسرا، الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ديسمبر ٢٠١٧م.

تقرير عن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف - سويسرا، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ديسمبر ٢٠١٥م.

وثيقة الأمم المتحدة للمؤتمر الدولي العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، اللجنة التحضيرية، الدورة الأولى، جنيف – سويسرا، الأمم المتحدة، يوليو ٢٠١٤م.

وثيقة الأمم المتحدة والبنك الدولي، بناء الشراكات لتقليل أخطار الكوارث ومراقبة أخطار الأخطار الطبيعية، التقرير التمهيدي، جنيف - سويسرا، الأمم المتحدة، مارس ٢٠٠٧م.

٣

النساء النازحات في العراق

تحديات واقع وسياسات مأمولة

أ. بكر خضر جاسم شرقي - العراق
باحث سوسيولوجي

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تحديات أزمة النزوح، والواقع المعيش للنساء النازحات في أربعة مخيمات في محافظة الأنبار بالعراق، ولا سيما بعد نزوح نحو خمسة ملايين مواطن نتيجة هجمات تنظيم داعش الإرهابي، وذلك باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي نُفِّذَ على عينة قوامها ٢٠٠ مبحوثة موزعة على أربعة مخيمات. يعتمد الباحث في هذه الدراسة على نظرية القواعد المتصارعة كإطار نظري لتفسير النتائج والكشف عن عدة تحديات مركبة تشكل تحديا للعيش اللائق، فضلاً عن بعض المشكلات القانونية المعقدة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: وجود خلل تنظيمي وإداري من جانب المسؤولين عن إدارة المخيم؛ أفرزت مشكلات في الجانب التعليمي والصحي والبيئي، فضلاً عن وجود مخاطر تهدد حياة النساء النازحات، مثل الابتزاز والاتجار والمساومة. وتسعى الدراسة إلى تقديم مقترحات لصناعة السياسات الاجتماعية التي من شأنها تقليص تلك المخاطر وإعادة النساء النازحات بصفة آمنة إلى مناطقهن الأصلية، عن طريق الكشف عن مصير أرباب الأسر المفقودين، وتمكين النساء في بيئة المخيم وتوفير مستلزمات التعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية: النزوح، داعش، المخيم، القواعد المتصارعة، النساء النازحات.

النساء النازحات في العراق

تحديات واقع وسياسات مأمولة

أ. بكر خضر جاسم شرقي — العراق

مقدمة

أدى ظهور تنظيم داعش الإرهابي وتغلغله في أرجاء سوريا والعراق عام ٢٠١٣م، إلى نزوح ملايين السكان؛ إذ بلغ عدد النازحين داخل العراق نحو ٥,٧ مليون نازح.[١] وتعد محافظة الأنبار أولى المحافظات التي شهدت موجات النزوح؛ إذ نزح منها نحو ١,٣٩٢,٠٣٠ نازحاً، اتخذ بعضهم من مخيمات النزوح مأوىً لهم. وعلى الرغم من مرور أربع سنوات على تحرير المحافظة من سيطرة داعش وعودة أغلب النازحين، إلا أن هناك آلاف النازحين والنازحات ما زالوا قابعين في المخيمات؛ يواجهون تحديات على مختلف الأصعدة.

وبحكم عملنا الميداني بمجال الإغاثة الإنسانية مع مختلف منظمات المجتمع المدني، لاحظنا عدة مشكلات تعانيها شريحة النساء؛ مثل فقدان معيل الأسرة، وانعدام الموارد المالية، وضيق سبل العيش داخل بيئة المخيم، وتشرد الأطفال؛ فضلاً عن حالات التحرش والاستغلال الجنسي والمساومة، والمشكلات الأمنية التي تعانيها بعض النساء نتيجة هروب معيل الأسرة بسبب انتمائه لتنظيم داعش؛ مما جعل تلك العائلات تراوح بين فكي كماشة؛ يتمثل الأول بالمجتمع الرافض لرجوع تلك العائلات واندماجها، والآخر بالمخيم الذي يفتقد أيسر مقومات الحياة الكريمة.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تحديات عيش النساء في بيئة المخيم، وتحديد أبرز معوقات عودة النساء النازحات إلى مجتمعاتهن الأصلية؛ فضلاً عن وضع سياسات اجتماعية لتأهيلهن وإعادة دمجهن. كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في رفد حقل علم اجتماع التنمية والمرأة بدراسات تهتم بتشخيص أبعاد ظاهرة اجتماعية جل انعكاساتها مهددة للمجتمع، وتبصير الباحثين والمهتمين بهذا المجال بحيثيات ومآلات قضية النساء النازحات بغية الوصول إلى حلول موضوعية من شأنها مساعدة صناع القرار والمسؤولين على الحد من هذه المشكلات، وإنهاء مأساة المخيمات، وعودة النازحات لمجتمعاتهن بصفة آمنة.

تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى وصف الواقع الاجتماعي وصفًا موضوعيًّا، وإعطائه الصبغة التحليلية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ عن طريق أداة الاستبانة،

التي وزعت على عينة «عشوائية قصدية»(*) قوامها ٢٠٠ مبحوثة في أربعة مخيمات(**) بمحافظة الأنبار؛ خلال المدة الزمنية من ٢/ ١/ ٢٠٢١م حتى ٥/ ٢/ ٢٠٢١م. والجدير بالذكر، أننا سنعتمد على توظيف نظرية سوسيولوجية حديثة -نظرية القواعد المتصارعة- في تفسير أزمة النزوح وتبعاتها، والاستطراد وراء معالجات لهذهِ الأزمة، وفق رؤية النظرية المعتمدة.

يتضمن هذا البحث سبعة محاور؛ نوضح في المحور الأول المفاهيم ذات الصلة بالدراسة، ونتطرق في المحور الثاني إلى الدراسات العلمية السابقة، ثم نسلط الضوء على أزمة النزوح وآثارها المركبة في المحور الثالث، وجاء المحور الرابع لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، ومن ثم عرض استنتاجات الدراسة في المحور الخامس، ثم تفسير النتائج في ضوء النظرية الاسترشادية في المحور السادس، وفي المحور الأخير نستعرض السياسات الاجتماعية للدراسة.

المفاهيم ذات الصلة بالدراسة

النزوح

تعدّ تعريفات النزوح مهمة جداً في البحوث الاجتماعية، إذ تكمن علاقتها بوضع الدعامات اللازمة والمباشرة في السياسات والممارسات التشغيلية والتطبيقية؛ التي تشكل الحماية والمساعدة للأفراد في حالات الطوارئ وخطوات ما بعد الطوارئ.[٢] وقد عرفه جون بينت Jon Bennett بأنّهُ حركة الأشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار أو مغادرة منازلهم لتجنب النزاعات المسلحة وحالات العنف المعمم، أو الكوارث الطبيعية؛ أو الكوارث من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدود الدولة المعترف بها دوليا بالأصل.[٣]

تنظيم داعش

«د. ا. ع. ش» هو اختصار لعبارة «الدولة الإسلامية في العراق والشام.» وهو تنظيم إرهابي راديكالي، انشطر من جماعة التوحيد والجهاد التي كان يقودها المدعو «أبو مصعب الزرقاوي» منذ ٢٠٠٦م، إذ استغل هذا التنظيم التحولات التي طرأت في سوريا والعراق، فتأسس بقيادة المدعو «أبو بكر البغدادي.» ويعد الكثيرون تنظيم داعش فكراً أو مقاربة أيديولوجية أكثر من كونه منظمة متحركة ومتنقلة بين البلدان والمدن، إذ يؤمن عناصر هذا التنظيم بتكفير جميع الأنظمة والحكام الذين لا يشاركونه أفكاره ومعتقداته.[٤]

ويبين فالح عبد الجبار أنَّ ظهور تنظيم داعش الإرهابي الذي يقوده المدعو إبراهيم عواد السامرائي الملقب بأبي بكر البغدادي – ظهور سريع، على التنظيم الأم «تنظيم القاعدة،» على نحو لفت انتباه الدارسين والباحثين والسياسيين والقادة، وطرح أسئلة جوهرية حول سرعة انتشار الظاهرة، ومداها الجغرافي، الذي يمتد على أراضي محافظات كبيرة في بلدين مركزيَّين من بلدان المشرق العربي؛ العراق وسوريا، ويكتسي في بنائه، دولة داخل دولة.[٥]

المخيم

يُعرَّف المخيم بحسب قاموس وبستر «Webster» بأنه مكان بعيد عن المناطق الحضرية، تنصب فيه مجموعة من الخيام أو مبانٍ بسيطة، كالبيوت البلاستيكية أو الكابينات، للإقامة المؤقتة للسجناء، أو النازحين واللاجئين الهاربين من عمليات العنف.[٦] ويستخدم مصطلح «المخيم» في سائر أنحاء العالم من جانب مجموعة من المنظمات الدولية والمحلية للإشارة إلى مجموعة متنوعة من المعسكرات أو المستوطنات المؤقتة، بما في ذلك المخيمات التي خطط لإنشائها، أو مخيمات الاستيطان الذاتي والمراكز الجماعية للعبور وإجلاء واستضافة الأشخاص النازحين داخليا أو المهاجرين إلى مناطق بعيدة، وينطبق ذلك على الأوضاع القائمة حاليا وما يستجد منها، فضلاً عن تلك التي تنشأ عن نزاعات أو كوارث طبيعية أو بشرية ، وبمعنى آخر، حينما يجد النازحون أنفسهم مضطرين إلى إيجاد مأوى في أماكن مؤقتة.[٧]

الدراسات السابقة

في دراسة أجرتها سارة الفاضل موسي بعنوان: **«الآثار النفسية للنزاعات على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دارفور-٢٠١٥.»**[٨] تشير الباحثة إلى ضرورة تحديد الآثار النفسية التي تعانيها المرأة، وأبعادها الاجتماعية في مخيمات النازحات في دارفور، إذ صارت المرأة السودانية تواجه حالات

التحرش والعنف، والاستغلال الجنسي؛ لذلك هدفت الدراسة إلى الكشف عن آثار النزوح وانعكاساتها على النساء داخل معسكرات النزوح. وقد اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدمت أداة الاستبانة التي وزعت على «١٥٠» مبحوثة. وتوصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها: وجود تأثير النزاعات المسلحة على الجانب النفسي للمرأة السودانية من خلال ازدياد حدة الضغوط النفسية والترويع والخوف والقلق والإحباط، فضلاً عن تقويض بعض العادات والتقاليد المهمة في المجتمع السوداني؛ والأخطر من ذلك أن الدراسة تبين تفاقم مشكلات التفكك الأسري وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

ودراسة أخرى أجراها بريجيت روهوردر بعنوان:

«Women and Girls in Forced and Protracted Displacement»[9]

تنطلق هذه الدراسة من تساؤلات محددة، وتتمثل بالتعرف على نقاط الضعف التي تواجهها النساء، وما الفرص المتاحة لهن في حالة النزوح القسري والممتد؟ وفي محاولة لتوفير الأدلة حول هذه النقاط، اعتمد الباحث المنهج المكتبي، بالاستناد إلى الأبحاث والمراجعات المتعلقة بالتهجير القسري التي أجرتها المنظمات الإنسانية؛ وتستند هذه الرؤية إلى صور واقعية من معظم المجتمعات التي تعرضت لموجات نزوح ولجوء سكانية، مثل كينيا، وتشاد، وأوغندا. وتوصلت الدراسة إلى جملة من التحديات التي تواجه النساء نتيجة النزوح القسري، ويشمل بعضها: زيادة مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ونقص الخدمات المراعية للنوع الاجتماعي، وتعرض النساء الحوامل لخطر أكبر من المضاعفات والولادة المبكرة وحتى الموت، فضلاً عن زيادة التعرض لخطر الاتجار بالبشر في هذه البيئات.

النزوح وآثاره المركبة

حالة النزوح الأخير في المجتمع العراقي

بدأت أولى رحلات النزوح بسبب أزمة تنظيم داعش في العراق، لتغير المعالم الديمغرافية لبنية المجتمع العراقي، وتوزع السكان بصورة عشوائية بحثاً عن حاجات الأمن والأمان، ففي مصفوفة تتبع النزوح التابعة لـ«المنظمة الدولية للهجرة»، اتخذ نحو ٦٥٠,٠٠٠[10] نازح مأوى غير مناسب وغير مكتمل، منها المخيمات التي سكنوها بصورة قسرية أو اختيارية في عموم العراق عام ٢٠١٥م. وبالنظر إلى رؤى المجتمع الدولي فإن تلك المخيمات تعد بيئات قاسية، بلغ عددها ٩٠ مخيمًا في العراق، منها ١٥ مخيمًا في محافظة الأنبار[11] وذلك في عام ٢٠١٤م، ثم تقلص عددها إلى أربعة مخيمات فقط في محافظة الأنبار، حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة، بعضها خرج عن إطار الدولة وطابعه الرسمي بعد إغلاقها بقرارات حكومية. ولكن ما زال عدد كبير من قاطني تلك المخيمات في العراء من دون مؤسسات خدمية؛ مما زاد من حدة المعاناة والقلق على تلك المجتمعات، ولا سيما أن تلك المخيمات صارت غير صالحة للعيش الإنساني؛ إذ نتجت عنها مشكلات الفقر والانحراف والتعصب، والأذى الصحي، والتدهور التعليمي والفكري، مما يدفع المجتمعات إلى الانهيار.

مشكلات النساء في مخيمات النزوح

لازم موجات النزوح بروز مشكلات واجهتها النساء في ظل واقع مأزوم، ومن أبرز تلك المشكلات ما يلي:

مشكلات صحية

فرض نزوح آلاف الأسر -منذ بدء أزمة الصراع مع تنظيم داعش- تحديات صحية ونفسية عسيرة على النازحات، فضلاً عن القصور الشديد في تقديم الخدمات والرعاية اللازمة من جانب مؤسسات الدولة الصحية؛ إذ جرى تقييم المراكز الصحية في محافظة الأنبار لسنة ٢٠١٤م، وتبين بأن ٩٦٪ من المراكز تفتقر إلى المعدات الأساسية والوسائل الضرورية للرعاية الصحية. وتشير وزارة الصحة العراقية إلى ارتفاع معدلات إصابة النساء بأمراض «سرطان الثدي» نتيجة لأعمال العنف والإرهاب إلى ٣٠,٦٪ في سنة ٢٠١٥م؛ مما يشكل مؤشرًا خطيرًا على تأزم الوضع الصحي للنساء.[١٢] وغالباً ما تظهر في بيئة المخيمات مشكلات سوء التغذية التي تؤدي إلى التسمم؛ بسبب ضعف الرقابة على المواد الغذائية التي تدخل إلى المخيم، فضلاً عن مظاهر التلوث البيئي، وبحسب إحصائية التخطيط العراقية، توجد نسبة ٠,١١٪ من معدل الوفيات الناتج عن التسمم في محافظة الأنبار.[١٣]

وفي خضم الأحوال الصحية الحرجة التي نتجت عن جائحة كوفيد -١٩، ما تزال العديد من المخيمات تكتظ بمئات النازحين، الأمر الذي يشكل تهديدًا خطيرًا على صحتهم. وقد أعرب «رئيس بعثة أطباء بلا حدود» في العراق «غول بادشاه» عن قلق البعثة تجاه انتشار الإصابات في صفوف بعض النازحين داخل المخيمات، وهذا القلق ناتج عن ضعف الوعي بالثقافة الصحية داخل المخيم، وشيوع سلوكيات عدم الاكتراث التي تتعارض كليا مع الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة الوباء.

مشكلات تعليمية

أفرزت موجات النزوح تدهور الخدمات التعليمية للإناث في مجتمع المخيم، وقصور الأدوات الاجتماعية والاقتصادية والهيكلية المشجعة للتعليم؛ إذ تواجه الإناث العديد من التحديات التي تقوض محاولات حصولهن على حق التعليم. ويشير المسح الوطني للنازحين إلى أن نسبة الأمية بين النازحين تصل إلى ١٤,٣٪، والتفاوت بين الجنسين يتجه نحو ارتفاع نسبة أمية الإناث إلى ٢٠٪، وهذه النسبة أكثر من ضعف نسبة أمية الذكور البالغة ٨,٣٪.[١٤]

إن غياب الدعم الاجتماعي ورفض أغلب الأسر توجيه البنات إلى التعليم، لأسباب تتعلق بضعف الآمال وعدم الاكتراث لتغيرات مستقبلية في أجواء الحاضر المعدوم، والحاجة إلى الإناث في أداء الأعمال داخل الخيمة، والوقوف في طوابير توزيع المساعدات الإنسانية، أو ممارسة أعمال قريبة عند بعض المزارعين لإعالة الأسرة، وعدم قدرة المعيل على توفير مستلزمات التعليم؛ كلها أسباب تدفع الإناث إلى الزواج في سن مبكرة للتخفيف من متطلبات الأسرة.

وتبين تقديرات محلية أن ٢١,٩٠٤ نازحًا من أصل ٥٠,٧٤٨ نازحًا تركوا التعليم لأسباب مادية. وبالنظر إلى المسح الوطني للنازحين، نجد أن ما نسبته ١٢,٦٪ من النازحين لم يلتحقوا بالتعليم أصلاً؛ إذ تبقى نسبة الإناث هي الأعلى بما نسبته ١٧,٤٪ وبأكثر من الضعف مقارنة بنسبة الذكور التي تقدر بـ٧,٧٪.[١٥] ولأسباب هيكلية مادية، تفتقر أغلب المؤسسات التعليمية إلى كفاية وكفاءة العملية التعليمية؛ إذ إن قلة المدارس أدت إلى وجود مدارس مدمجة ومختلطة بدوام فترتين (دوام صباحي ودوام

مسائي)، وهذا ما يتعارض مع ثقافة المجتمع الرافض لوجود مدارس مختلطة.

مشكلات اجتماعية

في دائرة أحوال النزوح القاسية، وضعف الدور الإغاثي من جانب الجهات الرسمية، تشهد مخيمات النزوح العديد من التحديات والمشكلات الاجتماعية، والتي غالباً ما تؤطر بيئة محفوفة بالمخاطر والأمراض الاجتماعية؛ ومن بين أخطر تلك المشكلات تظهر «مشكلة استغلال النساء، والاتجار بهن.» وبينت تقارير منظمة حقوق الإنسان في العراق لسنة ٢٠١٨م، أن هناك جهات متنفذة وسماسرة قد استغلوا العديد من النازحات في المخيمات، وتاجروا بهن من أجل أعمال الدعارة، وأنشطة ممنوعة. وأشار التقرير أيضًا إلى أن النساء الموصومات بداعش، واللاتي يرجح انتماء أحد أفراد أسرهن لتنظيم داعش، هن أكثر عرضة للاتجار والاستغلال الجنسي والمساومة؛ إذ عادة ما يهددن بالاعتقال أو التجويع أو الطرد من المخيم.[١٦]

ومن بين المشكلات الأخرى، ارتفاع نسبة الفقر والبطالة؛ إذ إن نحو ٦٧٢ ,٣ أسرة نازحة انقطع اتصالها بأحد أفرادها نتيجة لأعمال العنف والإرهاب؛ ما أدى إلى زيادة نسبة النساء المعيلات لأسرهن. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية إلى ٩ ,٧؛ بمعنى أن من بين كل ثمانية أفراد من النازحين، هناك نازح واحد فقط يعمل. وقد ارتفعت نسبة الفقر أثناء تلك الفترة إلى ٣ ,١٤٪،[١٧] مما شكل تحدياً صارخاً أمام كيفية توفير متطلبات العيش، وأدى بعد ذلك إلى انتشار ظاهرة التسول وعمالة الأطفال داخل المخيمات وخارجها.

لقد أفضت تلك المشكلات المركبة إلى «**ازدياد حالات الطلاق وهجر النساء**،» إذ لوحظ ازدياد حالات الطلاق في محافظة الأنبار في سنة ٢٠١٨م، حيث بلغت ٢,٢٢٨ حالة طلاق. ومرد حالات الطلاق هذه يرجع إلى أسباب عدة، من بينها: الزواج المبكر، وسوء أحوال المعيشة داخل المخيمات وخارجها، فضلاً عن وجود عدة نساء من اللائي تزوجن في ظل سيطرة تنظيم داعش؛ مما دفعهن إلى الطلاق عقب الخروج من قبضة داعش.[١٨]

ونذكر أيضًا مشكلة «**العوائل المحظورة من العودة إلى منازلها**،» والتي ظهرت كتحدٍ خطير تواجهه أغلب النساء، وما تزال هناك العديد من العوائل الراغبة بالعودة إلى مناطقها الأصلية، ولكن غالبا ما تكون هذه العودة شبه مستحيلة أو محفوفة بالمخاطر. ومن بين تلك التحديات التي تحول دون عودة هذه العوائل، هي: اعتقال رب الأسرة أو أحد أفرادها كونهم مطلوبين للجهات الأمنية. وتلعب السلطة العشائرية دوراً هو الآخر يحول دون عودة بعض الأسر، إذ فُعِّل مبدأ «البراءة من العشيرة،» والذي بموجبه تتخلّى العشيرة عن حمايتها وإيوائها لأفراد خالفوا قواعد العشيرة أو انتهكوا أعرافها؛ الأمر الذي يعد عائقًا أمام قبول عودة بعض الأسر النازحة.[١٩]

تحليل بيانات الدراسة

الفئة العمرية للمبحوثات

يبين الجدول رقم (١) أن الفئة التي تُراوح أعمارها ما بين ١٨ و٢٣ سنة، بلغت نسبتها ٢٣٪ من مجموع وحدات العينة، في حين بلغت الفئة التي تراوح أعمارها ما بين ٢٤ و٢٩ نسبة ١٨٪ من مجموع وحدات العينة، أما الفئة التي تراوح أعمارها ما بين ٣٠ و٣٥، فقد جاءت بنسبة ٢٨٪ من مجموع وحدات العينة، وبلغت الفئة التي تراوح أعمارها ما بين ٣٦ و٤١ نسبة ١٤٪

من مجموع وحدات العينة، ثم شكلت الفئة التي تراوح أعمارها ما بين ٤٢ و٤٧ نسبة ٧٪ من مجموع وحدات العينة، وأخيرًا شكلت الفئة التي تراوح أعمارها ما بين ٤٨ و٥٣ نسبة ١٠٪ من مجموع وحدات العينة.

الجدول رقم (١) الفئات العمرية لعينة الدراسة

م	الفئة العمرية	التكرار	النسبة التقريبية
١	١٨ – ٢٣	٤٧	٢٣٪
٢	٢٤ – ٢٩	٣٦	١٨٪
٣	٣٠ – ٣٥	٥٦	٢٨٪
٤	٣٦ – ٤١	٢٨	١٤٪
٥	٤٢ – ٤٧	١٤	٧٪
٦	٤٨ – ٥٣	١٩	١٠٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

الحالة الاجتماعية

أفرزت أحوال الحرب والنزوح حالات قتل وتغييب وطلاق وانفصال، فضلاً عن حالات الزواج غير القانوني. وقد لاحظنا ازدياد أعداد النساء المهجورات والمطلقات والمنفصلات داخل بعض المخيمات، لذلك سنتعرف على توزيع هذهِ الفئات داخل مخيمات النزوح.

الجدول رقم (٢) الحالة الاجتماعية

ت	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة التقريبية
١	عزباء	٣٨	١٨٪
٢	متزوجة	٨٢	٤١٪
٣	مطلقة	١٨	٩٪
٤	منفصلة	٣٣	١٧٪
٥	أرملة	٢٩	١٥٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

يتضح من إجابات المبحوثات في الجدول رقم (٢) أن نسبة المتزوجات هي أعلى نسبة من بين نساء المخيم؛ حيث بلغت ٤١٪. وجاءت بالمرتبة الثانية فئة النساء العزباوات، إذ بلغت نسبتهن ١٨٪. وفي المرتبة الثالثة من الإجابات تأتي فئة النساء المنفصلات والبالغة نسبتهن ١٧٪، وقد عللت العديد من النساء أسباب الانفصال إلى بعض العوامل، مثل: انضمام الزوج إلى تنظيم داعش، فضلاً عن رفض الأهل عودة الزوجة إلى زوجها لمشكلات عشائرية أفرزتها الأزمة. وجاءت فئة النساء الأرامل بالمرتبة الرابعة، إذ بلغت نسبتهن ١٥٪، ويتمثل ارتفاع هذه النسبة نتيجة ارتفاع عدد القتلى بسبب الصراع المسلح. أما فئة المطلقات فقد جاءت بالمرتبة الخامسة من الإجابات وبنسبة ٩٪. ومرد ذلك كله للمتغيرات المركبة التي مر بها المجتمع، مثل انضمام بعض الأفراد لتنظيم داعش، أو تعدد الزوجات، أو بفعل مشكلات النزوح وتحدياته، فضلاً عن حالات الزواج غير القانونية.

الوضع المعيش

أجابت النسبة الأكبر من النساء، والبالغة ٨٣٪، بأن الوضع المعيش «**لا يكفي لسد الحاجة؛**» إذ أفضت أحوال الحرب والنزوح إلى نفاد الموارد وخسارة الممتلكات، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة والفقر المدقع. وقد بينت نسبة ١٥٪ من النساء أن مستوى الدخل الاقتصادي «**يكفي لسد الحاجة،**» في حين أن نسبة ٢٪ من المبحوثات، أجبن بأن الوضع الاقتصادي «**يكفي ويزيد**».

الجدول رقم (٣) الوضع المعيش

ت	مستوى الدخل	التكرار	النسبة التقريبية
١	يكفي لسد الحاجة	٢٩	٪١٥
٢	لا يكفي	١٦٧	٪٨٣
٣	يكفي ويزيد	٤	٪٢
المجموع		٢٠٠	٪١٠٠

جنس المعيل

غالباً ما تؤدي الأزمات إلى اختلال وتضارب في الأدوار والوظائف الاجتماعية داخل الأسرة، فغياب أحد أفراد الأسرة يؤدي إلى شغل فرد آخر للدور المفقود، وهذا ما تعانيه بعض الأسر داخل مخيمات النزوح نتيجة لغياب «**المعيل**،» أو إصابته بإعاقة جسدية؛ ولذلك «**تتدبر المرأة شؤون الأسرة بمفردها**».

الجدول رقم (٤) جنس المعيل

ت	جنس المعيل	التكرار	النسبة التقريبية
١	ذكر	٤٩	٪٢٥
٢	أنثى	١٥١	٪٧٥
المجموع		٢٠٠	٪١٠٠

واتضح من إجابات المبحوثات أن نسبة ٧٥٪ من الأسر النازحة تعيلها النساء، ويرجع ذلك إلى عدم وجود رب الأسرة في المخيم، نتيجة لاعتقال بعضهم لدواعٍ أمنية؛ فضلاً عن هروب البعض الآخر نتيجة انتمائهم لتنظيم داعش، أو لعجزهم وإعاقتهم جراء العمليات المسلحة. فيما أجابت نسبة ٢٥٪ بأن الرجال هم من يعيلون الأسر داخل المخيم على الرغم من شح فرص العمل.

وضع رب الأسرة

كما أسلفنا، تعاني العديد من العوائل داخل المخيم مشكلات أمنية؛ فضلاً عن هروب العديد من هذه الأسر مع تنظيم داعش، أو قتلوا نتيجة العمليات العسكرية؛ لذلك سنتعرف في هذا المحور على حالة رب الأسرة، كالآتي:

الجدول (٥) وضع رب الأسرة

ت	الإجابة	التكرار	النسبة التقريبية
١	موجود	٥٨	٪٢٩
٢	متوفى	١٨	٪٩
٣	معتقل	٦١	٪٣١
٤	معاق	٢١	٪١٠
٥	لا أعلم	٤٢	٪٢١
المجموع		٢٠٠	٪١٠٠

كشفت نسبة ٣١٪ من النساء بأن رب الأسرة «**اعتُقِلَ**،» عند قيام السلطات الأمنية بتدقيق أسماء الأسر الموجودة داخل مخيمات النزوح؛ حيث عُثِرَ على العديد من المطلوبين أو من لديهم تشابه في الأسماء مع مطلوبين؛ مما أدى إلى اعتقالهم وتسليمهم للسلطات المختصة. وقد أفادت نسبة ٢٩٪ من المبحوثات بأن رب الأسرة «**موجود**» معهم داخل المخيم. وأفادت نسبة ٢١٪ من النساء بأنهن «**لا يعلمن شيئاً عن مصير أزواجهن**؛» حيث فقدن التواصل معهم منذ دخولهن المخيم، ومن المرجح أن أغلب أفراد هذه الفئة هم من المنتمين لتنظيم داعش انتماءً فعليًّا. ثم ذكرت نسبة ١٠٪ من النساء بأن رب الأسرة من «**المعاقين جسدياً**؛» نتيجة إصابته أثناء النزاع المسلح. وأخيرًا، أشارت نسبة ٩٪ من النساء بأن رب الأسرة «**متوفى**».

سبب البقاء داخل المخيم

يعد عامل «الفقر الشديد وعدم امتلاك سكن بديل» أول المتغيرات التي تمنع عودة العوائل النازحة إلى مناطقها الأصلية؛ إذ أيدت ذلك نسبة ٣٠٪ من المبحوثات، ويليه «وجود حظر ومؤشر أمني» كعامل يمنع عودة الأسر؛ حيث أكدت هذه النقطة نسبة ٢٩٪ من المبحوثات، وما تزال ملفات هذه الأسر غير محسومة لدى الجهات الأمنية، فضلاً عن وجود تخوف من عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية.

الجدول (٦) سبب البقاء داخل المخيم

ت	الإجابة	التكرار	النسبة التقريبية
١	وجود حظر ومؤشر أمني يمنع عودتنا	٥٧	٢٩٪
٢	خوفا من الثارات والتهديدات العشائرية	٣٧	١٨٪
٣	الفقر الشديد وعدم امتلاك سكن بديل	٦١	٣٠٪
٤	هدم منازلنا وممتلكاتنا بسبب الأزمة	٤٥	٢٣٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

وعللت بعض النساء أن «هدم المنزل وتضرر ممتلكاتهم» كان سبباً لعدم العودة إلى مجتمعاتهم؛ إذ أكدت ذلك نسبة ٢٣٪ من المبحوثات. وعلى غرار ذلك كان «الخوف من عمليات الثأر والانتقام والتهديدات العشائرية» سببا آخر لمنع عودة الأسر إلى مناطقها الأصلية؛ إذ أيدت ذلك نسبة ١٨٪ من عينة البحث.

الوضع التعليمي داخل المخيم

تعد مشكلات التعليم من أبرز التحديات التي تواجهها النازحات، فقد شهدت المخيمات ارتفاع نسبة العزوف عن إكمال الدراسة، ولا سيما من الإناث، فضلاً عن وجود نقص في المدارس ومستلزمات التعليم الأخرى، ويظهر من نتائج الدراسة:

الجدول (٧) الوضع التعليمي

ت	الوضع التعليمي	التكرار	النسبة التقريبية
١	لا يوجد تعليم بسبب الوضع الاقتصادي السيئ	٦٨	٣٤٪
٢	نقص في الكوادر التدريسية داخل المخيم	٥٦	٢٨٪
٣	قلة أعداد المدارس	٥٤	٢٧٪
٤	نرفض تعليم البنات	٢٢	١١٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

إن نسبة ٣٤٪ من النازحات يعانين عدم وجود فرص للتعليم، نتيجة الوضع الاقتصادي السيئ؛ إذ لاحظنا أن أغلب أفراد الأسر النازحة يخرجون إلى خارج المخيم للقيام بالأعمال الخفيفة كالتسول ودفع العربات وجمع النفايات. فيما أكدت نسبة ٢٨٪ من المبحوثات أن المدارس داخل المخيم تعاني نقص الكوادر التعليمية «خاصة للإناث،» فعلى الرغم من وجود بعض المدارس إلا أنها تعاني عدم توافر كوادر كافية فيها. فضلاً عن ذلك أيدت نسبة ٢٧٪ من المبحوثات أن مخيمات النزوح تعاني عدم وجود مدارس كافية، لذلك اعتمدت بعض المدارس على دوامين صباحي ومسائي، أو زج العديد من الطلاب في صفوف صغيرة ومختلطة. أما الفئة الأخيرة

من المبحوثات، والبالغ نسبتها ١١٪، منعوا الإناث من الالتحاق بالتعليم، وعند التعمق بالحديث مع هذه الفئة تبين أن «**أغلبهن متأثرات بأفكار متطرفة وراديكالية، مثل تحريم التخالط بين الجنسين، أو الدخول إلى المدارس التابعة للحكومة العراقية.**»

الوضع الصحي داخل المخيم

يعد الجانب الصحي والبيئي من أخطر التحديات التي تواجهها النازحات، حيث تفشي الأمراض وقلة الدواء، وضعف الوعي الصحي، وانتشار الأوبئة، ولا سيما جائحة كوفيد-١٩ التي زادت الموقف خطورةً، لذلك سنتعرف على أبرز تلك التحديات في الجدول الآتي:

الجدول (٨) الوضع الصحي داخل مخيمات النزوح

ت	الوضع الصحي	التكرار	النسبة التقريبية
١	قلة المراكز الصحية	٧٢	٣٦٪
٢	عدم توافر الأدوية والمستلزمات الطبية	٣٠	١٥٪
٣	ضعف الحالة الاقتصادية لا يسعفنا لعلاج بعض الأمراض	٣٧	١٩٪
٤	صعوبة الخروج إلى عيادات الأطباء خارج المخيم	٦١	٣٠٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

تمثل «قلة المراكز الصحية» داخل مخيمات النزوح، التحدي الأول من وجهة نظر المبحوثات؛ إذ أيدت ذلك نسبة ٣٦٪ من مجموع العينة. فعلى الرغم من إنشاء بعض المراكز الطبية داخل المخيمات المدعومة من منظمات المجتمع المدني والحكومة العراقية، إلا أن هذه المراكز لا تكفي مقارنة بأعداد النازحين، وخرجت العديد من المراكز عن الخدمة بعد قرار إغلاق المخيمات بصفة رسمية، فضلاً عن ذلك ازدياد الموقف الصحي سوءًا نتيجة لتفشي جائحة كورونا بين النازحين، وانعدام قاعات العزل الصحي ومستلزماتها. أما التحدي الثاني فهو «صعوبة الخروج إلى عيادات الأطباء خارج المخيم،» إذ أكدت ذلك نسبة ٣٠٪ من المبحوثات؛ فإدارة المخيم تمنع خروج النساء لدواعٍ أمنية وقانونية إلا وفق إجراءات معقدة تستغرق عدة أيام، مما يعوق عملية تلقي العلاج في العيادات الخارجية، ومراجعة الأطباء. وجاء في المرتبة الثالثة من الإجابات، «ضعف الحالة الاقتصادية» الذي يعد عائقاً لعلاج بعض الأمراض داخل مخيمات النزوح وخارجها، إذ بينت ذلك نسبة ١٩٪ من المبحوثات. أما التحدي الرابع، فقد كان «عدم توافر الأدوية والمستلزمات الطبية،» حيث تعاني أغلب النازحات توافر مستلزمات الوقاية والعلاج (أمراض النساء والصحة الإنجابية)، خاصة في ظل وجود جائحة كورونا، وعززت ذلك نسبة ١٥٪ من المبحوثات.

بعض الظواهر السلبية داخل المخيم

تعد المخيمات بيئة خصبة لنشوء العديد من المظاهر السلبية التي تطال النازحين، كونهم الفئة الأضعف داخل المخيم، فضلاً عن ذلك أدت الوصمة الاجتماعية التي وصم بها أغلب النازحين، مثل اعتبارهم موالين لتنظيم داعش، إلى تعرضهم للعنف والتنمر، لذلك سنبين أبرز تلك المظاهر السلبية كما في الجدول أدناه:

الجدول (٩) بعض الظواهر السلبية داخل المخيم

ت	الإجابة	التكرار	النسبة التقريبية
١	عنف جسدي	٢٩	١٤٪
٢	تنمر وإساءة لفظية	٤٨	٢٤٪
٣	استغلال جنسي ومساومة	٢٢	١١٪
٤	إهمال وتقصير من جانب مسؤولي المخيم	١٠١	٥١٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

ذكرت نسبة ٥١٪ من المبحوثات بأنهن يعانين إهمالًا وتقصيرًا من جانب مسؤولي المخيم، ولا سيما في مجال الرعاية وتقديم الخدمات، حيث انعدام التنظيم والعشوائية في توزيع المساعدات، إلى جانب سرقة حصص كبيرة من المعونات المخصصة للنازحين، فيما أشارت نسبة ٢٤٪ بأن أبرز المظاهر السلبية هي التنمر والإساءة اللفظية من جانب بعض أفراد الأجهزة الخدمية. في حين كانت نسبة ١٤٪ من المبحوثات يعانين التعرض للعنف الجسدي داخل مخيمات النزوح. أما الفئة الأخيرة من المبحوثات، والبالغة نسبتهن ١١٪ فقد أشرن إلى أن الاستغلال الجنسي والمساومة كانت أبرز المظاهر السلبية داخل المخيم، فقد أكدت بعض المبحوثات تعرضهن للمساومة من جانب بعض المسؤولين في المخيمات، ولا سيما في أثناء توزيع المساعدات الغذائية والمالية.

فقدان الأوراق الثبوتية لأحد أفراد الأسرة

تعد الأوراق الثبوتية القانونية، حقاً من حقوق الإنسان، إذ من خلالها يمكن للأفراد الاستفادة من خدمات المجتمع والتنقل بين مؤسساته، فضلًا عن ضمانه لحرية التنقل داخل المدن وخارجها. ولا يخفى على أحد أن أغلب النازحين قد تعرضوا لفقدان أوراقهم الثبوتية؛ مما خلق مشكلة قانونية ما تزال شاخصة إلى يومنا هذا.

الجدول (١٠) الأوراق الثبوتية للنازحين

ت	الإجابة	التكرار	النسبة التقريبية
١	نعم	٧١	٣٦٪
٢	كلا	١٢٩	٦٤٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

أكدت نسبة ٣٦٪ من المبحوثات فقدان أحد أفراد أسرهن بعض أوراقهم الثبوتية، وتعاني هذه الفئة من النازحات تبعات كثيرة نتيجة لفقدان الأوراق الثبوتية، إذ تعتمد عمليات تقديم المساعدات الغذائية والتسجيل في المدارس ومراجعة دوائر الدولة على وجود الأوراق الثبوتية، وعلى الرغم من شروع الحكومة بإصدار الأوراق الثبوتية للنازحين، إلا أن هناك العديد من العوائل ما تزال محظورة من تزويدها بالأوراق الثبوتية نتيجة لانضمام أحد أفراد الأسرة لتنظيم داعش، ووجود مؤشرات أمنية أخرى. فيما أجابت نسبة ٦٤٪ من مجموع وحدات العينة بعدم فقدان أي من الأوراق الثبوتية لأفراد العائلة.

أسباب فقدان الأوراق الثبوتية

بينت نسبة ٣٩٪ من المبحوثات أن الأزمة السابقة، ومجريات الحرب والنزوح، أدت إلى احتراق الأوراق الثبوتية الخاصة بهن وضياعها خلال الرحلة الطويلة، وأن أحوال العيش المرير منعتهن من محاولة إصدار الوثائق من جديد، ومن التمتع ببعض الحقوق، أهمها التعليم والصحة والتنقل.

الجدول (١١) أسباب فقدان الأوراق الثبوتية

ت	الإجابة	التكرار	النسبة التقريبية
١	ضياعها واحتراقها خلال رحلة النزوح	٢٨	٣٩٪
٢	ولادة بعض الأطفال خلال مدة سيطرة داعش	٢٦	٣٧٪
٣	عدم اعتراف أهل الشخص المنتمي لداعش بأطفاله	١٧	٢٤٪
المجموع		٧١	١٠٠٪

فضلاً عن ذلك، كان لولادة بعض الأطفال في أثناء سيطرة داعش، سبب في منعهم من الحصول على الأوراق الثبوتية، إذ أيدت ذلك نسبة ٣٧٪ من المبحوثات. وتمثل هذه الإشكالية مأزقاً للحكومة العراقية، فما يزال العديد من الأطفال مجهولي الأب، لعدم تسجيلهم في سجلات الدولة، كون تلك الزيجات حصلت بطريقة غير رسمية وعقود زواج خارجة عن القانون، خاصة بعد موت أو هرب الزوج وضياع أوراقه الرسمية، فهو أصبح غير معروف لدى الزوجة، ومجهولاً عن الحكومة ليتسنى لها منح الأبناء الوثائق الرسمية، وليبقى الأبناء مع الأم مكبلين إنسانيّاً في مخيمات النزوح، يضاف إلى ذلك تنويه ٢٤٪ من المبحوثات إلى مشكلة أخرى مرتبطة بما ذكر أعلاه، وهي أن زواج النساء خلال أزمة داعش وفرار أو موت الأزواج، وهروب العائلات، أدى إلى عدم الاعتراف بهذا الزواج من جانب أهل الزوج، لتصير الزوجة أمام مشكلة أكبر، وهي نكران الأسر لهذا الزواج وعدم القدرة على تسجيل الأطفال، ليظلوا مجهولي الهوية، وتبقى المشكلة على عاتق المرأة.

استغلال النساء خارج المخيم لأغراض الجنس والمتاجرة

بحسب التقارير الدولية والمحلية التابعة لمنظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، فإن حالات الاتجار بالنساء، والاستغلال الجنسي لفئة النازحات قد ارتفعت بدرجة لافتة للنظر، وهذا الأمر يستدعي وقفة جدية لحماية النساء في مخيمات النزوح، لذلك هدفنا إلى الكشف عن حقيقة هذه الظاهرة في المخيمات، وكما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (١٢) استغلال النساء خارج المخيم

ت	الإجابة	التكرار	النسبة التقريبية
١	نعم لاحظنا	٢٢	١١٪
٢	لا لم نلاحظ	١٧٨	٨٩٪
المجموع		٢٠٠	١٠٠٪

ذكرت نسبة ٨٩٪ من المبحوثات أنهن لم يلاحظن وجود تلك الظواهر في مجتمع المخيم، وبالأخص عندما كان مغلقاً، ومن الصعب على سكانه التحرك، في حين لاحظت نسبة ١١٪ من المبحوثات مثل هذه الظواهر وعزون هذا الأمر إلى انتشار مظاهر الانحلال الخلقي وتفكك الأسر وضعف قنواتها الرقابية الامتثالية، إلى جانب اعتبارها المحاولة الأخيرة للاستمرار بالعيش وتوفير أيسر حاجات أفراد الأسرة، بعد أن ضاقت السبل وانعدمت الحيلة، مقابل انتشار أنماط الاستغلال والترغيب المادي للنساء.

استنتاجات الدراسة

يتضح لنا، مما آلت إليه الدراسة، بعض الحقائق المهمة لأوضاع النساء في بيئة المخيم:

١. استنتجت الدراسة أن أغلب النساء يقعن تحت خط الفقر المدقع، إذ يعانين مشكلات اقتصادية عقيمة، ولا سيما في توفير القوت اليومي، إذ أيدت النسبة الأعلى منهن عدم كفاية الدخل الاقتصادي لتوفير أيسر متطلبات أفراد الأسرة.

٢. إن أبرز أسباب وقوع تلك الأسر على هامش المجتمع، هو فقدانها للمعيل، نتيجة لأعمال العنف، مما ألقى على عاتق النساء النازحات ضغوطات كبيرة من أجل إعالة أسرهن.

٣. يعد تحدي التعليم أبرز التحديات التي تواجهها النساء النازحات، إذ تعاني النازحات في مخيمات النزوح قلة المدارس والكوادر التدريسية، فضلاً عن مشكلات الدوام المزدوج والتسيب الدراسي.

٤. تكشف نتائج الدراسة عن وجود إهمال وتقصير من جانب مسؤولي المخيم.

٥. تواجه النازحات تحديات خطيرة تتعلق بالجانب الصحي، إذ تعاني المخيمات قلة توافر مراكز الرعاية الصحية، ومستلزمات الصحة الإنجابية.

٦. كشفت الدراسة عن وجود تحديات قانونية تواجهها النازحات وأسرهن، ولا سيما فيما يتعلق بفقدان الأوراق الثبوتية، وتسجيل الأطفال الذين ولدوا في ظل سيطرة تنظيم داعش.

النظرية المفسرة للدراسة - نظرية القواعد المتصارعة

وهي نظرية حديثة في علم الاجتماع، ألّفها أحمد موسى بدوي، وتهدف إلى الكشف عن علاقة الفعل بالبناء الاجتماعي، فضلاً عن تفسير عمليات التغير التي تصيب هذه العلاقات في مكان وزمان محدد. ولكي تصل النظرية إلى هذا الموقف الأبستمولوجي، فإن بدوي يفترض وجود علاقة جديدة بين: **الفعل، والقواعد البنائية، والأبنية الاجتماعية**، فالقاعدة البنائية تنشأ من الفعل وتشكل البناء الاجتماعي، مفترضا أن هذه العلاقة الأساسية تمكن الباحث من فهم العلاقة بين العوالم الاجتماعية «المحلية، والإقليمية، والكونية». ومن أهم رموز هذا الاتجاه، عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، والإنجليزي أنتوني كدنز، فضلاً عن يوغن هابرماس، ومارغيت آرتشر.

وتنهض النظرية على مفاهيم أساسية، أبرزها: **الفعل الاجتماعي، والقواعد البنائية، والبناء الاجتماعي ثلاثي التركيب، والعوالم الاجتماعية، وخصوصية العالم الاجتماعي**.[٢٠] وتقسِّم النظرية الفعل الاجتماعي إلى ثلاثة أقسام رئيسة: هي الأفعال الاجتماعية؛ **الحيوية، والفكرية، والروحية**، وحيث إن القواعد البنائية المنظمة للسلوك هي في الأصل أفعال اجتماعية استحسنها الناس واعتادوا عليها، ومع الوقت صارت قواعد ملزمة للسلوك؛ فإن بدوي يصنف القواعد البنائية إلى قواعد حيوية، وفكرية-ثقافية، وروحية. وعليه فإن التغير في هذه القواعد يؤثر في التغير الاجتماعي بالكامل، وقد صنفت نظرية القواعد البناء الاجتماعي إلى ثلاثة أبنية فرعية تشكل ما تسميه

«**البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب**»، وهو مقسم إلى: **بناء الحس المشترك**، الذي ينظم تفاعلات الأفراد غير الرسمية، **والبناء المؤسسي**، الذي يضم العلاقات والتفاعلات الرسمية داخل مؤسسات المجتمع، **والبناء النفقي المعتم**، الذي يتأسس من خلال قواعد مضادة للقواعد السائدة في البنائين السابقين. وبناءً على هذا تفترض النظرية أن لكل بناء من الأبنية الفرعية الثلاثة قواعد حيوية وفكرية وروحية خاصة بها، وأن القواعد المنظمة للفعل الاجتماعي في كل بناء فرعي تكون في صراع شبه دائم مع القواعد المناظرة في البنائين الآخرين، مع الأخذ في الحسبان أن النظرية تؤكد وجود أنماط علاقتين أخريين بين الأبنية الاجتماعية الثلاثة، وهما علاقة التعايش، وعلاقة التكامل.[٢١]

تصور لنا النظرية بأن مجتمع الدراسة يتكون من ثلاثة أبنية مستقلة ومتداخلة فيما بينها، وترتبط بعلاقة مركبة جدًّا، وهي كل من: «بناء الحس المشترك،» والقواعد السائدة في هذا البناء تعتمد على العرف والتقاليد، وتنظم العلاقات والتفاعلات بين أفراد المجتمع، ومن بينهم مجموعة النساء النازحات داخل وخارج المخيم، إذ تربطهم علاقات اجتماعية ومصالح مختلفة. أما البناء الثاني، فهو «البناء المؤسسي التراتبي،» والذي يمثل بعض مؤسسات المجتمع الحكومية، التي تدير شؤون أفراد المجتمع وتشبع حاجتهم، مثل مؤسسات الأمن والشؤون الاجتماعية والهجرة والمهجرين. أما البناء الثالث فهو «البناء النفقي المعتم،» وتمثل هذا البناء بعض التنظيمات الإرهابية أبرزها تنظيم داعش، فضلاً عن شبكات الجريمة المنظمة، وبؤر الفساد المعششة في بعض مفاصل الدولة.

ووفقاً لفرضية النظرية التي تشير إلى حالة الصراع شبه الدائم بين «الأبنية الثلاثة،» فإن محور الصراع داخل مجتمع الدراسة يقوم على الصراع ما بين البناء النفقي المتمثل بـ«تنظيم داعش،» الذي اجتاح العديد من المدن، والذي نتج عنه نزوح آلاف الأسر، مع تراكم التحديات الإنسانية والأحوال السيئة لأفراد المجتمع بمجملهم. فضلاً عن هذا فتح «البناء النفقي» جبهة الصراع مع «البناء المؤسسي الرسمي،» المتمثل بالمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وقد نتج عن هذا الصراع أيضاً تفاقم الأوضاع الإنسانية السيئة وازدياد موجات النزوح.

وفي هذا الوضع الجديد يحاول «**بناء الحس المشترك**» **أن يرتبط بالبناء المؤسسي من خلال علاقات التكامل**، وبدأ **معظم أفراد المجتمع** العاديين ينظمون أنفسهم تحت ظل البناء الرسمي، فتكونت جبهة مضادة للبناء النفقي، تتمثل هذه الجبهة «بالمقاتلين من أبناء العشائر» الذين تصدوا لإرهاب داعش طوعًا. وبطبيعة الحال فإن **بعض أفراد المجتمع يمكن أن يرتبطوا بعلاقات تعايش** مع البناء النفقي الداعشي، «**خوفا من البطش والإرهاب**» الذي يمارسه التنظيم ضدهم.

وبالعودة إلى بيئة المخيم، وأوضاع النساء هناك، نلاحظ أن حالة الصراع المعقدة التي أشرنا إليها، وما آلت إليه تبعاتها، قد ضربت أنساق القواعد الاجتماعية الثلاثة بالصميم «القواعد الحيوية، والقواعد الفكرية، والقواعد الروحية،» محدثة أزمة اجتماعية واضحة للعيان.

أما القواعد الحيوية الخاصة بالنساء، فقد تعرضت هذه القواعد إلى ضرر كبير، بسبب حالات العنف التي طالت النساء، وتأزم الأوضاع الإنسانية داخل المخيم، فضلاً عن فقد بعض النساء لمعيل الأسرة، لذلك بدأت العديد من النساء يفقدن الحاجات الأساسية داخل المخيم، مثل إشباع الغرائز الجنسية، وإشباع دافع الرغبة بالاجتماع مع الأقارب والأهل، والتماسك الاجتماعي، والمعونات كالطعام واللباس، فضلا عن أن الدراسة كشفت عن وجود تحديات صحية تمثلت بقلة المراكز الصحية؛ إذ بينت ذلك نسبة ٣٦٪ من المبحوثات، مما أدى إلى إفراز فئة مهمشة وضعيفة وسهلة الافتراس. وهذا ما توصلت إليه نتائج الدراسة، حيث ارتفاع نسبة الإعالة من الإناث إلى ٧٥٪ في صفوف النازحات.

وأما «القواعد الفكرية-الثقافية» الخاصة بالنساء، فلا يخفى على أحد أن راديكالية التنظيم الإرهابي «داعش،» والأحوال المأساوية في ظل النزوح، لم تعط أي فسحة لمزاولة هذه القواعد أو الحفاظ عليها. فبحسب الإحصائيات الحكومية، تفاقمت أعداد النازحات اللائي عزفن عن إكمال مسيرة التعليم سواء المدرسي أو الجامعي، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة، إذ إن ٣٤٪ من النازحات يفتقرن إلى التعليم نتيجة سوء الوضع الاقتصادي، فضلاً عن بيئة المخيم غير المناسبة لإكمال التطلعات الفردية وإثبات الذات، نتيجة للضغوط النفسية، بالإضافة إلى أن النساء النازحات أصبحن خارج نطاق خدمة مؤسسات التعليم والترفيه والثقافة، ناهيك عن وجود ترسبات للفكر الداعشي في بيئة المخيم لدى بعض الأسر والنساء، ولا سيما زوجات المنتمين لتنظيم داعش.

وفيما يخص «القواعد الروحية» الخاصة بالنساء، فليس ثمة شك في أزمة تنظيم داعش، وحالة النزوح التي شهدها المجتمع، و«صراع الأبنية الثلاثة» المحتدم، الذي قوض بعض القواعد الروحية لدى أفراد المجتمع، وأن هذا التقويض يزداد حدة داخل بيئة المخيم، حيث تضعف القيم الأخلاقية، وتزداد فرص الاستغلال والانحلال الأخلاقي؛ بسبب ضعف قواعد الضبط الاجتماعي. وقد أشارت العديد من تقارير المنظمات الدولية إلى ازدياد حالات الاستغلال الجنسي والتحرش داخل المخيمات، إلى جانب مظاهر الاتجار بالنساء واستغلالهن لغرض الدعارة؛ إذ تبين الدراسة أن ١١٪ من المبحوثات كشفن عن وجود ممارسات كهذه. والأخطر من ذلك، تعرض بعض القواعد الروحية المتمثلة بميكانيزمات الدين إلى التشويه المنهج والتحريف، مما شكل خطرًا على المجتمع، فقد لاحظنا من خلال عملنا في أحد المخيمات وجود أفكار متطرفة لدى بعض النساء والأطفال، ولا سيما الذين بقوا داخل المدن التي سيطر عليها تنظيم داعش، وأن حالة رفض الأهل إدخال الإناث إلى المدارس هي نموذج لذلك، وهذا ما جاءت به الدراسة حيث إن نسبة ١١٪ يرفضن ذلك.

إن هذه الأضرار الناتجة عن صراع القواعد، والأبنية الثلاثية، أدى إلى إرباك عمل «البناء المؤسسي الرشيد»؛ الذي يعد المسؤول الأول عن إغاثة وتسهيل عملية إعادة دمج النساء في مجتمعاتهن، فضلاً عن حمايتهن، وإن هذا التحدي الذي يواجهه «البناء المؤسسي» هو ناتج عن: تدخل بعض القواعد العشائرية في منع الأسر النازحة من العودة في المقام

الأول، وهذا ما أكدته نسبة ١٨٪ من المبحوثات، وانسلاخ جزء من البناء المؤسسي عن هيكل البناء، والعمل بصفة خارجة عن إطاره، وبصفة راديكالية في المقام الثاني، وتمثل هذا الانسلاخ بعض القوى الأمنية التي مارست أعمال عنف ضد بعض أفراد المجتمع، كتفجير المنازل أو مصادرتها، وتهديد ذويهم بالقتل حال رجوعهم.

السياسات الاجتماعية

تمثل السياسات محصلة التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية، إذ تنبع من أيديولوجية المجتمع لتعبر عن أهدافه وتوضح مجالات البرامج والمشروعات والخطط وتحدد اتجاهاته العامة وتنظمها.[٢٢] وتُعَرَّفُ السياسات الاجتماعية كذلك بأنها: خطة حكومية نتيجة لمحاولات بذلت لدراسة موقف وتقدير المستقبل وتلافي المخاطر المتوقعة، من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي.[٢٣]

وليس ثمة شك في أن واقع المرأة العراقية النازحة يواجه جملة من التحديات المركبة، وكما تبين لنا في نتائج الدراسة، أن جملة من المخاطر الاجتماعية، وسوء الإدارة المؤسساتية، وتآكل بعض القيم الاجتماعية، تحتاج إلى وقفة جدية، وسبر أغوارها بطريقة علمية منظمة، من أجل حماية المرأة وإبعادها عن دائرة الخطر، ومن ثم إعادتها إلى المجتمع الأصلي بصفة آمنة.

سياسات الحماية الاجتماعية

تمثل الحماية الاجتماعية أيسر الحقوق التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد النازحون، وبالنظر إلى واقع المخيمات المأساوي، تبين أنها تفتقر إلى العديد من الخدمات الصحية والتعليمية والغذائية والاقتصادية، وأن هذا الإهمال انعكس سلباً على سيولة «القواعد الثلاث» المنظمة للسلوك الإنساني، التي تشير إليها نظرية الدراسة، وهي كل من «القواعد الحيوية، والفكرية، والروحية،» فضلاً عن تقويضها وتآكلها. لذلك سنقترح بعض السياسات الاجتماعية التي من شأنها إعادة غرس القواعد الضرورية للنازحات وبلورتها داخل العقل الجمعي، على اعتبار أن كل عالم من العوالم الاجتماعية التي صنفتها النظرية لها القدرة على تغيير نسق القاعدة ذاتيا.

أ. الاهتمام بالواقع الصحي للنساء وأسرهن داخل المخيم اهتماما مكثفا، ولا سيما بعد تفشي جائحة كورونا، وذلك من خلال إنشاء مراكز صحية متنقلة داخل المخيمات، وزيادة أعداد مراكز الصحة الإنجابية، وتوفير مستلزمات الصحة الإنجابية مجاناً، لمواجهة مشكلات أمراض النساء. فضلاً عن ذلك نجد أنه من الضروري تخصيص مراكز مختصة بالكشف عن إصابات فايروس كورونا، مع إنشاء كرفانات خاصة بعزل المصابين، تحسباً لانتشار هذا الفايروس مستقبلاً.

ب. الاهتمام بالواقع البيئي في أرجاء المخيم عن طريق معالجة تراكم النفايات، والاهتمام بنظافة المخيم وتوفير «حاويات النفايات لكل خيمة،» ومستلزمات التعقيم والتعفير، فضلاً عن إحكام سور المخيم الخارجي من أجل منع دخول الحيوانات السائبة.

ت. في خضم عشوائية المخيم، تزداد نسبة التخلف وعدم الالتحاق بالمدارس، ولا سيما

عند الإناث، يقابل ذلك انخفاض أعداد المدارس والكوادر التعليمية، لذلك يتوجب على الجهات المعنية، افتتاح أعداد إضافية من المدارس، للتخلص من أزمة الدوام المزدوج، فضلاً عن تأهيل كادر تدريسي – من كلا الجنسين– متخصص بالتعامل مع هذه الفئات الاجتماعية، التي لا تحتاج إلى التعليم فقط؛ بل إلى التعليم والتربية، فضلاً عن القيام بحملات مستمرة داخل المخيم بالتشجيع وحث الأسر على إرسال بناتهم إلى المدارس.

ث. عمل ورش تدريبية للنساء النازحات حول بعض المهن المعاصرة، برعاية الحكومة العراقية ومساعدة منظمات المجتمع المدني، وفتح باب التقديم على المنح والقروض الصغيرة، وبإشراف لجان تضمن الاستفادة من هذه الإجراءات، لتحسين الوضع المعيش للأسرة وإعادة دمجها في المجتمع.

ج. إقامة ندوات ومؤتمرات تثقيفية برعاية الحكومات المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل رأب الصدع، والتبصير بمخاطر حالات الثأر العشائري والأعراف السلبية، وعدم تحميل الأسرة تبعات أحد أفراد أسرتها.

سياسات فك العقدة القانونية

تواجه النساء النازحات مشكلات قانونية عويصة داخل وخارج المخيم، أدت إلى تبعات مركبة على واقع المرأة والأسرة، مما يستدعي وضع معالجات قانونية وإجراءات مؤسساتية عاجلة. إن هذه الإشكالية نابعة من خلل بنيوي أصاب «البناء المؤسسي التراتبي،» ولا سيما أنه في حالة صراع شبه دائم مع الأبنية الأخرى، أبرزها البناء النفقي المتمثل بالفساد الإداري، والنَّسَق النمطي في مؤسسات الدولة، والمحسوبية والمنسوبية في إدارة تلك المؤسسات. لذلك سنركز على أبرز السياسات المتعلقة بالجانب القانوني والمؤسساتي، والتي نهدف من خلالها إلى تنظيم الأفعال القصدية داخل مؤسسات الدولة؛ لتواكب الظواهر والأحداث التي يشهدها المجتمع العراقي، وتفك شفرة بعض التعقيدات القانونية.

أ. العمل بجدٍّ على إيجاد حلول للأفراد المفقودين والمغيبين، والبحث عن مصيرهم الحالي، وتبصير الأسر بالأمر –لأنه يشكل عائقاً أمام مصير العديد من الأسر للعودة إلى مجتمعاتها، وعائقاً أمام النساء للزواج والعمل أو التعليم– عن طريق الكشف عن أماكن وجودهم، وقوائم أسمائهم، وذلك بفتح تحقيقات مع الجهات المسيطرة على تلك المناطق في الفترة نفسها؛ وتشكيل لجنة من جانب البرلمان العراقي، واللجنة الدولية لشؤون المفقودين، ووزارة العدل العراقية، لإنهاء ملفات من يعثر عليهم، وإكمال الإجراءات القانونية لمن قتل بما يضمن حقوق الأفراد وأسرهم وإعلام ذويهم بذلك.

ب. العمل على إصدار الأوراق الثبوتية للأسر التي فقدت أوراقها، بغض النظر عن وجود رب الأسرة أو عدم وجوده؛ لما لها من دور في تسيير متطلبات الحياة الاجتماعية والتنقل داخل المجتمع.

ت. سن نصوص تشريعية وقانونية تحفظ حقوق الأطفال الذين ولدوا في أثناء سيطرة تنظيم داعش، واستغنى عنهم آباؤهم، مع توفير الحماية والرعاية لهم، من خلال إدخالهم في برامج تعليمية خاصة.

ث. توفير الحماية الأمنية المشددة للنازحات داخل المخيم، ومنع الانتهاكات التي تكون من خلال المتاجرة بالنساء، والمساومة والابتزاز، فضلاً عن محاسبة أي جهة تحاول المساس أو ابتزاز النساء بأي أسلوب.

ج. تشكيل لجنة مختصة من جانب وزارة الداخلية ووزارة العدل، بحسم الدعاوى القضائية المعلقة التي تخص ذوي النساء النازحات، من أجل إصدار الحكم النهائي بحقهم سواء بالإفراج أو العقاب، وتزويد أسرهم بتصريح أمني يتيح لهم العودة إلى مناطقهم بصفة آمنة.

الهوامش

١- وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، إحصائية عدد النازحين (بغداد: دائرة المعلومات والبحوث، سنة ٢٠١٤-٢٠١٨م)، من دون رقم صفحة.

(*) وزعت استمارة الاستبانة بمساعدة فريق من المتطوعات في مجال العمل الإنساني داخل المخيمات، من أجل جمع المعلومات وتجنب إحراج المبحوثات.

(**) تحتوي محافظة الأنبار على أربعة مخيمات، هي: (مخيم كيلو١٨، مخيم المدينة السياحية، مخيم العامرية ومخيم بزيبز)، ثلاثة من هذه المخيمات ليست رسمية، إذ أُغلقت من جانب الحكومة العراقية، وبقي النازحون يفترشون الصحراء، بينما مخيم (العامرية) الوحيد الذي لم يغلق إلى اللحظة، وهو الأكبر من بين المخيمات الأخرى.

2- MCDOWELL, Christopher; MORRELL, Gareth, Displacement beyond conflict (challenges for the 21st century, Berghahn Books, 2010), p11.

3- COMMITTEE ON POPULATION, et al, The demography of forced migration (summary of a workshop, National Academies Press, 1998), p13.

4- Gulmohamad, "The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al-Sham (Levant) ISIS", *Global security studies* (USA: 5(2), 2014), p2.

٥- فالح عبد الجبار، **دولة الخلافة التقدم إلى الماضي**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧م، ص٣٥).

٦- UNABRIDGED DICTIONARY, "CAMP", MERRIAM-WEBSTER'S (W D)، استرجعت في تاريخ ٢/ ١/ ٢٠٢٠.
https://www.merriam-webster.com/dictionary/camp

٧- المنظمة الدولية للهجرة، «**مجموعة أدوات إدارة المخيم**،» مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (سوريا: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥م) ص٩.

٨- سارة موسي، «**الآثار النفسية للنزاعات على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دارفور- ٢٠٠٣- ٢٠١٥**»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم، السودان، ٢٠١٥م).

9- ROHWERDER, Brigitte, Women and girls in forced and protracted displacement) united kingdom: Governance and Social Development Resource Center، 2016).

١٠- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، «أزمة العراق،» أوتشا، (العراق: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، ٢٠١٥م)، تقرير الوضع رقم ٢٩، من ٢٤ يناير - ٣٠ يناير، ص٢.

١١- الجهاز المركزي للإحصاء، **مسح عدد الولادات والوفيات في مخيمات النازحين**، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٧م)، ص٩.

١٢- وزارة التخطيط العراقية، «**خطة التنمية الوطنية**،» الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨م)، ص٢٣٥.

١٣- وزارة التخطيط العراقية، «**التقرير الإحصائي لوزارة الصحة**،» الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩م)، ص١٩.

١٤- الجهاز المركزي للإحصاء، «**المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٥**،» (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٥م)، ص٢٢.

١٥- الجهاز المركزي للإحصاء، «**المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٥**،» مصدر سابق، ص١٧.

١٦- وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، «**التقارير القطرية عن ممارسة حقوق الإنسان في العراق**،» (الولايات المتحدة الأمريكية: مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ٢٠١٨م)، ص٣٠.

١٧- وزارة التخطيط العراقية، «**خطة التنمية الوطنية**،» مصدر سابق، ص٤٣.

١٨- بكر خضر جاسم، «**التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد داعش**»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٩م)، ص١٤٦.

١٩- بكر خضر جاسم، «**التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد داعش**»، مصدر سابق، ص١٥١.

٢٠- أحمد موسى بدوي، «**القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع**،» مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، (القاهرة: وادي النيل، ١٨ (٣)، ٢٠١٨م)، ص ٢١٥ - ٢٢٠.

٢١- أحمد موسى بدوي، «**القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع**،» مصدر سابق، ص ٢١٧ - ص٢٢٠.

٢٢- سهام القبندي، **السياسات الاجتماعية المهنية للخدمة الاجتماعية**، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر، ٢٠٠١م)، ص٦.

٢٣- إبراهيم عبد المحسن، **الرعاية الاجتماعية وتشريعاتها وخصائصها**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٠م)، ص٥٧.

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء، «المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٥،» (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٥م).

الجهاز المركزي للإحصاء، مسح عدد الولادات والوفيات في مخيمات النازحين، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٧م).

خضر جاسم، بكر. (٢٠١٩م). التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد داعش. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأنبار. العراق.

عبد الجبار، فالح. (٢٠١٧م). **دولة الخلافة، التقدم إلى الماضي**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد المحسن، إبراهيم. (٢٠١٠م). الرعاية الاجتماعية وتشريعاتها وخصائصها. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

القبندي، سهام. (٢٠٠١م). السياسات الاجتماعية المهنية للخدمة الاجتماعية. القاهرة: المكتبة المصرية للنشر.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، «أزمة العراق،» أوتشا، (العراق: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، ٢٠١٥م)، تقرير الوضع رقم ٢٩، من ٢٤ يناير – ٣٠ يناير.

المنظمة الدولية للهجرة، «مجموعة أدوات إدارة المخيم،» مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (سوريا: المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥م).

موسى بدوي، أحمد. (٢٠١٨م). القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع. مجلة وادي النيل للدراسات، والبحوث الإنسانية، والاجتماعية، والتربوية. القاهرة: وادي النيل.

موسي، سارة. (٢٠١٥م). **الآثار النفسية للنزاعات على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دارفور– ٢٠٠٣–٢٠١٥**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم. السودان.

وزارة التخطيط العراقية، «التقرير الإحصائي لوزارة الصحة،» الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩م).

وزارة التخطيط العراقية، «خطة التنمية الوطنية،» الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨م).

وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، إحصائية عدد النازحين، (بغداد: دائرة المعلومات والبحوث، سنة ٢٠١٤–٢٠١٨م).

وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، «التقارير القطرية عن ممارسة حقوق الإنسان في العراق،» (الولايات المتحدة الأمريكية: مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ٢٠١٨م).

Committee on Population. (1998, February 2). The Demography of Forced Migration. Summary of a workshop. USA. *National Academies Press.*

Gulmohamad. (2014). The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al-Sham (Levant) ISI. *Global security studies*.

MCDOWELL, Christopher; & MORRELL, Gareth. (2010). Displacement Beyond Conflict. Challenges for the 21st Century. *Berghahn Books.*

ROHWERDER, Brigitte. (2016). Women and Girls in Forced and Protracted Displacement) United Kingdom: *Governance and Social Development Resource Center.*

UNABRIDGED DICTIONARY. CAMP. MERRIAM-WEBSTER'S (W D). Retrieved from: https://www.merriam-webster.com/dictionary/camp. 02/01/2021.

٤

الهجرة غير النظامية واللجوء إلى أوروبا في ظل جائحة كورونا

قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها

أ.د. عائشة التايب - تونس
أستاذ علم الاجتماع - جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

ملخص البحث

تتصل الإشكالية المطروحة في إطار هذه الدراسة بالعمل الإنساني وجهود الإغاثة المستهدفة للاجئين والمهاجرين غير النظاميين، أثناء انتشار فيروس كورونا المستجد مع مطلع سنة ٢٠٢٠م، بمختلف مستوياتها الحكومية وغير الحكومية والدَّوليّة. وهدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تدخلات الإغاثة الإنسانية في علاقتها بقضايا اللجوء والهجرة غير النظامية. كما هدفت الدراسة إلى إبراز مواطن القوة والقصور في مجال الاهتمام الحكومي والمدني بالأبعاد الإنسانية المتصلة باللاجئين والمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا.

وخلصت الدراسة لجملة من النتائج، لعلّ أهمها تواضع جهود الإغاثة الإنسانية المقدمة عموما لفائدة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين بأوروبا أثناءالجائحة. ويعود ذلك لجملة من العوامل، منها ما يرتبط بالسياسات والإستراتيجيات الحذرة، التي أصبحت تعتمدها بعض دول الاتحاد الأوروبي تجاه تلك الفئات، ومنها ما يتصّل بالظروف الاستثنائية والتدابير الاحترازية، التي فرضتها جائحة كورونا والتي عطلت إلى حدّ كبير نسق الإغاثة الدَّوليّة وجهودها في إعادة توطين اللاجئين، وإجراءات تقديم طلب اللجوء لفائدتهم، ومسارات تقديم المساعدات وغيرها من التدخلات، ومنها ما يتصل بضعف المقدرات والموارد المالية للجمعيات والمنظمات الإنسانية وعجزها عن سدّ الاحتياجات المتنامية للأعداد الهائلة من اللاجئين والمهاجرين.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، اللجوء، المخيم، الإغاثة، اللجوء السياسي

الهجرة غير النظامية واللجوء إلى أوروبا في ظل جائحة كورونا

قراءة سوسيولوجية لجهود الإغاثة الإنسانية ومضامينها

أ. د. عائشة التايب تونس

المقدمة

شهدت ظاهرة الهجرة الدَّوليّة في السنوات الماضية تحولات هيكليّة عميقة في مضامينها وأشكالها وتداعياتها الإنسانية. وأضحت الصلة بين الهجرة والتشرّد واللجوء من أكثر التحولات الطارئة على مشهد الهجرة الدَّوليّة بروزًا وبيانًا. ويرتبط ذلك بحجم المعاناة والمشقة والخسائر الكبيرة في الأرواح، التي صارت تصاحب الحراك الجغرافي لملايين البشر، من الذين يَهجرون مواطنهم الأصلية إما طوعًا أو كرهًا، بحثًا عن الأمان ولقمة العيش في مواطن بديلة يتمثلونها في أذهانهم جنّاتٍ موعودة سينعمون فيها برغد العيش. وتفرض مسألة اللجوء والهجرة نفسها بقوة في مشهد الهجرة الدَّوليّة وتحوّلاتها. وصارت منذ بداية انتشار جائحة كورونا في مطلع العام ٢٠٢٠م تمثل ملفًا إنسانيًّا ساخنًا في شمال العالم وجنوبه.

ومما لا شك فيه أن جائحة كورونا اتخذت في البداية صفة أزمة صحية عالمية غير مسبوقة، ولكنها سرعان ما صارت تمثّل أزمة اقتصادية واجتماعية متعدّدة الأبعاد، طالت تداعياتها مختلف مناشط الحياة الإنسانية في مختلف أرجاء العالم. وبما أن الإغاثة الإنسانية من حيث منطلقاتها وفلسفتها ترتبط بمبدأ التدخلات العاجلة في سياق الأزمات والكوارث ولفائدة الوضعيات الإنسانية الصعبة والحرجة؛ فإلى أي مدى يمكن الحديث عن أدوار فاعلة لمؤسسات الإغاثة الإنسانية والقائمين عليها في ظلّ الانتشار غير المسبوق لوباء شلّ حركة العالم وحبس الناس في بيوتهم، وأذهل العلماء وأرهق الأطباء وفتك بالأفراد من مختلف الأعمار والمستويات والأجناس؟

وبتناول قضية الهجرة واللجوء غير النظامية وما صارت تتضمنه من أبعاد إنسانية معقدة وشائكة في السنوات الأخيرة، ستجتهد الإشكالية المطروحة ضمن هذه الدراسة في تفكيك ديناميات حركة الإغاثة الإنسانية ونوعية العمل الإنساني المقدّم لهؤلاء خلال الجائحة وذروة انتشار الفيروس.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تدخلات الإغاثة الإنسانية في قضايا اللجوء والهجرة بوجه عام وأثناء انتشار جائحة كورونا بوجه خاص. كما تهدف لإنجاز تحليل مفصّل لمواطن القوة والقصور في مجال الاهتمام الدَّوليّ والحكومي والمدني بالأبعاد الإنسانية المتصلة باللاجئين والمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي يحاول الانطلاق من المعطيات والأحداث الواقعية كما عكستها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بغية تجميع أكثر ما يمكن من البيانات لاعتمادها كمصادر للمعلومة الموثوقة بعد التحقق من صدقها. واعتُمدت كذلك المؤشرات والإحصائيات الإقليمية والدَّوليّة الصادرة عن جهات ومنظمات رسمية معروفة كأساس لتحليل وتفكيك الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة.

أهمية الدراسة

تتجلّى **الأهمية العملية** لهذه الدراسة في محاولة التوصّل لبعض التوصيات التي من شأنها أن توجّه بوصلة العمل الإغاثي ومختلف المؤسّسات الفاعلة فيه، ولا سيما في الدول العربية والإسلامية، للمزيد من الاهتمام بتلك القضايا الإنسانية الساخنة.

وأمّا **أهميتها العلمية** فتتجلى في التأكيد على محورية تكثيف نسق إنتاج الدراسات السوسيولوجية العلميّة في مجال الإغاثة الإنسانية، وضرورة توجيه الباحثين نحو مزيد من الاهتمام بالإنتاج العلمي المتصل بالعمل الإنساني والإغاثي، وتعميق القراءات العلميّة ذات الخلفيّات السوسيولوجيّة حوله، بما يسهم في مراكمة نظرية -شبه مفقودة حاليّا- للدراسات العلمية المتخصّصة في مجال الإغاثة الإنسانية. وبما من شأنه تعزيز السياسات الرسمية في مجال الإغاثة الإنسانية وتوجهات الفاعلين وأصحاب القرار فيها، ورفد تدخلاتهم الميدانية بمقاربات نظرية تساعدهم على فهم أدق وأعمق للواقع، وتفتح لهم دروب التعامل معه وفق أسس علمية مدروسة ومؤكّدة.

ومن المهمّ الإشارة إلى أن الدراسات والبحوث العلمية السابقة ذات الخلفية السوسيولوجية في مجال الإغاثة الإنسانية في مظاهرها المعاصرة والدَّوليّة تكاد تنعدم. ونسجّل بأن علم الاجتماع وأدبياته لم يشهد -على حدّ علم الباحثة- حتى الساعة اهتمامًا يذكر على الصعيدين الغربي والعربي بالإغاثة الإنسانية كحقل بحثي متخصّص. ولم يشهد كتابات أو أدبيات يمكن للملاحظ أن يُدرجها ضمن حقل علمي قائم بذاته تحت اسم «سوسيولوجيا الإغاثة الإنسانيّة». علمًا بأن موضوع العمل الإنساني والإغاثة الإنسانية يبقى على صلة وثيقة به، ولكنها تبدو اليوم من حيث الإنتاج العلمي الموجود وكأنها أقرب للعلوم السياسية والقانونية منها لعلم الاجتماع. ويبدو أن الاهتمام بالمجال كان حاضرًا في الأنثربولوجيا (علم الإنسان) أكثر منه في علم الاجتماع.[1]

كما يبقى من المهمّ الإشارة في هذا السياق، وارتباطًا بتناول جائحة كورونا كسياق تحليلي، إلى أن علم الاجتماع لم يتحدث كثيرًا عن مجتمعات الكوارث، رغم ما نشهده اليوم من توجّه محتشم نحو الحديث

عن علم اجتماع الأزمات. وكأن علم الاجتماع ظلّ علمًا يؤثر الحديث عن مجتمعات السلم وينتعش أكثر بتحليل ظواهرها. وربّما يُفسّر ذلك عمليّا بأن «أزمنة الكوارث قد تكون حيّزا أو زمنًا لا يسمح من حيث المنطلق بمجال واسع للتفكّر فيها وتدارسها نظرا لهول ما يحدث فيها.» ونظرا لما تصنعه الكوارث في المجتمعات والأنفس البشرية والعقول المفكّرة من ذعر فور وقوعها، ربما «يُؤثِر الإنسان بعدها طيّ صفحاتها» مباشرة بعد وقوعها؛ فتغلب الرغبة الطوعية في النسيان على معاودة القراءة واستذكار الأحداث.

ولكنّ مزامنة الكوارث تجعل الباحثين والمحللين والدارسين بلا شكّ أكثر نفاذًا لتناقضات المجتمعات وأقدر على الوقوف على زوايا الظل بها. وتعد الكوارث برأي علماء الاجتماع «ظواهر اجتماعية معقدة»،[٢] تجعل منّا شهود عيان على ما لا نتخيّل أو نتوقع حدوثه، وتمنحنا في الوقت ذاته مفاتيح مهمّة لفكّ أسرار ذواتنا ومجتمعاتنا والعالم المحيط بنا. «**فأزمنة الكوارث تبقى أزمنة فارقة تحتاج إلى سرعة أكبر من الأزمنة الاجتماعية الأخرى لإعادة تركيب مجرياتها وفهم أحداثها.**» وربّما لا يقلّ النظر للكوارث فور وقوعها ومحاولة التفكيك الحينيّ لمعانيها أهمية عن التحليل البعدي والمتروّي لها.

ومن الأكيد أن لحظات حدوث الكوارث تبقى بمثابة لحظات مستقطعة من الزمن اليومي المعتاد، فهي لحظة أزمة تغزو النسق العادي اليومي للحياة الاجتماعية بكل ما يتخللها من تفاصيل ودقائق متصلة بالسلوك الإنساني والروابط الاجتماعية وممارسات الأفراد. ومن ثم تكتسب لحظات حدوث الكوارث خصوصيتها وفرادتها بوصفها لحظات تكشف ماوراء النسق العادي لحياة الأفراد والمجتمعات. «**فهي مساحة تسقط فيها أقنعة الحياة الاجتماعية الاعتيادية عن أوجه الفاعلين الاجتماعيين أيًّا كانت مواقعهم في الخريطة المجتمعيّة.**»

وعادة ما تدافع الحياة الاجتماعية بأفرادها وأنساقها ونظمها ومؤسساتها عن ذاتها، فتتدخل للتصدي للطوارئ وحماية المجتمع من الفوضى ووقف صيرورة حدوثها ولجم مسبّباتها والاستماتة في إرجاع الحياة اليوميّة إلى مجراها المعتاد. وتتجنّد الحكومات والجمعيات والمنظمات والأفراد، ويتدخل الكلّ الاجتماعي بثوابته ومقدساته وسائر منظوماته القيميّة المرجعية؛ ليساهم بطريقة عملية ومحسوسة للتصدي لذلك الطارئ الاستثنائي، الذي حدث على حين غرّة فأربك الوجود المجتمعيّ وهدّد كيانه. وغالبًا ما يسعى المجتمع لإعادة ترتيب ذاته وإعادة بناء واقعه عبر استجماع قواه بغرض تجاوز اللحظة المأزومة وترميم ما نجم عنها.

وما أحوجنا اليوم، بعدما أصابنا من هول وذهول في الأيّام الأولى لانتشار فيروس كورونا المستجد، إلى إعمال مكثّف للفكر، وإلى الاجتهاد في البحث وتحليل بعض أوجه ما صنعته وما تزال تصنعه، حتى تاريخ كتابة هذه الأسطر، تلك الجائحة في واقعنا المعيش وحياتنا الاجتماعية اليومية، ولا سيما فيما يتصل منها بالإنسان وبسائر تلك القيم النبيلة والسامية المرتبطة به، والتي يكاد نسق الحياة المعولمة أن يطمسها في بني البشر.

الهجرة غير النظامية والتطورات الراهنة

تشهد ظاهرة الهجرة الدَّوليّة اليوم بمختلف أشكالها القديمة والمستجدة، وما يرتبط بها من ظواهر مثل التشرد واللجوء، اتساعًا غير مسبوق لم تشهد له البشرية مثيلًا. وتذهب التقديرات إلى أن عدد

المهاجرين الدَّوليّين بلغ سنة ٢٠١٩م نحو ٢٧٢ مليون شخص في العالم، بما يعادل ٣,٥٪ من سكّان العالم، وبلغت نسبة الذكور منهم ٥٢٪ والإناث ٤٨٪. ويعد ثلثهم مهاجرين من أجل العمل، وكانت نسبة ٧٤٪ من جميع المهاجرين الدَّوليّين في سن العمل ما بين ٢٠ و ٦٤ سنة.(٣)

مثّلت كلّ من أوروبا وآسيا الجهات الأكثر استقبالا للمهاجرين الدَّوليّين عموما، حيث استقبلتا سنة ٢٠١٩م نحو ٨٢ مليون و٨٤ مليون مهاجر دولي على التوالي، أي بما يمثل نحو ٦١٪ من مجموع المهاجرين الدَّوليّين. وتلاهما أمريكا الشمالية بعدد مهاجرين دوليين بلغ نحو ٥٩ مليون مهاجر في السنة نفسها، وبنسبة بلغت ٢٢٪ من مجموع المهاجرين في العالم، وبنسبة ١٠٪ في إفريقيا.(٤)

وصارت الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة وجهة رئيسة لأعداد متزايدة من المهاجرين غير النظاميين من شباب عدد من الدول العربية والإفريقية. كما صارت محاولات الدخول غير النظامي للحدود الأوروبية مشكلة حقيقية تؤرّق دول الاتحاد الأوروبي، وقضية ساخنة تفرض نفسها بصفة متواترة على أجنداته وعلاقات دوله فيما بينها وبين الدول المصدر، ولا سيما من دول المغرب العربي وبعض دول المشرق مثل سوريا والعراق ومصر.

ولعله من المفيد التذكير في هذا السياق بأن بروز حركة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا كظاهرة اجتماعية ملفتة للانتباه يعود لنهاية سبعينيات القرن العشرين، تاريخ غلق أوروبا لحدودها في وجه اليد العاملة غير الماهرة الوافدة إليها من شتّى مناطق الدول النامية، ولا سيما من الدول العربية والإفريقية وبعض الدول الآسيوية، بحثًا عن مواطن العمل وموارد الرزق، التّي شحّت في أوطانهم الأصليّة بسبب ازدياد أعداد طالبي العمل وقلّة الفرص المتوفرة.

وكانت الدول الأوروبية قبل ذلك التاريخ تسعى جاهدة لجلب هؤلاء نظرًا لحاجة أسواق عملها الملحَّة لليد العاملة غير الماهرة، وكانت ترسل الوفود الرسمية وتنشئ الوكالات الخاصة باستقطابهم واستجلابهم مباشرة من أوطانهم وإغرائهم بالسفر والعمل عبر عقود عمل نظاميّة تُبرم في ضوء اتفاقيات ثنائية مع بلدانهم لتصدير تلك العمالة.

ولئن مثّل تَغيُّر سياسات الهجرة بالدول الأوروبية وغلقها لحدودها في وجه اليد العاملة الراغبة في الهجرة إليها قرارًا إستراتيجيا حرصت جلّ دولها على تطبيقه بكل صرامة، فإن خيار الدخول إليها وانتهاك ذلك الحظر مثّل وما يزال يمثّل حركة هجرة غير نظامية شبه يوميّة لا تكاد تتوقف. وما يزال دخول أراضيها يمثّل حلمًا يموت دونه سنويًّا آلاف الشباب المتنوّع الجنسيات. وما نزيف أرواح الحالمين بدخول أوروبا التي تُزهق يوميًّا في أعماق البحر الأبيض المتوسط والصحاري الإفريقية سوى دليل على سياديّة ذلك القرار لهؤلاء وإصرارهم على اختراق الحدود الأوروبية ودخولها رغم كلّ إجراءات وسياسات المنع والقمع والترحيل القسري.

وتُقدّر المنظمات غير الحكومية الأوروبية بأن عدد المتوفين على حدود الاتحاد الأوروبي وسواحله بلغ ٢٠,٠٠٠ شخص منذ سنة ١٩٨٨م، وبأن معدّل عدد الضحايا قد يتجاوز ٣٥٠٠ شخص في السنة الواحدة كما سُجِّل سنة ٢٠١٤م على سبيل المثال، وأن ٩٠٪ من المهاجرين يتخذون طريق البحر الأبيض المتوسط

في السنوات الأخيرة، بعدما ظلت لفترة طويلة ومنذ سنة ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٢م الحدود البرية لأوروبا عبر هنغاريا وبلغاريا واليونان وإيطاليا هي المنافذ المقصودة أكثر من طرف المهاجرين.[٥] ولكن تشديد الحراسة على تلك المنافذ دفع بالمهاجرين ومنظّمي رحلات الهجرة غير النظامية للتوجّه نحو البحر الأبيض المتوسط، حيث صارت سواحل ليبيا وإيطاليا ومالطا وتونس الطريق الرئيسة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا منذ سنة ٢٠١٣م.

ويمثل الخط البحري الشرقي من جهة إسبانيا والبرتغال والمغرب والسينغال بدوره طريقًا مستجدًّا لحركة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، ولكنها تسجّل أعدادًا أقل لمحاولات الاختراق مقارنة ببقية الطرق. ويعود ذلك للاتفاقيات المبرمة بين المغرب وإسبانيا والسينغال، إلى جانب جهود رسمية حثيثة لمقاومة منظمي حركات الهجرة وشبكاتها، خاصة في المغرب والجزائر.

وحسب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، بلغ عدد المهاجرين ٢,٢٦٢ مهاجرًا ماتوا في البحر سنة ٢٠١٨م، بينما تمكّن ١١٣,٤٨٢ من الوصول إلى أوروبا عبر البحر خاصة عن طريق إسبانيا. واحتلت إسبانيا في السنة نفسها المرتبة الأولى في محاولات الدخول غير الشرعية لأوروبا بعدد بلغ ٥٥,٧٥٦ واصلًا عبر البحر. ومثّلت غينيا المصدر الأول للمهاجرين بعدد ١٣,٠٦٨ مهاجرا، ثم المغرب الأقصى بعدد ١٢,٧٤٥ مهاجرًا، ومالي بعدد ١٠,٣٤٧ مهاجرًا، واحتلت سوريا المرتبة الرابعة تليها كلّ من أفغانستان والعراق.[٦]

وحسب إحصائيات المنظمة الدَّوليّة للهجرة بليبيا لسنة ٢٠١٧م، ينحدر الناجون من عمليات الهجرة غير النظامية من ٤٠ دولة مختلفة، وأغلبهم من نيجريا التي سجلت نحو ٢,٥٦٦ مهاجرًا أُنجِدوا في المياه الإقليمية الليبية، يليها المغرب بعدد ١,١٥٠؛ ثم السودان بعدد ١,٠٠٨؛ فالصومال بعدد ٤٤١؛ وسوريا بعدد ٢٥٦؛ وتونس بعدد ٨١. وأكّدت الإحصائيات نفسها غرق ٢,٢٦٢ مهاجرًا سنة ٢٠١٨م عند محاولات عبور المتوسط. وتمكّن، بحسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ١١٣,٤٨٢ شخصًا من الوصول إلى أوروبا عبر إسبانيا تحديدًا. بينما سُجّل العدد الأكبر في سنة ٢٠١٧م، إذ ارتفع عدد الواصلين عبر البحر ١٧٢,٣٠١ شخص من الذكور والإناث، وكان عدد ٣,١٣٩ شخصًا حاولوا العبور نحو أوروبا في عداد المفقودين. وفي الأسابيع الأولى من سنة ٢٠١٨م، أحصت المنظمة الدَّوليّة للهجرة عدد ١٢,٩٨٣ مهاجرًا ولاجئًا وصلوا أوروبا من طريق البحر، منهم ٤٧٪ عبر إيطاليا والباقي توزع على اليونان وإسبانيا.[٧]

وتمثل منطقة المغرب العربي أحد أبرز مناطق تصدير المهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا منذ سنة ٢٠١١م لأسباب عدة، لعلّ أهمّها الأحداث التي شهدتها المنطقة وما نتج عنها من حالة انفلات أمني في تونس، وما شهدته كذلك ليبيا من فوضى ونزاعات مسلحة. وقد ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل والصحراء المجاورة لليبيا في تأجيج حركة هجرة الشباب الإفريقي الراغب في الوصول إلى أوروبا عبر ليبيا وتونس. ويذكر أن تونس شهدت بالتوازي مع أحداث يناير ٢٠١١م موجة غير مسبوقة من الهجرة غير النظامية، حيث تحدثت الأرقام الرسمية حينها عن وصول ٢٢٠٠٠ شخص لإيطاليا، بينما قدرت جهات غير حكومية العدد بنحو ٣٥٠٠٠ شخص دون

احتساب الغرقى والمفقودين في البحر، واستمر الرقم في الاستقرار إلى حدود سنة ٢٠١٦م.[٨]

ويعود ذلك الاستقرار في وتيرة الهجرة غير النظامية إلى حدود ٢٠١٦م لتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون بين تونس والدول الأوروبية في إطار التصدي لتلك الهجرة وتشديد المراقبة الأمنية على الحدود. ولكن النسق تصاعد عقب ذلك، ومنذ سنة ٢٠١٧م بوصول ستة آلاف مهاجر إلى إيطاليا، وليرتفع العدد بوتيرة أكبر في العام ٢٠١٨م، تزامنًا مع تزايد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية سوءًا، وتزايد مشاهد انسداد آفاق العيش في وجه شرائح اجتماعية عديدة. وفي سنة ٢٠١٩م، أصبح التونسيون والتونسيات الجنسية الأولى من بين مجموع الواصلين إلى إيطاليا سرًّا مقابل انخفاض أعداد القادمين من ليبيا.

ولا تبدو حركة الهجرة غير النظامية أقل وطأة في بقية دول المغرب العربي، بل إنها تشهد كذلك وتيرة متصاعدة منذ سنوات. وازدادت حدتها في زمن الجائحة. ووفقًا للمصادر الحكومية الإسبانية، وصل ما لا يقل عن ٤١٨ مهاجرًا جزائريًّا غير نظاميًّا على متن ٣١ قاربًا إلى السواحل الإسبانية في آخر أسبوع من شهر يوليو ٢٠٢٠م. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصل ١,٩٩٣ جزائريًّا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية من طريق البحر في الأشهر الخمسة الأولى من بداية عام ٢٠٢٠م.[٩] ومثّل الجزائريون واحدًا من كل اثنين وافدين بطريقة غير نظامية إلى إسبانيا حسب تصريحات الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل، وشكلوا إذن أول جنسية للوافدين غير النظاميين.[١٠] وصّرحت مفوضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن من بين أبرز الجنسيات العربية الواصلة إلى أوروبا بحرًا أو برًّا خلال شهري يناير وأغسطس ٢٠٢٠م هم المهاجرين المنحدرين من تونس بعدد ٥,٨٧٤ شخصًا، تليها الجزائر بنحو ٣,٢٨٧؛ ثم سوريا بعدد ٢,٨٧٣؛ والمغرب بما يقارب ١,٦٩١ شخصًا.[١١]

ومعلوم أن انتشار فيروس كورونا مثّل في مطلع العام ٢٠٢٠م كارثة إنسانية بكلّ المقاييس، حيث تمدّد الفيروس بنسق سريع نحو مختلف دول العالم. وقد تباينت توصيفات هذه الكارثة وما خلفّته من فزع على نطاق دولي، خاصة في أيامها الأولى، حيث حسبت منظمة الصحة العالمية حركة الانتشار العالمي للفيروس «جائحة عالمية» يوم ١١ مارس ٢٠٢٠م، بعدما تخطّت وفياته في ذلك التاريخ أربعة آلاف شخص. ووُصفت الجائحة بأنها حرب عالمية ثالثة، وحرب بيولوجيّة، وعدَّها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حينها بأنها أشد هولاً من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعدَّتها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أكبر تحدٍ منذ الحرب العالمية الثانية.

ولكن رغم هول الجائحة وشراسة الوباء، لم تتوقف حركة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا من مختلف المناطق المصدرة لها. وعلى الرغم من تعطّل مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرسميّة وحركة النقل والطيران وإغلاق الأجواء والمساجد والكنائس وتوقف حركة العمرة وزيارة الحرمين الشريفين، والتزام العالم برمته بملازمة البيوت خوفًا من الوباء، لم يلزم الحالمون بعبور المتوسط نحو أوروبا بيوتهم، ولم تُثنهم التدابير الاحترازية وقوانين الحجر وتعطّل الحركة عن محاولة العبور والمغامرة باجتياز الحدود الأوروبيّة سرّا.

لذلك لم تتوقف حركة «قوارب الموت،» ولم تخلُ كرونولوجيا الجائحة ويومياتها من أخبار متواترة عن محاولات العبور وعدد العمليات المحبطة وأعداد المقبوض عليهم بعد نجاحهم في بلوغهم للضفة الأخرى. وظلت وسائل الإعلام العربية والأجنبية خلال يوميات الجائحة تعجّ بتوثيق أعداد الغرقى وصور انتشال الجثث، ونجدة العالقين والناجين من نساء ورجال وأطفال.

وتعدّدت الشواهد والأرقام الموثقة لتلك الحركة النشطة في الأشهر الأولى من الجائحة؛ ففي ذروة انتشار الفيروس خلال أشهر مارس وأبريل ومايو من سنة ٢٠٢٠م، حسب وزارة الداخلية التونسية، بلغ عدد المجتازين للسواحل الإيطالية من تونس نحو ٧٣٨ شخصًا، وبلغ عدد الواصلين إليها ٢٩٥ مهاجرًا غير نظاميًّا. وأُحبِطَت في المدة من ٢٧ فبراير إلى ٥ يونيو ٢٠٢٠م ٩٦ محاولة اجتياز، وبلغ عدد التونسيين الذين مُنِع اجتيازهم للحدود البحرية نحو ٨٥٨ تونسيًّا. وبعد مرور أسبوع واحد من الحجر الصحي الشامل الذي طبق في تونس بداية من ٢٢ مارس ٢٠٢٠م؛ تمكّن ١٩٠ مهاجرًا غير شرعي من الدخول لإيطاليا.[١٢]

ولأن لكل ممارسة اجتماعية هامشية وموازية أزمنتها المختلفة ومنطقها السوسيولوجي المغاير لما هو سائد ومألوف، ولها رؤيتها المختلفة للواقع الاجتماعي، مثّلت جائحة كورونا، وما ارتبط بها من إجراءات احترازية وما استوجبته من إيقاف مؤقت لمناشط الحياة اليومية الاعتيادية على نطاق كونيّ، سياقًا استثنائيًّا وفرصة ذهبية لازدهار مشاريع الهجرة غير النظامية لمختلف الحالمين بها. حيث كان من الملائم – في نظر هؤلاء – استثمار مزايا انشغال قوات الأمن والجيش بمجابهة الفيروس، والتوقف المؤقت لحركة ترحيل المهاجرين المخالفين من أوروبا بعد إغلاق الحدود وتعطّل حركة التنقل، والسفر برًّا، وبحرًّا، وجوًّا.

كما مثّلت الجائحة سياقا مناسبًا لانتعاش نشاط شبكات الاتجار بالبشر والتهريب ووكلائها المحليين، ولا سيما من سماسرة تنظيم رحلات القوارب لتضخيم ثرواتهم غير المشروعة جراء المتاجرة بالأرواح البشرية واستقطاب أكبر للحالمين بالهجرة والعازمين عليها. حيث إن ازدهار هذه الحركة يبقى إلى حدّ كبير على صلة وثيقة بديناميات الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر عبر الحدود، والتي غالبا ما تنشط في ظرفيات غلق الحدود وتشديد القيود على السفر. إن استمرار اشتغال نسق الهجرة غير النظامية يبقى من أهم دعامات استدامة وتواصل الطلب على خدمات شبكات تهريب البشر[١٣] على نطاق كونيّ. ومعلوم بأن هناك العديد من النظريات العلمية التي ركزت على طبيعة العلاقة ما بين الأزمات من جهة وتوسع دوائر الجريمة من جهة ثانية. وقد عكفت العديد من البحوث والدراسات على تناول ودراسة الآثار السلبية التي تنتجها الأزمات وبالأخص الاقتصادية على أنماط ومعدلات الجريمة وكيفية التحكم فيها.[١٤]

وينطبق ذلك إلى حدّ كبير على استغلال شبكات الجريمة المنظمة الناشطة في مجال تهريب المهاجرين غير النظاميين لسياق الجائحة بغرض تكثيف وتسريع نسق تأمين الرحلات السرية لاختراق الحدود الأوروبية. ولئن تأثرت شبكات الجريمة المنظمة عمومًا وشبكات الاتّجار بالبشر وتهريب المهاجرين في البداية بسياق الجائحة؛ نظرًا للظروف الاستثنائية والقيود المسلطة على الحركة والتنقل، إلا أنها سرعان ما كثّفت

أنشطتها ووسّعت نطاقها واستثمرت الجائحة وقيودها بالاستفادة منها.[١٥] وقد مثّلت متطلبات حفظ الأمن وما فرضته الجائحة من حظر للتجول، أعباء إضافية على المؤسسات الأمنية بدول عدَّة؛ بما فيها دول المغرب العربي؛ وساهمت في إرهاقها؛ بما فسح المجال أمام جماعات التهريب لمتابعة أنشطتها. وساهمت كل تلك الأوضاع الاستثنائية في تفاقم كبير لحركة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا.

ويمكن القول عمومًا بأن حركة الهجرة غير النظامية نحو أوروبا تبقى بكل تأكيد ظاهرة سوسيولوجية معقدة محكومة بجملة من الدوافع المتعددة الأبعاد والعوامل، منها الخارجي المرتبط بتدويل أنشطة الاتّجار بالبشر وتهريب المهاجرين، ومنها ما هو داخلي ومتَّصل بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المصدر، وما تشهده من ارتفاع كبير في نسب الفقر والهشاشة الاقتصادية، وارتفاع نسب بطالة الشباب من الجنسين وانسداد سبل الكسب في وجه شرائح اجتماعية عريضة، بما فيهم الكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية العليا من جميع التخصّصات، وهي أوضاع زادت جائحة كورونا من مفاقمة حدّتها.

وتبقى الهجرة غير النظامية ظاهرة اجتماعية معبّرة بوضوح عمّا يمكن أن تنتجه «**ديناميات الإقصاء والتهميش الاجتماعيين**،» وما يمكن أن تصنعه مسارات عدم الاعتراف الاجتماعي من تمرّد واحتجاج صامت، إذ مثّلت المغامرة بالروح والجسد والاستهانة بمختلف أشكال الخطر والمخاطرة أبرز مظاهره. فالفيروس الذي أرعب العالم وحبس الأنفاس، لم يستطع شلّ حركة المهمّشين الاجتماعيين من الشباب والكهول من الجنسين الذين خرجوا في ذروة انتشار الجائحة بأفواه غير مكمّمة وبأجساد متلاحمة وغير متباعدة لمصارعة الأمواج طمعًا في حياة أفضل.

حركة اللجوء: الجدل والتنامي غير المسبوق

نشير بداية إلى التباس مفهوم الهجرة غير النظامية بمفهوم اللجوء؛ بما يجعل من الحدود بينهما شفَّافة إلى حد كبير، وبما يصنع تداخلًا يصعب معه «نظريًّا وميدانيًّا» التمييز بين الوضعية القانونية والصفة الاجتماعية للمهاجر غير النظامي واللاجئ.

وفي الوقت الذي نجد فيه تعريفات دوليّة عديدة للمهاجر عامة، فإنها تبقى تعريفات ملتبسة وعمومية ولا يمكن أن نتبيّن عن طريقها مدى انطباقها على صفة أو مفهوم المهاجر غير النظامي. وقد عرَّفت على سبيل المثال إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المهاجر بأنه «الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد الإقامة المعتادة لمدة تتجاوز اثني عشر شهرًا، بحيث يصبح بلد المقصد هو بلد الإقامة المعتاد الجديد.» وأشارت منظمة اليونسكو إلى أن المهاجر هو « كل شخص يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في بلده الذي لم يولد فيه، واكتسب منه مركزًا اجتماعيًا».

ويبدو واضحًا أن هذه التعريفات على عموميتها ترتبط أكثر بوضعية المهاجرين النظاميين وذوي الوضعية القانونية السويَّة، على الرغم من عدم وجود إشارة واضحة للوضعية القانونية للمهاجر، وعلى الرغم كذلك من إمكانيّة موافقة هذه التعريفات لوضعية المهاجرين غير النظامين الذين يتمكن الكثير منهم من العيش والعمل والإقامة لسنوات طوال في بلد المقصد دون تسوية أوضاعهم القانونية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه مع تزايد أعداد

الممارسين للهجرة غير النظامية والتنامي غير المسبوق لهذه الظاهرة، تواترت محاولات دوليَّة عدَّة لضبطها وتعريفها. نذكر منها تعريف المفوضية الأوروبية التي عرّفت الهجرة غير النظامية بأنها «ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة من طريق البر والبحر أو الجو؛ بما في ذلك مناطق العبور والمطارات، ويكون ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرًا، هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة طلباتهم ولكنهم يبقون في البلد».[١٦]

وفي هذا التعريف يتداخل مفهوم المهاجر غير النظامي مع مفهوم اللاجئ، حيث يفسح هذا التعريف المجال واسعًا لتداخل مفهوم المهاجر غير النظامي مع مفهوم طالب اللجوء عند فشله في الحصول عليه. ويذكر أن العديد من الاتفاقيات الدَّوليّة تطرقت مبكرًا منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، لذكر صفة اللاجئ، واجتهدت عصبة الأمم في تلك الفترة في وضع معايير واضحة للاجئ وما يتصل بوضعه من مشاكل كانت في بداية التبلور في حينها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، واتخذت هذه الهيئة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاق جنيف لحقوق الإنسان إطارًا لها. وقد ظهر الاتفاق المتعلق بشؤون اللاجئين سنة ١٩٥١م، الذي نشأ منه القانون المنظم لشؤونهم. ووصفت المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لسنة ١٩٥١م اللاجئ بأنه «كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من فبراير ١٩٥١م، وبسبب خوفٍ له ما يبرره للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج دولة إقامته، ولا يستطيع أولا يريد- بسبب ذلك الخوف- أن يستظل بحماية ذلك البلد».[١٧]

وعمومًا، تركز أغلب التعريفات المتداولة للاجئ على ما يعيشه الإنسان من أوضاع مأساوية مختلفة من خوف وتهديد وعدم أمن وعدم استقرار في وطنه الأم تدفعه للهرب بحثا عن الأمان.

وهنا أيضا قد يتداخل مفهوم المهاجر غير النظامي الذي يهاجر بحثًا عن العمل بمفهوم اللاجئ، خاصة عندما تكون المناطق التي يخرج منها المهاجرون غير النظاميين تشهد حالات عدم استقرار وتوتر أمني وعسكري، وهو حال العديد من الدول العربية والإفريقية، التي شهدت في العقود الأخيرة حالات كبيرة من الفوضى والنزاع المسلح وغياب الأمن. لذلك يجب القول بأن الهجرة غير النظامية الناجمة عن حركات الفرار من بؤر الصراع والتوتر، يصعب الفصل بينها وبين مفاهيم الهجرة القسريّة واللجوء. ولكنّ الممارسة في كل الأحوال تبقى واحدة وإن تعدّدت الأسماء واختلفت الأشكال وتنوّعت الأسباب والمسببات. وتبقى كذلك الدلالات والمعاني واحدة رغم تغيّر السياقات الطاردة وخصوصياتها السسيوسياسيّة.

وقد أطلقت منظمة الهجرة الدَّوليّة «**مفهوم الهجرة المختلطة**» على تلك الموجات التي تنشأ في المنطقة العربيّة عندما «**ينشد السكان الفرار من النزاعات، والعنف المتفشي، والاضطهاد وتعطّل النظام العام، والمجاعة،**

والجفاف، والرغبة في الانضمام إلى أفراد الأسرة في الخارج وهربًا من الضائقة الاقتصادية، وسعيًا للحصول على سبل عيش وفرص أفضل للحياة في الخارج»، وأُطلق المصطلح ليشمل مختلف التحرّكات السكّانية المعقدة، التي تشمل موجات اللاجئين، والنازحين، وطالبي اللجوء، والعمّال، وغيرهم. وقد أشارت المنظمة إلى أن هذه المجموعات تشترك في أنماط حركة الهجرة والطرق وتخضع للدراسة كفئة واحدة. وتشمل موجات الهجرة المختلطة أشخاصا من غير مستندات ثبوتية يجتازون الحدود للوصول إلى الوجهة المقصودة.[١٨] وهو اعتراف بحجم التداخل الذي يُسجل اليوم بين حركة الهجرة غير النظامية واللجوء.

وتشهد قضية اللجوء جدلًا سياسيًّا واجتماعيًّا وقانونيًّا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث تجاوز عدد اللاجئين في العالم ١٥ مليون إنسان، يعيش معظمهم في دول ضعيفة حسب تقارير الأمم المتحدة. واتخذت أبعادها الإنسانية والمواقف الدَّوليَّة منها نقاشات حادة وساخنة على صعيد دولي، ولا سيما أمام التزايد المستمر لمعدل النمو السنوي لأعداد اللاجئين منذ سنة ٢٠١٢م، الذي يسجّل اليوم أعلى نسبة على الإطلاق على الرغم من تباطئه النسبي.

وقد أشار التقرير العالمي للهجرة لسنة ٢٠٢٠م أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٨م بلغ مجموع عدد اللاجئين في العالم ٢٥,٥ مليون لاجئ، منهم ٢٠,٤ مليون لاجئ مشمولين بولاية مفوضية اللاجئين، ونحو ٥,٥ ملايين لاجئ مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا.» كما يوجد نحو ٥,٣ ملايين شخص من طالبي الحماية الدَّوليّة ينتظرون إقرار صفتهم كلاجئين.[١٩]

وفيما يتصل بالتوزيع العمري والنوعي للاجئين، رصد التقرير ارتفاعًا في عدد من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، حيث باتوا يمثلون أكثر من نصف مجموع اللاجئين في العالم بنسبة ٥٢٪ بنهاية سنة ٢٠١٨م. وسجلت نسبة الأطفال ارتفاعًا غير مسبوق في صفوف اللاجئين، إذ تراوحت بين ٤١ و٥٢٪ في المدة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٨م. كما قدّم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلون عن ذويهم قرابة ٢٧,٦٠٠ طلب لجوء فردي في ٦٠ بلد في عام ٢٠١٨م، وبقيت في المقابل حسب التقرير نسبة النساء مستقرة نسبيًّا متراوحة بين ٤٧ و٤٩٪ خلال المدة نفسها.

ومن المعلوم أن السياقات العامة المتصلة بالفوضى وبالنزاعات المسلحة المتواترة في جملة من بؤر التوتر السياسي والعسكري المعروفة، جعلتها تعتلي ترتيب البلدان العشر الرئيسة المصدّرة للاجئين لمدة خمس سنوات على التوالي، وهي سورية، وأفغانستان؛ وجنوب السودان؛ وميانمار؛ والصومال؛ والسودان؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ وإريتريا؛ وبوروندي. ووصل عدد اللاجئين المنحدرين من تلك المناطق إلى ١٦,٦ مليون لاجئ، بما يمثل ٨٢٪ من مجموع لاجئي العالم.

وقد أدّى النزاع المتواصل في سورية إلى وصول عدد اللاجئين المنحدرين من هذا البلد إلى نحو ٦,٧ مليون لاجئ في سنة ٢٠١٨م.[٢٠] وفي قراءة للاتجاهات العامة والتطورات غير المسبوقة لحركة اللجوء يبدو تأثير حالة النزاع وعدم الاستقرار الأمني المندلع في سورية منذ ٢٠١١م واضحًا وجليًّا. ففي عام ٢٠١٠م كانت نسبة اللاجئين من سوريا أقل من ٣٠ ألف لاجئ وطالب لجوء. بل كانت سوريا على العكس من ذلك تمثّل ثالث

أكثر دولة مستضيفة للاجئين في العالم، حيث كانت تستوعب مليون لاجئ قدم معظمهم إليها من العراق.

ومن حيث أكبر البلدان استضافة للاجئين، مثّلت تركيا في عام ٢٠١٨م، للسنة الخامسة على التوالي، أكبر بلد مضيف في العالم، حيث بلغ عدد اللاجئين فيها ٣,٧ مليون لاجئ، أكثر من ٣,٦ مليون منهم سوريون. كما جاءت كلّ من لبنان والأردن كذلك من ضمن أكثر عشر دول مستقبلة للاجئين الذين معظمهم كذلك سوريون. وعُدَّتْ ألمانيا من أكثر الدول الأوروبية استقبالاً للاجئين، أمّا إيطاليا وفرنسا فكانا من أكثر الدول استقبالا للمهاجرين غير النظاميين الذين يمكن أن يحمل الكثير منهم بالنهاية صفة لاجئ أو طالب لجوء.

تعكس لنا مختلف الأرقام التي استعرَضت مدى التضخّم الراهن لحركتي الهجرة غير النظامية واللجوء في السنوات الأخيرة، ومن المعلوم أن تلك الأعداد الهائلة تشكّل ضغطًا اقتصاديًّا هائلًا على قدرات الدول المضيفة، هذا فضلًا عمّا يمكن أن تطرحه من قضايا وأسئلة أخرى ملحّة حول الهوية والعلاقة بالآخر ومسائل الاندماج وإعادة التوطين وغيرها من القضايا ذات الصلة بالوضعية الإنسانية للاجئين من جهة، وبتخوّفات دول المقصد ومواطنيها من المشكلات المصاحبة لوجودهم. وهو ربّما ما جعل اليوم من الدول الغنية لا تستضيف إلا ١٣٪ فقط من اللاجئين، بينما كانت في السابق تستضيف ٣٠٪ منهم.

وتتمترس اليوم مختلف تلك التخوّفات والهواجس إلى حدّ كبير وراء المواقف الحذرة من مسألة اللجوء والهجرة للعديد من الدول وعلى رأسهم دول الاتحاد الأوروبي. ومن المفارقات اللافتة أن حيّزًا كبيرًا من تاريخ أوروبا الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي رسمته حركات اللجوء والهجرة فيما بين مناطقها، وبينها وبين مختلف مناطق العالم الآخر على مدى قرون، ولكنها صارت اليوم تنحو أكثر من أي وقت مضى للبحث عن حلول لمشاكل اللجوء والهجرة، بعيدًا عن أراضيها وخارج حدودها، والتنصّل من التزاماتها الدَّوليّة إزاءهم.

وتقف عوامل عديدة وراء ذلك، لعلّ من بينها تباين القدرات الاقتصادية بين دول الاتحاد وعدم استعداد وقدرة بعض دوله تحمّل وزر ومسؤولية تلك الأعداد المتزايدة على أراضيها، وما صاحب ذلك من تباين في المواقف أمام قرارات دعم ومساعدة تلك الدول. هذا إلى جانب تبنّي بعض الأطراف والقوى السياسيّة لمواقف معارضة لاستقبال اللاجئين، استنادًا إلى حجج تتعلق بما يشكّله هؤلاء من تهديد للتنمية الاقتصاديّة والتماسك المجتمعيّ، والتداعيات الديموغرافية والثقافية لوجودهم في المجتمعات الأوروبية. فضلًا عن عدّهم مصدر تهديد أمني حقيقي من طريق ربط وجودهم بتنامي التيّارات المتطرّفة ونشاط الشبكات الإرهابية.

ويمكن القول عموما بأن قضايا اللجوء والهجرة غير النظامية صارت تحظى اليوم – وأكثر من أي وقت مضى – باهتمام دولي واسع، يتردد صداه بصفة مستمرة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدَّوليّة والإقليمية. وقد مثّلت كلا الظاهرتين قضايا حارقة تشغل اهتمام دول المقصد والمنظمات الأممية، وتفرض نفسها بقوة على مختلف أجندات المجتمع الدَّوليّ. ويتصل الاهتمام الدَّوليّ غير المسبوق بظاهرة اللجوء في جانب كبير منه بمحاولة التصدّي والسيطرة على ما أنتجته تلك

الظاهرة من مشاكل في مجتمعات المقصد، ولا سيما مع زيادة أعدادها وتوسع دائرتها في ظلّ التدهور المستمر للأوضاع السياسيّة والأمنية، وتفاقم مساحات الفوضى والحروب والصراعات في مناطق عديدة في مختلف أرجاء العالم.

اللجوء والهجرة في ميزان الإغاثة الإنسانية

حريّ بنا بدايةً التوقف عند مفهوم الإغاثة الإنسانية ودلالاته المعاصرة المرتبطة بتدويل جهود الإغاثة وانطلاقها من المحلّي نحو الكوني. ولا بدّ من التأكيد على أن التعريج على ذلك لا يمنع من الاستحضار العابر لما تتمتع به مفاهيم الإغاثة الإنسانية، وما يدور في فلكها من مفاهيم أخرى، مثل التطوع والعمل الخيري من صدى كبير على مدى التاريخ، وفي الواقع الراهن في مختلف المجتمعات العربيّة والإسلاميّة. وما ارتبط بذلك من مبادرات جليلة سجّلها التاريخ المحلّي في سائر تلك المجتمعات والدول. وما يزال بطبيعة الحال ذلك القطاع يشتغل إلى اليوم بفاعلية بارزة حتى في أشد تلك المجتمعات فقرًا، تدعمه في ذلك قيم نبيلة، وترفده فلسفة سامية مستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ونصوصه التي تحض على فعل الخير وتقديم النُصرة والعون والغوث لكلّ من يحتاج إليه دون قيد أو شرط أو منٍّ أو أذى.

ويُشار إلى أن العمل الإنساني وجهود الإغاثة بمضامينها الغربيّة المعاصرة وببعدهما الكونيّ العابر للحدود الوطنية اتخذا مكانة متعاظمة في الساحة الدَّوليّة منذ ثمانينيات القرن العشرين رغم أن أصولها الأولى تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت حقبة السبعينيات كذلك ظهور العديد من المنظمات والجمعيات غير الحكومية الناشطة في مجالات الإغاثة الطبية والصحية، والتي سرعان ما توسع نطاقها واتخذت صبغة «**الغوث المتعدّد الجنسيات**»[٢١] والمتنوع المجالات، مثل منظمات أطباء العالم وأطباء بلاحدود، والعون النفسي بلا حدود، والإعاقة العالمية. واتخذت تلك المبادرات أسلوب تدخلات مهيكلة ضمن مؤسسات رسمية، تستهدف بدرجة رئيسة الأفراد والأسر ذوي الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية الهشّة، وتلك التي توجد في وضعية تبعيّة وعجز عن النفاذ الشخصي والمستقل عن الآخرين للخدمات العموميّة، ولا سيما في حالة الحروب والنزاعات والكوارث.

ومما لا شك فيه، أن لسياق العولمة دوره المباشر في صعود نجم الإغاثة الإنسانية ومختلف تدخلاتها على المستويات المحليّة والإقليمية والدَّوليّة، وذلك عبر ما أنتجته تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من حالة توسّع غير مسبوق لدوائر الإقصاء والتهميش ولأعداد المنخرطين فيها من مختلف الشرائح الاجتماعية. كما كان لسياساتها وإملاءاتها وشروطها الأثر المباشر في التأسيس المركّز للتدخلات الإنسانية في الأوقات المختلفة، ولا سيما في وقت الأزمات والكوارث، وجعلها البديل الأمثل لسدّ ما نجم عن تخلّي دولة العولمة ومؤسساتها عن تعهداتها الاجتماعيّة من تصدعات ومآسٍ.

وتبدو جهود الإغاثة الإنسانية الدَّوليّة اليوم بمؤسساتها وبمختلف مناشطها استجابة كونية ذات أبعاد سياسية وثقافية لحاجة الأعداد المتزايدة من المجموعات البشرية الضعيفة وفاقدة السند والمحرومة للدعم والمساعدة والغوث، كما تبرز في شكل مراهم ومسكنّات تجتهد في ظروف صعبة وقاسية لتخفيف

بعض ما يصنعه الاقتصاد النيوليبرالي وسياساته وساسته من آلام، وردم ما يحفرانه من خنادق بين شمال العالم وجنوبه، وما يتكرّس من فجوات بين دوله الفقيرة والغنيّة.

وتقترح الإغاثة الإنسانية كممارسة وخطاب نموذجًا فريدًا من العون ومن العلاقة مع الآخر، وتلتحم بأفراد في وضعيات بائسة لتمدّهم بطوق النجاة. ويبقى اللاجئون والمشردون والمهاجرون غير النظاميين وأطفال الشوارع والمرضى العقلانيون والمعوّقون وغيرهم الكثير، فئات اجتماعية مشمولة جدلا بمظلة الإغاثة الإنسانية الدَّوليّة والمستهدف الأساسي بمناشطها. وتبقى جهود الإغاثة الإنسانية الدَّوليّة اليوم في مضمونها تجسيدًا حيًّا لفلسفة ومبادئ حقوق الإنسان كما تبنَّاها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتتخذ صبغة العالمية وتلتزم بمبادئ الحياد السياسي وتمكين جميع الفئات المستحقة من النفاذ العاجل للخدمات.

وتجدر الملاحظة بأننا لا نجد تعريفًا موحدًا لمفهوم الإغاثة الإنسانية ومرادفاتها، حيث تختلف تعريفاتها وتتنوع حسب نوعيّة المعونة المقدّمة، ومجالها ومدى اتصالها بالتدخل العاجل أو العون من أجل التنمية.[٢٢] ويختلف كذلك تعريف الإغاثة حسب السياقات التي تتخذ فيها مفاهيم الإنساني والإنسانية معاني ودلالات متباينة من ثقافة إلى أخرى. كما يخضع فيها التعريف للسياسات العامة المعتمدة والخلفيات العامة لسائر الأطراف المتدخلة والمساهمة فيها.

وبالعودة لقضايا اللجوء والهجرة غير النظامية، يبقى السؤال الملحّ متصلًا بما تقدّمه مؤسسات الإغاثة الإنسانية اليوم لتلك الفئات الهشة من النساء والرجال من مختلف الأعمار، والذين تقطّعت بهم السبل على مشارف حدود الدول الأوروبية، والذين هجروا الأوطان كرهًا هربًا من شبح الفاقة والفقر أو من الجور وانعدام الأمن. وهذا ما سنحاول استعراضه فيما سيأتي لاحقا. وإن كنا سنتطرق لذلك عمومًا؛ فإن التركيز سيكون موجهًا أكثر نحو التدخلات والمواقف المسجّلة أثناء استشراء جائحة كورونا التي مثّلت أزمة وكارثة إنسانية متعددة الأوجه والأبعاد.

ونحاول فيما سيتقدم الاجتهاد في استجلاء بعض مواقف ومبادرات وجهود الإغاثة الإنسانية المستهدفة للاجئين والمهاجرين غير النظاميين القاصدين أوروبا أثناءجائحة كورونا، عبر تصنيف تلك المواقف والجهود إلى ثلاثة أصناف، يتعلّق الأول بالمستوى الحكومي والرسمي الأوروبي، ويتصل الثاني بمستوى المجتمع المدني والنسيج الجمعيَّاتي المحلّي بأوروبا. ويرتبط الصنف الثالث بمستوى مؤسسات ومنظمات الإغاثة الدَّوليّة.

دور الحكومات الأوروبية في إغاثة اللاجئين والمهاجرين

بالإشارة إلى المستوى الأوّل المتعلّق بالمواقف الحكومية والرسمية لدول الاتحاد الأوروبي من مسائل اللجوء والهجرة غير النظامية، يمكن القول بأن الأعداد المتزايدة منذ ما يقرب خمس سنوات لكلّ من الهجرة غير النظامية واللجوء، ظلت بصفة متواصلة وإلى اليوم تشكّل عبئًا كبيرًا على الدول الأوروبية.[٢٣] ورغم المحاولات المكررة برعاية المجتمع الدَّوليّ لوضع أطر قانونية منظمة لحلّ هذه الأزمات الإنسانية، كثيرًا ما تتعطل الجهود وتصطدم بتفاقم أعداد اللاجئين

والمهاجرين. كما تصطدم بالعديد من المواقف المتشددة والرافضة لتسوية وضعيّاتهم وتقديم الدعم لهم واحتضانهم بهدف إدماجهم بوجه نظامي في البلدان المستضيفة لهم.

هذا وشهد ملف اللجوء والهجرة غير النظامية تطوّرات لافتة في السنوات الأخيرة، بلغت حدّ المتاجرة والسمسرة السياسية بالملف من جانب بعض الدول المجاورة للحدود الأوروبية لوقف محاولات الاختراق مقابل الحصول على امتيازات مادية أو تسوية وضعيات معينة. وأصبح اليوم يُستخدم علنًا كورقة ضغط تقوم بعض الدول بإحيائها وتحريكها بين الحين والحين مدفوعة بغايات وأهداف ومآرب متنوعة.

كما بلغت المتاجرة السياسيّة غير الأخلاقية باللاجئين والمهاجرين غير النظاميين ببعض الدول الأوروبية فرض سياسة انتقائية لقبول طلبات اللجوء، وفقًا لمواصفات معينة، مثل الترحيب بالأعمار الشابة وذوي المستويات التعليمية والمهارات العالية دون غيرهم. هذا فضلًا عن تعمّد احتجازهم في مخيمات لا تليق بالحياة الإنسانية ولا تتوافر فيها أبسط شروط المعيشة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن هذه المواقف الحكومية الرسميّة أصبحت تتوازى كذلك بموجات رفض شعبي كبيرة وحالة تذمر وقلق، تغذّيها وسائل الإعلام الغربي في ظل تنامي وصعود تيارات اليمين الأوروبي المتطرف المعادي للوجود الأجنبي في عدد من الدول الأوروبية، مثل فرنسا والنمسا وسويسرا وشرق أوروبا.[٢٤] وبدأت بعض الأحزاب الحاكمة تسن القوانين للحد من تدفق اللاجئين، وتتخذ إجراءات أكثر صرامة معهم إذعانًا للضغط الشعبي وكسبًا للأوراق الانتخابية.

وشهدت الأوضاع الصحيّة في أوروبا خلال الجائحة تطوّرات متسارعة تحوّلت فيها إلى بؤرة عالمية للوباء، فشددت نتيجة لذلك الرقابة على الحدود وتُبُنّيَت إجراءات أكثر صرامة في التصدّي للدخول غير النظاميّ لدول الاتحاد. وقد عمدت السلطات، في إطار إجراءات الغلق، منع السفن الإنسانية من إجراء عمليات الإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من التسارع الكبير لنسق الهجرة غير النظامية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في محاولة من المتسلّلين لاستغلال الوضع الوبائي.

وقد أشارت المصادر إلى التوقف شبه الكامل لحركات الإنقاذ في سواحل البحر الأبيض المتوسط أثناء ذروة انتشار الجائحة، وذلك بعد منع الجمعيات من ممارسة نشاطها الإنساني في عَرَض البحر رغم تنافي ذلك مع القانون البحري الدَّوليّ الذي يفرض إغاثة أي شخص في حال الشدَّة بأسرع وقت ممكن. وقد عكست التصريحات الإعلامية للعديد من ممثلي تلك الجمعيات والمنظمات الإنسانية في تلك الآونة تذمرها من ذلك. وقد تعالت الأصوات المحذرة من النتائج الوخيمة لإيقاف عمليات الإغاثة على الأوضاع الإنسانية لهؤلاء المغامرين، ونبّهت لإمكانية «تحوّل البحر الأبيض المتوسط إلى سجن مفتوح يشهد على مأساة بشريّة كبرى في ظلّ جائحة كوفيد-١٩.»[٢٥]

ولم يكن هناك في مطلع أبريل ٢٠٢٠م سوى سفينتين تحملان مساعدات للأشخاص في حالات الشدة، تتابعان عمليات الإغاثة في عَرَض البحر، بعد إغلاق إيطاليا ومالطا لموانئهما بسبب الفيروس، وهما سفينة «**آلان كردي**» التابعة لمنظمة سي آي الألمانية غير الحكومية، و«**إيتا ماري**» الإسبانية. وقد صرّح

المبعوث الخاص للمنطقة الوسطى في البحر المتوسط في مفوضيّة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لوسائل الإعلام[٢٦] في تلك الآونة بأن استمرار وقف عمليات الإغاثة البحرية وتباطؤ البلدان في إنقاذ الأشخاص وإنزالهم من السفن، سيضع العالم أمام أوضاع إنسانية خطرة وكارثية، مع تأكيده لوفاة ١٧٩ شخصا في المنطقة منذ يناير ٢٠٢٠م. وقد أخذ الوضع الإغاثي منحًى خطيرًا بالتوازي مع إجراءات الغلق؛ نظرًا لأن عدد سفن المهاجرين غير النظاميين المنطلقة من السواحل الليبية ازدادت بنسبة ٢٩٠٪؛ أي شهد عدد ٦,٦٢٩ محاولة تسلّل بين شهر يناير ونهاية أبريل ٢٠٢٠م، وبنسبة ١٥٦٪ من السواحل التونسية مقارنة بالمدة نفسها من العام ٢٠١٩م.[٢٧]

وقد ظل في الأشهر الأولى لانتشار الجائحة وأثناءالصدمة الأولى من هول انتشارها عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين عالقين في عَرَض البحر الأبيض المتوسط على متن السفن السياحيّة في ظل غياب السفن الإنسانية. وكانوا بصدد انتظار توصّل دول الاتحاد الأوروبي لاتفاق موحّد إزاء آليات البحث وعمليات إغاثة واستقبال المهاجرين غير النظاميين.

ويُشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أبرم في شهر مارس عام ٢٠١٦م اتفاقًا مع تركيا يقضي بعودة اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا، مقابل حصول تركيا على ٦ مليارات يورو مساعدات من الاتحاد الأوروبي للتكفل بهؤلاء. ولكن تركيا سمحت منذ فبراير ٢٠٢٠م للاجئين بالعبور إلى اليونان، مُعلنةً عدم قدرتها على تنفيذ الاتفاق القديم أمام الموجات الجديدة من اللاجئين القادمين من سوريا. فوجد الآلاف منهم أنفسهم على الأراضي الأوروبية محتشدين في مخيمات منتصبة في جزر اليونان في انتظار طويل لمراجعة الحكومة اليونانية لطلبات اللجوء التي تقدموا بها، وعُلّق ما يزيد عن ٨٧ ألف طلب لجوء حتى نهاية ديسمبر عام ٢٠١٩م، إضافة إلى ما يزيد عن ٤٥ ألف طلب آخر مُعلَّق خلال الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٢٠م، وفقا لبيانات المجلس اليوناني للاجئين.[٢٨]

ومعلوم أن مخيّمات اللاجئين المنتصبة على الأراضي اليونانية تعاني الازدحام الشديد. فمخيّم مثل مخيم «**موريا**» الواقع في جزيرة «**ليسبوس**» اليونانية يتّسع لنحو ثلاثة آلاف شخص كحد أقصى، ضمّ ما يفوق أربعة أضعاف قدرته الاستيعابية بنحو ١٢ ألف شخص، أغلبهم من السوريين والأفغان وبعض الجنسيات العربية الأخرى، نصفهم من الأطفال، خلال شهر أغسطس من سنة ٢٠٢٠م.[٢٩]

وقد تعَرَّض هذا المخيّم في شهر سبتمبر من السنة نفسها لحريق دمّره بالكامل. وإلى جانب الاكتظاظ يعاني نزلاء تلك المخيمات قلّة المياه النظيفة والكهرباء وقلة الوصول للموارد، حيث يتشارك أكثر من ٣٢٥ شخصًا في استعمال صنبور مياه واحد في مخيم «**موريا**.» وقد أكّدت الحكومة اليونانية عجزها عن توفير المرافق الأساسية والاستجابة لمختلف احتياجات المخيمات، نظرا لعدم تلقيها مساعدة كافية من الاتحاد الأوروبي لتلبية احتياجات **المهاجرين**.[٣٠]

ويُذكر بأنه يوجد في اليونان نحو ١٢٠ ألف لاجئ، وفقًا للمفوض السامي لشؤون اللاجئين، من بينهم ٢٦ ألفًا في مخيمات في جزر بحر إيجة. وقد فرّ العديد من اللاجئين من الأوضاع المزرية للمخيمات ليجدوا أنفسهم مجبرين على العيش في شوارع مدينة أثينا. وقد خفّضت الحكومة اليونانية الحدّ الأقصى لإقامة

اللاجئين الذين مُنحوا اللجوء والبقاء في المخيمات والشقق الممولة من الصناديق الأوروبية من ستة أشهر إلى شهر واحد. وعليه يجد الكثير من اللاجئين أنفسهم بلا مأوى بعد ذلك.[٣١]

ومن المفيد الإشارة إلى أن جائحة كورونا كانت سياقًا ملائمًا لتعالي الأصوات الرافضة لاستقبال المهاجرين داخل دول الاتحاد الأوربي من جديد. ومثّلت فرصة تجدّدت معها الاختلافات الحاصلة في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي إزاء التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة. وأفضت الجائحة وما صاحبها من استمرار مكثف لحركة اللجوء والهجرة إلى تراجع الاتحاد الأوروبي عن سياساته السابقة والعمل في المقابل على تعزيز المراقبة على الحدود، وتشديد عمليات إعادة وترحيل اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين. وقد دعت قيادات الاتحاد إلى اعتماد توازن «**عادل ومنطقي**» بين «**المسؤولية والتضامن**» بين الدول الأعضاء. وقد نصّ «الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء» على وجوب مشاركة الدول الأعضاء التي لا تريد التكفّل بطالبي لجوء في حال حصل تدفّق، في إعادة طالبي اللجوء الذين رُفضت طلباتهم من الدولة الأوروبية التي وصلوا إليها إلى بلدانهم الأصليّة. وقد اتهمت منظمات غير حكومية الاتحاد الأوروبي عند قراره تعديل سياسات الهجرة واعتماد الإجراءات الجديدة بالرضوخ للدول الأشدّ معارضة لاستقبال اللاجئين.[٣٢]

دور المجتمع المدني في إغاثة اللاجئين والمهاجرين

وأما فيما يتعلّق بحركة الإغاثة الإنسانية الموجهة للاجئين والمهاجرين غير النظاميين القاصدين أوروبا أثناءجائحة كورونا الصادرة عن المجتمع المدني المحلّي بأوروبا، فيمكن الإشارة لجهود ومبادرات النسيج الجمعياتي المحلّي بالدول الأوروبية، الذي استمرت خلاله العديد من الجمعيات المحلية رغم الظروف التي فرضها انتشار الوباء في تقديم العون للاجئين والمهاجرين غير النظاميين سوى العالقين في البحر أو الموجودين على الأراضي الأوروبية داخل المخيمات وفي الشوراع والمناطق العامة. وقد سجّلت ذروة انتشار الوباء العديد من المبادرات الإنسانية لجمعيات محلية عديدة تولت تقديم الغذاء والدواء وإجراء الفحوصات الطبية اللازمة لهؤلاء رغم وجودهم غير القانوني على الأراضي الأوروبية، ورغم تضييق الخناق المكرور من جانب الحكومات عليهم وعلى العمل الإنساني المقدم للاجئين والمهاجرين غير النظاميين.

وتوجد في فرنسا على سبيل المثال عدة جمعيات خيرية وإنسانية تهتم بشؤون المهاجرين واللاجئين، من بينها ١٦ جمعية معروفة بنشاطها الدؤوب لفائدة قضاياهم، وتوزع بصفة مستمرة الطعام والملابس، وتساعد اللاجئين والمهاجرين على استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية، وإيجاد السكن والعمل وغيرها.[٣٣] وقد احتضنت منظمات المجتمع المدني في فرنسا في بدايات أزمة كورونا أكثر من ٧٣٠ مهاجرًا غير نظاميًّا و٣٠ امرأة من بين آلاف المهاجرين غير النظاميين الذين يعيشون في شوارع باريس. وتحدّثت الكثير من وسائل الإعلام عن قيام كثير من الجمعيات بدوريات ليلية في ذروة انتشار الفيروس لتقديم المساعدات من أغطية وطعام، ومحاولة البحث عن أماكن لإيواء اللاجئين والمهاجرين المشردين في الشوارع.

وبنفس السويّة، تحرّكت جمعيات غير حكومية

عديدة في بلجيكا في بداية الجائحة، وكثّفت نشاطها الإنساني والإغاثي لتأمين مأوى للمهاجرين الموجودين في الشوارع، لحمايتهم من الإصابة بفيروس كورونا المستجد، في ظل انعدام التدابير الحكومية لحمايتهم. وقد استنكرت الجمعيات موقف الحكومة البلجيكية من استبعاد المهاجرين من التدابير الوقائية التي اتخذتها لمحاربة انتشار الفيروس. حيث أغلقت السلطات مكتب الهجرة، رغم تكدُّس طلبات اللجوء. وعبّرت الجمعيات الإنسانية البلجيكية عن قلقها من تعمّد الحكومة عدم تجديد الإقامات الممنوحة للأجانب، على خلاف بعض الدول الأوروبية الأخرى التي مددت -رغم الإجراءات الاحترازية المعتمدة بسبب الجائحة - إقامات الأجانب لمدة ثلاثة أشهر.[٣٤]

وفي ظل غياب الدعم الرسمي والإجراءات الحكومية، عمدت الجمعيات إلى وضع نفسها في الواجهة لاحتواء الموقف وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للاجئين والمهاجرين المشردين في الشوارع والحدائق العامة والمباني المهجورة. وحاولت زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز إيواء اللاجئين والمهاجرين التي تديرها. وقد وصل عدد نزلاء بعض تلك المراكز إلى ألف نزيل رغم قلة الإمكانات المتوفرة لدى الجمعيات المشرفة عليها، مع اجتهاد الجمعيات في المحافظة على التباعد بين الأسر، وتخصيص مساحات لمن لديهم أعراض الإصابة بفيروس كورونا للإقامة فيها قبل إحالتهم إلى منظمة الصليب الأحمر لتلقي العلاج.[٣٥]

كما عكست صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما «الفيس بوك» في الأشهر الأولى للجائحة الصدى الكبير لنشاط حثيث لجمعيات ومنظمات محليّة أوروبية ينشط فيها أبناء الجاليات العربيّة والمسلمة بأوروبا، من مواطنين منحدرين من أصول عربية ومهاجرين نظاميين، ولا سيما من أبناء دول المغرب العربي، خاصة بالنسبة لفرنسا وبلجيكا، وانعكس ذلك النشاط في هبات إنسانية استثنائية لم تتوان في تقديم العون والمساعدات الإنسانية للاجئين والمهاجرين غير النظاميين، واحتضان المصابين بالفيروس وتوفير الرعاية الصحية لهم في المستشفيات الخاصة والعمومية. كما وثّقت المرحلة وقفات إنسانية مهيبة لنشطاء المجتمع المدني، لضمان إكرام موتى الفيروس ودفنهم وفق المبادئ الإسلامية في مقابر خاصّة، وتكفّلت كثير من الجمعيات بتحمّل مصاريف إرسال بعض جثامين الموتى من غير النظاميين إلى أهاليهم في بلدانهم الأصلية. واعتمدت مختلف هذه المبادرات على جمع التبرعات من أبناء الجاليات العربية والمسلمة المقيمة في أوروبا.

وبالروح الإنسانية نفسها والتعاطف الكبير مع معاناة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين، خاضت المنظمات والجمعيات الخيرية في اليونان معركة مستمرة منذ بداية الجائحة، من أجل دفع السلطات اليونانية لحماية المهاجرين واللاجئين من فيروس كورونا. ونشط العديد منهم كذلك رغم تضييق الخناق عليهم في تقديم المساعدات الغذائية والصحية لنزلاء المخيمات وللمشردين. وتتصدر تلك الجمعيات منظمة أطباء بلا حدود اليونانية، التي افتتحت مركز عزل خاص بمرضى كوفيد-١٩ في جزيرة «ليسبوس» في ٦ مايو ٢٠٢٠م. ومثّل ذلك المركز المكان الوحيد في الجزيرة الذي يوفّر مساحة آمنة لعزل الأشخاص المشتبه في إصابتهم من مخيم «موريا» للاجئين، لتزويدهم بالرعاية الصحية اللازمة.

ولكنّ المنظّمة تعَرَّضت لمضايقات عديدة وأُجبِرَت

على غلق المركز بعد ما فرضت عليها السلطات المحليّة في الجزيرة غرامات وتهمًا جنائية مستندة لقوانين التخطيط الحضري. وقد عبّر المسؤولون عن المنظمة في وسائل الإعلام عن استنكارهم من المواقف الرسمية المتشددة من المهاجرين واللاجئين رغم الأوضاع الإنسانية والصحيّة الاستثنائية التي فرضتها الجائحة. وقال رئيس بعثة منظمة أطباء بلا حدود: «من المفاجئ أن تعرقل السلطات المحلية عملنا فيما نحاول حماية الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة، في حين نشهد في «موريا» انتهاكًا فاضحًا لكرامة الإنسان، يتمثّل في محاصرة آلاف الأشخاص في ظروف غير إنسانية.»[٣٦]

وإلى جانب التدخلات الإغاثيّة الميدانيّة والمباشرة أثناء انتشار الجائحة، يُحتسب لعدد من الجمعيات ومنظّمات المجتمع المدنيّ الناشطة في مجال اللجوء والهجرة بالدول الأوروبية تكثيف نشاطها الاحتجاجي على خلفية تداعيات الجائحة. وتعدّدت التحركات الاحتجاجيّة والمظاهرات الداعمة للاجئين والمندّدة بالعنف المسلّط عليهم، وتواترت المطالبة بتسوية أوضاعهم. وقد شهدت فرنسا على سبيل المثال لا الحصر العديد من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية لنشطاء المجتمع المدني بهدف مزيد من الضغط على الحكومة والتعريف بقضايا اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين، وتسليط الضوء على معاناتهم الإنسانية، ومطالبة السلطات بتسوية أوضاعهم.

وشهدت المدن الفرنسية مظاهرات عدَّة في الأشهر الأولى من الجائحة، وبمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين الموافق ليوم ١٨ ديسمبر من كل سنة. وشارك الآلاف في جميع أنحاء فرنسا في تلك التحركات الاحتجاجية السلمية للمطالبة مجدّدا بتسوية أوضاع اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين. ورفع المتظاهرون شعارات عديدة داعمة لهم، كما رفعوا المشاعل تكريمًا لذكرى المهاجرين الذين ماتوا.[٣٧] ويُذكر بأن عدد المقيمين بطريقة غير نظامية في فرنسا يُقدر بين ٣٠ ألفا و٦٠٠ ألف شخص.

دور المنظمات الدَّوليّة لإغاثة اللاجئين والمهاجرين

بعد الوقوف على ملامح التدخلات ونوعية الدعم الإنساني المقدم للمهاجرين واللاجئين على المستوى الرسمي وعلى مستوى منظمات وجمعيات المجتمع المدني، نحاول التعريج على دور المنظمات الدَّوليّة في مشهد الإغاثة الإنسانية، ومدى استجابتها لاحتياجات المهاجرين واللاجئين خلال سياق جائحة كورونا.

ولا مجال منذ البدء للتقليل من أهمية الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الدَّوليّة في جهود الإغاثة الإنسانية بعامة في مختلف أرجاء العالم، وفي مختلف الأوقات والأزمنة الاجتماعية، سواء كانت أوقات اعتيادية أو أوقات أزمات وكوارث. ومعلوم أن الأنشطة الإنسانية المختلفة والمتنوعة للعديد من منظمات الإغاثة الدَّوليّة تمتدّ إلى أغلب بقاع العالم، وتغطّي مجالات مختلفة إمّا بالمساعدات الإنسانية العاجلة والحيوية من ماء وغذاء ودواء وإيواء، أو بالمساعدات التنموية التي تستهدف النهوض بقطاعات معينة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من السكان، أو بالعمل المتواصل على تزويد المحتاجين من ذوي الوضعيات الهشّة بالدعم النفسي والاجتماعي والمهارات الأساسية في مستوى التعليم والتكوين وغيرها من مجالات بناء القدرات المختلفة. ويمكن أن

نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، جهود المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل «الأنروا» في مجال نشر التعليم بين النازحين والمهجرين، وبناء المدارس، والحرص على تأمين استمرار التعليم لأبناء الأسر الهاربة من مناطق النزاعات والحروب.[٣٨]

وتُثمّن المؤشّرات الإحصائية الحديثة عموما ما تحققه جهود الإغاثة الإنسانية على نطاق كونيّ من تقدم كبير. حيث بلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٠م نحو ٩٨ مليون شخص على امتداد ٢٥ دولة، بما يقابل ٧٠٪ من إجمالي السكّان المستهدفين بنحو ٢٥ خطة استجابة إنسانية مرسومة. وقد شهد ذلك الرقم زيادة مقدرة بنسبة ٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩م.[٣٩]

ولكن في المقابل هناك طلبًا كبيرًا ومتزايدًا على الإغاثة الإنسانيّة على نطاق كونيّ. وتشهد قواعد المحتاجين توسّعًا غير مسبوق بحكم استمرار حالات عدم الاستقرار والفوضى وتزايد النزاعات المسلحة والحروب الأهليّة. وتشير التقارير الدَّوليّة إلى أنه من المتوقع أن يسجّل العالم احتياج نحو ٢٣٥ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية والحماية في سنة ٢٠٢١م.[٤٠] وهذا يعني أن شخصًا واحدًا من بين كل ٣٣ شخصًا في جميع أنحاء العالم يحتاج إلى المساعدات الإنسانية. علمًا بأن عدد المحتاجين كان يتمثل في شخص واحد فقط قبل ٤٥ عامًا.

ومن المؤكّد أن لجائحة كورونا وانتشارها السريع، وما تطلّبته من تدابير احترازية، وما صاحبها من تعطيل للمناشط البشريّة المختلفة، تداعياتها الاستثنائية المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الإنسانية. حيث أرهقت الجائحة المحتاجين وأعاقت جهود الاستجابة الإنسانية في عام ٢٠٢٠م، بحكم تداخل الأضرار الصحية وغير الصحية للجائحة مع تداعيات ونتائج الصدمات والضغوط الأخرى المعروفة والمستمرة بدورها.

وأشارت منظمة الأمم المتحدة في تقريرها عن اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠٢١م، أن متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لجائحة كوفيد-١٩ أصبحت تمثّل، إلى جانب النداءات الإنسانية الأخرى، أكبر طلب مالي على الإطلاق، حيث بلغ ٣٩ مليار دولار. وقد تبرع المانحون في نوفمبر ٢٠٢٠م بمبلغ ١٧ مليار دولار للخطط المشتركة بين الوكالات، مما سيتيح للعاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى ٩٨ مليون شخص. ولكن ذلك المبلغ لن يفي حسب تقدير الأمم المتحدة إلا بنحو ٤٤٪ من إجمالي الاحتياجات؛ لأن الجهود الدَّوليّة تهدف إلى مساعدة ١٦٠ مليون شخص في أمسّ الحاجة إليها عبر ٥٦ دولة. وهو ما يعكس فجوة مهمة في الأرقام بين المتطلبات والتمويل بلغت ٢٢ مليار دولار، هذا على الرغم من تأكيد الأمم المتحدة على ارتفاع مستوى المساهمات مقارنة بالعام االسابق. والأكيد أن المنظمات الدَّوليّة تبقى بوجه عام تعاني نقصًا حادًّا في التمويل، حيث لم تتمكن من تنفيذ العديد من الأنشطة المخطط لها لعام ٢٠٢٠ م.

وتقوم المنظمات الدَّوليّة بجهود كبيرة جدّا لفائدة ضحايا اللجوء والهجرة في مختلف مواقع وجودهم وتسعى جاهدة لتأمين احتياجاتهم الأساسية إلى جانب تقديم المساعدات المادية والصحية والإدارية. وقد قدّمت في إطار مكافحة انتشار فيروس كورونا في صفوفهم المساعدات المختلفة لنحو ٣٣,١ مليون من اللاجئين، والنازحين داخليًا، والأشخاص عديمي

الجنسية. وتلقى من بينهم ٤,٧ مليون لاجئ ونازح داخليًّا المساعدات النقدية، في حين حصل ٣,٩٣ مليون لاجئ على الخدمات الصحية الأساسية.[٤١]

وعلى الرغم من أهمية أرقام المساعدات المسجلة، تبقى الجهود متواضعة مقارنة بالأفواج الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين والنازحين. ويبقى النقص في التمويل وعدم التزام المانحين بتعهداتهم أكبر معضلة تكبّل نشاط منظمات الإغاثة الدَّوليّة أمام تزايد حجم الطلبات وأعداد اللاجئين. ومن المفيد الإشارة إلى أن ممارسة المنظمات الدَّوليّة لعملها الإنساني لفائدة اللاجئين والمهاجرين خلال جائحة كورونا لم يكن هيّنا؛ إذ واجهت جهود إغاثة ضحايا اللجوء والهجرة مصاعب وعراقيل استثنائية وغير مألوفة ارتباطًا بسياق الجائحة وما فرضته من تدابير احترازية.

وقد طالت تأثيرات تفشي الفيروس العمل الإنساني، حيث اضطرت منذ تاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٠م كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدَّوليّة تعليق كل البرامج المتعلقة بسفر اللاجئين المقبولين لإعادة التوطين بعد توقّف الرحلات الجوية بين دول العالم نتيجة التدابير الصحية الوقائية المتعلقة بمكافحة انتشار الفيروس. وقد تسبب ذلك في تعطّل مصير آلاف اللاجئين، وانتظارهم لأشهر طويلة قبل السماح لهم بالسفر نحو الدول التي وافقت على استقبالهم. وقد أجبرت الجائحة المنظمات الدَّوليّة على تغيير طبيعة عملها للحد من انتشار الفيروس، حيث نتج عن تعليق إعادة التوطين بقاء هؤلاء في المخيمات وأماكن الإقامة المؤقتة التي تحمّلت المنظمات الدَّوليّة المسؤولية الأكبر في الإشراف عليها وتأمين احتياجات نزلائها من اللاجئين والمهاجرين.

ويُشار إلى أن إعادة توطين اللاجئين هي آلية تعتمدها المنظمات الدَّوليّة لتخفيف معاناة هؤلاء، وتتمثل في إرسال طالب اللجوء إلى بلد ثالث غير بلده الأصلي، وغير البلد الذي وصل إليه أول مرة، إذا كان مهدّدًا بالخطر. ويطبَّق هذا الإجراء على من يُعترف بهم كلاجئين من جانب وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كالسوريين الذين فروا من بلادهم وقدّموا طلبات لجوء إلى أوروبا. كما تعتمد المنظمات الدَّوليّة كذلك آلية ثانية تتمثل في إعادة توزيع اللاجئين وتعني التكفل بنقل طالب اللجوء من دولة أوروبية إلى أخرى في الاتحاد الأوروبي للبت بطلبه للّجوء في بلد آخر، في حال وجود ضغوط كبيرة على الدولة التي وصل إليها اللاجئ أول مرة.[٤٢] ولكن مختلف هذه الإجراءات توقفت، نظرا لتقليص جميع البلدان نسبة الدخول إلى أراضيها بسبب القيود التي فرضتها الجائحة على السفر الدَّوليّ جوًّا، إلى جانب منع بعض الدول دخول عدد من اللاجئين الذين حصلوا على موافقة إعادة توطينهم نظرا لوضعهم الصحي.

ويمكن القول عمومًا بأن القيود المفروضة على الحدود الأوروبية بسبب الانتشار العالمي للفيروس، وما صاحبه من حالة هلع عامة طالت مختلف دول العالم، تسببت في إعاقة الكثير من خطط الإغاثة الإنسانية لفائدة اللاجئين، مثل خطط نقل مئات الأطفال من مخيمات اللاجئين في اليونان. حيث تراجعت دول أوروبية عديدة؛ مثل فنلندا وفرنسا والبرتغال ولوكسمبورغ وألمانيا في مارس ٢٠٢٠م عن قرارها في استقبال عدد ١٥٠٠ طفل لاجئ تقل أعمارهم عن ١٤ سنة أغلبهم من الفتيات، ومنهم فاقدو السَّنَد، وفي حاجة ماسَّة للعلاج الطبّي، وكانوا عالقين

في المخيمات باليونان، وكانوا قد قدموا من سوريا ومن بلدان أخرى، بعد تعهدها بذلك.[٤٣]

وقد دفعت الجائحة العديد من الدول الأوروبية إلى تغيير مواقفها وعدم الإيفاء بتعهداتها إزاء عملية إعادة توطين اللاجئين. فقبل الجائحة كان من المقرر على سبيل المثال أن تستقبل ألمانيا في سنة ٢٠٢٠م عدد ٥,٥٠٠ لاجئ في إطار حصتها الأوروبية من برنامج إعادة التوطين، من بينهم ٣ آلاف لاجئ سوري. ولكنها لم تستقبل سوى ١,١١٣ منهم قبل أن يصدر قرار الغلق في ١٨ مارس، لتتوقف تلك العمليّة نهائيًّا. وانتهجت دولة البرتغال في شهر مايو النهج نفسه معلنة أنها ستكتفي، بسبب القيود التي فرضتها الجائحة، بعدد ٥٠٠ لاجئ فقط، رغم تعهدها في السابق باستقبال أكثر من خمسة آلاف.

ولعلّه من الإنصاف، في ختام الحديث عن جهود الإغاثة الإنسانية المقدمة من طرف المنظمات الدَّوليّة لفائدة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين، الإشارة للجهود الكبيرة التي تقوم بها المنظمات الدَّوليّة إلى جانب المنظمات غير الحكومية الأوروبية في إغاثة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين العالقين في البحر، وخاصة هؤلاء المتسلّلين عبر البحر الأبيض المتوسط بعد تعليق الاتحاد الأوروبي دوريات الإنقاذ البحري للمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٩ م. وقد جاء ذلك القرار بعد الخلاف الذي نشب بين حكومات الاتحاد الأوروبي على احتساب أن عمليات الإنقاذ تشجّع المهاجرين إلى مزيد من المخاطرة والإصرار على محاولة العبور.[٤٤]

وتقوم كذلك العديد من المنظمات الدَّوليّة، ومن بينها المنظّمة الدَّوليّة للهجرة، بأدوار إنسانية رائدة بشأن البحث عن المفقودين منهم في عَرَض البحر. وصارت المنظمة تضطلع بمهمة البحث وإتاحة المعلومات عن المهاجرين المتوفين على قاعدة بيانات شبكية خاصة بمشروعها لفائدة المهاجرين المفقودين. وهو مشروع تولت المنظمة الإشراف عليه وإدارته منذ سنة ٢٠١٣م في أعقاب الأحداث المأساوية التي حصلت في شهر أكتوبر من السنة نفسها، والتي أودت بحياة نحو ٣٦٨ مهاجرًا غير نظاميًّا عند غرق قاربين بالقرب من جزيرة لمبيدوزا الإيطالية.

وتتولى المنظمة الدَّوليّة للهجرة في إطار ذلك المشروع تجميع المعلومات عن المهاجرين الذين يلقون حتفهم أو يُفقَدون على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم. وتستند عملية تجميع البيانات التي تقوم بها إلى السجّلات الرسميّة لحرس السواحل والمعنيين بإجراء الفحوص الطبية للمهاجرين في الدول المقصودة والتغطيات الإعلامية وتقارير المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمقابلات مع المهاجرين الناجين. وقد لقي وفقا للمشروع نحو ٧,٩٢٧ مهاجرًا حتفهم وفقدوا في جميع أنحاء العالم في سنة ٢٠١٦م. وترتبط أكبر نسبة من المتوفين المفقودين بالبحر الأبيض المتوسط، حيث بيّن المشروع أنه استحوذ على أكثر من ٦٠٪ من مجموع الحالات التي وثقت.[٤٥] وقد أصبح البحر الأبيض المتوسط يسمّى مقبرة المهاجرين. ويستمر نسق الغرق وفقد المهاجرين غير النظاميين حسب ما يتواتر في الأحداث اليومية التي توثقها وسائل الإعلام ارتباطًا بالتفاقم المتواصل لنسق محاولات التسلّل اليومي عبر البحر الأبيض المتوسط أثناء جائحة كورونا، والتي سبق الإشارة إليها.

ويبقى توفير المعلومات عن المهاجرين المفقودين

أو المتوفين في عَرَض البحر مهمة إنسانية نبيلة وسامية تسهم إلى حدّ كبير في تخفيف معاناة وآلام العديد من الأسر الفقيرة والمهمشة بفقد أبنائهم وانقطاع أخبارهم عنهم بعد محاولة الهجرة. وأصبح اليوم ملف المهاجرين غير النظاميين المفقودين ومجهولي المصير من القضايا الإنسانية الحارقة، ولا سيما بدول المغرب العربي بحكم تطور نسق ظاهرة الهجرة غير النظامية بها والارتفاع المطَّرد لعدد المفقودين والمتوفين والغرقى. وأصبح الملف يفرض نفسه على الساحة الحقوقية والإنسانية، ولا سيما في تونس، ويشهد تحركات احتجاجية عديدة للضغط على السلطات للبحث عن المفقودين ومعرفة مصيرهم وتزويد أسرهم بالمعلومات المؤكدة عنهم. وما يزال مصير ٥٠٤ مهاجرين غير نظاميين من تونس[٤٦] منذ ٢٠١١م مجهولًا إلى اليوم، رغم مختلف الجهود الحكوميّة ومنظمات المجتمع المدني لجمع المعلومات عن مصيرهم. ورغم التحرك الفردي لأهالي وأسر المفقودين والسفر للبحث عن أبنائهم. وأصبح ملف المفقودين يمثل إحدى المسائل المطروحة على أجندات الدبلوماسية الإنسانية بين دول المغرب العربي ودول الضفة الأخرى من المتوسط. وصارت الساحة تسجل نشاطا إنسانيا وجمعياتيا حثيثا بهدف البحث عن أخبار موثوقة عن مصير هؤلاء الشباب.

وبمحصّلة الحديث عن جهود الإغاثة الإنسانية المقدمة لفائدة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا في ظل جائحة كورونا، كما تُطرِّق لها في مستوياتها الثلاثة الحكومية والمدنية والدَّوليّة، يمكن القول ختاما، أنها بوجهها الحكومي والرسمي الأوروبي اتسمت بالصرامة وتشديد تطبيق الإجراءات بوجه اللاجئين والمهاجرين، وتميزت إذن بالزهد الشديد في المساعدات المقدمة، رغم ما فرضته الجائحة من أوضاع صحيّة وإنسانية كارثيّة في صفوف هؤلاء، والمخيمات التي كانوا يتكدَّسون فيها. هذا فضلًا عن أن مختلف المواقف الرسمية لدول الاتحاد الأوروبي من اللاجئين والمهاجرين ظلّت رهينة المواقف والخلافات السياسية، وظلّ التعاطي الإنساني معها مرتبطًا بالمصالح والمساومات الضيقة، فبقي إذن البُعد الإنساني أكثر ارتباطًا بالأوراق والاتفاقيات والمعاهدات التي قلّما فُعِّلت وتعطّل العمل بها في ظلّ الجائحة.

أمّا فيما يتعلّق بالمجتمع المدني والنسيج الجمعياتي المحلّي بأوروبا؛ فقد استمر نشاطه الإنساني رغم الظروف الاستثناية التي فرضتها الجائحة في محاولة لكسر طوق الإجراءات ومحاولة تقديم العون وإغاثة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين. وكانت المنظمات والجمعيات غير الحكومية بالدول الأوروبية الفاعل الأبرز في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية العاجلة للاجئين والمهاجرين أثناء جائحة كورونا. ورغم الأوضاع الصحية الاستثنائية، وارتهان التوجهات الرسمية للدول تجاه غوث اللاجئين والمهاجرين بالسياسات المتشددة للاتحاد الأوروبي، وبأصوات بعض التيارات السياسية الشعبيّة المناهضة للمهاجرين، لم تتوقف تلك الجمعيات المحلية عن تقديم الدعم المادي والمعنوي والمساعدات الضرورية والعاجلة لضحايا اللجوء والهجرة، رغم ما تخضع له تلك الجمعيات من تحديات وعراقيل متنوعة، مثل النقص في الموارد المادية والبشرية وقلّة التنسيق فيما بينها؛ بما يجعل من دورها لفائدة اللاجئين والمهاجرين على أهميته غير كافٍ ولا يمثِّل سوى نقطة ضوء خافتة في بحر معاناة هؤلاء.

أما مؤسسات الإغاثة الدَّوليّة، فتبيّن أنّها استمرت

بدورها في تقديم الدعم الكبير، ولم تتوان في تقديم المساعدات الإنسانية المتنوعة للاجئين والمهاجرين، من حيث الإيواء والأكل والشرب، أو من حيث العمل على تسوية أوضاعهم القانونية باعتماد طلبات اللجوء أو إعادة توطينهم أو إعادة توزيعهم. ورغم أن النشاط الإغاثي للمنظمات الدَّوليّة قد خضع بدوره لسائر التعطيلات التي فرضتها الجائحة، فإنه لم يتوقف؛ بل حاول التكيف مع مختلف تلك الأوضاع، على الرغم مما تشهده سائر المنظمات الدَّوليّة من نقص في الموارد وتراجع حجم الاعتمادات والمنح أمام تفاقم أعداد اللاجئين والمهاجرين.

الخاتمة والتوصيات

لقد مثّل ظهور فيروس كورونا المستجد وانتشاره العالمي مطلع العام ٢٠٢٠م سياقًا مثاليًّا، حاول اللاجئون والمهاجرون غير النظاميين أثناءه استثمار أوضاعهم الاستثنائية لتنفيذ أحلامهم بالعبور سرًّا نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. ولئن نجح الكثير منهم في تجاوز مصاعب رحلات «قوارب الموت» والنجاة من الهلاك غرقًا في البحر، فلم تكن الأحوال التي كانت بانتظارهم عند الوصول أقل قساوة، ولم تكن الأوضاع المتصلة بوجودهم غير القانوني على الأراضي الأوروبية أقل مأساوية. وقد اضطر أغلبهم إمّا للاحتشاد في مخيمات تفتقد أبسط مقومات العيش الكريم أو التشرد في الشوارع الأوروبية بانتظار تسوية أوضاعهم.

ولئن لعبت المؤسسات الإغاثية المحلية والدَّوليّة وما تزال أدوارًا استثنائية لتخفيف معاناة هؤلاء، فإنها ظلّت قاصرة عن سد احتياجات الجميع أمام الأفواج الكبيرة من هؤلاء الذين اضطرهم الفقر والجوع والفوضى والحروب والنزاعات المسلّحة للهرب وهجر الأوطان، والمغامرة بالأرواح بحثًا عن لقمة العيش والملاذات الآمنة.

ويمكن القول إجمالًا بأن جائحة كورونا أحرجت – إلى حدّ كبير – منظومات العمل الإغاثي والإنساني المقدّم للاجئين والمهاجرين غير النظاميين بأوروبا، وعطّلت الكثير من مساراته وحدّت من فاعلية ونشاط بعض الجهات القائمة عليه. وإن لم يُغيّر سياق الجائحة كثيرًا في مضامين وتدخلات بعض الجهات، ولا سيما في المستوى غير الحكومي والدَّوليّ؛ فإنها في المقابل قد وضعت المواقف الإنسانية من اللاجئين والمهاجرين لبعض الجهات الأخرى على المحكّ لتبدو دون الحدّ الإنساني الأدنى المطلوب.

وبالنظر لما طرحته هذه الدراسة بخصوص قضايا اللجوء والهجرة في علاقتها بالإغاثة الإنسانية نوصي بالآتي:

- العمل على تكثيف نسق البحوث والدراسات المتصلة بمجال الإغاثة الإنسانية بهدف تنوير صانعي السياسات وأصحاب القرار بالمراكمة العلمية المطلوبة والضرورية لتجويد العمل لفائدة تلك الفئات المستهدفة على النطاقين المحلي والإقليمي والدَّوليّ.
- دعوة الجهات ذات العلاقة إلى مزيد من تسليط الضوء على معاناة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين عبر المؤتمرات والندوات والحملات التحسيسية والمساهمة في وضع حلول عملية عاجلة للتخفيف منها.
- عمل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني العربي

على مزيد من الاهتمام بقضايا اللجوء والهجرة غير النظامية وإدراجها ضمن أجندات عملهم، والعمل على تدارس الحلول والمعالجات الممكنة للحدّ منها.

- دعوة مؤسسات العمل العربي المشترك إلى مزيد من الاهتمام بقضايا اللجوء والهجرة ورصد مزيد من المساعدات لفائدتهم بالتنسيق مع المؤسسات الدَّوليّة ومع الجمعيات المحليّة.
- ضرورة عمل مؤسسات الإغاثة العربية والفروع الإقليمية للمنظمات والصناديق الدَّوليّة على مطالبة المجتمع الدَّوليّ القيام بأدوار أكثر فاعليّة، وبما يتناسب مع حجم مشكلة اللجوء والهجرة وتفاقمها في ظل انتشار جائحة كورونا، ودعوته للضغط على الدول لتفعيل الاتفاقيات واحترام البروتوكلات الدَّوليّة الضامنة لحماية حقوق اللاجئين، ولا سيما الأطفال والنساء.

الهوامش

1- Coutu 2012, p13

2- Clander, 2004, p 234

٣- المنظمة الدّوليّة للهجرة ٢٠١٩م، ص ١٩.

٤- المرجع السابق، ص ٢٤.

٥- التايب ٢٠٢٠م، ص ١٢٤.

6- OIM 2018, p 87

7- LesEco.ma 2019

8- FTDES, 2017, p 6

9- Portal Operacional 2020.

١٠- بسعدي ٢٠٢٠م.

١١- بي بي سي نيوز ٢٠٢٠م.

١٢- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٠م، إحصائيات الهجرة.

13- GIAO 2020, p11

١٤- آل سعود ٢٠٢٠، ص ١٦٠.

15- GIATOC 2020, p175

١٦- بشير ٢٠١٠، ص١٧٠.

١٧- الضناوي ٢٠٢٠، ص ١١.

١٨- الأمم المتحدة والمنظمة الدّوليّة للهجرة ٢٠١٥م، ص ١٩.

١٩- المنظمة الدّوليّة للهجرة ٢٠١٩م، ص ٣٩.

٢٠- المرجع السابق، ص ٤٠.

21- Saillant, Richardson 2005,p161

22- Ryfman 1999, p 240

٢٣- ويكفي أن نذكر أن نحو ٥٦٣٠٠٠ شخص تقدموا بطلبات للجوء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤م. وقد تضاعف هذا الرقم تقريبًا ليصل إلى ١,٢٦ مليون في عام ٢٠١٥م. وقد استقبلت ألمانيا وحدها سنة ٢٠١٥م مليون مهاجر معظمهم من السوريين. انظر: (منظمة العفو الدّوليّة ٢٠١٦م، ص ٥١).

٢٤- ذوات ٢٠١٦م، ص ٤.

٢٥- منتكارلو الدّوليّة ٢٠٢٠م.

٢٦- المرجع السابق.

٢٧- منتكارلو الدّوليّة ٢٠٢٠م.

٢٨- بي بي سي نيوز عربي ٢٠٢٠م.

٢٩- سي سي أن عربية ٢٠٢٠م.
٣٠- بي بي سي نيوز عربي ٢٠٢٠م.
٣١- يورو نيوز، ٢٨/ ٨/ ٢٠٢٠م.
٣٢- فرنسا ٢٤، ٢٣/ ٩/ ٢٠٢٠م.
٣٣- مهاجر نيوز ١٧/ ٧/ ٢٠١٧م.
٣٤- مهاجر نيوز ١/ ٤/ ٢٠٢٠م.
٣٥- المرجع السابق.
٣٦- يورو نيوز٢٨/ ٨/ ٢٠٢٠م.
٣٧- فرنسا ٢٤، ١٩/ ١٢/ ٢٠٢٠م.
٣٨- اليونسكو ٢٠١٩م، ص ٥٥.
٣٩- الأمم المتحدة ٢٠٢١، ص ٥.
٤٠- المرجع السابق، ص ٤.
٤١- الأمم المتحدة ٢٠٢١، ص١٠.
٤٢- المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠٢٠م، ص١٨.
٤٣- المرجع السابق
٤٤- بي بي سي نيوز عربي ٢٠٢٠م.
٤٥- الأمم المتحدة ٢٠١٨ م، ص٢٥.
٤٦- عربي سبوتنيك ٢٠١٩م.

المراجع

آل سعود عبد الله بن سعود (٢٠٢٠م). **استغلال الأزمات: الجماعات الإرهابية، اليمين المتطرف، والجريمة المنظمة في ظل فيروس كورونا**. المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد ٣٦، عدد ٢.

الأمم المتحدة (٢٠١٨م). **تقرير الهجرة الدّوليّة سنة ٢٠١٨م**. منظمة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (٢٠٢١م). **اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠٢١م**، نسخة موجزة، منظمة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة والمنظمة الدّوليّة للهجرة (٢٠١٥م). **تقرير الهجرة الدّوليّة للعام ٢٠١٥، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. المنظمة الدّوليّة للهجرة.

بسعدي نورالدين (٢٠/ ٨/ ٢٠٢٠م). «**دوافع حقيقية غير اقتصادية للهجرة غير النظامية من بلدان مغاربية**» على الرابط:
https://ar.qantara.de

بشير هشام (٢٠١٠م). **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها، تداعياتها سبل مواجهتها**، السياسة الدّوليّة العدد ١٧٩، جانفي ٢٠١٠م.

بي بي سي نيوز (١/ ٩/ ٢٠٢٠م). «**الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام ٢٠١٥**»، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-53987245

التايب عائشة (٢٠١٧م). **الفتاة العربية والهجرة للجنات الموعودة: محاولة في الفهم**، مجلة عمران، عدد٢١ صيف ٢٠١٧م.

التايب عائشة (٢٠٢٠م). **الهجرة النسائية غير الشرعية من البلدان العربية نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢/ ٢٠٢٠م.

الضناوي، زينت (٢٠٢٠م). **الهجرة واللجوء في القانون الدولي**، مركز جيل البحث العلمي، العام الثامن عدد خاص، ٢٨ يونيو ٢٠٢٠م، طرابلس، لبنان.

عربي سبونتيك (٩/ ٨/ ٢٠١٩م). **التونسيون المفقودون في إيطاليا جرح يزداد وجعًا**، على الرابط التالي:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world

فرنسا ٢٤، (٢٣/ ٩/ ٢٠٢٠م). «**المفوضية الأوروبية: ما هي أبرز النقاط التي يتضمنها الإصلاح الجديد لسياسة الهجرة؟**»، على الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20200923

فرنسا ٢٤، (١٩/ ١٢/ ٢٠٢٠م). «**مظاهرات في مدن فرنسية عدة للمطالبة بتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين**»، على الرابط:
https://www.france24.com/ar/

مونتكارلو الدّوليّة (٢٠٢٠م). «**كورونا ينشط الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط ويحوله إلى مقبرة غير مرئية**»، على الرابط:
https://www.mc-doualiya.com/articles

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٢٠م). **إحصائيات الهجرة**، على الرابط التالي:
https://ftdes.net/ar/

المنظمة الدّوليّة للهجرة (٢٠١٩م). **تقرير الهجرة في العالم لسنة ٢٠٢٠م**، المنظمة الدّوليّة للهجرة جنيف سويسرا.

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (٢٠٢٠م). **كورونا تشل حركة إعادة توطين اللاجئين**، مجلة معكم، عدد يوليو ٢٠٢٠م.

منظمة العفو الدّوليّة (٢٠١٦م). **التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها**. الطبعة الأولى، منظمة العفو الدّوليّة.

مهاجر نيوز (١/ ٤/ ٢٠٢٠م). «**جمعيات إنسانية: «الحكومة البلجيكية لم تتخذ أية تدابير لحماية المهاجرين»**، على الرابط:
https://www.infomigrants.net/

اليونسكو (٢٠١٩م). **التقرير العالمي لرصد، الدول العربية الهجرة والنزوح والتعليم**، الطبعة الأولى، اليونسكو.

Clander, G. (2004). La mort collective, Pour une sociologie des catastrophes, *CNRS Edition*, Paris.

Coutu Benoit (2012). Construire des gens avec des projets? Contribution a une sociologie pilitique de l'imperoalisme et de l'intervention humanitaire. Thèse de Doctorat en sociologie. *Université du Québec a Montreal*.

FTDES (2017). Rapport: Migration non reglementaire tunisie. *Observatoir Maghrebin des Migrations. Tunisie*.

Global Initiative Against Transnational Organized Crime (GIATOC) (2020, March). Crime and Contagion: The Impact of a Pandemic on Organized Crime. https://globalinitiative.net/crime-contagion-impact-covid-crime/.

LesEco.ma (30-/1/2019). Immigration clandestine 2.262 morts dans des traversées de la Méditerranée en 2018. Retrieved from: https://leseco.ma/immigration-clandestine-2-262-morts-dans-des-traversees-de-la-mediterranee-en-2018/.

OIM, ONU Migration (20/3/2018). Arrivées de migrants en Europe par la Méditerranée en 2018. https://www.iom.int/fr/news/arrivees-de-migrants-en-europe-par-la-mediterranee-en-2018-12-983-deces-en-mer-495.

Portal Operacional (2/12/2020). Situaciones de refugiados y migrantes. Spain. https://data2.unhcr.org/es/country/esp

Ryfman, Philippe. (1999). La question humanitaire. Histoire, problématiques, acteurs et enjeux de l'aide humanitaire internationale. Paris. Ellipses. Saillant, Francine. (2001). « Transformations des systèmes de santé et responsabilité des femmes ».

Saillant Francine, Richardson Mary, Paumier Marie. (2005). L'humanitaire et les identités: un regard anthropologique. *Ethnologies*, vol. 27, n° 2.

International Organization for Migration (IOM)

The UN Migration Agency

أفضل الممارسات

٥

مساعدة النساء اليمنيات النازحات على التحشيد المجتمعي

أنشطة تحشيد المجتمع في مواقع استضافة النازحين داخليًا في مأرب

المنظمة الدولية للهجرة – جنيف، سويسرا

مساعدة النساء اليمنيات النازحات على التحشيد المجتمعي

أنشطة تحشيد المجتمع في مواقع استضافة النازحين داخليًا في مأرب

المنظمة الدولية للهجرة جنيف، سويسرا

المقدمة

تحشيد المجتمع أداة أساسية لأنشطة إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة في مواقع استضافة النازحين في جميع أنحاء اليمن. ويعزز التركيز على تحشيد المجتمع في مختلف أعمال إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها الشعور بالملكية بين النازحين، فيما يتعلق بالتدخلات في مواقعهم، مما يؤدي بدوره إلى تحسين التدخلات، وفي بعض الحالات، يستفيد المحشّدين مباشرة من خلال تلقي الحوافز عن دورهم في تحشيد نظرائهم من أفراد المجتمع.

تنفذ المنظمة الدولية للهجرة عدة أنواع من أنشطة التحشيد المجتمعي لإشراك النازحين في قيادة الاستجابة الإنسانية في المواقع التي يعيشون فيها، والمساعدة في ضمان سد فجوات الخدمات. ويتضمن ذلك دعم المحشّدين المجتمعيين، الذين يشاركون في أنشطة إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها في المواقع، ودعم الشركاء في المجال الإنساني في تنفيذ تدخلاتهم، وكذلك دعم مقدمي الرعاية الذين يقدمون الرعاية والدعم للأشخاص الضعفاء عندما تكون هناك فجوة في الحماية أو الخدمات الصحية، والنازحين المشاركين في المشاريع الأخرى التي تُطلق بحسب الحاجة، والتي يساعدون من خلالها في إنتاج عنصر مساعدة أو خدمة يحتاجها مجتمعهم.

في مأرب، بدأ فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها التابع للمنظمة الدولية للهجرة أنشطته في يوليو ٢٠١٩م. واليوم، ومن خلال الدعم المقدم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تدير المنظمة الدولية للهجرة ٢٤ موقعًا لاستضافة النازحين داخليًا، حيث تعيش أكثر من ١٥,٠٠٠ أسرة (نحو

٠٠٠ ,٨٣ فرد). ويشمل ذلك مخيم الجفينة، أكبر موقع نزوح في اليمن، والذي يستضيف نحو ٠٠٠ ,١٠ عائلة نازحة (نحو ٠٠٠ ,٥٣ فرد). وتُستهدف جميع المواقع التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة بحُزمة من أنشطة التحشيد المجتمعي التي تهدف إلى دمج مجتمع النازحين في جهود إدارة مواقعهم وجعلهم يشاركون في المساعدات المقدمة.

وإدراكًا بأن النساء هن الأكثر تضررًا من الصراع في اليمن على مدى أكثر من ست سنوات، يركز هذا المشروع الممول من مركز الملك سلمان على دمج النساء في جميع أنشطة التحشيد المجتمعي، ودعم تمكينهن داخل مجتمعاتهن وتزويدهن بالوسائل اللازمة للحفاظ على سبل عيشهن من خلال بناء المهارات والحوافز لاستخدام مهاراتهن الجديدة. كما ثبت أن ضمان أن يكون للمرأة دور رئيسي في الاستجابة للنزوح يضمن عدم إهمال الفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع.

المحشّدين المجتمعيين

يشير مسمى «المحشّد المجتمعي» إلى الأشخاص النازحين الذين اختارهم فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها لتقديم الدعم في الأنشطة اليومية المتعلقة بإدارة مواقع استضافة النازحين. ولا يقتصر الدعم الذي يقدمه المحشّدون المجتمعيون على أنشطة إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها فقط، فعادة ما يشمل دعمهم جميع أنواع الأنشطة التي تُجرى في مواقع سكنهم. ويعمل ٦٥ فرداً من المحشّدين المجتمعيين حاليًا مع المنظمة الدولية للهجرة في مواقع استضافة النازحين الـ ٢٤ التي تديرها في مأرب.

يتضمن تعيين المحشّدين المجتمعيين عملية اختيار تنافسية، حيث يعلن النازحون الذين يعيشون في المواقع المستهدفة اهتمامهم بهذا الدور. وأثناء عملية الاختيار، يأخذ فريق إدارة المخيمات العديد من الجوانب في الحسبان لاتخاذ قرار بشأنها، مثل مهارات الشخص وخبرات العمل السابقة، ودافعهم لدعم العمل الإنساني في الموقع، وإدراج جميع المجتمعات في الموقع والمنطقة الجغرافية للنازحين المهتمين. وهذا يضمن أن الشخص المختار يمثل المجتمعات المختلفة الموجودة في الموقع، وأنه هو الأنسب لدعم فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها والشركاء الآخرين.

إشراك النساء في فريق التحشيد المجتمعي أمر أساسي. حيث يضمن النهج الشامل أن يتمكن الفريق من توفير بيئة آمنة ومحمية للنساء اللائي يعشن في الموقع للتحدث عن احتياجاتهن. وفي الثقافة اليمنية، قد لا تشعر المرأة بالراحة عندما تتحدث عن مخاوفها مع الرجال، ومن المرجح أن تعبّر عن آرائها للنساء من مجتمعها. وغالبًا ما تكون النساء أكثر إدراكاً باحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة التي تعاني نقاط ضعف محددة داخل المجتمعات اليمنية النازحة، وقد أثبتن أنهن مجهّزات جيدًا لتوجيه فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها في تقديم الدعم المناسب والشامل لهذه المجموعات.

وكجزء من التعريف بالعمل، يتلقى فريق التحشيد المجتمعي تدريبات من المنظمة الدولية للهجرة على المبادئ الإنسانية والأخلاق وقواعد السلوك، وإدارة المخيمات، والحماية، وآلية الشكاوى والاقتراحات، وتدريبات حول القطاعات الإنسانية المختلفة. حيث تزود هذه التدريبات المحشّدين المجتمعيين بالمهارات المطلوبة لدعم مختلف الشركاء الذين يقومون بمهام مختلفة في مواقعهم.

على سبيل المثال، نظرًا لأن المحشّدين المجتمعيين على دراية بالأحوال المعيشية في مواقعهم واحتياجات جيرانهم؛ فإن فريق المأوى التابع للمنظمة الدولية للهجرة يطلب مشاركتهم دائمًا عند إجراء أنشطة التحقق من المستفيدين. وخلال هذه الأنشطة، يطّلع المحشّدين المجتمعيين على المعايير التي تنطبق على المستفيدين من التدخل، حتى يتمكنوا من إحالة الفريق إلى العائلات التي تنطبق عليها المعايير. وبمجرد الانتهاء من التقييم، يُطلب منهم أيضًا الحضور أثناء التوزيع المخطط له من مواد المأوى أو المواد غير الغذائية لدعم التحقق من الأسر المستهدفة، ولدعم عملية التوزيع الشاملة.

وفي العام الماضي، لعب المحشّدون المجتمعيون دورًا حيويًا في استجابة المنظمة الدولية للهجرة لكوفيد – ١٩ في مأرب عبر دعم دور تدابير التخفيف في المواقع. كما أنهم يدعمون جهود الحماية من خلال مساعدة المنظمة

الدولية للهجرة على تحديد الحالات المعرضة لمضاعفات كوفيد – ١٩، مثل كبار السن أو الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة معينة والمصابين بالحالات الصحية الموجودة مسبقًا. وحقيقة أن المحشّدين المجتمعيين يعيشون في المواقع التي تستهدفها المنظمة الدولية للهجرة، جعل من السهل جدًا التعرف بسرعة على هذه الحالات الضعيفة وتزويدهم بحقائب الحماية المصممة لحمايتهم من الفيروس.

مقدمي الرعاية

شكل آخر من أشكال التحشيد المجتمعي التي تستخدمها المنظمة الدولية للهجرة في مأرب هو إشراك النازحين كمقدمين للرعاية في المواقع التي تكون فيها المنظمة شريك في نشاط إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها؛ ويغطي مقدمو الرعاية هؤلاء الفجوة في الخدمات المقدمة للنازحين الضعفاء عبر تقديم الرعاية والدعم لغير القادرين على رعاية ذواتهم بسبب الإعاقة أو العمر، أو للأطفال غير المصطحبين والمنفصلين عن ذويهم. ويجب أن يطبق مقدمو الرعاية معايير محددة ليُختَاروا لهذا النشاط؛ لضمان قدرتهم على إجراء الأنشطة المطلوبة. ويشمل ذلك توفير الوقت والقدرة على توفير الرعاية والدعم المستدامين للأشخاص المستضعفين المحتاجين، ولكنهم يفتقرون أيضًا إلى الموارد المالية للقيام بذلك دون دعم المنظمة الدولية للهجرة. وكجزء من هذا النشاط، لا تستهدف المنظمة الدولية للهجرة مقدمي الرعاية الذين يقدمون دعمًا طويل الأجل للحالات المعرضة للخطر في الموقع لتجنب إرباك آليات التأقلم الموجودة مسبقاً وخلق الاعتماد على المساعدة.

ويُعَيَّنُ مقدمي الرعاية في مواقع استضافة النازحين المستهدفة، بدعم من شركاء الحماية والصحة والمحشّدين المجتمعيين، الذين يعلمون بشأن الأشخاص الذين يعيشون في الموقع وتنطبق عليهم المعايير. وبمجرد تعيين مقدمي الرعاية، يُزوَّدون بحقيبة أدوات الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى التدريب على الإسعافات الأولية والحماية والدعم النفسي الاجتماعي. وعادة ما يُكلَّف كل مقدم رعاية بالعناية الكاملة بالفرد أو الأسرة الضعيفة الذين يحتاجون إلى الدعم، ومع ذلك، فإنهم يقدمون رعاية إضافية بحسب الحاجة للعائلات الأخرى التي تعيش داخل مجتمعهم عند الحاجة إلى ذلك. ويقوم فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها بإجراء زيارات منتظمة لمقدمي الرعاية والعائلات التي يعتنون بها لمراقبة الخدمات المقدمة والتأكد من تنفيذ المهام الموكلة إلى مقدمي الرعاية على مستوى عالي.

تدعم المنظمة الدولية للهجرة حالياً ٣٠ مُقدم رعاية في مأرب، غالبيتهم من النساء، اللاتي بدورهن يوفرن الرعاية والدعم لعشرات العائلات والأفراد الضعفاء. إن استهداف النساء عبر هذا النشاط يوفر لهن مصدر للدخل والذي يمكنهن من دعم عائلاتهن ويضمن هذا النشاط النفع للنساء الضعيفات الأخريات في موقع سكنهن، واللائي قد يبدين مترددات في قبول الرعاية من رجل.

في واحدة من الحالات، كانت سيدة مُسنة تُعاني من إعاقة جسدية، وكانت قد نزحت إلى مأرب، وفقدت أبنها كنتيجة للصراع، وكان هو معيلها الوحيد، مرت بدونه بمعاناة وهي تحاول الاعتناء بنفسها، ولم تستطع الدفع مقابل تكاليفها الطبية. تعرَّف فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها إلى سيدة أرملة، كانت تعيش

بالقرب من المرأة المسنة في الموقع، ومكّنها الفريق من أن تصبح مقدمة رعاية للسيدة المُسنة. وفي هذه الحالات، لن يكون ممكناً لرجل أن يوفر الرعاية نظراً للثقافات السائدة في اليمن.

مشروع صناعة الكمامات للوقاية من كوفيد-١٩

قبل الإبلاغ عن أول حالة كوفيد-١٩ في اليمن في العام الماضي، فعّل فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها التابع للمنظمة خطة طوارئ للوقاية من الفيروس في مواقع استضافة النازحين داخلياً، وكان فريق التحشيد المجتمعي جزءاً أساسياً من هذه الخطة. وتضمَّن جزءاً حيوياً من الخطة ضمان وصول الكمامات إلى النازحين داخلياً، والتي لم تكن متوفرة بكميات كبيرة في السوق المحلي في مأرب. وللتعامل مع هذا، اختار فريق إدارة المخيمات ١٦٠ امرأة لتقديم الدعم في إنتاج كمامات قماشية قابلة لإعادة الاستخدام لتُوزَّع على أفراد مجتمع النازحين داخلياً.

الصورة رقم (١) فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها التابع لمنظمة الهجرة الدوليّة

تسلمت كل امرأة تدريباً حول خياطة الكمامات وتسلمت أيضاً المواد والمعدات المطلوبة لصناعة الكمامات. وراقب فريق إدارة المخيمات تطور كل مشارِكة في هذا النشاط عن كثب وقدم الدعم متى ما كان ذلك مطلوباً. وعبر هذا النشاط، أنتجت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من ١٥٠,٠٠٠ كمامة قابلة لإعادة الاستخدام والتي وُزّعت على النازحين داخلياً الذين يعيشون في كل مواقع النزوح التي تديرها المنظمة في مأرب.

الصورة رقم (٢) مدربة خياطة تشرح خطوات صناعة الكمّامة

وفي ظل هذا النشاط، حصلت النساء المستهدفات على مبالغ مقابل العمل الذي أنجزنه. وحصلت النساء أيضاً على تدريباً عاماً حول استخدام آلات الخياطة وحول خياطة مختلف أنواع الملبوسات. حيث يهدف هذا التدريب إلى تمكين النساء من استغلال المهارات التي اكتسبنها عبر هذا النشاط لكسب العيش وتوفير فائدة طويلة الأجل.

الصورة رقم (٣) مدرّبة خياطة تشرح كيفية تحديد مقاسات الكمامة

الدروس المستفادة وأفضل الممارسات

تُظهر أنشطة التحشيد المجتمعي أهمية بناء قدرات الأفراد النازحين داخلياً الذين يعيشون في مواقع استضافة النازحين داخلياً لإدارة المواقع بشكل ذاتي واكتساب ملكية شؤون التنسيق ومراقبة التدخلات التي تُنفذ بواسطة مختلف الشركاء كلٌ في منطقته. وتخطط المنظمة الدولية للهجرة لتكرار الدعم المجتمعي هذا القائم على الجهود النسائية في المواقع الأخرى التي تنفذ فيها المنظمة أنشطة إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها. وتتضمن الدروس المستفادة من هذا المشروع وأفضل الممارسات التي تُوصِّلَ إليها، الآتي:

- **يعرف النازحين داخلياً احتياجات أولئك الذين يعيشون في مواقع النزوح معهم:** من المهم ضمان أن المستفيدين المختارين للمشاركة في مختلف أنشطة التحشيد المجتمعي أن يكونوا من داخل موقع النازحين داخلياً متى ما أمكن ذلك. ويضمن هذا بأن المستفيدين الذين سيُختَارون، مدركين للأوضاع في الموقع، وقادرين على قيادة مختلف التدخلات، وعلى دعم الشركاء في تخصيص التدخلات بأفضل طريقة ممكنة؛ والتي ستعود بالنفع على السكان المستهدفين. ويكتسب المحشِّدون المجتمعيون أيضًا العديد من المهارات التي يمكن أن تمنحهم خلفية وخبرة قوية للوصول إلى فرص العمل.
- **دمج المحشّدين المجتمعيين في الأنشطة التي يُقدمها مختلف الشركاء في مواقع استضافة النازحين داخلياً:** ولوحظ أن بناء قدرات المجتمع النازح في مجال مراقبة تقديم الخدمات والأنشطة التي تحدث في مواقعهم، يساعد في تحسين الجودة الإجمالية للخدمات التي تُقدم بواسطة مختلف الشركاء. وحفّز الشعور بالملكية، الذي أوجده هذا النشاط، المجتمع لأن يكون أكثر صراحة ودقة بشأن إعمال شركاء العمل الإنساني. وظهر هذا جليًّا عندما كان شريكان محليان في مأرب يخططان لحملة نظافة في مخيم الجفينة بدون إبلاغ فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها، وبدون التنسيق لتدخلهم بحسب الأصول، وعدم تقديم الأشراف المناسب على العمال اليوميين الذين ينفذون حملة النظافة. أبلغ المحشّدون المجتمعيين فريق إدارة المخيمات وتنسيق أنشطتها فوراً عن هذا، وشاركوا بشكل فعال في جهود التنسيق لحملة النظافة مع كلا الشريكين، وفي الإشراف على حملة النظافة، وهذا بدوره أدى إلى تحسين جودة الخدمات التي يوفرها الشركاء.
- **توفير تدريبات مخصصة للمستفيدين الذين وقع عليهم الاختيار:** من الأفضل دائماً تقديم تدريبات مخصصة للمستفيدين المستهدفين عبر أنشطة الاستقرار المجتمعي المختلفة لضمان أنهم واعين بسياق الدعم الذي يقدمونه، وأنهم مدركين أن الخدمات التي يقدمونها تلتزم بالمعايير المطلوبة. ومع أن هناك فهم عام بشأن العمل الإنساني الذي ينفذه الشركاء الرئيسيين في مواقع

استضافة النازحين داخلياً، تدعم التدريبات إيضاح أي مفاهيم خاطئة وتوفر المعرفة المرتبطة بالممارسات والسلوكيات والمعايير الصحيحة.

- **تمكين النازحين داخلياً من استغلال مهاراتهم المكتسبة بعد انتهاء المشروع:** عبر أنشطة تحشيد قصيرة الأجل، والتي تقوم باستخدام مهارة معينة من مهارات المستفيدين، مثل مشروع صناعة الكمامات، من المفيد توفير الإمكانيات للمستفيدين بعد انتهاء المشروع لاستغلال مهاراتهم التي اكتسبوها حديثاً؛ لدعمهم ليصبحوا مستقلين من حيث الدخل. ويفيد هذا أيضاً في توفير مصدرًا مستدامًا لكسب العيش بالنسبة للمستفيدين المستهدفين وهذا ما سيعود بالنفع عليهم وعلى عائلاتهم على المدى الطويل وبعد الانتهاء من النشاط بفترة طويلة.

Though there is usually a general understanding of the humanitarian work that is implemented by key partners in their IDP hosting sites, the training supports in clearing up any misconceptions and provides knowledge related to proper practice, conduct, and standards.

- **Enabling IDPs to utilize their acquired skills after the project ends:** Within short term mobilization activities, which utilize a particular skill of a beneficiary such as a mask sewing project, it is beneficial to provide beneficiaries with the means to benefit from their newly acquired skills after the project to support them to become independent. This serves in providing a sustainable source of income to target beneficiaries which would continue to benefit them and their families in the long run, long after the activity is over.

Lessons Learned and Best Practices

Community mobilization activities show the importance of building the capacity of displaced populations living in IDP hosting sites to self-manage and take ownership of coordination efforts and monitor interventions being conducted by different partners in their respective sites. IOM plans to replicate this women-centered community support in other locations where the Organization carries out CCCM work. Lessons learned and best practices that have come out of the Ma'rib project include:

- **IDPs best know the needs of those living in their site:** It is important to ensure that the beneficiaries selected for different community mobilization activities are from within the IDP site whenever possible. This ensures that selected beneficiaries are aware of the overall conditions in the site and better able to guide different interventions and to support partners in tailoring any intervention in the best way possible that could benefit the target population. Community mobilizers also acquire many skills that can give them a strong background and experience to access job opportunities.
- **Integration of community mobilizers into activities provided by different partners in IDP hosting sites:** It was observed that once the capacity of the displaced community is built about monitoring the provision of services and activities taking place in their sites, it helped improve the overall quality of services provided by different partners. The sense of ownership that this provided incentivized the community to be more vocal and meticulous towards humanitarian partners' work. This was clearly illustrated when two local partners in Ma'rib were planning a cleaning campaign in Al Jufainah Camp without informing the CCCM team, properly coordinating their intervention, or providing adequate supervision to the casual laborers conducting the cleaning campaign. The community mobilizers in the Camp immediately reported this to the CCCM team and actively participated in the coordination efforts with both partners and the supervision of the cleaning campaign, which in return led to the improvement of the quality of services provided by the partners.
- **Providing tailored training for selected beneficiaries:** It is best to always provide tailored training to the beneficiaries being targeted through different community mobilization activities to ensure they are aware of the context of their support and that the services they provide are in line with the required standards.

Image No. (2): A sewing trainer explaining the steps for making a face mask.

Under this activity, the targeted women received payment for the work they carried out and for the masks that they produced. They also received general training on using the sewing machine and sewing different kinds of garments for clothes production. This training aimed to enable the women to utilize the skills they gain through this activity for their livelihood and to provide a long-term benefit.

Image No. (3): A sewing trainer explaining how to fit the face mask.

displaced to Ma'rib, lost her son because of the conflict. He was the sole provider for her and without him, she struggled to care for herself and could not afford her medical expenses. The CCCM team identified a widow, who was living close to her in her site and enabled her to become a carer for the elderly woman. In such cases, it would not be possible for a man to provide the care due to the cultural norms in Yemen.

COVID-19 Mask Sewing Project

Before the first COVID-19 case was reported in Yemen last year, the IOM CCCM team activated a contingency plan for virus prevention in IDP hosting sites, which the community mobilization team was a key part of. An integral part of that plan was to ensure that IDPs have access to face masks, which were not available in sufficient quantities in the local market in Ma'rib. To counter this, the CCCM team selected 160 women to support the production of reusable cloth face masks to be distributed to their fellow displaced community members.

Image No. (1): The IOM CCCM team

Each woman received training on sewing face masks and was provided suitable materials and equipment required to produce the masks. The CCCM team closely monitored the progress of each participant in this activity, providing support whenever needed. Through this activity, IOM produced more than 150,000 reusable face masks that were distributed to IDPs living in all IOM-managed sites in Ma'rib.

In the past year, community mobilizers have played a vital role in IOM's COVID-19 response in Ma'rib by supporting the role out of mitigation measures in the sites. They also supporting shielding efforts by helping IOM identify cases vulnerable to COVID complications, such as the elderly or people with specific chorionic illnesses and pre-existing conditions. The fact the community mobilizers are living on the sites targeted by IOM made it very easy to quickly identify these vulnerable cases and to provide them with shielding kits designed to protection them from the virus.

Caregivers

Another form of community mobilization used by IOM in Ma'rib engages displaced people as caregivers in sites where the Organization is the CCCM partner; these caregivers fill in the gap in services provided for vulnerable IDPs through providing care and support for those unable to self-care due to a disability or age, or to unaccompanied and separated children. Caregivers must fit specific criteria to be selected for this activity to ensure their ability to conduct the required activities. This includes having the time and the capacity to provide sustained care and support to vulnerable people in need but also lacking the financial means to do so without support from IOM. As a part of this activity, IOM does not target caregivers who are already providing long-term support to vulnerable cases on the site to avoid disturbing already existing coping mechanisms and creating a dependency on assistance.

Caregivers are identified in target IDP hosting sites with the support of protection and health partners and the community mobilizers, who are aware of people living in the site fitting the criteria. Once the caregivers are identified, they are provided with a first-aid kit as well as first aid, protection, and psychosocial support training. Each caregiver is usually tasked with taking full care of a vulnerable individual or family requiring support, however, they provide additional ad-hoc care to other families that live within their community when needed. The CCCM team conduct regular visits to caregivers and to the families they are looking after to monitor the services provided and ensure that the tasks which are entrusted to the caregivers are conducted to a high level.

IOM is currently supporting 30 caregivers in Ma'rib, the majority of whom are women, who are in return providing care and support to tens of families and vulnerable individuals. Targeting women under this activity provides them with a source of income that enables them to support their families and ensures that this activity can reach other vulnerable women on their site who would be reluctant to accepting care from a man.

In one case, an elderly woman, who suffers from a physical disability and was

Community Mobilizers

The title 'community mobilizer' refers to displaced people selected by the CCCM team to provide support in the day-to-day activities in the running of the IDP hosting site. The support provided by the community mobilizers is not limited to CCCM activities alone, their support is usually extended to all kinds of activities conducted in their respective sites. IOM currently works with 65 community mobilizers in the 24 IDP hosting sites it manages in Ma'rib.

Identifying community mobilizers involves a competitive selection process where IDPs living in target sites indicate their interest in the role. During the selection process, several aspects are taken into consideration by the CCCM team to guide their decision like the person's skills and previous work experience, their drive to support the humanitarian work in the site, the inclusion of all communities on the site, and the geographical location of interested IDPs. This ensures that the selected person represents the different communities present on the site and is the best fit to support the CCCM team and other partners.

The inclusion of women in the community mobilization team is essential. An inclusive approach ensures that the team can provide a safe and protected environment for women living in the site to come forward with their needs. Within the Yemeni culture, women may not feel comfortable sharing their concerns with men and would be much more likely to voice their opinions to women from their own community. Women are often more aware of the needs of different social groups with specific vulnerabilities within displaced Yemeni communities and have proven to be well equipped to guide the CCCM team in providing appropriate, inclusive support to these groups.

As part of their induction, the community mobilization team receive training from IOM on humanitarian principles, ethics, and code of conduct, CCCM, protection, complaints, and feedback mechanism, and on the different humanitarian sectors. This training equips the community mobilizers with the required skills to support different partners conducting various tasks in their sites.

For instance, since community mobilizers are aware of the living conditions in their sites and of the needs of their neighbours, the IOM shelter team always requests their participation when beneficiary verification exercises are being conducted. During such activities, community mobilizers are briefed on the beneficiary criteria of the intervention so that they can refer the team to relevant families. Once the assessment is finalized, they are also requested to be present during the planned distribution of shelter or non-food items to support with verifying the targeted families and with the overall distribution process.

site in Yemen, which hosts around 10,000 IDP families (approximately 53,000 individuals). All IOM-managed sites are targeted with a package of community mobilization activities aimed at integrating the displaced community into the management efforts of their sites and having them participate in the assistance provided.

Recognizing that women are some of the most affected by the more than six years of conflict in Yemen, this KSrelief-funded project highlighted in this article focuses on the integration of women in all community mobilization activities, supporting their empowerment within their community and providing them with the means to sustain their livelihood through skills building and incentives for using their new skills. Ensuring women have a key role within displacement response has also proven to ensure other vulnerable groups in the community are not left behind.

Helping Displaced Yemeni Women Mobilize

Community Mobilization Activities in Internally Displaced Persons (IDP) Hosting Sites in Ma'rib

International Organization for Migration **Geneva, Switzerland**

Introduction:

Community mobilization is a core camp coordination and camp management (CCCM) tool that the International Organization for Migration (IOM) implements in IDP hosting sites across Yemen. Focusing on community mobilization throughout CCCM work fosters a sense of ownership among IDPs about interventions in their site which in turn drives an improvement in interventions, and in some cases, they benefit directly through receiving compensation for their role in mobilizing their fellow community members.

IOM carries out several sorts of community mobilization activities to engage IDPs in leading the humanitarian response in the site where they are living and help ensure service gaps are met. This includes supporting community mobilizers, who take part in CCCM activities on the site and support humanitarian partners in the implementation of their interventions, caregivers, who provide care and support to vulnerable people when there is a gap in protection or health services, and IDPs participating in other ad-hoc projects through which they help produce an aid item or service needed by their community.

In Ma'rib, the IOM CCCM team started its activities in July 2019. Today, through support from the King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre (KSrelief), IOM is managing 24 IDP hosting sites where more than 15,000 families—around 83,000 individuals—live. This includes Al Jufainah Camp, the largest displacement

5

Helping Displaced Yemeni Women Mobilize

Community Mobilization Activities in Internally Displaced Persons (IDP) Hosting Sites in Ma'rib

International Organization for Migration - Geneva, Switzerland

International Organization for Migration (IOM)

The UN Migration Agency

The Best Practice

بن سعود آل سعود، عبد الله. (٢٠٢٠م). استغلال الأزمات: الجماعات الإرهابية، اليمين المتطرف، والجريمة المنظمة في ظل فيروس كورونا. المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد ٣٦، عدد ٢.

الضناوي، زينت. (٢٠٢٠م). **الهجرة واللجوء في القانون الدولي**، مركز جيل البحث العلمي، العام الثامن عدد خاص، ٢٨ يونيو ٢٠٢٠م، طرابلس، لبنان.

عربي سبوتنيك (٩/ ٨/ ٢٠١٩م). **التونسيون المفقودون في إيطاليا جرح يزداد وجعًا**، على الرابط التالي:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world

فرنسا ٢٤، (٢٣/ ٩/ ٢٠٢٠م). «**المفوضية الأوروبية: ما هي أبرز النقاط التي يتضمنها الإصلاح الجديد لسياسة الهجرة؟**»، على الرابط التالي: https: / /www.france٢٤.com /ar /٢٠٢٠٠٩٢٣

فرنسا ٢٤، (١٩/ ١٢/ ٢٠٢٠م). «**مظاهرات في مدن فرنسية عدة للمطالبة بتسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين**»، على الرابط:
https://www.france24.com/ar/

مونتكارلو الدّوليّة (٢٠٢٠م). «**كورونا ينشط الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط ويحوله إلى مقبرة غير مرئية**»، على الرابط:
https://www.mc-doualiya.com/articles

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٢٠م). **إحصائيات الهجرة**، على الرابط التالي:
https://ftdes.net/ar/

المنظمة الدّوليّة للهجرة (٢٠١٩م). **تقرير الهجرة في العالم لسنة ٢٠٢٠م**، المنظمة الدّوليّة للهجرة جنيف سويسرا.

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (٢٠٢٠م). **كورونا تشل حركة إعادة توطين اللاجئين**، مجلة معكم، عدد يوليو ٢٠٢٠م.

منظمة العفو الدّوليّة (٢٠١٦م). **التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها**. الطبعة الأولى، منظمة العفو الدّوليّة.

مهاجر نيوز (١/ ٤/ ٢٠٢٠م). «**جمعيات إنسانية: «الحكومة البلجيكية لم تتخذ أية تدابير لحماية المهاجرين**"، على الرابط:
https://www.infomigrants.net/

نورالدين، بسعدي. (٢٠/ ٨/ ٢٠٢٠م). «دوافع حقيقية غير اقتصادية للهجرة غير النظامية من بلدان مغاربية» على الرابط:
https://ar.qantara.de

اليونسكو (٢٠١٩م). **التقرير العالمي لرصد، الدول العربية الهجرة والنزوح والتعليم**، الطبعة الأولى، اليونسكو.

References

Clander, G. (2004). La mort collective, Pour une sociologie des catastrophes, *CNRS Edition*, Paris.

Coutu Benoit (2012). Construire des gens avec des projets? Contribution a une sociologie pilitique de l'imperoalisme et de l'intervention humanitaire. Thèse de Doctorat en sociologie. *Université du Québec a Montreal.*

FTDES (2017). Rapport: Migration non reglementaire tunisie. *Observatoir Maghrebin des Migrations. Tunisie.*

Global Initiative Against Transnational Organized Crime (GIATOC) (2020, March). Crime and Contagion: The Impact of a Pandemic on Organized Crime. https://globalinitiative.net/crime-contagion-impact-covid-crime/.

LesEco.ma (30-/1/2019). Immigration clandestine 2.262 morts dans des traversées de la Méditerranée en 2018. Retrieved from: https://leseco.ma/immigration-clandestine-2-262-morts-dans-des-traversees-de-la-mediterranee-en-2018/.

OIM, ONU Migration (20/3/2018). Arrivées de migrants en Europe par la Méditerranée en 2018. https://www.iom.int/fr/news/arrivees-de-migrants-en-europe-par-la-mediterranee-en-2018-12-983-deces-en-mer-495.

Portal Operacional (2/12/2020). Situaciones de refugiados y migrantes. Spain. https://data2.unhcr.org/es/country/esp

Ryfman, Philippe. (1999). La question humanitaire. Histoire, problématiques, acteurs et enjeux de l'aide humanitaire internationale. Paris. Ellipses. Saillant, Francine. (2001). « Transformations des systèmes de santé et responsabilité des femmes ».

Saillant Francine, Richardson Mary, Paumier Marie. (2005). L'humanitaire et les identités: un regard anthropologique. *Ethnologies*, vol. 27, n° 2.

الأمم المتحدة (٢٠١٨م). **تقرير الهجرة الدّوليّة سنة ٢٠١٨م**. منظمة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة (٢٠٢١م). **اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي ٢٠٢١م**، نسخة موجزة، منظمة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة والمنظمة الدّوليّة للهجرة (٢٠١٥م). **تقرير الهجرة الدّوليّة للعام ٢٠١٥، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**. المنظمة الدّوليّة للهجرة.

بشير، هشام. (٢٠١٠م). **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا أسبابها، تداعياتها سبل مواجهتها**، السياسة الدّوليّة العدد ١٧٩، جانفي ٢٠١٠م.

بي بي سي نيوز (١/ ٩/ ٢٠٢٠م). «**الهجرة غير الشرعية: مئات المهاجرين يلقون حتفهم في البحر المتوسط منذ عام ٢٠١٥**»، على الرابط: https: / /www.bbc.com /arabic /world-٥٣٩٨٧٢٤٥

التايب، عائشة. (٢٠١٧م). **الفتاة العربية والهجرة للجنات الموعودة: محاولة في الفهم**، مجلة عمران، عدد٢١ صيف ٢٠١٧م.

التايب، عائشة. (٢٠٢٠م). **الهجرة النسائية غير الشرعية من البلدان العربية نحو أوروبا: قراءة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢/ ٢٠٢٠م.

٣٠- بي بي سي نيوز عربي ٢٠٢٠م.
٣١- يورو نيوز، ٢٨/ ٨/ ٢٠٢٠م.
٣٢- فرنسا ٢٤، ٢٣/ ٩/ ٢٠٢٠م.
٣٣- مهاجر نيوز ١٧/ ٧/ ٢٠١٧م.
٣٤- مهاجر نيوز ١/ ٤/ ٢٠٢٠م.
٣٥- المرجع السابق.
٣٦- يورو نيوز٢٨/ ٨/ ٢٠٢٠م.
٣٧- فرنسا ٢٤، ١٩/ ١٢/ ٢٠٢٠م.
٣٨- اليونسكو ٢٠١٩م، ص ٥٥.
٣٩- الأمم المتحدة ٢٠٢١، ص ٥.
٤٠- المرجع السابق، ص ٤.
٤١- الأمم المتحدة ٢٠٢١، ص١٠.
٤٢- المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، ٢٠٢٠م، ص١٨.
٤٣- المرجع السابق.
٤٤- بي بي سي نيوز عربي ٢٠٢٠م.
٤٥- الأمم المتحدة ٢٠١٨ م، ص٢٥.
٤٦- عربي سبوتنيك ٢٠١٩م

Endnotes

1- Coutu 2012, p13

2- Clander, 2004, p 234

٣- المنظمة الدّوليّة للهجرة ٢٠١٩م، ص ١٩.

٤- المرجع السابق، ص ٢٤.

٥- التايب ٢٠٢٠م، ص ١٢٤.

6- OIM 2018, p 87

7- LesEco.ma 2019

8- FTDES, 2017, p 6

9- Portal Operacional 2020.

١٠- بسعدي ٢٠٢٠م.

١١- بي بي سي نيوز ٢٠٢٠م.

١٢- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٠م، إحصائيات الهجرة.

13- GIAO 2020, p11

١٤- آل سعود ٢٠٢٠، ص ١٦٠.

15- GIATOC 2020, p175

١٦- بشير ٢٠١٠، ص١٧٠.

١٧- الضناوي ٢٠٢٠، ص ١١.

١٨- الأمم المتحدة والمنظمة الدّوليّة للهجرة ٢٠١٥م، ص ١٩.

١٩- المنظمة الدّوليّة للهجرة ٢٠١٩م، ص ٣٩.

٢٠- المرجع السابق، ص ٤٠.

21- Saillant, Richardson 2005, p 161

22- Ryfman 1999, p 240

٢٣- ويكفي أن نذكر أن نحو ٥٦٣٠٠٠ شخص تقدموا بطلبات للجوء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٤م. وقد تضاعف هذا الرقم تقريبًا ليصل إلى ٢٦,١ مليون في عام ٢٠١٥م. وقد استقبلت ألمانيا وحدها سنة ٢٠١٥م مليون مهاجر معظمهم من السوريين. انظر: (منظمة العفو الدّوليّة ٢٠١٦م، ص ٥١).

٢٤- ذوات ٢٠١٦م، ص ٤.

٢٥- منتكارلو الدّوليّة ٢٠٢٠م.

٢٦- المرجع السابق.

٢٧- منتكارلو الدّوليّة ٢٠٢٠م.

٢٨- بي بي سي نيوز عربي ٢٠٢٠م.

٢٩- سي سي أن عربية ٢٠٢٠م.

- Inviting stakeholders to further consider the suffering of refugees and illegal immigrants through conferences, seminars, and awareness campaigns, and to contribute to the development of urgent practical solutions to alleviate this suffering.
- Arab civil societies and organizations have to pay more attention to the refuge and illegal immigration issues, include them in their agendas, and find possible solutions and remedies to reduce them.
- Inviting Arab Common Action organizations to pay more attention to the refuge and illegal immigration issues, and to allocate more aid for refugees and immigrants, in coordination with national and international organizations.
- Arab relief organizations, regional branches of international organizations, and international funds have to further encourage the international community to play a more effective role according to the size of the refuge and immigration problem and its exacerbation in times of the Corona pandemic.
- Also, to persuade the international community to urge states to implement treaties and respect international protocols guaranteeing the protection of refugees' rights, especially children and women.

ficient and represents only a faint spotlight in the sea of their suffering.

As for international relief organizations, they continued to provide great support and did not hesitate to provide various humanitarian aids to refugees and immigrants, such as shelter, food, and support in settling their legal status by processing refuge applications for resettlement and redistribution. Although the relief action of international organizations has been subjected to all the obstacles imposed by the pandemic, it did not stop and tried to adapt to the various situations, despite the shortage of resources witnessed by other international organizations and the lack of funds and grants devoted to facing the increasing number of refugees and immigrants.

Conclusion and Recommendations

The emergence of Coronavirus and its global outbreak in the early days of 2020 represented an ideal context for refugees and immigrants, as they tried to exploit their exceptional situations to achieve their dreams of crossing secretly to the other bank of the Mediterranean Sea. While many of them succeeded in overcoming the difficulties of the "death boats" voyages and escaping from drowning at sea, the conditions awaiting them upon arrival were not less dire, and the conditions related to their illegal presence on European land were no less dramatic. Most of them were forced to either crowd in camps that lack the most necessities of a decent living, or to flee on European streets, awaiting to settle their status.

While the local and international relief organizations have played and still have exceptional roles to alleviate the suffering of these people, their actions could not reach everyone because of the large groups of those who have been forced by poverty, hunger, chaos, and armed conflicts to flee, leave their homelands, and risk their lives in search for a better and safer future.

In the end, it can be said that the Coronavirus pandemic, to a large extent, embarrassed the humanitarian relief programs provided to refugees and illegal immigrants in Europe, disrupted many of its paths, and curbed their effectiveness. Even if the pandemic did not significantly change the principles and interventions of some organizations, especially at the non-governmental level, it has put the humanitarian attitudes towards refugees and immigrants to some other organizations to the test and they could not fulfill the minimum required standard.

Based on the results of its research, this study recommends the following:

- Encouraging more research related to the field of humanitarian relief to help policymakers and decision-makers providing them with the required and necessary scientific studies to improve humanitarian work for the benefit of targeted groups considering at local, regional, and international levels.

tarian organizations. Tunisia witnessed numerous protests aimed at pressuring the authorities to search for the missing and provide their families with reliable information about their fate. 504 illegal immigrants from Tunisia(46) are still missing since 2011, despite various government and civil society organizations' efforts to collect information about them, and despite the individual attempts of their families to look for them. The documentation of the missing immigrants has become one of the issues on the agenda of humanitarian diplomacy between the countries of the Maghreb and the countries of the other side of the Mediterranean Sea. It is possible to verify a vigorous humanitarian effort aimed at gathering reliable information about these missing immigrants.

Regarding the humanitarian relief efforts provided to refugees and illegal immigrants in Europe during the Covid-19 pandemic in their three levels of governmental, civil, and international, it can be concluded that, despite their European governmental and official appearance, European interventions were characterized by firmed and tight measures against refugees and immigrants. So, these efforts were too limited in the provision of aid, despite the catastrophic health and humanitarian conditions imposed by the pandemic on these people and the camps where they were crowded. Moreover, the various official positions of the European Union countries towards refugees and immigrants remained hostage to political stances and differences, hopelessly linked to narrow interests and bargains. Thus, the human dimension remained on paper and related to treaties that were rarely activated or even suspended during the pandemic.

As for civil society and the local associative fabric in Europe, their humanitarian action continued. Despite the exceptional circumstances imposed by the pandemic, they tried to break the cordon of procedures and provide aid and relief to refugees and illegal migrants. Non-governmental organizations and associations in European countries were the most prominent actors providing urgent humanitarian relief to refugees and immigrants in times of the pandemic. Despite the exceptional health conditions, and the dependence of the official trends of countries towards the relief of refugees and immigrants on the strict policies of the European Union, and the voices of some popular anti-immigrant political currents, these local humanitarian societies did not stop providing material and moral support and the necessary and urgent assistance to the victims of immigration. They aided immigrants despite what these societies have faced various challenges and obstacles such as the shortage of financial and human resources and the lack of coordination and networking among them. This makes their role in aiding refugees and immigrants, despite its importance, insuf-

its previous pledge to host more than five thousand.

In conclusion, talking about the humanitarian relief efforts provided by international organizations for refugees and illegal immigrants, it is fair to refer to the great efforts they are undertaking alongside European NGOs in relieving refugees and illegal immigrants stranded at sea, particularly those crossing the Mediterranean, after the suspension of the European Union's rescue patrols for immigrants in 2019. This decision came into existence after the dispute that arose between the governments of the European Union because rescue operations encourage immigrants to take more risks and insist on crossing the borders.(44)

Many international organizations, including the International Organization for Migration, are also playing leading humanitarian roles in searching for the missing at sea. The organization (IOM) now undertakes the task of searching and making information about the deceased immigrants available on an online database devoted to its project for the benefit of the missing immigrants. It is a project that the organization has supervised and managed since 2013, after the tragic events that took place in October of the same year, which led to the death of approximately 368 illegal immigrants when two boats sank near the Italian island of Lampedusa.

Within the framework of this project, the International Organization for Migration collects information on deceased or missing immigrants around the world. Its data collection process is based on official records of the Coast Guard, those involved in conducting medical examinations for immigrants, media, reports by NGOs, UN agencies, and interviews with surviving immigrants. According to the project, about 7,927 immigrants all over the world died in 2016, most of them drowned in the Mediterranean Sea. The project indicated that it documented more than 60% of the total number of cases.(45) Recently, the Mediterranean Sea has been called the cemetery of immigrants. Drowning and loss of illegal immigrants are still going on, according to the frequency of the daily events documented by media, in connection with the continuous increase of daily infiltration attempts across the Mediterranean during the Corona pandemic.

Providing information about missing or deceased immigrants at sea remains a noble humanitarian task that greatly contributes to alleviating the suffering and pain of many poor and marginalized families who lost contact with their children after they tried to immigrate. Today, the issue of missing illegal immigrants has become one of the most important humanitarian issues, especially in the countries of the Maghreb due to the evolution of the phenomenon of illegal immigration and the steady increase in the number of missing and dead. This task became a priority for human rights and humani-

that agreed to host them. The pandemic has forced international organizations to change the nature of their work to curb the outbreak of the virus. The suspension of resettlement has obliged those who were accepted for resettlement to stay in camps and temporary residences, for which international organizations bear the greatest responsibility for supervising them and securing the needs of their refugees and immigrants.

The resettlement of refugees is a mechanism adopted by international organizations to alleviate the suffering of these people. It is in charge of sending the immigrant, if he is endangered, to a third country other than his country of origin or the country he/she first arrived. This procedure applies to those who are recognized as refugees by the United Nations refugee agency, such as the Syrians who fled their country and applied for refuge in Europe. International organizations also adopt another mechanism, which is the redistribution of refugees, which means ensuring the transfer of an immigrant from one European country to another through the European Union, in case of being endangered in the country he/she first arrived,(42) to decide on his/her refuge application in another country. However, these measures have been disrupted given that all countries reduced the percentage of hosting immigrants due to the restrictions imposed by the pandemic on international air travel, as well as the rejection of some countries of several refugees who have been approved for resettlement due to their health status.

It generally can be said that the restrictions imposed on European borders due to the global outbreak of the virus, and the accompanying panic affecting various countries of the world, have disrupted various humanitarian relief plans, such as plans to transfer hundreds of children from refugee camps in Greece. After undertaking it, many European countries such as Finland, France, Portugal, Luxembourg, and Germany retreated in March 2020 from their decision to receive 1,500 refugee children under the age of 14, most of them are girls including those who missed a breadwinner and in urgent need of medical treatment. These refugees who were stuck in camps in Greece are from Syria and other countries.(43)

The pandemic has prompted many European countries to change their positions and not fulfill their pledges regarding the resettlement of refugees. Before the pandemic, for example, Germany planned to receive 5,500 refugees in 2020, within its European share of the resettlement program, including 3 thousand Syrian refugees. However, it received 1,113 of them only before the closure decision on March 18th when this process was canceled. In May, Portugal followed the same procedure announcing that due to the restrictions imposed by the pandemic, it would only host 500 refugees, despite

results of other known and continuing shocks and pressures in turn.

In its report on the Global Humanitarian Action Overview 2021, the United Nations indicated that the requirements of the global humanitarian response plan to the Covid-19 pandemic have become, along with other humanitarian appeals, the largest financial request ever, reaching $ 39 billion. In November 2020, donors donated $17 billion to interagency plans, which will allow humanitarian workers to aid 98 million people. However, that amount will meet only 44% of the total needed according to the estimation of the United Nations. Because the international effort aims to help 160 million people across 56 countries. This reflects a huge gap in numbers between necessity and funding, which amounted to $22 billion, despite the United Nations' confirmation of the high level of contributions compared to the previous year. However, international organizations generally remain severely underfunded, as they have not been able to implement many of the activities planned for 2020.

International organizations are doing their best for the benefit of refuge and immigration victims everywhere. These organizations also strive to secure the refugee's basic needs, in addition to providing health and administrative assistance to them. In the context of combating the infection of the Coronavirus, they have provided various assistance to approximately 1.33 million refugees, internally displaced people, and stateless people. Among them 7.4 million refugees and internally displaced people received cash assistance, while 93.3 million refugees received basic health services.(41) However, despite the importance of the aid numbers recorded, efforts remain poor compared to the large numbers of refugees, immigrants, and displaced people. The lack of funding and the poor commitment of donors to their pledges remains the biggest dilemma that hinders the activity of international relief organizations in the face of the increasing volume of requests and the number of refugees.

The international organizations' humanitarian work for the benefit of refugees and immigrants during the Corona pandemic was challenging. Providing relief for victims of refuge and immigration faced exceptional and unusual obstacles related to the pandemic context and the precautionary measures imposed. The effects of the outbreak of the virus have affected humanitarian work. Since March 17, 2020 the United Nations High Commissioner for Refugees and the International Organization for Migration have had to postpone all programs related to the travel of refugees, who were accepted for resettlement, after the suspension of flights between countries because of preventive health measures related to combating the outbreak of the virus. This disrupted thousands of refugees and made them wait for months before traveling to countries

Role of International Organizations in Assisting Refugees and Immigrants

After identifying the features of the interventions and the quality of the humanitarian support provided to immigrants and refugees at the official level and the level of civil societies and organizations, the researcher tries to highlight the role of international organizations in the humanitarian relief field, and the extent of their response to the needs of immigrants and refugees in the context of the Corona pandemic.

It is not possible to underestimate the great role that international organizations play in the humanitarian relief field in general around the world in different social moments, in times of peace or in times of crisis. Various humanitarian activities of many international relief organizations extend to most areas around the world and cover various fields providing emergency humanitarian aid, such as water, food, medicine, and shelter. They also provide development assistance aimed at advancing specific sectors that meet the needs of several segments of the society and work continuously on providing indigent people with psychological and social support providing them with basic educational training skills. For example, the efforts of the United Nations organizations such as "UNRWA" in providing education for the displaced people, building schools, and ensuring the continuity of education for children of families fleeing from conflict and war zones.(38)

Modern statistical indicators appreciate the significant progress made in the humanitarian relief field on a global scale. As the number of people who received humanitarian aid in 2020 is estimated at 98 million people across 25 countries, corresponding to 70% of the total population targeted by about 25 drawn-up humanitarian response plans. This number increased 6% compared to 2019.(39)

On the other hand, there is an increasing demand for humanitarian relief on a global scale. The number of people in need witnesses an unprecedented expansion due to the continuing instability, chaos, armed conflicts, and civil wars. International reports indicate that about 235 million people around the world will need humanitarian aid and protection in 2021.(40) This means that 1 out of 33 people worldwide needs humanitarian aid noting that 45 years ago, the number of those in need was represented in person only.

It is certain that the Corona pandemic, the rapid outbreak of the virus, the precautionary measures required by the situation, and the accompanying disruption of various human activities, resulted in exceptional direct and indirect repercussions on the humanitarian work. The pandemic exhausted indigent people and disrupted the efforts of the humanitarian response in 2020. This was due to the interference of the healthy and unhealthy repercussions of the pandemic with the repercussions and

great sympathy for the suffering of refugees and illegal immigrants, organizations and charities in Greece have intensively worked since the beginning of the pandemic, to push the Greek authorities to protect immigrants and refugees from the virus. Many of them have also been active, despite the tightening of the procedures around them, in providing food and health assistance to refugees living in camps and to the displaced. These organizations and charities are spearheaded by the Greek Doctors Without Borders organization, which opened an isolation center for Covid-19 patients on the island of "Lesbos" on May 6, 2020. This center was the only place on the island that provided a safe space to isolate suspected people from the "Moria" refugee camp, to provide them with the necessary health care. However, the organization was subjected to numerous harassments and was forced to close the center after the imposition of fines and criminal accusations, based on urban planning laws issued by local authorities. The organization's officials have expressed their disapproval of the strict official stances towards immigrants and refugees via the media, despite the exceptional humanitarian and health conditions imposed by the pandemic. "Surprisingly, local authorities interrupt our work as we try to protect people who are most in need of assistance, while in Moria we witness a flagrant violation of human dignity, represented by the trapping of thousands of people in inhumane conditions[36]", said the head of the MSF mission.

In addition to the field and direct relief interventions during the outbreak of the pandemic, some associations and civil society organizations that work in the field of refuge and immigration in European countries should be rewarded for intensifying their protests after the repercussions of the pandemic. Many protests have emerged in support of refugees and denouncing the violence against them, and there were frequent calls for solving their problems. France, for example, has witnessed many protests of civil society activists. These protests had the purpose of pressing the government to introduce the question of refugees and illegal immigrants, highlighting their suffering, and calling on the authorities to settle their problems.

French cities witnessed many protests during the early months of the pandemic; in May, June, and October, as well as on the International Migrants' Day, celebrated on December 18 of each year. Thousands of people across France peacefully protested to demand a renewed solution to the status of refugees and illegal immigrants. The demonstrators raised numerous slogans in support of them and raised torches in honor of the immigrants who died.[37] The number of illegal residents in France is estimated between 30,000 and 600,000 people.

kets, and food and try to find places to shelter refugees and displaced immigrants on the streets.

Following the same procedures, in the early days of the pandemic, many non-governmental organizations in Belgium moved and intensified their humanitarian and relief actions to secure shelter for homeless immigrants, to protect them from the coronavirus considering the lack of government's measures to protect them. These humanitarian organizations denounced the Belgian government's attitude on excluding immigrants from the preventive measures it has implemented to combat the outbreak of the virus because the authorities closed the immigration office despite the accumulation of refuge applications. Belgian humanitarian organizations expressed their deep concern about the government's intention not to renew the residency permits granted to foreigners, unlike some other European countries that extended - despite the precautionary measures adopted due to the pandemic - the residency of foreigners for a period of three months.(34)

Considering the absence of official support and government procedures, humanitarian societies have tended to rescue the situation and to provide urgent humanitarian aid to refugees and homeless displaced immigrants. They also tried to increase the capacity of shelter centers for refugees and immigrants they supervised. The number of inmates in some of these centers has reached a thousand, despite the limited resources available to the societies supervising them. These humanitarian societies tried to maintain the separation between families and to allocate spaces for those with symptoms of infection with the Coronavirus before sending them to the Red Cross for treatment.(35)

Also, social media, especially "Facebook" during the early days of the pandemic, echoed the vigorous activity of European local organizations in which members of Arab and Muslim communities in Europe are working, including citizens of Arab origin and legal immigrants, especially from the Maghreb countries, particularly in France and Belgium. This activity was reflected in the form of humanitarian donations to refugees and illegal immigrants. It embraced those infected with the virus and provided them with health care in private and public hospitals. This period also documented imposing humanitarian roles for civil society activists to ensure that the victims of the virus are honored and buried according to Islamic rites in private cemeteries. Many humanitarian societies have undertaken the expenses of sending some of the dead bodies of illegal immigrants to their families in their countries of origin. The various initiatives relied on the collection of donations from the Arab and Muslim communities residing in Europe.

With the same humanitarian spirit and

themselves homeless afterward.(31)

It is important to point out that the Covid-19 pandemic provided more arguments to the voices in support of the reception of immigrants within the European Union. This situation represented an opportunity to highlight the differences in attitudes between the European Union countries in dealing with refuge and immigration issues. The pandemic and the accompanying immigration movement led the European Union to reverse its previous policies, strengthen border controls, and repatriate and deport refugees and illegal immigrants. The Union leaders called for the adoption of a "fair and logical" balance between "responsibility and solidarity" among member states. The European Charter on Immigration stipulates that member states that do not want to sponsor refugees in case of an influx must participate in the return process of individuals, whose applications were rejected from the European country in which they arrived in their countries of origin. Non-governmental organizations accused the European Union when it decided to amend immigration policies and adopt the new procedures, of yielding to the countries most opposed to receiving refugees.(32)

Role of Civil Societies in Assisting Refugees and Immigrants

As for the second level of the humanitarian relief devoted to refugees and illegal immigrants entering Europe during the Covid-19 pandemic emanating from the local civil society in Europe, it is possible to refer to the efforts and initiatives of the local organizations. Despite the circumstances imposed by the outbreak of the pandemic, these local organizations continued providing aid to refugees and illegal immigrants, except for those stranded at sea or for those in European countries who live in camps, streets, and public areas. The peak of the outbreak of the pandemic witnessed many humanitarian initiatives that provided food and medicine and conducted the necessary medical examinations for these people despite their illegal presence in Europe and despite the restrictions imposed by governments for their humanitarian aid.

In France, for example, there are several charitable and humanitarian organizations concerned with the affairs of immigrants and refugees, among which 16 are known for their tireless activities in the interest of refugees' causes. They continuously provide food and clothing. They also help refugees and immigrants to complete their legal procedures, find housing, work, and others.(33) In the early days of the Corona crisis, civil society organizations in France embraced more than 730 illegal immigrants and 30 women among the thousands of illegal immigrants living in Paris. Several media channels reported that many humanitarian organizations undertook night patrols, at the height of the virus outbreak, to provide aid; blan-

the Libyan coast. This meant that 6,629 immigration attempts took place between January and the end of April 2020. An increase of 156% of immigration attempts could also be recorded from the Tunisian coast compared to the same period in 2019.(27)

During the initial outbreak of the pandemic, many illegal immigrants were stranded in the Mediterranean Sea onboard cruise ships due to the absence of humanitarian ships. They were waiting for the European Union countries to reach a unified agreement regarding search mechanisms, relief operations, and reception of illegal immigrants.

It is noteworthy that in March 2016, the European Union held an agreement with Turkey to return the Syrian refugees who arrived on the Greek islands to Turkey, in exchange for Turkey receiving 6 billion euros as aid from the European Union to host them. But since February 2020, Turkey has allowed refugees to cross into Greece, declaring that it will not be able to implement the old agreement in front of the new waves of refugees coming from Syria. Thousands of them found themselves on European lands, crowded into camps on the Greek islands, waiting for the Greek government to review their refuge applications. More than 87,000 refuge applications were postponed until the end of December 2019. Moreover, about 45,000 other refuge applications were postponed during the first half of 2020, according to data from the Greek Council for Refugees.(28)

It is known that the refugee camps built on the Greek lands witnessed severe overcrowding. A camp like the "Moria" camp on the Greek island of Lesbos can accommodate up to a maximum of three thousand people. In August 2020,(29) this camp hosted more than four times its capacity with about 12 thousand people, most of them Syrians, Afghans, and some other Arab nationalities, half of them children. In September 2020, a fire destroyed this camp. In addition to overcrowding, the inmates of these camps suffer from a lack of clean water, electricity, and access to resources. More than 325 people share a single tap in the "Moria" camp. The Greek government has confirmed its inability to provide basic facilities and respond to the various needs of the camps because it has not received sufficient assistance from the European Union to meet the needs of immigrants.(30)

The High Commissioner for Refugees reported that there are about 120,000 refugees in Greece, 26,000 of them are in camps on the Aegean islands. Many refugees fled squalid conditions in the camps to find themselves homeless in the streets of Athens. The Greek government has reduced the maximum residence for refugees who have been granted refuge to stay in camps and apartments funded by European funds from six months to one month. As a result, many refugees find

These official views have also become paralleled by huge waves of popular rejection and a state of discontent and anxiety, supported by the Western media considering the growth and rise of the European far-right movements hostile to the foreign presence in several European countries, such as France, Austria, Switzerland, and Eastern Europe.[24] Some ruling parties began enacting laws to curb the influx of refugees and imposed more stringent procedures in response to popular pressure and to win electoral votes.

During the Covid-19 pandemic, the health conditions in Europe witnessed rapid changes due to a necessary global focus dictated by the pandemic. As a result, border controls were tightened, and more stringent procedures were adopted to address illegal entry into the countries of the Union. Within the framework of the closure procedures, the authorities have deliberately prevented humanitarian ships from carrying out rescue operations in the Mediterranean, despite the huge acceleration of illegal immigration, as previously mentioned, in an attempt by the immigrants to exploit the pandemic.

Some sources indicated that rescue operations on the Mediterranean coasts were almost completely stopped during the zenith of the pandemic. This situation has emerged after preventing the associations from carrying out their humanitarian activities at sea, despite this being contrary to international maritime law, which requires the immediate relief of any person in case of distress. Media statements reflected complaints to several representatives of these societies and humanitarian organizations during that period. These relief associations warned of the dire consequences of stopping relief operations on the humanitarian conditions of these immigrants as well as of the possibility of "turning the Mediterranean Sea into an open-air prison witnessing a great human tragedy in light of the Covid-19 pandemic[25]".

After the closure of Italian and Maltese ports due to the pandemic early in April 2020, there were only two ships carrying aid for people in situations of distress and following the relief operations at sea. These two ships are the «Alan Kurdi» ship of the German non-governmental organization CI, and the Spanish «Aita Mari» Spanish. The Special Envoy for the Central Region in the Mediterranean at the United Nations High Commissioner for Refugees stated to the media[26] that the simultaneous cessation of maritime relief operations and the slowdown of countries in rescuing people from ships would create a dangerous and catastrophic international humanitarian crisis. This statement came after the announcement of the death of 179 people in the region since January 2020. The relief situation worsened dangerously in parallel with the closure procedures because of the sharp increase of 290% of illegal immigrant ships departing from

Returning to the issues of asylum and illegal immigration, the urgent question remains related to what humanitarian relief institutions offer to those poor groups of women and men of all ages, who are stranded on the outskirts of European countries' borders, and who have involuntarily deserted their homelands to escape poverty, injustice, and lack of security. This is what the researcher will try to review in the coming paragraphs. While this will be addressed in general terms, the focus will be more on the interventions and cases recorded during the outbreak of the Covid-19 pandemic, which represented a multi-faceted and multidimensional humanitarian crisis.

The researcher will elucidate some of the humanitarian relief initiatives and efforts that target refugees and illegal immigrants to Europe during the Covid-19 pandemic. The researcher will categorize these efforts into three levels, the European governmental efforts level, the European civil society and local community fabric efforts level, and the international relief institutions and organizations efforts level.

Role of European Governments in Assisting Refugees and Immigrants

Regarding the first level related to the European countries' efforts and their view to issues of refuge and illegal immigration, it can be said that the increase of illegal immigration and refuge has represented a permanent burden on European countries.[23] Despite repeated attempts, under the auspices of the international community, to put in place legal frameworks to solve these humanitarian crises, humanitarian efforts are often disrupted by the increase of refugees and immigrants. Humanitarian efforts also collide with many extremist individuals who refuse to settle their situations, support them, and embrace them, to integrate them legally in the host countries. The issue of refuge and illegal immigration has witnessed remarkable changes recently. These changes included trading and political brokerage in the issue of refuge and illegal immigration by some countries sharing borders in Europe. These countries declared to stop immigration attempts in exchange for financial privileges or settling certain situations. Nowadays, the issue of refuge and illegal immigration is openly used as a pressure card that some countries revive and move from time to time, driven by various objectives and goals.

The unethical political trade in refugees and illegal immigrants in some European countries reached the imposition of a selective policy for accepting refuge applications. They imposed certain specifications, such as welcoming young people, those with educational levels and high skills excluding others. This is in addition to their deliberate detention in camps that are not worthy of human life and do not meet the simplest living conditions.

official institutions, mainly targeting individuals and families living in poor economic and social situations, and those in a state of dependency and inability to have personal and independent access to public services, especially in the case of wars, conflicts, and disasters.

There is no doubt that the context of globalization has a direct role in the rise of humanitarian relief and its various interventions at the local, regional, and international levels. Globalization's role can be seen through the unprecedented expansion of its economic, social, and political repercussions, in particular in the creation of circles of exclusion and marginalization as well as in the increased number of social strata involved in it. Globalization policies, instructions, and regulations had a direct impact on the focused establishment of humanitarian interventions at various times, especially in times of crisis and disasters, and made them the ideal alternative to bridge the cracks and tragedies that resulted from globalization and its institutions that abandoned their social commitments.

International humanitarian relief efforts appear to be a global response with political and cultural dimensions working for the relief of people in need. These efforts represent painkillers that strive in difficult and harsh conditions to relieve some of the pain caused by the neoliberal economy, its policies, and its politicians. These efforts try to fill the gap created by the neoliberal economy between the north and the south of the world, and the gaps perpetuated between rich and poor countries.

Humanitarian relief as a practice and discourse proposes a unique model of aid and the relationship with others. Humanitarian relief helps individuals and people in miserable situations providing them with a lifeline. Refugees, homeless people, illegal immigrants, street children, the mentally ill, the disabled, and many others remain social groups covered by controversy under the umbrella of international humanitarian relief and the main target of its activities. International humanitarian relief efforts are a living embodiment of the philosophy and principles of human rights as adopted in the Universal Declaration of Human Rights, adhering to the principles of political neutrality and enabling all deserving groups to have urgent access to services.

It should be noted that there is no unified definition of the concept of humanitarian relief. Its definitions differ and vary according to the type of aid provided, its scope, and the extent of its relevance to urgent intervention or aid for development.(22) The definition of relief varies according to the contexts in which the concepts of humanity and humanitarian take on different meanings and connotations from one culture to another. The definition is also subject to the approved public policies and the general backgrounds of all the intervening parties and their contributions.

eties. Also, some of these forces link the presence of immigrants to the growth of extremist currents and the activity of terrorist networks. The result is that in some instances, European countries see refugees as a real security threat.

Asylum and illegal immigration are receiving, more than ever before, wide international attention, and their situation is debated continuously in various international and regional meetings and conferences. Each of the two phenomena represents important issues to host countries, international organizations, and various agendas of the international community. The unprecedented international interest in the phenomenon of migration is related to the attempt to confront and control the problems that this phenomenon produced in the host societies, especially after the increasing numbers of refugees and the expansion of the immigration circle under the continuous deterioration of the political and security situation, and the exacerbation of areas of chaos, wars, and conflicts in many areas in different regions around the world.

The Scale of Humanitarian Relief in Asylum and Immigration Cases

We should first understand the concept of humanitarian relief and its contemporary connotations due to its transformation from a local aspect to a global one. It should be emphasized that this transformation does not prevent us from evoking briefly concepts of humanitarian relief, such as volunteering and charitable work, which have a great reputation throughout history and today in various Arab and Islamic societies together with the related important initiatives recorded by the local history of all societies. Of course, that sector still operates today with remarkable effectiveness even in the poorest and most indigent societies. These actions are supported by noble values by a sublime philosophy inherent in the true Islamic religion and its verses that incite to do good and offer dignity, aid, and relief to indigent people without any restrictions, reproach or injury.

Humanitarian and relief efforts, in their contemporary Western meaning and their global dimension that cross national borders, have assumed a growing position in the international arena since the 1980s, although they go back to the end of World War II. The 1970s also witnessed the emergence of many non-governmental organizations and associations devoted to medical and health relief, which then quickly expanded their scope and became "multinational relief"[21] in various fields. Doctors of the World (Médecins du Monde), Doctors Without Borders (Médecins Sans Frontières), Psychology Aid Without Borders, and Disabled Peoples' International are only a few examples. These initiatives operate through structured interventions within

7.6 million in 2018.[20] In a review of the general trends and unprecedented developments of the refuge movement, the impact of the conflict and security instability that has raged in Syria since 2011 is evident. In 2010, the percentage of refugees and asylum seekers from Syria was less than 30,000. On the contrary, Syria was the third in the world that hosted more refugees, as it was absorbed one million refugees, mostly from Iraq.

Turkey represented the largest country hosting refugees in the world in 2018. It hosted 7.3 million refugees of which more than 6.3 million were Syrians. Lebanon and Jordan also were among the top ten hosting countries for refugees, most of whom Syrians. Germany was one of the European countries with a higher number of refugees. Italy and France are also among the countries that receive more illegal immigrants who could ultimately get refugee or asylum seeker status.

Various figures reflect the extent of the current inflation of illegal immigration and asylum in recent years. This huge number of refugees constitute tremendous economic pressure on the capabilities of the host countries. Also, both the receiving countries and the immigrants face many challenges; including questions that arise about identity, relationship with others, integration issues, resettlement, and other issues related to the humanitarian situation of refugees on the one hand, as well as all the problems associated with their presence. Perhaps this is the reason why rich countries only host 13% of the refugees instead of 30%.

Today, the various fears and concerns depend, to a large extent, on how countries, especially the European Union ones, see the issue of migration and asylum. It is a striking paradox that a large part of European geographical, demographic, and economic history has been drawn by the movements of asylum and migration between European regions and between these regions and the various regions all over the world over the course of centuries. On the contrary, today European countries tend more than ever to search for solutions to the problems of asylum and migration, far from their lands and beyond their borders. They also do not take responsibility for them.

Many factors stand behind this fact. Perhaps some of them are the divergence of economic capabilities among the European Union countries, the unwillingness and ability of some countries to bear the burden and responsibility of increasing numbers on their territories, and the accompanying difference in attitudes towards decisions in support of those countries. This is due to the adoption by some parties and forces that oppose the reception of refugees because of the threat they pose to economic development and societal cohesion, and the demographic and cultural implications of their presence in European soci-

and in pursuit of better livelihoods." The term was launched to include the various complex population movements such as waves of refugees, displaced persons, asylum seekers, workers, and others. The International Organization for Migration indicated that these migration groups share patterns of migration and are being studied as one group. Mixed migration waves include people without identity documents crossing the border to reach the intended destination.(18) This admission equals the magnitude of the overlap that is recorded today between illegal immigration and asylum.

Recently, the issue of refuge has witnessed a great political, social, and legal controversy. The number of refugees has exceeded 15 million people worldwide, most of whom, according to United Nations reports, belong to poor countries. Its humanitarian dimensions and international stances towards it sparked intense and heated debates at the international level, especially considering the continuous increase in the annual growth rate of the number of refugees since 2012, which is the highest rate ever recorded despite its relative slowdown.

The 2020 World Migration Report indicated that by the end of 2018, the total number of refugees worldwide reached 25.5 million of whom 20.4 million refugees are covered by the mandate of the High Commissioner for Refugees and about 5.5 million refugees registered with the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). There are also around 3,5 million people seeking international protection awaiting recognition as refugees.(19)

Regarding the age and gender distribution of the refugees, the report noted an increase in the number of people under the age of 18, as they now represent more than half of the total refugee population in the world, around 52% by the end of 2018. The percentage of children recorded an unprecedented increase among refugees, ranging between 41% and 52% from 2003 to 2018. Also, unaccompanied minors submitted 27,600 individual refuge applications in 60 countries in 2018. In contrast, according to the report, the percentage of women remained relatively stable, ranging between 47% and 49%, during the same period.

The social and political chaos caused by the frequent armed conflicts in several well-known areas in the last five years transformed Syria, Afghanistan, South Sudan, Myanmar, Somalia, Sudan, the Democratic Republic of the Congo, Central African Republic, Eritrea, and Burundi into the top ten main refugee-exporting countries. The number of refugees from those countries reached 16.6 million, representing 82% of the world's total refugee population. The ongoing conflict in Syria has resulted in the number of refugees from this country reaching about

ments or with the help of organized crime gangs of smugglers and traffickers, and some people enter legally with a valid visa but stay or change the purpose of the visit without obtaining the approval of the authorities. Finally, there is a group of asylum seekers who do not receive approval for their applications but stay in the country."[16]

In this definition, the concept of illegal immigrant overlaps with the concept of a refugee. It also shows a wide overlap between the concept of illegal immigrant and asylum seeker when he fails to obtain residence. Since World War I, many international conventions had defined the refugee, and the League of Nations established clear criteria for refugees and related problems that had just started to appear.

After World War II, the United Nations General Assembly had established the United Nations High Commissioner for Refugees. This body took the Universal Declaration of Human Rights and the Geneva Convention on Human Rights as a framework. The Refugee Convention of 1951 resulted in the refugee affairs law. Article 1 of the United Nations Refugee Convention of 1951 defined the refugee as "every person who leaves his country of origin because of conflicts that occurred before the first of February 1951, and due to fear of being persecuted for reasons related to his race, religion, nationality, membership of a certain social party, or his political views, and he cannot or does not want - because of that fear - to live under the protection of that country.[17]" In general, most of the circulating definitions of a refugee focus on the various tragic situations that a person experiences such as fear, threat, insecurity, and instability in his country of origin that push him to flee seeking safety.

The concept of an illegal immigrant who migrates seeking work may also overlap with the concept of a political refugee, especially when the areas from which illegal immigrant comes from are experiencing instability and security due to military conflicts, as recently experienced by many Arab and African countries. Therefore, the illegal immigration resulting from conflict areas cannot be differentiated from displacement and asylum. However, refuge, in all aspects, remains the same despite the various names, different forms, and a variety of causes. The connotations and meanings remain the same despite the change of expelling contexts and their socio-political peculiarities.

The International Organization for Migration has launched the concept of "mixed migration" to define those migration waves that emerge in the Arab region when "people seek to flee from conflicts, rampant violence, persecution and disruption of public order, famine, drought, and the desire to join family members abroad and escape economic hardships,

The pandemic has exacerbated a significant increase in poverty rates, economic fragility, high rates of unemployment of both genders, and the blockage of all means of livelihood of social groups on a large scale, including for qualified people and academics from all disciplines.

Illegal immigration remains a social phenomenon that clearly expresses what the dynamics of social exclusion and marginalization can produce, and what mutiny and silent protest the paths of social non-acknowledgment can cause. The underestimation of various forms of risk for both the soul and the body represented the most prominent manifestations of this protest. The virus that terrified the world and made us held our breath was not able to paralyze the socially marginalized individuals; Young and old people of both sexes immigrated during the pandemic outbreak without mouth masks and with bodies bound together to wrestle the waves in search for a better life.

Refuge: An Unprecedented Debate and Growth

First, the researcher will clarify the difference between the concept of illegal immigration and the concept of refuge. The similarity is very transparent and creates an overlap difficult to explain both theoretically and practically, in particular when talking about their legal status.

There are many general international definitions for immigrant however they remain ambiguous and general, and one cannot see to which extent they include the definition for an illegal immigrant. For example, the United Nations Department of Economic and Social Affairs has defined the immigrant as "a person who moves to a country other than the country of usual residence for a period of more than twelve months, so that the country of destination becomes the new country of usual residence." The UNESCO stated that an immigrant is "every person who lives temporarily or permanently in his country in which he was not born and acquired social status from it."

These definitions are more related to the status of documented immigrants and those with normal legal status. In addition, they lack a clear indication of the legal status of the immigrant. Possibly these definitions fit the status of illegal immigrants who can live, work, and reside for years in the country of destination without documenting their status.

With the increase of people practicing illegal immigration and the unprecedented growth of this phenomenon, there have been numerous international attempts to control and define migration. The European Commission defined illegal immigration as "a diverse phenomenon that includes individuals of different nationalities entering the territory of a member state illegally via land, sea or air, including transit areas and airports. And this usually happens with forged docu-

Covid-19 with the associated precautionary measures that needed a temporary suspension of normal daily life activities on a global scale, forced people all around the world to obey a sociological logic different from what is prevalent and familiar and to adopt measures that needed a different understanding of social reality. All this represented an exceptional opportunity for illegal immigration. Immigrants saw the opportunity to take advantage of the security forces and army's concern to deal with the virus, and the temporary cessation of the forced deportation of illegal immigrants from Europe after the borders closure and the disruption of the land, sea, and air travel.

The pandemic also created a suitable atmosphere for human trafficking, smuggling rings, and their local agents such as the brokers organizing boat trips to amplify their illicit wealth. The flourishing of illegal immigration remains to a large extent closely linked to the dynamics of organized crime and cross-border human trafficking rings, who often come active in times of borders closing and tightening of travel restrictions. The continuous illegal immigration remains one of the most important reasons for the continued human smuggling[13] rings services on a global scale. Many scientific theories focused on the nature of the relationship between crises on the one hand and the expansion of crime circles on the other hand. Many studies have addressed the negative effects of crises, particularly the economic ones, on the patterns and rates of crime and how to control it.[14]

This, to a large extent, explains the exploitation of the pandemic by organized crime rings, active in the smuggling of illegal immigrants, with the intensification of clandestine trips to Europe. The organized crime rings, human trafficking gangs, and immigrant smuggling rings were initially affected by the pandemic due to the exceptional restrictions on movement. However, these gangs quickly intensified their activities, expanded their scope, and made use of the pandemic and its restrictions benefiting from them.[15] The need for maintaining security and curfews caused by the pandemic imposed additional burdens on security institutions in many countries, including the countries of the Arab Maghreb, and contributed to their overburdening them, allowing smuggling gangs to continue their activities. Thus, all these exceptional situations contributed to a significant increase in illegal immigration towards Europe.

In general, it can be said that illegal immigration towards Europe certainly remains a complex sociological phenomenon governed by a set of multidimensional motives and factors. External ones are related to the internationalization of human trafficking and immigrant smuggling activities, and some internal factors are related to the economic and social conditions of immigrants' countries.

stated that among the most prominent Arab nationalities arriving in Europe by sea or by land during the period between January and August 2020, the number of Tunisian immigrants is 5,874, followed by Algeria with about 3,287, Syria with 2,873, and Morocco with 1,691 illegal immigrants.(11)

It is known that the Covid-19 pandemic at the beginning of 2020 represented a humanitarian disaster, since the outbreak of the virus rapidly hit various countries worldwide. Reports of the disaster and the panic it left behind on an international scale varied, especially in its early days. The World Health Organization described the global spread of the virus as a «global pandemic» on March 11, 2020, after four thousand deaths. The pandemic was described as a third World War and as a biological war. The US President «Donald Trump» considered it more terrible than the September 11 attacks. The Chancellor of Germany, Angela Merkel, considered it the biggest challenge since World War II.

However, despite the horror and ferocity of the pandemic, the illegal immigration movement towards Europe from various regions did not stop. Also, despite the disruption of various aspects of official economic, social, and political life, the disruption of transportation and aviation, the closure of mosques and churches; the stopping of the Umrah movement; the visit of the Two Holy Mosques in Mecca, and the commitment of the whole world to staying at home fearing the pandemic, the immigrants' dream of crossing the Mediterranean Sea towards Europe did not fade. All precautionary measures and quarantine regulations did not discourage them or prevent them from secretly crossing the European borders.

Therefore, the «death boats» movement did not stop, and the chronology and diaries of the pandemic were not empty from frequent news about crossing attempts, the number of aborted attempts, and the number of those arrested after successfully reaching the other side. The Arab and foreign media, during the diaries of the pandemic were full of documentation on the number of drowned immigrants, photos of the recovering of dead bodies, and photos of the rescue efforts of the survivors, including women, men, and children.

The documentation of this immigration activity during the earliest months of the pandemic varied. According to the Tunisian Ministry of Interior, in March, April, and May of 2020, the number of those who crossed the Italian coast from Tunisia was 738 immigrants, and the number of arrivals was 295.

From February 27 to June 5, 2020, 96 crossing attempts were aborted, and the number of Tunisians who were prevented from crossing the maritime borders was 858. One week after the comprehensive quarantine implemented in Tunisia on March 22, 2020, 190 illegal immigrants were able to arrive in Italy.(12)

immigrants, where the number of arrivals across the sea to Europe increased to 172,301 both males and females. 3,139 immigrants who tried to enter Europe were considered missing persons. During the initial weeks of the year 2018, the International Organization for Migration recorded 12,983 immigrants and refugees who arrived in Europe across the sea, 47% of them traveled across Italy and the rest across Greece and Spain.(7)

The Maghreb states have been the most exporting states for illegal immigrants to Europe since 2011. This happened for many reasons, perhaps the most important of which was the turmoil that the region witnessed and the lack of security that resulted in Tunisia, and the armed conflicts in Libya. The political and security instability in the Sahel–Saharan States bordering Libya has contributed to fueling the immigration of African youths who aimed to reach Europe via Libya and Tunisia.

It is important to point out that Tunisia witnessed, in parallel with the turmoil of January 2011, an unprecedented wave of illegal immigrants. Governmental statistics at that time revealed the arrival of 22,000 immigrants to Italy. Non-governmental organizations estimated the number at about 35,000 immigrants excluding the drowned and missing persons at sea. This number of immigrants stabilized until 2016.(8)

This slowdown in illegal immigration that lasted until the year 2016 was due to the signing of several cooperation agreements between Tunisia and European countries providing for better control of immigration including the tightening of security controls at the borders. But the number of immigrants has increased since 2017, with the arrival of six thousand immigrants to Italy. In 2018, the number of immigrants increased even more because of the worsening of the economic, social, political, and security conditions, and the shortage of livelihood opportunities for many. In 2019, Tunisian men and women ranked first among the total number of illegal arrivals to Italy, in return for the decrease of arrivals from Libya.

The illegal immigration movement does not seem less intense in the rest of the Maghreb states. The number of immigrants has been increasing for years, and its intensity increased during the pandemic. According to the Spanish government sources, at least 418 Algerian illegal immigrants arrived on Spain's coasts via 31 boats during the last week of July 2020.(9) According to the United Nations High Commissioner for Refugees, 1993 Algerians arrived in Spain illegally by sea during the first five months of 2020. According to the statements of the European Border and Coast Guard Agency, the Algerians represented one out of every two illegal arrivals to Spain. And thus, they constituted the first nationality of illegal immigrants.(10) The United Nations High Commissioner for Refugees

dream that thousands of young people of various nationalities die annually for. The bleeding of the souls lost in the depths of the Mediterranean and African desert to gain access to Europe is evidence of their strong will and insistence on crossing European borders despite all measures and policies of prevention, oppression, and forced repatriation.

European NGOs have estimated that 20,000 people died on the borders and coasts of the European Union since 1988 and that the victims' average may exceed 3,500 people per year, as recorded in 2014, for example. The land borders of Europe through Hungary, Bulgaria, Greece, and Italy have been the most popular ports of immigrants from 2000 to 2012,(5) but recently 90% of immigrants take the Mediterranean Sea route according to NGOs' estimation. However, the tightening of security at these ports has pushed immigrants and organizers of illegal immigration to head towards the Mediterranean Sea, where the coasts of Libya, Italy, Malta, and Tunisia have become the main route for illegal immigration into Europe since 2013.

Also, the Eastern Sea Route along Spain, Portugal, Morocco, and Senegal represents a new route for the illegal immigration movement towards Europe, but it witnesses fewer penetration attempts compared to the rest of the routes. This is due to the agreements concluded between Morocco, Spain, and Senegal, as well as intensive official efforts to resist the organizers of immigration movements, particularly in Morocco and Algeria.

According to the United Nations High Commissioner for Refugees, the number of immigrants who died at the sea in 2018 was 2,262. While 113,482 immigrants were able to reach Europe mainly through Spain. In the same year, Spain ranked first regarding the illegal attempts to enter Europe with 55,756 arrivals. Guinean immigrants ranked first with 13,068 immigrants. The second was the Moroccan immigrants with 12,745 ones. Third, came the Malian immigrants with 10,347 ones. Syrian immigrants ranked fourth. Last came Afghan and Iraqi immigrants.(6)

According to the International Organization for Migration's statistics in Libya in 2017, the survivors of illegal immigration come from 40 different countries. Most of the immigrants are from Nigeria, about 2,566 who were found and helped in Libyan territorial waters; followed by Morocco 1,150 immigrants, then Sudan 1,008 immigrants, Somalia 441 immigrants, Syria 256 immigrants, and Tunisia 81 immigrants. The same statistics confirmed that 2,262 immigrants drowned trying to cross the Mediterranean in 2018. According to the statistics of the High Commissioner for Refugees, 113,482 immigrants were able to reach Europe, specifically via Spain. The year 2017 witnessed the greatest number of

Illegal Immigration and Current Developments

The phenomenon of international immigration in its various forms, both ancient and new, and the associated phenomena such as displacement and refuge, is witnessing an unprecedented expansion through the history of humanity. The number of international immigrants was estimated at around 272 million people worldwide in 2019, which is equivalent to 3.5% of the world's population; 52% were males and 48% females. A third of them are considered immigrants, and 74% of all international immigrants were of working age between 20 and 64 years old.(3)

Europe and Asia were the main recipients of international immigrants, as they received in 2019, respectively, about 82 and 84 million international immigrants, representing about 61% of all international immigrants. Then comes North America with 59 million international immigrants during the same year, and this represents 22% of all immigrants in the world and 10% of immigrants in Africa.(4)

Recently, European countries have become the main destination for an increasing number of illegal immigrants from Arab and African countries. Attempts to illegally pass the borders into Europe have become a real problem that haunts European Union countries, and frequently constitutes a hot issue in the relationships between the European Union and the source countries, particularly states of the Arab Maghreb and some states of the Arab Mashreq such as Syria, Iraq, and Egypt.

Perhaps it is useful to recall in this context that the emergence of the illegal immigration movement towards Europe as a striking social phenomenon dates back to the end of the seventies of the 20th century. That was the time when Europe closed its borders to unskilled laborers coming from various regions of the developing countries, particularly from Arab, African, and some Asian countries, in search of jobs and livelihoods, which were scarce in their countries of origin due to unemployment and the lack of opportunities.

Before that closure, European countries were striving to bring these people due to the urgent need for unskilled laborers. They used to send official delegations and establish private agencies to encourage and bring these laborers directly from their home countries and entice them to travel and work through official contracts concluded according to bilateral agreements with their countries for exporting labors.

While the European countries' change of immigration policies and closure of their borders represented a strategic decision that most of their countries were keen to implement strictly, the choice to access and violate that ban represented an illegal daily alternative that rarely stops. Access to Europe still represents a

It is important to point out, especially in dealing with the Covid-19 pandemic, that sociology does not provide any studies regarding societies' victims of disasters, despite the existence of some reports about the sociology of crises. It seems as if sociology remained a science interested in studying societies in peace and thrives further by analyzing their phenomena. This may be practically explained by the fact that times of crisis are short-lived and do not allow a wider and deeper analysis of the crisis due to the enormity of the event. Given the panic caused by disasters to societies at the moment they occur, it is very strong the desire to move on against the will of re-reading and recalling the events.

However, the synchronization of disasters undoubtedly provides researchers, analysts, and scholars with a wider insight into the contradictions of societies and enables them to see what was hidden. According to sociologists, disasters are "complex social phenomena[2]" that bring to existence what we cannot imagine or expect to happen in normal times, and, at the same time, they help us to decipher our own secrets, our societies, and the world around us. Moments of crisis require more speed than other social movements to reconfigure their course and understand their events. Perhaps, looking at disasters immediately after their occurrence and trying to face them on time is no less important than a posterior and quiet analysis.

Disasters certainly represent an interruption of everyday life as they disrupt the normal, daily pattern of social life to the point of upsetting our most human behavior, social ties, and individuals' practices. So, the times of disasters are unique because they reveal what was hidden beyond the normal pattern of the lives of individuals and societies. In times of disasters, masks of normal social life fall away from the social actors' faces, regardless of their position on the societal map.

Individuals, systems, and institutions of social life usually defend themselves, intervening to address emergencies, protect society from chaos, stop its occurrence, and curb its causes to dedicate all their efforts to the return to the previous order of life. Governments, associations, organizations, and individuals devote themselves to this effort. In the same way, the whole society, and other value-reference systems intervene practically and tangibly to stop that exceptional emergency that occurred suddenly and confused the community's life and threatened its existence. Society often seeks to rearrange itself and rebuild its reality by gathering its forces to overcome the crisis and restore the wounds and fractures resulting from it. After the horror and bewilderment caused at the beginning of Covid-19, we urgently need to reactivate an intensive thought and effort to study and analyze some aspects of what the pandemic has caused.

Study Objective

This paper aims to shed light on humanitarian relief interventions concerning the refuge and immigration issues in general and in times of the Covid-19 pandemic. It also aims to explain in detail points of strength and weakness of the international, governmental, and civil interest in the humanitarian dimensions related to illegal refugees and immigrants in Europe.

Methodology

This study relies on a descriptive and analytical approach. It tries to study the facts and real events as reflected by the media and social media platforms with the purpose of collecting as much data as possible and use them as sources of reliable information after verifying their authenticity. Regional and international indicators and statistics issued by well-known official bodies and organizations were also adopted as a basis for analyzing and solving the problem, and for answering the questions asked.

Relevance of the Study

The practical importance of this study lies in the attempt to provide various active organizations with recommendations for the implementation of relief activities as well as to stimulate especially Arab and Islamic countries to pay more attention to these vital humanitarian issues. Regarding the **scientific importance**, it is reflected in the emphasis on the centrality of the production of sociological scientific studies in the field of humanitarian relief as well as in the necessity to encourage researchers to produced studies related to humanitarian relief action. This jointed effort will contribute to the formulation of a theory - almost missing at present – for scientific studies devoted to humanitarian relief. A more scientific approach to the field of humanitarian relief would also enhance the provision for official policies and improve the orientation of the actors and decision-makers. Also, their interventions would benefit from theoretical approaches and a more accurate and deeper understanding of reality according to well-studied and proven scientific guidelines.

It is worthy to mention that previous sociological science in the field of humanitarian relief focusing on contemporary and international aspects is almost non-existent. Sociology, in the Arab and Western world - as far as the researcher knows - has not taken into account humanitarian relief as a specialized research field. For this reason, there is a shortage of studies or literature the researcher can refer to under the scientific tag of “Humanitarian Relief Sociology.” Despite the area of humanitarian relief is very close to sociology, it is evident that today this field is mainly a prerogative of the political and legal than sociology. It also appears that interest in humanitarian relief is more present in anthropology than sociology.[1]

In this situation, the field of illegal immigration and refuge and the strategies implemented to tackle it became very complex and assumed unforeseen humanitarian dimensions. This study aims at analyzing and dismantle the dynamics of the humanitarian relief and the quality of the humanitarian assistance provided to refugees and illegal immigrants in times of pandemic.

Illegal Immigration and Refuge to Europe During Covid-19

A Sociological Review of Humanitarian Relief Efforts

Prof. Aisha Al-Tayeb **Tunisia**

Introduction

Recently, the phenomenon of international immigration suffered profound structural transformations, mainly regarding its humanitarian content, form, and repercussions. The relationship between immigration, displacement, and refuge has become the cause of prominent and evident changes in the international immigration landscape. This is related to the scale of suffering, hardship, and huge loss of individuals. These problems are common to the millions of people who voluntarily or not leave their homes seeking safety and livelihood in alternative countries where they think to find the promised paradises and enjoy a better life. The issue of refuge and immigration strongly imposes itself in the landscape of international migration and its transformations. Simultaneously, with the spread of the Covid-19 pandemic at the beginning of 2020, refuge and immigration have become a vital humanitarian issue all over the world.

There is no doubt that the Covid-19 pandemic started as an unprecedented global health crisis, but it soon became a multi-dimensional economic and social one. Its repercussions affected all activities of human life. Humanitarian relief, in terms of principles and philosophy, is connected to the principle of urgent interventions in the context of crises and disasters for the benefit of difficult and critical humanitarian situations. In this crisis, we should wonder to what extent we can see effective roles of humanitarian relief organizations. We should also wonder to what extent, due to the unprecedented character of a pandemic that forces people in their homes and kills individuals of different ages, levels, and races, as well as carers in charge, including doctors and health professionals, we can deal with it.

Abstract

This study analyzes the governmental and NGO's humanitarian relief efforts dedicated to illegal refugees and immigrants at the beginning of the Covid-19 pandemic starting in 2020. It aimed at shedding light on humanitarian relief interventions and their relationship with refugees and illegal immigration. It also aimed at highlighting the points of strength and weakness of the governmental and civil interest in humanitarian issues related to illegal immigrants and refugees in Europe.

This study reached several outcomes, the most important of which is perhaps the acknowledgment of the poor humanitarian aid provided to illegal refugees and immigrants in Europe during the Covid-19 pandemic. This poor humanitarian answer is due to several factors, some of them related to the careful policies and strategies that some European Union countries have adopted towards immigrants and refugees. Some other factors are more related to the exceptional circumstances and precautionary measures imposed by the Covid-19 pandemic, which have greatly disrupted the coordination of international humanitarian action for the resettlement of refugees, the procedures of refugee application, the strategies for providing assistance as well as other interventions. Other factors are due to the lack of humanitarian aid related to the limited capabilities and funds of humanitarian societies and organizations and their inability to meet the increasing needs of refugees and immigrants. This study then provides several recommendations.

Keywords: Immigration, Refuge, Camp, Relief, Asylum

4

Illegal Immigration and Refuge to Europe During Covid-19

A Sociological Review of Humanitarian Relief Efforts

Prof. Aisha Al-Tayeb - Tunisia
Professor of Sociology, Imam Abdul Rahman Bin Faisal University

MCDOWELL, Christopher; & MORRELL, Gareth. (2010). Displacement Beyond Conflict. Challenges for the 21st Century. *Berghahn Books.*

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs in Iraq. (2015). The Crisis of Iraq (OCHA). *A Situation Report*, No. 29, from 24-30 January.

ROHWERDER, Brigitte. (2016). Women and Girls in Forced and Protracted Displacement) United Kingdom: *Governance and Social Development Resource Center.*

The Iraqi Ministry of Immigration and the Displaced. (2014-2018). Statistics of the Number of Displaced. Baghdad: *Department of Information and Research.*

The Iraqi Ministry of Planning. (2018). The National Development Plan. Central Office of Statistics. Baghdad: Printing Directorate. *The Iraqi Ministry of Planning.*

The Iraqi Ministry of Planning. (2019). The Statistical Report of the Ministry of Health. Central Office of Statistics. Baghdad: Printing Directorate. *The Iraqi Ministry of Planning.*

UNABRIDGED DICTIONARY. CAMP. MERRIAM-WEBSTER'S (W D). Retrieved from: https://www.merriam-webster.com/dictionary/camp. 02/01/2021.

U.S. State Department. (2018). Country Reports on the Exercise of Human Rights in Iraq. USA: *Office of Democracy and Human Rights.*

خضر جاسم، بكر. (٢٠١٩م). التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد داعش. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأنبار. العراق.

عبد الجبار، فالح. (٢٠١٧م). **دولة الخلافة، التقدم إلى الماضي**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد المحسن، إبراهيم. (٢٠١٠م). الرعاية الاجتماعية وتشريعاتها وخصائصها. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

القبندي، سهام. (٢٠٠١م). السياسات الاجتماعية المهنية للخدمة الاجتماعية. القاهرة: المكتبة المصرية للنشر.

موسى بدوي، أحمد. (٢٠١٨م). القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية. القاهرة: وادي النيل.

موسي، سارة. (٢٠١٥م). **الآثار النفسية للنزاعات على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دارفور- ٢٠٠٣-٢٠١٥**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم. السودان.

١٣- وزارة التخطيط العراقية، «**التقرير الإحصائي لوزارة الصحة**،» الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩م)، ص١٩.

١٤- الجهاز المركزي للإحصاء، «**المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٥**،» (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٥م)، ص٢٢.

١٥- الجهاز المركزي للإحصاء، «**المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة ٢٠١٥**،» مصدر سابق، ص١٧.

١٦- وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، «**التقارير القطرية عن ممارسة حقوق الإنسان في العراق**،» (الولايات المتحدة الأمريكية: مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، ٢٠١٨م)، ص٣٠.

١٧- وزارة التخطيط العراقية، «**خطة التنمية الوطنية**،» مصدر سابق، ص٤٣.

١٨- بكر خضر جاسم، «**التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد داعش**»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأنبار، العراق، ٢٠١٩م)، ص١٤٦.

١٩- بكر خضر جاسم، «**التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لفترة ما بعد داعش**»، مصدر سابق، ص١٥١.

٢٠- أحمد موسى بدوي، «**القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع**،» مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، (القاهرة: وادي النيل، ١٨ (٣)، ٢٠١٨م)، ص ٢١٥ - ٢٢٠.

٢١- أحمد موسى بدوي، «**القواعد المتصارعة نظرية جديدة في علم الاجتماع**،» مصدر سابق، ص ٢١٧ - ص٢٢٠.

٢٢- سهام القبندي، **السياسات الاجتماعية المهنية للخدمة الاجتماعية**، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر، ٢٠٠١م)، ص٦.

٢٣- إبراهيم عبد المحسن، **الرعاية الاجتماعية وتشريعاتها وخصائصها**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١٠م)، ص٥٧.

References

Central Office of Statistics. (2015). The National Survey of Displaced People in Iraq, 2015. Baghdad: Printing Directorate. *The Iraqi Ministry of Planning.*

Central Office of Statistics. (2017). A Survey of the Number of Births and Deaths in the Displacement Camps. Baghdad: Printing Directorate. *The Iraqi Ministry of Planning.*

Committee on Population. (1998, February 2). The Demography of Forced Migration. Summary of a workshop. USA. *National Academies Press.*

Gulmohamad. (2014). The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al-Sham (Levant) ISI. *Global security studies.*

International Organization for Migration (IOM). (2015). Camp Management Toolkit. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Syria: *International Organization for Migration.*

Endnotes

١- وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، إحصائية عدد النازحين (بغداد: دائرة المعلومات والبحوث، سنة ٢٠١٤-٢٠١٨م)، من دون رقم صفحة.

(*) وزعت استمارة الاستبانة بمساعدة فريق من المتطوعات في مجال العمل الإنساني داخل المخيمات، من أجل جمع المعلومات وتجنب إحراج المبحوثات.

(**) تحتوي محافظة الأنبار على أربعة مخيمات، هي: (مخيم كيلو١٨، مخيم المدينة السياحية، مخيم العامرية ومخيم بزيبز)، ثلاثة من هذه المخيمات ليست رسمية، إذ أُغلقت من جانب الحكومة العراقية، وبقي النازحون يفترشون الصحراء، بينما مخيم (العامرية) الوحيد الذي لم يغلق إلى اللحظة، وهو الأكبر من بين المخيمات الأخرى.

2- MCDOWELL, Christopher; MORRELL, Gareth, Displacement beyond conflict (challenges for the 21st century, Berghahn Books, 2010), p11.

3- COMMITTEE ON POPULATION, et al, The demography of forced migration (summary of a workshop, National Academies Press, 1998), p13.

4- Gulmohamad, "The Rise and Fall of the Islamic State of Iraq and Al-Sham (Levant) ISIS", *Global security studies* (USA: 5(2), 2014), p2.

٥- فالح عبد الجبار، **دولة الخلافة التقدم إلى الماضي**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧م، ص٣٥).

٦- UNABRIDGED DICTIONARY, "CAMP", MERRIAM-WEBSTER'S (W D)، استرجعت في تاريخ ٢/ ١/ ٢٠٢٠ . https://www.merriam-webster.com/dictionary/camp

٧- المنظمة الدولية للهجرة، «**مجموعة أدوات إدارة المخيم**،» مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (سوريا: المنظمة الدولية للهجرة ، ٢٠١٥م) ص٩.

٨- سارة موسي، «**الآثار النفسية للنزاعات على المرأة النازحة في معسكرات النازحين بولاية شرق دارفور- ٢٠٠٣- ٢٠١٥**»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم، السودان، ٢٠١٥م).

9- ROHWERDER, Brigitte, Women and girls in forced and protracted displacement) united kingdom: Governance and Social Development Resource Center، 2016).

١٠- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، «أزمة العراق،» أوتشا، (العراق: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، ٢٠١٥م)، تقرير الوضع رقم ٢٩، من ٢٤ يناير - ٣٠ يناير، ص٢.

١١- الجهاز المركزي للإحصاء، **مسح عدد الولادات والوفيات في مخيمات النازحين**، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٧م)، ص٩.

١٢- وزارة التخطيط العراقية، «**خطة التنمية الوطنية**،» الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد: مديرية المطبعة وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨م)، ص٢٣٥.

d. To form a competent committee from The Ministry of Interior and The Ministry of Justice that works for resolving the pending lawsuits that concern the families of displaced women to issue a final verdict, releasing or punishing them, to provide their families with a security permit that allows them to return to their places safely.

Policies of unblocking the legal knot

Displaced women face difficult legal problems inside and outside the camp with complex consequences on their lives and their families' lives. This situation necessitates setting urgent legal interventions and institutional measures. This problem stems from a structural defect that affected the « Hierarchical Institutional Structure». This structure is in a semi-permanent conflict with other structures, the most prominent of which is the tunnel structure represented by the administrative corruption and the stereotyped pattern in the State institutions such as favoritism and affiliation that exist in the management of those institutions. Therefore, we shall focus on key policies related to the legal and institutional side through which they aim to regulate purposive actions in the State institutions to cope with the phenomena and events that the Iraqi society is going through and decode some legal complexities.

a. To work hard to find solutions to the question of the missing persons, look for their current fate, and enlighten the families with the situation, because it constitutes a hurdle that impedes many families to return to their communities, as well as many women to marry again, work or be educated. This could be achieved by discovering their whereabouts and the lists of their names through forensic investigations in the region affected in the period considered. This can be accomplished by forming an Iraqi parliamentary committee in collaboration with the International Commission for the Affairs of Missing People, and the Iraqi Ministry of Justice. This commission will have the task of processing the files of the missing people, completing the necessary legal procedures related to those killed in a way that guarantees the rights of the individuals and their families. To work for issuing identity papers to the families that lost their papers, regardless of the existence or non-existence of a family head as this measure has its role in facilitating the requirements to undertake a social life, and to guarantee freedom of movement within the community.
b. To make legislative and legal texts that protect children's rights, who were born during the control of ISIS and were abandoned by their fathers, providing protection and care for them by joining special educational programs.
c. To provide strict security protection to displaced women inside the camps and prohibit violations such as women trafficking, extortion, and blackmailing, also, to make accountable any party trying to touch or extort women in any manner.

might re-implant necessary rules for displaced women, to crystalize them in the collective mind. In this way, each one of the social realms indicated in the theory has the potential to self-change the pattern of the rule.

b. Giving intensive attention to the health reality of women and their families within the camp, especially after the Corona pandemic outbreak, by establishing mobile health centers, increasing the number of reproductive health centers, providing reproductive-free health requirements to face the problem of gynecological diseases. Also, we find it necessary to allocate specialized centers for detecting Coronavirus infections, together with establishing special caravans assigned for isolating infected people in anticipation of the spread of this virus in the future. Giving attention to the environmental reality throughout camps by addressing waste accumulation and paying attention to the cleanliness of camps by providing «waste containers for each camp», disinfection and dusting requirements, in addition to tightening the camp's outer fence to prevent the entry of stray animals.
c. In the midst of the camp's randomness, the rate of failure to join the school and lack of access to them increased, especially among females, offset by a shortage in the number of schools and educational staff; thus, it is incumbent upon the parties concerned to open up additional schools to get rid of the dilemma of double shift and qualify to teach staff– from both sexes – specialized in dealing with these social categories that need not only education but trained teaching staff. Also, it is necessary to carry out continuous campaigns to encourage and urge families to send their female children to school.
d. Conducting training workshops to displaced women to prepare them for new professions under the auspices of the Iraqi government and the assistance of civil society organizations. To open applications for grants and small loans supervised by committees that ensure families can benefit from these measures improving their standards of living and reintegration into the community.
e. Holding symposia and educational conferences under the auspices of local and central governments and organizations of the civil society to bridge the gap and enlighten the people about the risks of clan revenge cases and negative norms. Important is also not to allow a whole family to pay the consequences of the actions of one of its members.

As the study shows that 11% of respondent women revealed the existence of such practices. The more serious fact is that some spiritual rules dictated by religion were subject to a systematic distortion and twisting that jeopardized society. We have noticed, through our work in one of the camps, that radical ideas exist among some women and children, particularly those who remained in the cities that are controlled by ISIS. An example of that is the family's rejection of letting females enter school, an idea, as the study showed, only rejected by 11%.

These damages are the result of the conflict of rules and the three structures. This conflict jeopardized the work of «sound institutional structure» considered the first responsible factor for the relief and the safe reintegration of women in their communities as well as their protection. «The institutional structure» suffered from the interference of some clans which prevented displaced families from returning in the first place, a fact confirmed by 18% of the respondent women. In the second place came the dissociation of part of the institutional structure and its need to work outside its usual framework radically. This dissociation was represented by some security powers that committed acts of violence against some members of the community, such as blowing up or confiscating their houses as well as threatening to kill their relatives once they returned.

Social Policies

Policies represent the outcome of structured thinking that directs plans and social programs. They stem from the community's ideology to express its targets, explain the areas of programs' intervention, projects, and plans, define, and regulate its general trends.[22] Also, social policies are defined as a government's plan because of exerted attempts to study a situation, assess the future, and avoid the expected risks to realize social welfare.[23]

There is no doubt that the reality of the Iraqi displaced women faces a few complex challenges. As the study results show us, a few social risks, institutional mismanagement, and the erosion of some social values need to be taken seriously and explored in an orderly scientific way to protect women, keep them out of danger and favor safe their then return to their original community.

Policies of social protection

a. Social protection represents the simplest right that displaced people may attain. Given the tragic reality of camps, it shows that they lack many health, educational, nutritional, and economic services. This negligence has harmed the liquidity of «the three rules», «vital, intellectual and spiritual rules» that regulated human behavior as indicated in the study's theory because undermined and eroded them. Therefore, our role is to suggest some social policies that

fighters from the clans» who confronted ISIS terrorism voluntarily. Naturally, some society members may connect with coexistence relationship with the ISIS tunnel structure «in fear of brutality and terrorism» exercised by ISIS against them. Going back to the camp environment and the conditions of women there, we have noticed that the conflict's complicated situation that we previously indicated, and its outcomes had stricken at the core the three social rules «vital, intellectual and spiritual rules», thus creating a clearly visible social crisis.

As for the vital rules that concern women, they suffered harm because of violence and the worsening humanitarian situations within the camp, in addition to some women's loss to the family's breadwinner. Hence, many women began to lack access to basic needs in camps such as satisfying sexual instincts, the desire to meet relatives and family; social cohesion; and aid of food and clothing. Also, the study revealed the existence of health challenges represented by the few numbers of health centers at a rate of 36% as shown by respondent women. This situation has led to the emergence of a marginalized, weak, and vulnerable group. The study results have shown a rising rate of females' breadwinners (75%) among displaced women.

Regarding the «intellectual-cultural rules», it is obvious that the radicalization of the terrorist organization «ISIS» and the tragic situations of displacement have given no room for practicing these rules or maintaining them. According to government statistics, the number of displaced women who have been reluctant to complete the course of education, school, or university has increased. The study results confirmed that 34% of displaced women missed education because of the bad economic situation and the unsuitable camp environment that does not fit for completing individual aspirations and self-development due to psychological pressures. Also, displaced women have been marginalized from educational, entertainment, and cultural institutions. The presence of pockets of ISIS ideology still presents in some families and women, particularly the wives of those affiliated to ISIS, influenced women's conditions in the camps.

As for the «spiritual rules», the displacement conditions witnessed by the society because of ISIS, and the raging «conflict of the three structures», undermined some spiritual rules of society members and aggravated the conditions inside the camp environment. This led to weaker moral values and increasing chances of exploitation and moral decay because due to a lack of rules of social control. Many reports from international organizations indicated the increasing cases of sexual exploitation and harassment inside the camps, in addition to the manifestations of trafficking and exploitation of women for prostitution.

these rules affects the whole social change. The theory of social constructivist rules was classified into three sub-structures that form what is called "Three-Structured Social Structure"; it is divided into Structure of Common Sense, which regulates unofficial interactions of individuals; Institutional Structure that includes official relationships and interactions within the society's institutions; and Opaque Tunnel Structure that is established through rules contradictory to the prevailing rules in the two former structures. Based on this, the theory hypothesizes that for each structure of the three sub-structures there are their own vital, intellectual, and spiritual rules and the rules regulating the social action in each sub-structure are in semi-permanent conflict with the corresponding rules in the other two structures, taking into consideration that the theory affirms the existence of patterns of two other relationships among the three social structures. They are the relation of coexistence and the relation of integration.(21)

Moreover, the theory illustrates that the study of a population consists of three independent and intertwined structures linked by a very complex relationship. They are: «structure of common sense». The prevalent rules in this structure depend on customs and traditions that regulate the relationships and interactions among the community members including displaced women inside and around the camp who are subject to social relationships and various interests. The second structure is «the hierarchical institutional structure» which represents some government society institutions that run the society members› affairs and fulfill their needs such as the institutions of security, social affairs, immigration, and displacement. The third structure is «the opaque tunnel structure». This structure is represented by some terrorist organizations, the most prominent of which is ISIS, in addition to networks of organized crime, and hotbeds of corruption in some departments of the state.

The hypothesis of this theory indicates the semi-permanent conflict between «the three structures». In this specific case, the conflict's axis within the study population is based on a conflict between the tunnel structure represented by «ISIS» that swept many cities causing the displacement of thousands of families and «the official institutional structure» represented by the military institution and security services. This conflict resulted in the aggravation of the humanitarian crisis and the increase of waves of displacement.

In this new situation, «the structure of common sense» attempts to link with the institutional structure through the integration of relationships. Most ordinary members of the society started regulating themselves under the official structure to counterattack the tunnel structure. This organization was represented by «the

poverty as they suffered from obsolete economic problems, regarding daily sustenance provision. The highest rate of them supported the fact of insufficient economic income to provide for the simplest family needs.

2. The most prominent reason for regarding those families at the margin of the community was their loss of the breadwinner because of violence, a situation that laid great pressures on the displaced women to support their families.
3. The challenge of education is the most prominent one faced by displaced women as they suffered from lacking enough schools and teaching staff, as well as the problems of double-shift and school drop-outs.
4. The study results reveal the existence of negligence and default on the part of camp officials.
5. Displaced women face serious challenges related to health, as camps experienced a lack of available health care centers and reproductive health requirements.
6. The study also reveals the existence of legal challenges faced by displaced women and their families, particularly as regards the loss of identity papers and the registration of children born during ISIS's occupation.

The Interpreting Theory of the Study CRT

It is a new sociological theory, written by Ahmad Moosa Badawi. It aims at revealing the relationship of action to the social structure, besides interpreting change processes that affect these relations in a specific time and place. For this theory to reach this epistemological position, Badawi hypothesizes the existence of a new relationship between **action, structural rules, and social structures**. The structural rule arises from action and formation of social structure, if this basic relationship enables the researcher to understand the relation between social worlds «local, regional, and cosmic». Significant symbols of this trend are the French Sociologist Pierre Bourdieu and the British Anthony Giddens, as well as Jürgen Habermas and Margaret Archer.

The theory is based on basic concepts, the key to which are: Social action, constructivist rules, tripartite social structure, social worlds, and the specificity of the social[20] world. The theory divides social action into three main divisions: Social actions vital, intellectual, and spiritual. Since the structural rules regulating behaviors are originally social actions that were appreciated by people and become accustomed to them, these rules have become, with time, binding rules of behavior. Thus, Badawi classifies structural rules into vital, intellectual-cultural, and spiritual rules. Hence, the change of

confirmed this. This problem represented a dilemma for the Iraqi government as there were still many children of unknown fathers not registered in the State records because these marriages were unofficially concluded and marriage contracts were illegally made, particularly after the death or run-away of the husband and the loss of his official papers. Since these men are not known either to their wives and the government, women could not get official documents to their children; thus, the children remained humanely tied in the displacement camps. 24% of the respondent women pointed out to other problems related to the aforementioned information: The marriage of women during the ISIS crisis, the running away or death of husbands, and the fleeing of families. This led to the non-recognition of this marriage on the part of the husband's family and the denial of the marriage. This caused the impossibility for women to legally register their children who thus remained anonymous.

Exploitation of women outside the camp for sexual and trading purposes

According to national and international reports of the Civil Society Organizations and Human Rights Organization, cases of women trafficking and sexual exploitation of a group of displaced women have risen dramatically, which calls for a serious intervention for the protection of women in those camps. Hence, our goal was to uncover the reality of this phenomenon in the camps, as shown in the following table:

Table (12) Exploitation of women outside the camp

T	Answer	Frequency	Est. Rate
1	Yes, we have noticed.	22	11%
2	No, we did not notice.	178	89%
Total		**200**	**100%**

A rate of 89% of the respondent women stated that they did not notice those phenomena in the camps' community, especially when they were closed. On the other hand, a rate of 11% stated that they have noticed these phenomena and attributed them to widespread manifestations of moral degradation, the disintegration of families, and the weakness of their compliance and control channels. Also, these women considered these events as the last attempt to continue living and providing for the simplest family needs. They think that the spreading of patterns of exploitation and material enticements are the cause for women's helplessness and difficult living conditions, including the shortage of livelihood.

Study Conclusions

Some important facts are clear to us from the study on women's situations in the camp environment:

1. The study concluded that most women were below the line of abject

were exposed to blackmail on the part of some camp officials, particularly during the distribution of food and financial aid.

Loss of documents by a family member

Legal identity papers are one of the human rights through which individuals can benefit from the services of the community and moving between its institutions, in addition to their guarantee of free movement inside and outside the camps. Most of the displaced had lost their identity papers, which created a legal problem that still exists today.

Table (10) Documents of the displaced

T	Answer	Frequency	Est. Rate
1	Yes	71	36%
2	No	129	64%
Total		**200**	**100%**

As shown in Table (10), 36% of respondent women affirmed the loss of some identity papers by a family member. This category of displaced women suffered many consequences because of losing identity papers as the provision of food, registration in schools, and checking with State's Circles depend on these papers. Although the government started to issue identity papers for the displaced, there are several families still barred from having identity papers due to the joining of a family member to ISIS and other security indicators. On the other hand, 64% of the total sample units responded that they did not lose any identity papers of a family member.

Reasons behind losing documents

A rate of 39% of the respondent women showed that the previous crisis, the developments of the war, and displacement led to the destruction of their papers, and their loss during their long journey, in addition to the hard living conditions which prevented them from trying to issue new ones and from enjoying some rights, the most important of which are education, health, and movement.

Table (11) Reasons behind losing documents

T	Answer	Frequency	Est. Rate
1	Their loss and burning during the displacement journey.	28	39%
2	The birth of some children during ISIS control.	26	37%
3	Non-recognition of the children by the family of the person affiliated to ISIS.	17	24%
Total		**71**	**100%**

The birth of some children under ISIS's occupation was a reason that prevented them from having identity papers. A rate of 37% of the respondent women

tine rooms as required. As for the second challenge, it is «the difficulty in going out to doctors' clinics outside the camp». A rate of 30% of the respondent women affirmed that because the administration of the camp banned women from going out for legal and security reasons, while exception could be made after fulfilling complicated measures that would take several days. This hindered receiving treatment in outpatient clinics and checking with doctors. In the third place came «poor economic condition». This is considered as an obstacle for treating some diseases inside and outside refugee camps. This is shown by the rate of 19% given by the respondent women. The fourth challenge was the «lack of medicine and medical supplies», as most displaced women suffered from the lack of protection and treatment requirements (for gynecological diseases and reproductive health), particularly with the spread of Covid-19. This is supported by 15% of respondent women.

Some negative aspects within the camp

Camps are regarded as a breeding ground for the emergence of many negative manifestations that affect displaced people for being the most vulnerable group inside them; besides, the social stigma with which most displaced persons are stigmatized such as being considered loyal to ISIS, led them to be subjected to violence and bullying. Hence, we will illustrate key negative manifestations as shown in the following table:

Table (9) Some negative aspects within the camp

T	Answer	Frequency	Est. Rate
1	Physical violence.	29	14%
2	Bullying and verbal abuse.	48	24%
3	Sexual exploitation and blackmailing.	22	11%
4	Negligence and default on the part of camp officials.	101	51%
Total		**200**	**100%**

A rate of 51% of respondent women said that they were suffering from negligence and default on the part of camp officials, particularly in care and services. There was a lack of organization, and random distribution of aid, in addition to thefts of large shares of aid intended for the displaced. Also, a rate of 24% pointed out that key negative manifestations were bullying and verbal abuse on that part of some service members, while a rate of 14% of respondent women was subjected to physical violence within displacement camps. As for the last group of respondent women, 11%, indicated that sexual exploitation and blackmailing were the most prominent negative manifestations in the camp. They affirmed that some of them

cient schools. Thus, some schools relied on two shifts (morning and evening) or gathered many students in small mixed classes. As for the last category of respondent women, 11% were prevented from having an education. Talking more in detail with this category, it was clear that «most of them are influenced by radical views, such as the prohibition of mixing between the two sexes or entering Iraqi State's Schools».

Table (7) Educational Conditions

T	Economic situation	Frequency	Est. Rate
1	No education because of the bad economic situation.	68	34%
2	Lack of teaching cadres in the camp.	56	28%
3	Few numbers of schools.	54	27%
4	Rejection of girls' education.	22	11%
Total		**200**	**100%**

Health situation within the camp

Health and environmental aspect are considered among the most serious challenges faced by displaced women. Outbreaks of diseases, lack of medicine, poor health awareness, and the spread of Covid-19, have increased the gravity of the situation. Therefore, we will identify key challenges through the following Table:

Table (8) Health situation Within the Camp

T	Health Situation	Frequency	Est. Rate
1	Lack of health centers.	72	36%
2	Lack of medicine and medical supplies.	30	15%
3	Poor economic condition does not help us treat some diseases.	37	19%
4	Difficulty in going out to doctors' clinics outside the camp.	61	30%
Total		**200**	**100%**

«Lack of health centers» in the camps represents the first challenge in the view of respondent women. 36% of the study sample confirmed this. Despite the establishment of some medical centers inside camps supported by civil society organizations and the Iraqi government, these are not enough compared to the numbers of displaced people. Many centers were out of service following the official decision of closing the camps. Moreover, the health situation deteriorated because of the spread of Covid-19 among displaced people and the lack of sanitary quaran-

Reasons behind staying at the camp

«Abject poverty and not owning an alternate residence» are considered the main reasons that prevent displaced families from returning to their original places. A rate of 30% of respondent women confirmed that the existence of an «embargo and security indicator» was a factor that prevented the return of families. This point was emphasized by 29% of respondent women. The files of these families have not been yet scrutinized by the security authorities; this is in addition to the fear of returning to their original places.

Table (6) Reasons behind staying at the camp

T	Answer	Frequency	Est. Rate
1	The existence of an embargo and security indicator that prevent our return.	57	29%
2	Fear of revenge and clan threats.	37	18%
3	Abject poverty and not owning a residence.	61	30%
4	Destruction of our homes and property because of the crisis.	45	23%
Total		**200**	**100%**

Some women justified that «destruction of their houses and the harming of their property» were a reason for not returning to their communities. This was emphasized by 23% of respondent women. Similarly, another reason that prevented the return of families to their original places was «revenge and clan threats» as confirmed by 18% of the research sample.

Educational conditions within the camp

Educational problems are among the key challenges faced by displaced women. Camps witnessed high reluctance to complete school, especially among females, besides the lack of schools and other educational needs. From the results of this study, it is possible to deduce that 34% of displaced women were suffering from the absence of educational opportunities because of the bad economic situation. We noticed that most displaced members of families went out of the camps to do some light work, such as begging, pushing carts, and collecting waste, whereas a rate of 28% of respondent women affirmed that schools inside camps were lacking educational staff, «especially for females». Despite the existence of some schools, they suffer from the absence of sufficient staff besides 27% of respondent women confirmed that displacement camps lacked the existence of suffi-

Breadwinner Gender

Crises often lead to imbalances and conflicts in the social roles and functions within the family. The absence of a family member forces another member to take up the missing role; this situation affects some families living in refugee camps where someone else becomes the leading member in the absence of the «**breadwinner's**», or in case of his/her invalidating disability. Thus, «**women solely manage the family affairs**».

Table (4) Breadwinner Gender

T	Breadwinner Gender	Frequency	Est. Rate
1	Male	49	25%
2	Female	151	75%
Total		**200**	**100%**

It was clear from the female respondents that 75% of displaced families were supported by women, and that this was due to the absence of the head of the family in the camp because of his arrest for security reasons, his run-away because of his affiliation to ISIS, their due to armed operations. A rate of 25% answered that men were the ones who supported the families in the camp despite the scarcity of job opportunities.

The situation of paterfamilias

As mentioned before, many families in the camps suffered from security problems, and several of them fled with ISIS or were killed in military operations. Thus, we will learn about the situation of the head of the family in this part as follows:

Table (5) The situation of paterfamilias

T	Answer	Frequency	Est. Rate
1	Present	58	29%
2	Died	18	9%
3	Arrested	61	31%
4	Handicapped	21	10%
5	I don't know	42	21%
Total		**200**	**100%**

A rate of 31% of women revealed that the head of the family was «arrested» when the security authorities began scrutinizing the names of families in the displacement camps, and many wanted persons or those who have similar names to that of the wanted were found. This situation led to their arrest and their handover to the competent authorities. A rate of 29% of the respondent women reported that the head of the family was «present» with them in the camp. Another 21% of women reported that «they did not know anything about the fate of their husbands», as they lost communication with them since they entered the camp. Most members of this category were probably affiliated with ISIS. Then a rate of 10% of women said that the head of the family was «handicapped» because of being hit in armed conflicts. In the end, a rate of 9% of women said that the head of the household was «dead».

Social status

The war conditions and displacement have produced cases of killing, disappearance, divorce, and separation, besides cases of illegal marriages. We have noticed an increase in the number of deserted, divorced, and separated women in some camps. Hence, we shall identify the distribution of these categories in the displacement camps.

Table (2) Social Status

T	Social Status	Frequency	Est. Rate
1	Single	38	18%
2	Married	82	41%
3	Divorced	18	9%
4	Separated	33	17%
5	Widow	29	15%
Total		**200**	**100%**

It is obvious from the women's answers in Table (2) that the rate of married women is the highest among the camps' women, as it reached 41%. In second place came the rate of single women, 18%, while in the third place came separated women, 17%. Many separated women attributed the reasons for separation to specific factors, such as a husband's joining ISIS, and the family's rejection of the wife's return to her husband due to clan problems resulted from the crisis. Widows' group came at place four of the rate of 15%. The rise in this rate was the result of the increasing number of those killed because of armed conflicts. The category of divorced women came in fifth place at the rate of 9%. This was attributed to the complex changes the society went through, such as the joining of some individuals to ISIS, polygamy, or displacement problems and its challenges, besides the cases of illegal marriages.

Living conditions

The highest rate of women, 38%, answered saying that the living condition is «not sufficient for meeting the needs». The war conditions and displacement resulted in resource depletion and loss of property, and, accordingly, in the rise of the rate of unemployment and abject poverty. A rate of 15% of women showed that the economic income level is «sufficient for meeting the needs», while 2% of respondent women answered that the economic conditions are «more than enough».

Table (3) Living Conditions

T	Income Level	Frequency	Est. Rate
1	Sufficient for meeting the needs.	29	15%
2	Is not sufficient.	167	83%
3	More than enough	4	2%
Total		**200**	**100%**

poverty, as about 3.672 displaced families were separated from one or more of their members because of acts of violence and terrorism. This led to the increasing rate of women forced to economically support their families. As a result, the rate of economic support increased to 7.9%; in other words, only one displaced person was working out of eight. The rate of poverty had increased at that time to[17] 14.3%, which posed a flagrant challenge to the attempt to maintain decent living standards. This led to the spread of begging and child labor inside and outside the camps.

These complex problems led to «**an increase in cases of divorce and women abandonment**», as divorce cases in Anbar Province in 2018 reached to 2,228 cases. This was attributed to many reasons, among which were early marriage, bad living conditions inside and outside camps, besides the presence of several women who got married during their captivity, which drove them to divorce after getting out of the grip of ISIS.[18]

Also, we may mention the problem of «families prohibited from returning to their homes», which appeared as critical challenge faced by most women. There are still many families wishing to return to their original homes; however, mostly, this return is almost impossible or risky. Among the challenges preventing the return of those families is the arrest of the head of the family or one of its members for being wanted by security authorities. Clan power also plays a role in preventing the return of some families, as the principle of «repudiating the clan» came into force. According to this principle, the clan withdraws the protection and shelter of individuals who violated the clan's rules or customs, a situation considered an obstacle for the acceptance of the return of some displaced[19] families.

Data Analysis of the Study

Age group of respondent women

Table (1) shows that the age group whose ages ranged between 18-23 years accounted for 23% of the total sample units. The 24-29 age group accounted for 18% of the total sample units. As for the age group of 30-35, it accounted for 28% of the total sample units, then comes the age group of 42-47, which accounted for 7% of the total sample units. Finally, the age group of 48- 53 accounted for 10% of the total sample units.

Table (1) Age Groups of the Study Sample

M	Age group	Frequency	Est. Rate
1	18-23	47	23%
2	24-29	36	18%
3	30-35	56	28%
4	36-41	28	14%
5	42-47	14	7%
6	48-53	19	10%
Total		**200**	**100%**

nity and the lack of social, economic, and structural tools that encourage education. Females encounter many challenges that undermine their attempts for having the right to education. The national survey of displaced persons indicated that the illiteracy rate among them reached 14.3%; the discrepancy between the two sexes was heading towards an increase of the female illiteracy rate of 20%. This rate is more than double the rate of male illiteracy of 8.3%.(14)

The absence of social support and the rejection of most families to provide their daughters with education has different causes including the lack of hope, the indifference to future changes in an atmosphere of a non-existent present, the need for women to perform tasks in the camp such as standing in queues of humanitarian aid distribution or doing some work to farmers nearby to support the family. This in addition to the inability of the family to follow them in their education. All these are reasons that drove women and girls to marry at an early age to alleviate family needs.

Furthermore, local estimates show that 21,904 displaced people out of 50,748 left education for financial reasons. Given the national survey of displaced people, we find that about 12.6% of them did not join education in the first place; the rate of females remains the highest at a rate of 17.4%, and more than double compared to that of males that was estimated at 7.7%(15) for structural financial reasons. Most educational institutions lack the efficiency and competence of the educational process as the lack of schools has led to the existence of mixed and integrated schools on two shifts (morning and evening classes). This is contrary to the culture of the society, which rejects mixed schools.

Social Problems

In these harsh conditions, and due to the poor relief role on the part of governments, displacement camps witness many challenges and social problems, which mostly constitute the framework of a precarious environment and social diseases. Among the riskiest problems emerges «the problem of women's exploitation and trafficking». Human Rights Organization's reports on Iraq in 2018 showed that some influential parties and brokers exploited many displaced women in camps and traded them for prostitution and other illegal activities. The report pointed out that women labeled as belonging to ISIS because of the affiliation to this group of one of their family members were the most vulnerable to be a victim of human trafficking, sexual exploitation, and bargaining, for they were usually threatened with arrest, starvation, or expulsion from the camp.(16)

Moreover, among other problems there was the rising rates of unemployment and

ished shelters, some in the camps in which they lived, compulsory or voluntarily, throughout Iraq in 2015. In the view of the international community, such camps were harsh environments. Among those 90 camps were in Iraq and 15 in Anbar[11] Province in 2014. Later, while writing this study, the number shrank to 4 camps only in Anbar Province. some of them were out of the State's responsibility after they were officially closed by the government. However, a great number of the camps' residents were still in the open without the services provided by formal institutions. This aggravated the suffering and anxiety of those communities because those camps had become unfit for human living. The result was poverty, delinquency, intolerance, health harm, educational and intellectual deterioration which drove communities towards collapse.

Women's problems at the camp

Displacement waves were accompanied by the emergence of problems faced by women under a distressing reality. The most prominent problems are as follows:

Health problems

The displacement of thousands of families – ever since the start of the ISIS crisis – imposed difficult health and psychological challenges on displaced women, besides a severe lack in the provision of necessary services and care by the State's health institutions. Health Centres in the Province of Anbar were evaluated in 2014, and this showed that 96% of these centers lacked basic equipment and necessary means for health care. The Iraqi Health Ministry showed an increase in the rates of women's getting «breast cancer» because of violence and terrorism actions. The rate was 30.6% in 2015, which showed a serious indication of the deteriorated health situation of women.[12] Problems of malnutrition that lead to poisoning mostly appear in camps' environments due to poor supervision and control over foodstuffs that enter the camp, in addition to the environmental pollution. According to the Iraqi Planning Statistics, 0.11% of the death rates from poisoning are found in Anbar[13] Province.

In the middle of the critical health conditions resulting from the pandemic Covid-19, many camps were overcrowded; a situation that posed a dangerous threat to their health. The Head of the organization of «Doctors Without Borders (MSF)» in Iraq, «Gul Badshah,» expressed the mission's concern over the spread of illness cases among some displaced people in the camps. This concern was the result of the lack of awareness of the health culture inside the camp and the spread of indifferent behaviors which completely contradicted the adopted strategies to confront the pandemic.

Educational problems

Waves of displacement have resulted in the deterioration of educational services for females in the camp commu-

Previous Literature

A study conducted by Sara Al-Fadhel Moosa titled «*Psychological Impacts of Disputes on Displaced Women in Displacement Camps in the Province of East Darfur-2015*[8]». In this study, the researcher indicates the necessity of identifying the psychological impacts on women and their social dimensions in the camps in Darfur because Sudanese women are facing harassment, violence, and sexual exploitation. Therefore, the study aims to uncover the effects of displacement and their reflections on women inside refugee camps. The researcher relied on the method of a social survey of a sample and used a questionnaire which was distributed to «150» women. The study confirmed with facts the existence of the impact of armed conflicts on the psychological side of the Sudanese women through the increasing severity of psychological pressures caused by fear, anxiety, and frustration, besides the destruction of some important customs and traditions in the Sudanese society. What is more dangerous is that the study shows the aggravation of the problems caused by family disintegration and the deterioration of economic conditions.

Moreover, there is another study conducted by Brigitte Rohwerder titled «*Women and Girls in Forced and Protracted Displacement*[9]». This study stems from specific questions aimed at identifying points of weakness for women and girls as well as available opportunities for them in the event of forced and extended displacement. To provide evidence on these points, the researcher relied on the office method based on research and reviews conducted by humanitarian organizations related to forced displacement. This view is based on realistic situations from most communities that have undergone waves of population displacement and immigration, such as Kenya, Chad, and Uganda. The study analyzes several challenges faced by women because of forced displacement, some of which include high risks of sexual violence, social gender-based violence, lack of social gender-concerned services, pregnant women's exposure to high risks such as complications of early delivery or even death and exposure to human trafficking.

Displacement and Complex Impacts

The last displacement situation in the Iraqi society:

The first displacement journeys resulting from the crisis caused by ISIS started in Iraq. It changed the demographic features of the Iraqi society structure, and randomly distributed the population in search of security. In the displacement tracking matrix made by «The International Organisation for Migration», about 650,000[10] displaced people occupied unsuitable and unfin-

Study-Related Concepts

Displacement

Definitions of displacement are very important in social research. They help lay necessary and direct pillars in the applied and operational policies and practices that constitute protection and assistance for individuals in emergency and post-emergency.(2) Jon Bennet defines displacement as a movement of persons or a group of persons who are forced to flee or leave their homes to avoid armed conflicts, generalized violence, natural disasters, or man-made disasters, and who did not cross the borders of the internationally recognized state in the first place.(3)

ISIS

«ISIS» is an acronym of the «Islamic State of Iraq and Syria». It is a radical terrorist organization that split from the Group of Tawhid and Jihad (monotheism and fighting in the cause of Allah «God»), led by «Abu Mussab Al-Zarqawi» since 2006. This organization exploited the changes that took place in Syria and Iraq. It was established under the leadership of «Abu Bakr Al-Baghdadi». ISIS is regarded by many as a thought or an ideological approach rather than a mobile organization that moves between countries and cities. The organization's members believe all regimes and rulers who do not share their ideas and beliefs(4) are unbelievers.

Falih Abduljabbar shows that the emergence of ISIS, led by the Ibrahim Awwad Al-Samerraie, nicknamed Abi Bakr Al Baghdadi – was quicker than that of its mother organization «Al-Qaeda». It attracted the attention of researchers, academics, politicians, and leaders who posed crucial questions about the quick spread of this organization and its geographical scope that extended to the territories of big provinces in two central countries in the Arab Mashreq, mainly Iraq and Syria. ISIS assumed the structure of a state within a state.(5)

Camp

According to the Webster Dictionary, a camp is defined as a place usually away from urban areas where tents or simple buildings such as cabins or plastic houses, are erected for shelter or temporary residence for prisoners, displaced people, and refugees fleeing violence.(6) The term «Camp» is used all over the world by several international and national organizations to indicate a variety of camps or temporary settlements, including camps planned for their erection, self-settlement camps, group centers for crossing, evacuating, and hosting internally displaced people or emigrants to far regions. This applies to current existing conditions and whatever new developments that might arise from them, in addition to those resulting from disputes, natural or human disasters. In other words, when displaced people are compelled to find shelter in temporary(7) places.

on studies concerned with the diagnosis of the dimensions of a social phenomenon and on the impact and threats that such phenomenon poses to society. The significance of this work is also demonstrated by its capacity to enlightening researchers and stakeholders working in this field about the realities facing displaced women. This is to provide objective solutions that would help decision-makers and officials to reduce these problems and put an end to the tragic situation of these camps and work for the reintegration of displaced women in their own communities safely.

Furthermore, this study can be placed among the descriptive-analytical studies that seek to describe the social reality objectively, giving it an analytical touch by using the method of the social survey through a questionnaire distributed to a «purposive-random»(*) sample of «200» women in four camps(**) in Anbar Province, between the 2nd of January and the 5th of February 2021. It is worth mentioning that we applied a new sociological theory - Conflicted Rules Theory (CRT) - to interpret the displacement crisis and its implications, and to further discuss the treatment of this crisis according to the view of the adopted theory.

This research includes seven parts; in part one, we explain study-related concepts. In part two, we address previous scientific literature. Afterward, in part three, we shed light on the displacement crisis and its complex effects. Part four comes to analyze the data of the field study; for then presenting the outcomes of the study in part five. The interpretation of the results considering the guidance theory comes in part six. In the last part, we review the study of social policies.

Displaced Women in Iraq

Reality Challenges and Hoped-for-Policies

Mr. Bakr Khader Jassem Sharqi | **Iraq**

Introduction

The emergence of the terror organization known as ISIS and its penetration throughout Syria and Iraq in 2013 led to the displacement of millions of inhabitants. The number of displaced people in Iraq was about 5.7 million.[1] Anbar Province was the first province that witnessed waves of displacement with about 1,392,030 people. Some took shelter in the camps. Four years passed since the Province was liberated from the control of ISIS and the return of most displaced people. However, there are thousands of males and females still stuck in the camps experiencing challenges at various levels.

Due to our fieldwork with various organizations of the civil society in humanitarian relief, we noticed the several problems women are experiencing there, such as the loss of the family breadwinner, the lack of financial resources, the limited livelihoods within the camp, and the displacement of children. In addition to cases of sexual harassment and exploitation as well as bargaining and security problems from which some women suffer because of the running away of the family breadwinner because of his affiliation to ISIS. This made those families caught between a rock and a hard place: The society's rejection of their return and integration of those families; and a life in the camp that lacks the simplest means of decent living.

Hence, this study aims at unraveling the challenges faced by women in their everyday living in a camp, and at identifying key obstacles for the return of displaced women to their original communities. Besides, this study wants to contribute to the setting of social policies for their rehabilitation and reintegration. This work is very significant as it contributes to the field of development and women sociology by relying

Abstract

This study aims at unveiling the challenges of a displacement crisis and the reality in which displaced women are living in camps in Anbar province, after the displacement of about 5 million citizens because of attacks by the terrorist organization ISIS. This study adopts a social survey method based on a sample of 200 women distributed within four camps. To interpret the results and reveal the several complex challenges posed by the difficulty to obtain decent living standards as well as to analyze some complex legal problems, this study relied on the theoretical framework provided by the Conflicted Rules Theory (CRT). The study has reached a few results, the most significant of which is as follows:

The existence of an administrative and organizational defect on the part of those in charge of the camp's management, which created educational, health, and environmental problems as well as risks that threaten displaced women, such as extortion, trafficking, and bargaining. The study seeks to provide proposals for making social policies that would reduce such risks and secure the return of displaced women to their places of origin. This could be achieved by uncovering the fate of missing heads of families, empowering the women in the camps, and providing education and health.

Keywords: Displacement, ISIS, Camp, Conflicted Rules, Displaced women

3

Displaced Women in Iraq

Reality Challenges and Hoped-for-Policies

Mr. Bakr Khader Jassem Sharqi
Sociologist - Iraq

References

Arab Strategy for Disaster Risk Reduction. (2020). Cairo. Egypt. *League of Arab States*.

International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies. (2020). Report on Disasters in the World. Geneva, Switzerland. *International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies*.

International Strategy for Disaster Reduction. (2004). Living with Danger. Geneva, Switzerland. *United Nations*.

The 31st International Conference of the Red Cross and Red Crescent. Basic Report. (2015). Law and Reducing Disaster Risks at the Community Level. Geneva – Switzerland. *The International Committee of the Red Cross*.

The 31st International Conference of the Red Cross and Red Crescent. (2015). Report on International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts. Geneva, Switzerland. *International Committee of the Red Cross*.

United Nations and World Bank Document. (March 2007). Preliminary Report. Building Partnerships to Reduce Disaster Risks and Monitor Dangers of Natural Hazards. Geneva, Switzerland. *United Nations*.

United Nations Document for the third International Conference on Disaster Risk Reduction. (July 2014). Preparatory Committee. First Session. Geneva, Switzerland. *United Nations*.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction. (May 2009). International Strategy for Disaster Reduction Terminology. On disaster risk reduction. Geneva, Switzerland. *United Nations*.

United Nations Report on Natural Disasters. (2020, October 12). Disaster Reduction. Geneva, Switzerland. *United Nations*.

United Nations report. (2020). Economic Recovery after Natural Disasters. Geneva, Switzerland. *United Nations*.

World Bank Report, Disaster Risk Reduction for Poverty Reduction, Washington - USA, World Bank, 2016.

World Disaster Report. (2016-2017). Resilience, Saving Lives Today is an Investment for Tomorrow. Geneva, Switzerland. *International Federation of the Red Cross and Red Crescent*.

بن حمد التويجري، صالح. (٢٠١٨م). الكوارث والأزمات ــ التخطيط الاستعداد الإدارة. الرياض، المملكة العربية السعودية. العبيكان.

بن علي شيبان العامري، محمد. (أبريل ٢٠١١م). مفاهيم أساسية في التخطيط الاستراتيجي. موسوعة مقالات مهارات النجاح. مجموعة مهارات النجاح للتنمية البشرية.

governments and local communities make effective disaster management decisions.

2. Preparing to take adequate measures in combatting disasters and benefitting from early warning systems to save lives and protect livelihoods.
3. Eliminating dangers by investing in development strategies and other plans and programs that help reduce disaster risks.
4. Securing financial protection to help governments and communities reduce the economic burden caused by disasters.
5. Rebuilding and working to improve integrated recovery planning and aid in reconstruction efforts.

dinated manner to diminish hazards and maximize gains and capacity. This helps create a culture of disaster preparedness, thus making disaster mitigation a collective effort that becomes an integral part of sustainable development and receives support from relevant groups. Also integral is interaction with government and non-government humanitarian organizations and increasing coordination among them to take on disaster responses together, stepping up usage of modern technology, mitigating disaster damage through investment, and offering safety and security to at-risk Arab populations.

The poorest people are also the most vulnerable. Because they have limited capabilities and often live-in accommodations with poor services, they must be looked after. At the same time, reconstruction and recovery projects must be launched after disasters occur, while not forgetting to implement strategic pre-disaster plans and develop tangible strategies for building safer schools and hospitals in at-risk areas.

In terms of the climate, there is the need for a commitment to reduce global warming and adapt to the challenges created by climate change. This commitment will have positive impacts on agriculture, green spaces, and weather patterns, which will increase agricultural productivity. Consumption of natural resources such as water and energy must also be moderated, and an emergency plan must be implemented in cities that are affected by climatic fluctuations. Sustainable land management strategies can also be adopted that can cut down as much as one third of greenhouse gas emissions that warm the environment.

Here we review steps that can be taken to help mitigate the effects of climate change:

- Involve local administrations and civil society institutions by stimulating volunteering and awareness. Also, account for climate dangers in strategic development planning.
- Benefit from volunteering and foster government partnerships.
- Encourage environmental protection initiatives and enact government legislation to curb the effects of climate change.
- Utilize smart phone technology to raise awareness about climate risks, using apps that gather information about climate change to implement effective climate disaster forecasting.
- Invest in infrastructure and implement emergency plans in cities impacted by climate change.
- Encourage universities and scientific research centers to carry out field studies on the topic.

There are five main principles that must be taken into account in disaster responses:

1. Identifying risks through forecasting potential natural hazards and helping

Second: Media Rules for Disaster Responses

Given the global rise in disasters and the increase in both their frequency and severity, it is critical that media outlets manage their information well. They can play an important role in raising citizens' awareness of the disaster's risks and avoid rumors that rapidly spread at the onset of any crisis. In this way, the media can provide accurate information about the event and analyze its reasons for occurring to keep from repeating the same mistakes. Below are several rules that media outlets must adhere to when covering a disaster:

1. Cover the event with a sense of awareness and responsibility.
2. Disseminate facts to create the conditions for containing the disaster.
3. Relay statements from official sources.
4. Report on the event from the source to bolster credibility and quell rumors.
5. Balance different opinions about the disaster.
6. Endeavor to answer the public's questions about the crisis.

Disaster Mitigation Solutions

When searching out solutions for mitigating disaster fallout, one must take the three goals of the Hyogo Framework (2005-2015) into account. This framework aims to build up the capacity of individuals and nations to confront disasters and analyze progress made in reducing disasters' dangers. It also provides a structure for documenting the configurations, planning, and programming used to mitigate these events on both regional and national levels.

Governments are chiefly responsible for implementing the Hyogo Framework; however, it is also taken up by regional institutions, international organizations, and partners in the International Strategy for Disaster Reduction. Responsibilities within this framework include the incorporation of disaster risk reduction in sustainable development policies and plans, the establishment and fortification of institutions and mechanisms to build capacity for risk mitigation, and methodically carrying out emergency and response programs. To achieve these goals, **the Hyogo Framework** sets five **priorities**:

1. Giving priority to disaster mitigation.
2. Improving information about risks and early warning.
3. Building a culture of safety and an ability to better combat risks.
4. Eliminating risks in major sectors.
5. Increasing preparedness and improve responses to natural disasters.

In addition to the objectives of the Hyogo Framework, an effective institutional base must be established to hold occasional forums that discuss updated mechanisms of disaster mitigation and set out each entities' responsibilities based on their specialties. This institutional base also works to include the largest possible number of stakeholders to work in a coor-

prediction so that information is received in advanced about the likelihood of a disaster striking; assessments of health, social, economic, and environmental dangers; and disaster preparedness programs that aim to identify necessary measures, responsibilities, institutional procedures, and resources that need to be made available. **The second phase** revolves around ensuring that sustainable development strategies continue apace to stem the long-term effects of the disaster. This phase necessitates assimilating disaster mitigation strategies with development plans to preclude the potential interruptions to growth.

Perhaps it is appropriate here to review some of the problems facing strategic planning in disaster responses. Some of these include instances in which the demand on **first aid and rescue services** during the disaster exceeds capacity; when **the responsibilities of relevant authorities overlap**, which forces planners to put in extra efforts to coordinate with the various responders to ensure that they work in harmony; and when one sector is forced to respond to a disaster by itself, which can be avoided by ensuring that lines of communication and coordination are clear and that there is integration among all responders to ensure that the plan is executed properly.

Role of the Media in Disaster Response

The media remains an important strategic weapon in covering disasters and highlighting how they can best be managed. It possesses the ability to quickly transfer and disseminate information, transcending borders and overcoming traditional barriers. It performs a vital role in raising awareness, giving guidance, and providing direction by forming a direct connection between disaster situation rooms and media consumers, warning the latter of disaster risks, where and when it took place, and where it is headed. This opens up the potential for greatly reducing a disaster's severity and propagating facts that combat potentially damaging unsubstantiated rumors. Media planning is as essential to disaster responses as any other form of planning and its effectiveness hinges on several basic detailed below.

First: Elements of Media Planning

1. Making available precise information about preparations, available human capacity, comprehensive national plans for preparing the population, as well as the distribution of the community and its main social and economic activities.
2. A communication policy that comprises a series of organized principles and standards governing media work.
3. Setting general priorities and objectives for the media plan.
4. Continuing media planning to stay on top of disasters and relief plans.
5. Being flexible by implementing alternative plans as situations change.

First: Administrative Obstacles

1. Absence of an effective communications system for responders.
2. Lack of opportunities for participating responders to plan and make decisions related to disaster response protocols and poor communication between them.
3. Opaqueness of responders' roles and responsibilities.
4. Not heeding the strategic plan for the disaster response – thus making it difficult to determine results – and poor usage of strategic thinking.

Second: Human Obstacles

1. Fear of failure, which leads to avoidance, hesitation, and overcautiousness.
2. Giving poorly thought-out orders.
3. Not thinking outside the box.
4. Lack of self-confidence, inertia, and an inability to innovate.
5. Strong desire and overenthusiasm to succeed, thus rushing for results without the adequate capabilities and resources.
6. Freezing up because of – or getting frustrated by – the scale of the disaster.

Third: Technical Obstacles

1. Lack of qualified technical personnel.
2. Insufficient materials and capacity.
3. Inability of responders to keep up with modern technical innovations.
4. Failing to continue developing devices and equipment.
5. Scenarios implemented are inflexible and unable to accommodate changes that may occur during the disaster.

Fourth: Financial Obstacles

1. Limited financial provisions for training responders in civil protection.
2. Lack of the financial resources necessary to build the infrastructure needed for disaster response.
3. Increased cost of operating hardware used in disaster response.

Strategies for Reducing Disaster Fallout

It is difficult to avert a disaster, particularly natural disasters, however, fallout and damages can be reduced using strategies that differ from one disaster to another as well as institutional capabilities and the availability of both human and non-human resources. To be effective, these strategies must contain shared objectives, such as reducing the impacts of disasters, preventing families from falling deeper into poverty, and avoiding a collapse of economic and social growth. For these strategies to be effective, they must be implemented in **two phases**.

The first phase consists of **short-term measures**, which focus on bolstering rapid response in the immediate aftermath of the disaster. **The second phase** includes **long-term measures**, which relate to continued sustainable development. **The elements that must be accounted for in the first phase include:** Early warning and disaster

Seventh: Strategic Planning Requirements for Disaster Response

Alongside the commitment to the principles of strategic planning, certain requirements must be taken into account. These include:

1. Preparing and setting up for strategic planning.
2. Analyzing internal and external conditions, as well as strong and weak points.
3. Reviewing forecasts and scenarios for expected disaster events.
4. Carefully identifying desired objectives.
5. Crafting a plan and implementing it through training exercises to ensure that it will be followed through successfully and efficiently when the disaster strikes.

Eighth: Strategic Planning Mechanisms

The most crucial mechanisms in strategic planning are:

- **A preparation plan to combat disasters before they occur** by taking preventative and mitigating measures, while also putting place an early warning system, organizing manpower, and preparing for different response scenarios.
- **An operations plan to be implemented when disaster strikes by studying and evaluating** the area. This plan involves preventative measures as well as preparations for rescue operations, administration of first aid, providing shelter and protection, and offering subsistence. The operations plan determines the type of external required as well as the nature of coordination with all groups participating in the response effort.
- **A disaster clean-up plan**, which is carried out after the event occurs, involves taking control of the disaster zone with the knowledge that all efforts could threaten the lives of the local population. These plans consist of taking necessary measures to return life to normal, repairing damages, coordinating aid, and providing support to the affected community.

For relevant authorities and agencies tasked with managing the disaster to be successful, their teams must reach the disaster zone at the right time and quickly cover the area, directing the right people to the right areas. They also must set standards for their disaster response, rapidly respond to all emerging needs, observe and assess the effectiveness of the response, and ensure that every responder is equipped with pamphlets or guides outlining their obligations and responsibilities.

Obstacles to Strategic Planning

In spite of the importance of strategic planning, there are several administrative, human, technical, and financial obstacles that stand in its way and hinder its ability to reduce the impacts of the disaster.

Fourth: Effective Strategic Planning

Effective strategic disaster response planning relies is dependent on certain actions, which include:

1. Evaluating dangers based on scientific forecasting and clear objectives.
2. Implementing coordination plans among various sectors to ensure the continual flow of essential civil and safety services.
3. Identifying the nature of community and private sector assistance.
4. Taking inventory of resources and capacity.
5. Developing the skills of disaster response teams.
6. Organizing virtual exercises.

Fifth: Disaster Response Plan Standards

1. For individuals tasked with disaster response to be highly professional and skilled.
2. For disaster response operations to be coordinated and organized in accordance with the plan adopted rather than being improvised.
3. For the operations to focus on gaining control over the disaster zone and protect the people and belongings within it.
4. For response plans to be clear to the disaster management team.
5. For the plan to be decisive in terms of gaining control over the disaster zone.
6. For jurisdictions to be determined at each stage of the disaster response, whether that be at the operational, ministerial, or government agency level.

Sixth: Principles of a Strategic Planning Operation

For strategic planning to be more successful and efficient, the following principles must be applied:

1. Assurance that the general population participates to strengthen social cohesion and raise awareness.
2. Encouragement that the various relevant sectors undertake their specific roles in developing local capacity and supporting the disaster response.
3. Commitment to flexibility, transparency, and science. This requires a commitment to several initiatives:
   - Adopting techniques and scientific expertise to predict, manage, and mitigate disasters and their aftermath.
   - Sticking to the plan and seeing it through.
   - Exercising the flexibility and freedom to adapt the plan to emerging conditions.
   - Accounting for the situation on the ground and adapting the plan to new realities and available capacity.
   - Taking in constructive views from various sectors and experts to avoid surprises.
   - Consistent emphasis on training through trials and training exercises.

mation and their future impacts, while also putting in place goals, strategies, and timelines, ensuring that plans are implemented." This is the most important element of disaster response: ensuring the effective administration of preventive safety rules, identifying needs in light of expected changes, using an effective system for gathering information, and taking effective steps and measures in the disaster response.

Second: Importance of Strategic Planning

The importance of strategic planning is encapsulated in the process of translating strategic plans into detailed planning and feasible programs, as well as the need for constant disaster preparation by strengthening coordination between various organizations and entities to help reduce losses and damages. It also requires identifying each of these entities' roles in crisis prevention, carrying out rescue operations, and mitigating losses. Strategic planning plays a critical role in disaster management by:

1. Making important long-term changes, increasing the participation of various stakeholders and groups in caring for those medically, socially, and economically affected by disasters.
2. Allowing for flexibility in confronting likely changes and concentrating efforts and resources to achieve stated objectives.
3. Maintaining focus on future predictions and setting out options and priorities for the executive plan.
4. Outlining scenarios that must be addressed and identifying the material, human, and technical, and administrative capabilities required.
5. Laying out possible scenarios for post-disaster outcomes and putting in place a plan for achieving objectives in a limited period of time.
6. Identifying responsibilities from upper management and down to operational levels and securing channels of communication.
7. Gathering information about choosing the most suitable strategies for each stage of the disaster.

Third: Benefits of Strategic Planning

One of the most significant benefits of strategic planning is that it helps clarify goals that are needed to successfully carry out trials, test hypotheses, and conduct training exercises. In addition, it allows for coordination among all relevant parties – which help bolster collaboration, organization, integration, and reduce conflict – and ensures internal and external oversight while plans are implemented. Some of the other benefits include instilling a sense of national pride among the community, anticipating future events to avoid chaotic fragmentation, and spreading a sense of security and assurance among individuals that the plan being implemented will be successful.

- **An interactive goal:** Here, app users are given the power to interact by reporting on disasters that have occurred, with the ability to send pictures, information, or short videos.
- **An awareness goal:** This links the app to a consultation and training platform in the region that helps users register in workshops and training sessions.

The center has also launched an app called 'Workplace' that opens up communication with national commissions and associations. Within it, each national association has its own account, thus providing an initial connection to each. The goal is to strengthen communication with the associations to develop disaster preparedness and management mechanisms. This falls within a collaborative regional and international framework that builds up expertise and information sharing, particularly in relation to extended crises. Channels of communication have been opened with several similar centers in cooperation with the International Telecommunication Union (ITU) and the Arab Information and Communication Technologies Organization (AICTO).

Strategic Planning and Combatting Disasters

Sound strategic planning for disasters remains a critical element of any response to an emergency situation. It is the foundation of each effective disaster management because it predetermines what must be done and how, who will carry out the necessary preventative measures to limit disaster fallout, and how to achieve the best results possible and determine capabilities needed to accomplish each goal.

Disaster management planning helps the forecast of future disasters and the evaluation of their risks and threats. It also opens up toward the coordination among specialized sectors so that there is more robust integration, it protects the psychological wellbeing of individuals and groups, anticipates events before they occur (allowing for estimates of the expected disaster size and type), and keeps things from being left to ad hoc judgements. Disaster planning efforts involve envisaging all possible crises scenarios in areas at-risk and categorizing them based on the type of disaster, level of danger, likelihood of occurrence, and the entities that will respond to it. Tasks and responsibilities are then allocated accordingly to responders.

First: Type of Strategic Planning

Strategic planning is the stage in which eventual, possibilities, needs, and future preparations are contemplated. At this stage, available material and human resources help set priorities implemented through a series of agreed upon measures, regulations, and preparations for responding to the crisis. Some describe strategic planning as "**the process of making continuous decisions based on documented infor-**

partners working in disaster management, and develops channels of communication between itself and national associations.

The center works to identify those involved in disaster relief in the Arab region to utilize their expertise, document the aid provided by national commissions and associations to affected communities via ARCO, coordinate works among themselves to boost disaster response, and build the capacity of national commissions and associations. Moreover, it is within the ACDP's scope of work to take inventory of different Arab countries' needs amidst natural disasters, study points of weakness and strength in each one, and forecast natural disasters before they occur.

The center also makes an effort to prepare a response plan to reduce disaster damages, collaborate with national associations and help them establish their own disaster response centers, offer training and qualification programs, link national associations with ACDP for them to directly observe the center's disaster preparedness plans, and establish a disaster management team from national associations and partners of the International Red Cross and Red Crescent Movement (ICRC) to assess disasters in impacted countries.

By implementing training programs to manage disasters and crises, the ACDP seeks to increase the capacities of national associations and facilitate the transfer knowledge both among them and with the center itself. These programs also help increase cooperation, provide support, and help disaster management teams. They also supported the Arab Cooperation Agreement on Regulating and Facilitating Relief Operations approved by the Arab League.

The ACDP uses the most advanced early warning techniques and data systems to forecast and prepare for disasters while reducing losses by providing information on disasters and their movements, specifics, typologies, and impacts. This enables the ACDP to reach affected areas – particularly those that are difficult to reach by land – and improve early warning and disaster preparedness systems. Through these technologies the ACDP now uses a Geographic Information System to combat natural threats, contain crises, and provide a regulated monitoring service for the various variables involved and to detect climate risks.

The ACDP's website contains information about the center, its publications, national commissions and authorities, as well as guidance on how to handle disaster situations; it is effectively a comprehensive archive that encompasses the activities of all authorities and commissions. **The center also has its own app that helps it to achieve three main goals:**

- **An awareness-guidance goal:** This is achieved by providing information about natural disasters (earthquakes, volcanoes, hurricanes, and floods) and how to prepare for and handle them.

tion of marine and coastal areas, and the changes to the word balance.

Water scarcity is another major issue in 19 of the 22 Arab countries, with desertification threatening 17 of them, exposing them to further danger. As mentioned at the Second Arab Conference on Disaster Risk Reduction, only 14.5 percent of land in the Arab region is arable, and statistics indicate that between 1980 and 2008, some 37 million people have been affected by drought, earthquakes, floods, and storms. Despite the fact that flood-related fatalities have been steadily declining since 2000, the trend is the opposite in the Arab world as deaths continue to rise at an alarming rate.

All of these factors are spurring relevant authorities to work more actively towards minimizing the dangers facing Arab populations posed by both environmental and manmade disasters. They also underscore the need to adhere to strategic planning to confront disasters, identify the needs of those affected by them, and better forecast them before they happen using the latest early warning technologies.

Arab Center for Disaster Preparedness

There are several factors that increase disaster severity, of which perhaps the most important ones are preparedness and adequate forecasting. This is what led the general secretariat of the Arab Red Crescent and Red Cross Organization (ARCO) to establish the Arab Center for Disaster Preparedness (ACDP) as a key mechanism to allow these associations and commissions to use to forecast potential disasters in Arab countries. The ACDP would also enable transfer of information, capacity building, as well as the providing of consultation, and the development of practical and informational capabilities to mitigate disasters before they occur with the purpose of diminishing their severity.

The ACDP is currently working on linking all centers within national commissions and associations to develop mechanisms to monitor disasters and crises and prepare responses to them. In addition, the ADCP is calling on these commissions and associations, in addition to donors and humanitarian partners, to strengthen the responses of Arab countries affected by disasters and provide aid and shelter to those affected as quickly as possible.

With the purpose of monitoring and tracking early warning signals, the center reports to national commissions and associations before disasters strikes to make the necessary preparations to mitigate the fallout. The ACDP also conducts risk analysis, evaluates the success of disaster management, provides suggestions to bolster future response plans, prepares reports and guides for such plans, helps establish disaster management teams and centers within national commissions and associations, strengthens cooperation and coordination with humanitarian

3. Scarce data and information on vulnerability.
4. Absence of comprehensive mapping of at-risk citizens and dangers.

The greatest challenge facing those in charge of the management of disaster response in Arab countries is disruption in communications, a particularly widespread problem. This highlights the importance of Geographic Information Systems and remote sensors in providing information on evacuation operations, assembly points, shelters, closed roads, homes damaged, and the circulation of rescue teams. Moreover, rapid urban growth and unplanned expansion hinders the ability to overcome the main challenges obstructing disaster responses. Indeed, the number of people in urban areas in the Arab countries significantly increased between 1970 and 2010. By 2050, the total population of the Arab world is expected to 646 million, with an increase of 68 percent in urban populations. While some Arab countries have taken major steps towards the elimination of slums and poor neighborhoods, slums are steadily growing as people continue to emigrate to cities for safety and job opportunities.

Combating Disasters in the Arab Region

Some Arab countries are exposed to hazards, such as earthquakes, landslides, and other secondary dangers related to population displacement, spread of seasonal and contagious diseases, as well as climatic hazards like droughts, sandstorms, floods, and forest fires. In addition, environmental degradation, and the rapid growth of slums in some areas has left many exposed to dangerous flooding. Losses from many of these disasters are increasing, as they not only result in casualties, but impact even more people's livelihoods and the economy because of the negative repercussions they have on natural resources.

It is likely that the dangers posed by disasters in Arab countries are increasing because there is a lack of early warning systems. Most Arab populations are concentrated in limited areas, primarily in coastal areas where 70 percent of the population lives. Some 57 percent of people in Arab countries live in major cities, with peaks of 80 percent in some of them. These facts were part of the outcome of the Second Arab Conference on Disaster Risk Reduction held in Sharm El Sheikh, Egypt between 6-14 September 2014.

The absence of means to address disasters negatively impacts Arab countries' capacities to mitigate their dangers. This has forced humanitarian organizations to double their efforts to strengthen this capacity and limit the impact of disasters. These organizations have also taken into account that the severity of climate change in the Arab region is significantly higher than it is in the rest of the world given the rate of its population growth, the increasing pressure on the environment, the degrada-

income countries. Likewise, funding for programs focused on adapting to climate change and mitigating disaster risk needs to be increased, and support for the local communities most exposed to the dangers of climate change must be improved to give priority the most vulnerable. It is also essential to hold accountable those who break international environmental law, take immediate measures to lessen the severity of climate change, and strengthen international tools. One such tool is the Warsaw Mechanism issued by the United Nations in the 11-12 November 2013 decision no. FCCC/cp/2013/L.15 entitled "**Framework Convention on Climate Change**", which documents, tracks, and protects those affected by climate change.

Disaster Challenges

Despite scientific and technological advancement, humans have been incapable of thwarting natural disasters. As strategies are implemented, they face the following challenges:

1. Difficulty adopting general rules for dealing with the effects of natural disasters. This is due to each place's different characteristics and geographic profiles.
2. Rural-urban migration and the pressure that it places on resources, exacerbating the impact of disasters after they occur.
3. Reduction of countries' economic inability to purchase the modern technologies needed for disaster response and secure advanced disaster prediction equipment. Also, the rapid increase in population growth has thrown populations out of balance with their countries' natural and economic resources.
4. Numerous changes to disaster mitigation policies, which also relates to the strategic plans of relevant authorities.
5. Lack of national disaster response plans and an absence of databases and up-to-date information on expected risks.
6. Absence of national and local plans to address natural hazards that can turn into disasters.
7. Fragile infrastructure in many countries and lack of awareness about the importance of addressing disasters.
8. Inefficiency of measures taken. Despite announcements to set up assembly points to curb disaster risks and develop national coordinating mechanisms to manage this process, there is still the need to create national disaster response plans.

The following challenges hinder the management, planning, and implementation of disaster mitigation programs:

1. Lack of technical skills, expertise, human capacity, and logistics to map out and implement these kinds of plans.
2. Weak institutional framework for responding to emergency situations.

Poverty and Natural Disasters

Given that natural disasters exacerbate rates of poverty in society, efforts to stem their fallout must keep pace with the effort to tackle poverty. In a 14 November 2016 report entitled **"Unbreakable: Building the Resilience of the Poor in the Face of Natural Disasters"**, the World Bank explained that disasters result in annual losses of 520 billion US Dollars, and therefore they cause the plunging of 26 million people into poverty each year.

A 12 October 2020 report from the United Nations Office of Disaster Risk Reduction revealed that over the past two decades there have been 7,348 natural disasters worldwide, which have taken some 1.2 million lives and impacted another 4.2 million individuals. These disasters have resulted in an estimated 2.97 trillion US Dollars in economic losses, which underscores the need to increase protections on the poor areas affected by disasters. This highlights the necessity of building up disaster-readiness capabilities to lessen their impacts, particularly on the most vulnerable. These populations often live in frail housing that is easily destroyed by disasters such as hurricanes and floods and possess highly vulnerable farms, livestock, workshops, and equipment.

Climate Disasters

The severity of natural disasters has increased in recent years because of climate change, which poses an even greater challenge to mankind than the current Covid-19 pandemic. These disasters are the result of increased greenhouse gas emissions and industrial and environmental pollution. These changes have increased the strength and destructive impact of natural disasters. Floods, earthquakes, volcanic eruptions, hurricanes, droughts, and desertification are the deadliest and most severe events in developing countries.

Natural disasters are less severe in developed countries because of advanced disaster warning systems. It appears that these disasters will continue given that gas emissions have reached record proportions. Moreover, their impact is also due to the increasing human toll, which – according to the latest report by the International Organization for Migration – forced 245 million people to leave their homes between 2008 and 2018.

In its latest report entitled "**Come Heat or High Water: Tackling the Humanitarian Impacts of the Climate Crisis Together**" on disasters around the world in the year 2020, IFRC revealed that during the first six months of the Covid-19 pandemic, (from March to September 2020) over one hundred disasters impacted more than 50 million people.

Climate change poses a significant challenge and threat to humans, and to combat it necessary measures must be taken. Moreover, the international funding for climate measures and disaster mitigation efforts must be aligned with the needs of lower

water pollution and soil deterioration which can negatively impact commerce and financial speculation.

- **Food hazards:** These are food crises created by monopolies on certain foodstuffs, which occasionally result in human illness caused by toxins, agricultural fertilizers, and poor storage.
- **Industrial hazards:** These hazards are created when modern machinery and technology for industry and power generation. They can cause fires as well as chemical and gas leaks that impact the environment and cause illness among humans and animals. Industrial hazards also encompass industrial advancement that leads to air, water, ground, sound, and light pollution.
- **Science experiment hazards:** These include the spread of toxins, chemicals, and radiation in the environment as well as the proliferation of diseases and epidemics caused by scientific experiments conducted in both food and pharmaceutical industry for either peaceful or non-peaceful purposes.
- **War hazards:** These include combat operations that create social, economic, and environmental disasters and crises leading to the death and displacement of those located in the warzone.
- **Transport hazards:** Aviation, rail, automobile, and maritime hazards can result in a variety of accidents that cause damages comparable to those caused by natural disasters. Different modes of transport also pollute the environment through the emission of carbon monoxide as well as nitrogen, lead, and poisonous hydrocarbons.
- **Ideological hazards:** These refer to the incitement of conflict among religious groups and sects. In many instances, these become devastating conflicts that leave behind millions of dead and displaced people.
- **Social and behavioral hazards:** These result from the weakened role of religion and social customs and the consequent rise of corruption, bribery, intellectual property theft, stealing, killing, white collar crime, kidnapping, broken families, and drug abuse.
- **Untraditional hazards:** These hazards arise from weapons of mass destruction, which cause massive losses killing large numbers of people. These include nuclear, atomic, and chemical weapons, manufactured poisonous gases (such as teargas, adamsite, nerve gas, and mustard gas), as well as biological weapons, reserves of which can be produced cheaply in short period of time with limited resources.

- The **International Civil Defense Organization** defines a disaster as "a major accident that results in significant loss of life and property that is either natural or manmade."
- The **International Strategy for Disaster Reduction**, in 2007, considered a disaster to be the dangerous disarray in local community caused by widespread human, material, economic, or environmental losses that exceeded the affected community's ability to face it using its own resources.

Disaster Hazards

The different kinds of risks associated with disasters can be categorized into geophysical hazards, vital hazards, and human-caused hazards.

First: Geophysical Hazards

Geophysical hazards can be further divided into land, air, and water categories:

- **Land hazards:** Include earthquakes, volcanic eruptions, earth tremors, and poisonous gases.
- **Air hazards:** Include wind and dust storms, warm and cold fronts, frost, heavy rain, fog, lightning strikes, and droughts.
- **Water hazards:** Include events that occur in seas, oceans, and marine coasts that pose a threat to the environment and its constituents, such as marine waves, ebbs and flows, whirlpools, floods, and blizzards.

Second: Vital Hazards

Vital hazards manifest as diseases, epidemics, and plagues that afflict various living beings. These can further be divided into human, animal, and plant hazards categories:

- **Human hazards:** These are diseases as well as microbial and bacterial epidemics that lead to loss of life as well as illness, calamity, and distortion. This encompasses plague, cancer, AIDS, tuberculosis, cholera, malaria, and other illnesses.
- **Animal hazards:** These affect animals, posing a risk to both them and humans due to zoonosis. This includes mad cow disease, bird flu, and swine flu.
- **Plant hazards:** These are fungal, bacterial, and viral epidemic diseases, as well as pests, that affect plants and crop yields. This includes vascular wilt, red palm weevil, spider mites, pests, and snails.

Third: Human-Caused Hazards

These hazards impact the environment – harming both property and lives – and include:

- **Economic hazards:** These refer to human economic activity and the depletion of natural resources and wealth.
- **Agricultural hazards:** These include human agricultural activity as well as the usage of chemical fertilizers and pesticides that cause

The Concept of Disaster

A disaster is the sudden occurrence of a situation that threatens a certain locale and disrupts the natural balance of its community, resulting in the destruction of property and loss of lives. Some define it as a tragic and sudden disturbance in community's life that results in significant death and injury, as well as in the displacement of large segments of the population. Definitions of disasters differ based on local circumstances and perspectives as well on the extent and destructiveness of the disaster. Some define it by linking it either to **human** or **material losses**, or **human and material losses** together.

Some define disasters either as an incident that demands the mobilization of extraordinary efforts to combat it or a situation in which normal mechanisms are incapable of addressing emergency needs. In these situations, communities are either fully or partially exposed to major material damages. And yet, others maintain that disasters refer more specifically to incidences caused by natural processes or human error and that occur in certain times and places, resulting in massive losses.

Below, we review a few definitions for 'disaster' used by human rights organizations and that can be found in international strategic reports:

- The **United Nations** defines a disaster as "a tragic incident that suddenly impacts daily life, leaving people without assistance and in desperate need of food, protection, refuge, medical and social care, and necessities to overcome their suffering."
- The 1993 **Annual World Disasters Report** issued by the International Federation of Red Cross and Red Crescent (IFRC) defines a disaster as "any event that occurs for either natural or human reasons, whether intended or not, that results in the death of 10 or more people or either harms or injures one or more people."
- The **Office of US Foreign Disaster Assistance** holds that a disaster includes earthquakes and volcanic eruptions that result in the death of over six people, the death or injury of no less than 25 people, the displacement or disturbance of no less than 100 people, or damages of no less than one million US Dollars. This also includes climate disasters, such floods and landslides, in which no less than 50 people are injured or perish, no less than 1,000 people are displaced or disturbed, or no less than one million US Dollars in damages are incurred.
- The **American Society of Safety Engineers** classifies a disaster as "a sudden, unexpected shift in normal life because of a natural phenomenon or human action, such as environmental abuse or nuclear detonations."

Disasters

Concepts, Challenges, and Solutions

Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri Saudi Arabia

Introduction

Natural disasters are some of the most significant dangers facing mankind. They represent major threats to social and economic institutions, they can seriously damage property and housing, and inflict enormous loss of lives due to their indiscriminate nature and rapid rates of destruction. This was the case with Hurricane Katrina in the United States in 2005, the flooding in Sudan in 2020, and tsunamis throughout East Asia in 2004, 2006, 2007, 2009, 2010, and 2018.

Previously, it was difficult for countries to combat disasters either due to a lack of capacity or the absence of a clear plan, which would result in greater losses. Through scientific advancement and the global technological revolution, the world is now a much smaller place than it once was, making it possible to diminish natural hazards that can turn into disasters by investing in the infrastructure capable of predicting and facing them. In addition to being able to forecast disasters and prepare before they occur to mitigate their economic, social, and psychological impacts, countries are now more effective at managing them when they occur.

Before the First World War, industrial disasters were relatively unknown. However, as industrial development accelerated, nations began manufacturing weapons of mass destruction. Later, nations began developing these weapons and expanding them to include nuclear, biological, and chemical varieties. As societies grew and industrialization expanded, unforeseen dangers lurked behind new industries that had previously not existed. These developments caused humanitarian thought to evolve towards ideas aimed at protecting the human race and economic resources from danger. Governments, in turn, began applying these new principles to combating disasters and mitigating their effects.

Abstract

Despite the unpredictability of disasters and poor resources can jeopardize human response, countries and relevant authorities can anticipate them and mitigate their effects by taking preventative measures to better manage them. Different measures can also be taken to create more efficient response plans, bolster community involvement through training and emergency services, and conduct drills that gauge preparedness and evaluate performance. Moreover, national, and local strategies can be implemented to stem disaster fallout, while investment in science to ensure that advanced sensory and forecasting technologies are implemented can further boost readiness and reduce damages to the maximum.

Other countries' experiences with disasters should be taken into account to ensure that strategic plans and basic systems are put in place. Some of this basic planning includes: The existence of an **effective leadership and both material and moral support**; the formation of an integrated team equipped with all necessary powers and capabilities to optimally fulfill its mission; the creation of joined government and non-government efforts; the **training and preparation of personnel**; the involvement of the general public so it can cooperate and respond quickly to directives from relevant authorities; the passing laws and legislation that increase preparedness; and, most importantly, the presence of an **effective coordination**.

Effective coordination is essential for preventing conflicts that can compromise the success of any measure and is one of the most essential elements for managing disasters and their aftermath. There is also the need for a Geographic Information System and remote sensing during all stages to help manage an eventual disaster and increase each country and community's response to it.

Keywords: Disasters, Risks, Repercussions, Challenges, Solutions, Early warning

2

Disasters

Concepts, Challenges, and Solutions

Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri - Saudi Arabia
The Secretary General of the Arab Red Crescent
and Red Cross Organization (ARCO)

Lihiru, V.M. (2019). Participatory Constitutional Reforms vs. Realization of Equal Representation of Men and Women in the Parliaments: A Study of Kenya, Rwanda, and Tanzania. (*Unpublished PhD thesis, Public Law, Faculty of Law, Cape Town University*). p. 53.

Luft, A. (January 01, 2015). Toward a Dynamic Theory of Action at the Micro Level of Genocide: Killing, desistance, and saving in 1994 Rwanda. *Sociological Theory*, 33, 2, 148-172.

Luft, A. (January 01, 2015). Toward a dynamic theory of action at the micro level of genocide: Killing, Desistance, and Saving in 1994 Rwanda. *Op.Cit.* p.149

Mamdani, M. (2002). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. *Princeton: Princeton University Press*. p. 50.

Mamdani, M. (2002). When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda. *Op.Cit*. pp. 210-213.

Paul J. Magnarella (2000) Comprehending Genocide: The Case of Rwanda, *Global Bioethics*, 13:1-2, 23-43. p. 33-34.

Shinichi Takeuchi. Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda. IN: Takagi, Y., In Kanchoochat, V., In Sonobe, T., & Springer Link (Online service). (2019). Developmental State Building: The Politics of Emerging Economies. (*Springer eBooks*.). pp.121-134. P.123.

Shinichi Takeuchi. Development and Developmentalism in Post-genocide Rwanda. IN: Takagi, Y., In Kanchoochat, V., In Sonobe, T., & Springer Link (Online service). (2019). Developmental State Building: The Politics of Emerging Economies. (*Springer eBooks*.). pp. 124-125.

The Association of Religion Data Archives:
https://www.thearda.com/internationalData/countries/Country_187_2.asp

Twagilimana, A. (2016) "Historical Dictionary of Rwanda, 2ed.Lanham, Boulder, New York, London: *Rowman & Littlefield*. p. 6.

Van't Spijker, G. (2006). Religion and the Rwandan Genocide. *Scripta Instituti Donneriani Aboensis*, 19, 339-357. p. 351.

Vries, R. E. D. (March 01, 1999). On Charisma and Need for Leadership. *European Journal of Work and Organizational Psychology*, 8, 1, 109-133. p. 110.

References

Scholz, Anton. (2015). Hutu, Tutsi, and the Germans: Racial Cognition in Rwanda Under German Colonial Rule. Unpublished MA African Studies. Master Thesis. *Leiden University*. p. 17-18.

Suhrke, Astri & Adelman, Howard (2004). The Security Council and the Rwanda Genocide. In: David Malone (ed.) The UN Security Council: From the Cold War to the 21st century. *Boulder, Col./London: Lynne Rienner* pp. 483-499. p. 495.

Badawi, A. M. (April 01, 2018(. Conflicted Rules Theory (CRT) A New Theory in Sociology. *Wadi Al-Nil Journal for Humanitarian, Social and Educational Studies and Research*. 18 (18): 1-42. doi: 10.21608/jwadi.2018.85259

Badawi, A. M. (April 01, 2018). Conflicted Rules Theory (CRT); a New Theory in Sociology. *Op.cit.* p. 26.

Badawi, A. M.) April 01, 2018(. Conflicted Rules Theory (CRT); a New Theory in Sociology. *Op.cit.* p. 27.

Banyanga, J., & Björkqvist, K. (2017). The Dual Role of Religion Regarding the Rwandan 1994 Genocide: Both Instigator and Healer. *Pyrex Journal of African Studies and Development*, 3(1), 1–12. p .2.

Berdal, M. (August 03, 2005). The United Nations, Peacebuilding, and the Genocide in Rwanda. Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations, 11, 1, 115-130. p. 118.

Cushman, T. H. O. M. A. S. (December 01, 2003). Is Genocide Preventable? Some Theoretical Considerations. *Journal of Genocide Research*, 5, 4, 523-542.

Dallaire, R., & Beardsley, B. (2005). Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda. New York, NY: *Carroll & Graf Pub*. p. 513.

Des, F. A. (1999). "Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda. New York, *NY: Human Rights Watch*.p.7.

Des, F. A. (1999). " Leave None to Tell the Story": Genocide in Rwanda. Op.Cit. P.7.

Dorn, A. W., Matloff, J., & Matthews, J. (1999). Preventing the Bloodbath: Could the UN have Predicted and Prevented the Rwandan Genocide? New York: *Cornell University, Peace Studies Program*. p. 8.

Dorn, A. W., Matloff, J., & Matthews, J. (1999). Preventing the Bloodbath: Could the UN have Predicted and Prevented the Rwandan Genocide? New York: *Cornell University, Peace Studies Program*. 58.

Eriksson, J. R. J. R., Sellström, T., Adelman, H., Suhrke, A., Jones, B., Borton, J., Kumar, K., Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda. (1996). The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience. Copenhagen? *Steering Committee of the Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda*. p. 23-25.

Info-please encyclopedia: https://www.infoplease.com/world/countries/rwanda

Kenneth, R. W. (January 01, 2009). Scourge of Racism: Genocide in Rwanda. *Journal of Black Studies*, 39, 3, 471-481. p. 474.

Larson, C. C. (2009). As We Forgive: Stories of Reconciliation from Rwanda. *Grand Rapids, Mich: Zondervan*. p.33.

Endnotes

1- **INTERDISCIPLINARY THEORETICAL MODELS**: social phenomena increase in complexity day after day, and the processes of understanding and explaining the impact of these phenomena become a heavy burden on one specialization. To overcome this scientific gap, interdisciplinary research programs have been established in the past two decades, aiming to integrate two or more cognitive models in one model to produce new knowledge that does not belong to a particular discipline, and researchers expect that this knowledge will lead to the birth of interdisciplinary theoretical models that can develop into a new scientific revolution.

2- **CRT-BASED CHANGE FACTORS**: alongside all social theories may be one or more of the following factors: population growth, disasters, environmental hazards, conflicts and wars, charismatic figures and exceptional leaders in the history of societies, prophets and messengers, heavenly and positivist religious beliefs, key philosophical ideas, political theories and systems of government, economic development, rationality, education, scientific discoveries, technological progress, industrialization, emergence of urban agglomerations, institutionalization, division of labor, bureaucratic organization, law, value change, communication revolution.

3- **FIRST HYPOTHESIS OF THEORY**: Each of the five social spheres has intrinsic potentials to change the order of norms due to the constructive capacity of new individual, group or authoritarian actions. The effect of change can extend to other social worlds due to the interaction and overlap relationships that link the five spheres.

SECOND HYPOTHESIS: the rules of social construction are triple structure (interactive, institutional, tunnel) within the social world in a state of semi-permanent internal conflict, and a struggle with the corresponding structural rules in other worlds, due to the historical specificity of the complex social construction in every social world, while acknowledging the existence of patterns of partial integration or symbiosis and coexistence linking these patterns.

4- **TRADITIONAL AFRICAN RELIGIONS**: a group of beliefs of great diversity, including belief in a large number of different gods, higher and lower, visible and invisible.

authority looking towards the future, with the imposition of new rules aimed at uprooting racial discrimination and recognizing only an inclusive national identity, while restoring a spirit of justice through the amended Gacaca Courts to ensure a participatory mechanism to hold the perpetrators accountable. This helped the Rwandan society to enter a unique state of transformation, in which building common sense was integrated with institutional support to achieve forgiveness after admission, commutation after admission of guilt, to move forward toward ways of recovery and development. With the implementation of this strategy, the Rwandan experience represents a lesson for reflection, consideration, and emulation. We hope that it will be deeply considered with undivided interest in the resolution of conflicts in different parts of the world.

rules they call for. Second: these personalities are basically concerned about the greater good. Owing to their mental, spiritual, and emotional vision and their faculties, they spot the weaknesses in the social structure and thus try to change the rules that have causes this weakness. In most cases, this change causes leapfrogging in the history of communities and accelerates social change.

For Kagame's exceptional action to be placed in the real balance, it is valid to conclude that he brought back to track what King Kigeli IV, the German and Belgian colonialists and the post-independence government corrupted and was able to restore the psyche of a grieving and bereaved people and create hope in desperate lives.

Conclusion

Drawing on the premise that the Rwandan case provides rich material seminal to the analysis and investigation of disasters and crises, the researcher presented in this study an attempt to further understand and explain the strategy of reconciliation, recovery, and development that the Rwandan society pursued after 10% of the people were exposed to genocide and displacement. The benefit gained from the CRT can be mapped out and summarized understanding and explaining the complex situation of the Rwandan society. The research has drawn the following conclusions:

Ethnicity of any kind does not impose any obligations on any individual towards own group, except in the case of discrimination and persecution practiced against this group. Equally important, the ethnic composition of Rwanda did not turn into a social and political problem until the institutionalization of social relations on ethnic grounds was implemented during the reign of King Kigeli IV in the wake of the application of the centralized semi-feudalism. This policy provided for the division of the national identity into a three-fold political identity, and this distinction was perpetuated at the time of the German and Belgian colonialism in all political, economic, psychological, and social dimensions, based on a divide-and-rule strategy, and on the supremacist gender theory of the colonizers. The new Catholic religious rules did not play a role in reducing the severity of racial relations. On the contrary, they provided racist policies with broad religious justification. As such, the Tutsi minority became distinct from most of the Hutus until the late 1950s.

The situation completely reversed since independence after the Hutus took control of the government. As such, the official authority practiced arbitrary and weird actions, instead of seeking to achieve justice, equality, and development on national grounds. In response, the Tutsis confronted them with the organization of an opposition movement. This ultimately led to the exacerbation of the ethnic crisis and its transformation into a civil war and then a genocide which increased in size and magnitude to the point that the international community and organizations have glaringly failed in their role guarantors of peace and security.

Then a qualitative transformation took place after 1994 when Rwandan society found a advanced and charismatic

The actions taken by the Rwandan government toward recovery and development, with the support of the United Nations organizations, intergovernmental organizations, and NGOs, ensured that the Rwandan society was undergoing a qualitative transformation stage, resulting from the combination of the advanced authoritarian practice, and an exceptional or charismatic advanced action, represented in this case by Paul Kagame.

Kagame was born in October of 1957, his family was displaced to Uganda because of the violence in 1959, and he grew up as a refugee. He was excellent. He continued his studies at Makerere University in Kampala and studied military sciences. With clean hands, rigor, and humanity, Kagame undertook the position of Vice President and Minister of Defense in the first government after the genocide at the age of 37 years. He then undertook the presidency of the country from 2000 until now. Kagame's personality brought together all the favorable qualities to be included among charismatic leaders. He was intelligent, highly self-confident, and possessed an exceptional vision of what he was trying to achieve on the ground. Equally important, accusations of rampant corruption have not been spotted around him in all the positions he held in Uganda or after his return.

However, a charismatic leader does not come into existence in a social vacuum and does not acquire charismatic zenith unless society needs the presence of such personality capable of inducing a qualitative transformation in their lives. It is evident that Rwanda desperately needed a charismatic leader in two critically decisive moments: the first moment was its independence, and the other one is the genocide. In the first moment, the leader gave a demagogic performance and was preoccupied with reiterating the pattern of the past of ethnic relations without a clear-cut vision for the future. The leadership drummed up for a reactionary performance that generated conflict and tension, and fulfilled the Hutu's desire for control after submission, empowerment after marginalization, without achieving justice, equality, and development. The other moment required a more pressing need for charismatic leadership as the disaster has left an endless number of problems in all areas of social life, as well as the terrible psychological effects, which were the raison d'être of the inability to positive action and optimism. Rwanda was very fortunate to have nurtured a charismatic leader who wanted to turn a new page and looked forward to the future with a scientific approach and whose ethical, reassuring personal values were widely appreciate.

According to the mechanisms of change, we find here an independent effect of charismatic exceptional action. As mentioned earlier, there are two types of charismatic exceptional action: advanced and tyrannical. Kagame belongs to the advanced type, as he is distinguished by several features, all of which are identical to the following provision of the CRT:

> **Exceptional personalities have a wide public acceptance, in addition to the absolute trust they gain from members of the society. This creates a case of direct acceptance of the new structural**

and most impacted social groups together with other measures.

To interpret the process undertaken by the new government, it is important to understand the application of a new rule regulating the behavior of both the public and of individuals and institutions. This rule prohibited all actions that express racism and, at the same time, supported the standardized uniform use of the term RWANDAN in the official and everyday life circles, instead of Hutu, Tutsi or Twa. This is a CRT's ready-made rule, which, once formally approved, entered sharp conflict with the discriminatory racial rule that has been stable in the common-sense structure for decades. How can the discriminatory rule be removed and replaced by a rational progressive rule?

The problem with ready-made rules is that they overtake the common sense, they take a long time to instill and inculcate them in the collective consciousness, through various means of social upbringing. However, the social situation in Rwanda could not wait for a completed inculcation process to be so deeply rooted as to shape the voluntary behavior of people. It was necessary to think of measures to ensure the effectiveness of the new rules without delay. This was done as follows:

1. The application of a strict and fair penalty system for violators of the new rule, and this is what the institutional support sought and adhered to.
2. The removal of the discriminatory rule by creating a bundle of sub-rules supporting the ready-made rule, provided that these rules are preferred or at least acceptable to the community. Therefore, to move forward in the commitment to provide all forms of urgent care for all, the commitment to provide all social services to those who need them without discrimination, the selection of individuals to positions based on competence and merit, the commitment to transparency and not to cover up corrupt people and other obligations that in their entirety constitute a package of rules developed from the ready-made rule.
3. The approval of the government (institutional support) to use the traditional judiciary, and the development of a law for the Gacaca Courts, is a rational exercise. Given the fact that these courts are present and rooted in the common history of all Rwandans, the application of this law is truly a brilliant solution and the result of synergy and integration of institutional support alongside common sense.
4. The design of the court formation mechanisms came up from four levels that combined the level of the village or residential neighborhood, then the level of the local community, then the regional and then the national in one context related to a method that respects the choice of citizens from the first to the fourth level. This design provides the court with the elements of success and makes citizens a major actor in the reconciliation process.

war with a loss 10% of its population. As for education, gross and net enrollment rates have increased at the primary level, and the index of parity in educational opportunities for both genders has become comparable to global averages. At the level of the healthcare sector, the number of government treatment institutions has increased, and the quality of health service has also improved. This led to a decrease in infant and under-five mortality, and the average age doubled from 31 years in 1995 to 64.5 years in 2015.

Rwanda's achievement of this social and economic development was triggered by several factors: (1) The abolition of ethnic borders and strict enforcement of those who violate the new laws; (2) holding those involved in the genocide accountable; (3) resettling refugees and reducing multidimensional poverty rates, in the sense of providing decent housing for those who cannot afford it and for the refugees, in addition to educational and healthcare services. These three measures established and provided the psychological, social, and cultural bases for the developmental quantum leaps that Rwanda made after 2005.

Shinichi Takeuchi refers to three factors that stimulate economic development: (1) Recourse to the authority of science, especially after 2000; which means that development decision-makers in Rwanda followed the knowledge-based and scientific approach in conducting development processes, through the implementation of four large research projects with the aim of conducting development policy papers at the national level, and strict application of scientific recommendations; (2) implementing a good governance system:, which is based on accountability, transparency and efficient distribution of scarce resources, and the use of bureaucracy to improve the business environment and not vice versa, and to maintain a small but effective public sector with the greatest opportunity for private sector participation; (3) comprehensive development in the education and healthcare sectors, at the level of infrastructure and human cadres.

Explanation of Reconciliation and Recovery Phase

As mentioned earlier, the heated urge for retaliatory actions against the Tutsis implemented by statemen after independence together with the dominance of the extremist ideas of permanently expel and weed out the Tutsis from Rwanda, produced an arbitrary discriminatory authoritarian practice in force from 1962 until 1973. The institutional support moved to a weird practice, which has continued since Habyarimana took power until the disaster broke out. However, when the FPR came into power, preliminary indications were shown that it was about to exercise progressive authoritarianism; meaning, that the institutional support has become concern in the post-genocide period, with the establishment of security, social peace and with the development of a new approach providing for reconciliation, consolation for the bereaved and grieving families of the victims and urgent care for vulnerable

made up of all the residents of the village or neighborhood over the age of 18. These residents elect 19 trustees to form a Gacaca Court at the village or neighborhood level. In addition to this number, the General Assembly elected five other people to ascend to the higher level, and from the total of the two ascendents from villages and neighborhoods, the General Assembly was held at the second level. A Gacaca Court is thus formed at the second level, and five others ascended to the next level to form the third level court and in the same way the district court was formed at the fourth and final level.

After the law was passed, the Rwandan authorities re-sorted and classified the prisoners in custody as per case. "In early January of 2003, the Gacaca Courts began in nine thousand villages and local gatherings." The beginning was of humanitarian significance, as it targeted the trial of the elderly and the sick and the groups that admitted and confessed the commission of crimes. Since then, work continues in the Gacaca Courts both horizontally and vertically.

Beyond any shadow of doubt, the success of reconciliation processes in this social and psychological context was one of the heartwarming good news for the whole world. Hence, it can be said that what happened in Rwanda really represents an ideal case for the integration of common-sense rules with the rules of institutional support. This integration generated a basis for the enforcement of justice that is authentic, rational and in keeping with the exceptional circumstances. The Rwandan citizen interacted with this qualitative base with a positive attitude beyond all expectations.

Recovery and Development: Charisma and Wise Authority Cooperation

At the policy level, Rwanda has strictly implemented legal measures to prevent ethnic violence once again, and the prejudices that stir ethnic or regional differences have virtually disappeared from daily life discussions. This political task was not easy to achieve, especially in the vulnerable social environment after the genocide. The success of development policies would have not been possible without the help of the international community, states, governmental and non-governmental organizations, and this help is still in full swing. Rwanda has developed a system of good governance that includes all state institutions and their economic and social sectors, especially regarding the decentralized system that Rwanda followed in the administration of the state after 2000. This system well contributed to the establishment of a new administrative segment, strengthening the local government system, and strengthening local power sharing and reconciliation. Steady improvement in environmental management came to fruition and Rwanda became one of the global destinations for green tourism.

As a primarily agricultural country that does not have raw resources, Rwanda has managed to double the national income per capita in a decade and a half (2000-2015), which is a great achievement for a landlocked country emerging from a civil

in the regions, and then such cases entered within the responsibilities and powers of the modern judiciary during the colonial time and beyond.

The government began to think about solving the social, legal, and criminal problems that resulted from the genocide and that need solutions outside the box. Therefore, the FPR called for an international forum in Kigali in 1995, in which it directed an appeal to academic institutions around the world to think of appropriate solutions, strategies and policies to settle the thousands of issues yet unresolved between citizens due to the genocide.

To this end, the Rwandan institute submitted a large-scale proposal to make use of the Gacaca Courts in the application of justice and settlement of thousands of cases pending due to the genocide; the proposal was rejected at first, as the government considered that it is dangerous for the perpetrators and victims to sit on the lawn and pasture facing each other to discuss the crimes that occurred during the genocide operations. Instead, the government enacted a new law on genocide to be drawn by the officiary. The perpetrators were thus categorized into four groups. The legislator authorized commutation for the one who confess and asks for forgiveness for the crimes he or she committed.

With the new law coming into effect, the courts were flooded with a spate of cases that needed decades to decide on. This meant that the state of tension between citizens would drag on and echo down for generations to come, shattering the hope of Rwanda to turn a new page and fold back the painful past to bury the hatchet. The government began to think about new solutions. The Gacaca returned to impose itself on the Rwandan President's conversations with representatives of society at the end of 1998 until June of 1999. The dialogues ended with important facts, according to which the inhabitants participate themselves in running a proposed system of justice to punish criminals with the required speed, eliminate the culture of impunity and restore rehabilitation and integration of those who sought forgiveness and confess their crimes. Considering this, the Gacaca Courts came in again as a breath of fresh air, and a national committee was established to design a draft law for the Gacaca Courts, which was approved by the parliament in January of 2001.

Those entrusted and mandated with developing this law faced several questions: How will the Gacaca Courts be promoted to address criminal crimes? How can the impartiality of residents and natural judges be measured? Will the application of the Gacaca Courts provoke human rights organizations? Does the work of the Gacaca Courts contradict international law?

Administratively, Rwanda falls into four levels, the smallest one is the cell (village) or small district of a city, and the largest one is the province. The lawmakers placed the Gacaca Courts within each administrative level, and the members of the Gacaca Courts were chosen from the grassroots base, starting with the General Assembly of the Court at the village or small neighborhood level, which was

wing over state institutions after independence until the genocide.

6. The practice of arbitrary authoritarian action during the 1962-1973 period and the emergence of the Rwandan refugee crisis into neighboring countries.
7. Exercising weird authoritarian action during the 1973-1994 period.
8. The involvement of the Tutsi in the exercise of the dynamic conflictual action through the FPR.
9. The relief role of the United Nations not in tandem with its role in maintaining peace and security.
10. The international powers abandonment of their humanitarian and moral responsibilities towards the marginal countries of the world.

Despite all this, the FPR was able to organize its forces again, amid sympathy and support pooled from the neighboring countries, and thanks to the high level of awareness that dominated the young Rwandan refugees who demanded to join it. The campaign set the tone to curb the genocide and control the country. As such, the campaign notched up a resounding success, and the genocide came to an end after about 100 days when the FPR took over forming a government.

Gacaca Legacy: Integration of Common Sense and Institutional Structure

In the wake of the genocide, the FPR ascended to power, and most of its members belonged to the Tutsi community; despite being the victim of despicable suffering, this government made the authoritarian and progressive decision to stop retaliatory actions and restore the meaning of patriotism by clamping down on all forms of discrimination in society. It used the FPR as a way out for recovery and then development through a strategy of recognition, forgiveness, and reconciliation. The government knew that it was extremely difficult to transform this authoritarian strategic decision into policies and programs by imposing institutional rules on the Rwandan common sense in an unfavorable social and psychological context. However, summoning the spirit of Gacaca was an ingenious solution to the dilemma because it provided the integral link between the state's desire to stabilize conditions and the people's desire to live safely and lead a normal life.

The Gacaca Courts, or Green Grass Courts, were one of the mechanisms for achieving justice in traditional society; they were in the past competent to decide on civil issues, such as disputes that arise between families over grazing or agricultural lands, or easy fights between individuals. Sometimes they also redeemed disputes within the same family. All these cases were resolved through the Green Grass Courts, where the parties sat in the presence of trusted personalities from the people of the region, and the judgment issued was binding for all parties. It was a reconciliatory process which involved the rewarding the confessor of guilt with a commutation of the sentence. Major criminal cases such as theft, murder or the causing of permanent impairments were not within the jurisdiction of the Gacaca; they were decided by the king's deputies

the humanitarian crisis resulting from the civil war (1990-1993), providing humanitarian aid to the displaced Tutsis inside Rwanda and in neighboring countries.

However, the international community and international organizations were not responsible for the historic and social causes that led to the genocide. In the wake of the massacre, the international community offered the organizations working to aid the victims of the Rwandan genocide (UNHCR, the World Food Program, several NGOs and the Red Cross Authority) about $1.4 billion, while the European Union and the US government guaranteed 85% of the aid. We must stress the relief efforts made by the staff of the United Nations, the Red Cross Authority and NGOs, especially in protecting the survivors, providing an almost safe pathways and corridors of displacement, while being exposed to very difficult and dangerous situations.

One more necessary digression needs to be made here to discuss religious rules and the contradiction in the position of the Catholic Church guilty of weakening religious sentiments and of marginalizing religious rules in the equation of Rwandan social behavior. This caused the transformation of religion into a mere formal and sometimes deceptive façade, due to what Eliza Loft calls a shift across behavioral boundaries. This was highlighted during the one hundred days disaster, when churchmen abandoned their religious, moral, and humanitarian role to get involved in murder gangs. This is while Muslims, albeit few in Rwanda, always had an unflinching position of rejection of genocide all the way through the disaster.

Perhaps, the reader is aware that many different media outlets were keen to set the position of the Church vis-à-vis that of the Muslims. Such comparisons were promoted as a victory for Islam. Pithily, true Christianity and true Islam do not accept racial discrimination, and premeditated murder is not permissible on any ground. A church that relinquished its role before and during the massacres is one that was founded on hateful racism and not on true Christianity. Therefore, it was not surprising that the Vatican offered an official apology to the President of Rwanda in March 2017 for the sins and errors of the Catholic Church, represented by the priests and nuns involved in the genocide.

The reasons that contributed to the disaster can be summarized as follows:

1. The institutionalization of ethnic discrimination in the reign of King Kigeli IV, and the creation of a tripartite political identity.
2. The Germans entrenched a divide-and-rule strategy and rely on the Tutsi minority.
3. The Catholic Church justification of the Hamitic hypothesis, and the extension of the ecclesiastical influence in the Rwandan culture through their control over education.
4. The Belgians deepened and widened the gap of ethnic discrimination, and the growth of feelings of hatred between the Rwandan groups, due to the social stigma associated with the delineation and demarcation of ethnic borders through ID cards.
5. The control of the Hutus far-right

Tutsis and many moderate Hutus who refused to participate in these operations. Within a hundred days, 800.000 people were killed, and more than 3.000.000 citizens were displaced inside Rwanda and in the immediate neighboring countries.

The issue was not implicit or covert because managing a genocide with such brutality and magnitude requires cold-blooded, public, and premeditated strategies. Most studies indicate that the genocide in Rwanda could have been avoided or at least resolved at an early stage of inception. Such studies are based on the fact that the United Nations, supported by associated resources and capabilities, was already informed and present on the ground, but it needed the support of UN peacekeepers, to expand its humanitarian and military activities. Unfortunately, however, it was no longer functionally feasible due to the poor political will of both the General Secretariat and the Security Council.

In the large research project, he directed with the support of several European institutions for the International Organization for Human Rights, Alison Des Forges argues that:

> **"Policymakers in France, Belgium, and the United States and at the United Nations all knew of the preparations for massive slaughter and failed to take the steps needed to prevent it."**

The international community has refrained from (1) recognizing that what is happening is genocide, abandoning early intervention that requires only a small military force in order to deter fanatics and stop the genocide; (2) the international community did not assume its responsibility to carry out the political and moral condemnation and expose and lay bare those involved in the genocide; (3) the international community refrained from merely threatening to block international aid or impose economic sanctions on the Rwandan government; (4) the international community left the Rwandan radio station to work around the clock and play a major role in informing the killing gangs about the whereabouts of the victims and how to reach them inside and outside the capital.

The Security Council could have intervened in Rwanda from 1990 until 1993, under Chapter VI to settle disputes, and it could have intervened under Article (42) of Chapter VII to stop the genocide in 1994. The Security Council's threshold of significance was mainly determined by the marginal importance of Rwanda to all the Permanent Five except France.

No one wanted to assume responsibility, and the international will had disappeared after the great powers imposed on the Security Council and the United Nations General Secretariat ignorance and silence in difficult moments, which are rightly considered as Mats Berdal describes it, "the darkest hour in the history of the United Nations at all."

The victims were left to their own destinies, giving the Hutu gangs backed by the Rwandan government the opportunity to run the genocide without the least resistance domestically or globally. Of course, international relief organizations were almost brought to entire paralysis because of this lethargy. Despite this, they made themselves available on the ground and intervened in

Habyarimana established weird structural rules that could not be defended or justified. He categorically refused to allow the return of refugees, reinstated ID cards, and reduced the enrollment rate of the Tutsi children at different levels of education. He forbids members of the army to marry a Tutsi. Throughout the years of his rule, there was not a single mayor from the Tutsi, and there was only one Tutsi minister in the government during his rule, and two Tutsi members of parliament out of 70, and the number of refugees during his reign doubled to more than 500 thousand. All this along with other irrational rules. It can be concluded that the state of Rwanda after independence established a state of mistrust among all, and a ubiquitous loss of hope, while the utterance "homeland" remained locked and marginalized.

On the other hand, several clandestine movements formed against the rule of the Hutus. Each movement had a secret presence at home, and a public presence in refugee camps abroad. Given the fact that the Tutsi Habitus had experience in organizing, managing, and leading, it was easy for them to unify these movements under one name, the FPR in 1987, an organization that became responsible for dynamic, integrative and conflictual actions. The FPR first took the initiative to call for integration between the movement and the Rwandan government proposing power sharing and the return of refugees. When rejected by the government, the FPR re-carried out the dynamic conflictual action and the civil war broke out, dragging on for a three-year period. It came to an end with the conclusion of the Arusha Peace Agreement, dated August 4 of 1993, approved regionally and internationally, a comprehensive agreement result of protracted negotiations between 1992 and 1993. The deliberations ended with an agreement aimed at solving all the problems causing conflict, especially the formation of the armed forces, the distribution of positions in the executive authority, the share of each party in the legislative council and the return of refugees. One of the results of the said agreement was the return of more than 600,000 citizens, including internally displaced persons and refugees flooding back from neighboring countries, while more than 350,000 refugees remained stranded.

International Community and Disaster of the Hundred Days

It had not been long when the threatening clouds of the imminent hurricane began to loom large on the horizon, as it became clearer that the government was forced under international pressure to sign the agreement. The far-right wing movement within the Hutu elite rejected it and instead sought to revoke it. Locked in such uncertainty, plotting for a full-scale war of annihilation was underway against the Tutsis. It was natural for the extremists to think about causing a huge event for the massacre to unfold. On April 6, while the presidential plane carrying the Presidents of Rwanda and Burundi was landing, it was targeted by a missile on the landing strip at Kigali Airport claiming the lives of the two presidents. The incident sparked a systematic, brutal, and ruthless killing operations in the capital which targeted

The Catholic Church announced its public support for the Hutus in 1961. As such, it became the state church following the independence and the drawing of borders. This contradictory position *per se* coming came into play in less than half a century of ambiguities related to spiritual rules. As the researcher revealed above in the previous sections the stand of the church shows the fragility of Rwandan religiosity during the colonial period and after independence.

Violence against the Tutsis did not stop after gaining national independence. Grégoire Kayibanda, former President of Rwanda, aided by his demagogic heated rhetoric fueled the situation, describing the Tutsis as harmful insects. This uneasiness brought about an increased demand for displacement and forced migration; an exodus of more than 300,000 Tutsis flooded into Uganda and Tanzania. When President Juvénal Habyarimana took power in 1973, he returned to the adoption of colonial racial policies and took many controversial decisions.

On the other hand, the Rwanda Patriotic Front (FPR) was established in 1987. It demanded the return of the Tutsi refugees back home and the sharing of power with the Hutus. In response, the Rwandan military front launched a military campaign on northern Rwanda in early October of 1990. A civil war machine raged on between the two groups for a three-year period, during which further bloodshed was despicably perpetrated, and more people were forcibly displaced, until the international community was able to oblige the two parties to conclude a reconciliation agreement in August 1993.

Going back to the analysis of this important period in the Rwandan crisis, following independence, statesmen were overwhelmed by a feeling of revenge against the Tutsis, a situation we will bring under discussion vis-à-vis the situation of statesmen in the wake of the massacre. Equally important, the 1962-1973 period saw the prevalence of the practice of arbitrary authoritarianism. Following independence, the president of the state continued to reproduce the arbitrary exercise of power based on exploitation and the redistribution of power, wealth, and status in favor of the Hutu community, instead of being preoccupied with security, peace for all and comprehensive development. More so, a deep cultural crisis within the moderate Hutus who reject extremism and arbitrariness also became evident. When Juvénal Habyarimana took power in 1973, the change became associated with weird authoritarian actions, and this pattern became extremely dangerous for the communities. It is remarkable that the provisions of the CRT are almost completely applicable to the Rwandan situation in that period.

> **"Weird authoritarian agencies, relating to the strange ruler imposing confusing structural rules whose benefit cannot be proven, may come to existence, and thus the members of the society arbitrarily submit to them. The penalty code of these rules is most often based on a great deal of abusiveness and irrationalism. (…) Historical evidence indicates that this kind of rules collapse with the leave of the ruler for any reason, leaving behind complete chaos in the entire society."**

king and his elite of Tutsis and colonizers wielded to legitimate and justify violence. Such power stripped the Hutus of their will, leaving them only with a repressed and silent enmity ready to explode once any racial tension arose. According to the CRT, if the channels of change are blocked by the collective action of the movement, hope remains pinned on an exceptional charismatic or authoritarian action that changes the structural rules in a comprehensive manner. Was it possible for the Belgian colonist to assume this role?

Rwanda and Belgian Colonialism

Belgian colonialism was a throwback from the German one, and relations between the two groups did not improve; rather they increased in complexity, as the Belgians relied on the Tutsi elite to assume modern administrative positions, and in return, the colonialist Belgians prevented the Hutus and the Twa groups from enrolling their children in modern schools. To put this policy into action, Belgian colonialism created an identity card for each of the three groups. A racist, bureaucratic procedure based on western supremacy, which requires a set of physical examinations and measurements (head shape, nose, eyes, skin color, height, etc.) to determine the belonging to a specific race. The king used to appoint a chairman for each ethnic group, and this political tradition prevented matters from getting tense between the three groups over the years. Belgium was happy to appoint one chairman from the Tutsi to manage the affairs of the three groups. It can be concluded that the Belgian colonialism until the mid-1950s followed the same racist policy of the past adding more tension through the identity card. This created a social stigma and instilled deep feelings of inferiority and alienation reflected by the Hutu and the Twa, fueling more hatred and seething yet suppressed anger towards the Tutsi.

Hutus in Power: Wield of Power and Seal of Hate

A sudden reversal happened to Belgian politics from the mid-1950s in the hope to prolong their staying in the region. As a reaction to the liberation movements that swept through the world, Belgium allowed the establishment of a political party for the Hutu liberation movement. For the first time, the Hutu felt they were in power within the Rwandan society. From within this new political party the far-right wing came into existence, and it was not long before the Hutu extremists dominated this party. The same Hamitic myth that justifies the western supremacism was used, albeit the other way around.

The Hutus recognized that the Tutsis were descended from the Hamitic race coming from North Africa, which means that they did not belong to Rwanda and they have to go back from where they first came from. Before Belgium left Rwanda, violent incidents took place in which thousands of Tutsis were killed, thousands of refugees were displaced to neighboring countries and the first elections were held by the Hutus. The national borders of the Rwandan state were drawn by separating it from Burundi in preparation for the declaration of its independence in 1962.

colonizers advanced an ideology that displayed their unique qualities of ruling strategies. They supported the exclusion of Hutus from opportunities and power. According to the missionaries, evangelism was to be directed above all at the Tutsis only. (…) Their teachings insisted on identifying distinct categories of the population in racial terms."

During the colonial era, the Catholic Church allied with the German and Belgian authorities to edge out the Hutus from administrative positions. Even within the church, evangelization or religious preaching had to be carried out by Tutsi men. This view was reflected in the education system controlled by the Church. The teaching staff insistently provided knowledge content steeped in a racial categorization of the population.

Before further exploring the role of the Belgian colonialism, the researcher must walk the reader through an in-depth analysis. It is known that King Kigeli IV contributed to the establishment of a tripartite political identity that divided the Rwandans into different ethnic elements. Therefore, there are three variables that sparked tension and racial conflict:

1. The consecration of the Germans to the local Tutsi authority, and the retention of King Kigeli IV in power, alongside his ruling elite.
2. The launch of the Catholic Christian advocacy, inculcated with the colonial supremacist view, which means the establishment of new, racist religious rules, justifying the king's policy, and a blessing for the German colonial policy. As Gerard Van't Spijker puts it more clearly, the Church abandoned one of its religious constants, which is the unity of people, hence succumbed to the Hamitic racial hypothesis. The problem is that religious rules are supposed to inspire moral commitment to ideals, and when these rules are biased, moral commitment are at stake. This explains the brutal scenes of mass killings in 1994 and beyond, whether such mass killings were perpetrated by the Hutus or Tutsis, as both had no true religious rules. Taken together, everyone practiced a distorted religion.
3. The tension increased because the establishment of the structure of modern education under the supervision of missionary societies took the same discriminatory character, which meant the instilling and nurturing of new cultural norms racist in character.

Just consider here how much social pressure the Hutu and Twa groups were subjected to. The vital political and economic rules that the king and the German commissioner control were notoriously unjust and not equal; while, the new religious rules were justified and blessed, and the cultural rules present within schools, artistic and literary products and the media promote hierarchical values with Tutsis at the top of the hierarchy, followed by Hutus and Twas. In this reality a change of the situation in agreement with the symbiotic dynamic action as well as with the conflictual dynamic action previously referred to is very difficult, because of the power the

lized achievement realized in Africa was due to the advent of protectors coming from Europe across North Africa. The Germans, influenced by the theory of the superiority of the Germanic race, emerged and developed believing that the Aryan race was a superior one with the and that for this reason had the right to rule the world. The Germans categorized peoples and groups according to how close or distant each one was from the absolute Aryan physical and moral ideal. Impervious to any considerations, the Germans, accordingly, categorized the three Rwandan groups in a glaringly discriminatory hierarchical fashion. Professor Aimable Twagilimana remarks that "the Tutsi were described as tall (also with sharp nose and light skin), intelligent, shrewd, proud, reserved, arrogant, and powerful, among other characteristics, and definitely born to rule of the short (with wide nose and dark skin), noisy, subservient, and fearful Hutu. As for the marginal Twa, they were compared to apes in the forests because of their small size and their clownish manners."

"In Rwanda, the Germans started and maintained the pre-colonial Tutsi dominance over Hutus as part of the divide and rule strategy."

However, the Germans did not directly interfere in the management of local communities; instead, they allowed the king and clan sheikhs to rule them according to their own customs and traditions. Surprisingly enough, this was another independent variable that impacted Rwandan social equation following German colonialism; it has played a vital role in the future of social life there, hence replacing the Christian religious rules with pagan traditional ones.

At the beginning of the last century, the Catholic Christian Missionaries Association initiated missionary work across Rwanda, focusing on the Tutsi community first; the Germans provided them with the necessary capabilities, considering that the expansion of Christianity in Rwanda is a catalyst and an important factor in the management of this colony. The Protestant Church entered Rwanda later, simultaneously with World War I. In this way, the Protestant evangelization began after the war came to an end, which is a fact that offers a justification for the low percentage of Protestants all over Rwanda. Christianity remarkably yet rapidly expanded instead of the traditional African religions. This expansion was aided by the traditional clan rules, which dictated that once a given missionary successfully converted the tribal sheikh to Christianity, he ensured the faith of the clan in its entirety. In the attempt to analyze again the ethnic variable, it is important to ask ourselves this question: Did the new religious rules contribute to easing tension and mitigating the complex conflict between the Rwandan groups, most of whose members had converted to Christianity?

The clergymen practiced their missionary work, based on western arrogance and the Hamitic myth; the Tutsis were created to be masters, and the Hutus were created to be slaves, as revealed by Jean d'Amour Banyanga and Kaj Björkqqvist:

> **"During the colonial period, the Catholic Church worked hand in hand with the German and Belgian authorities, (…) to justify the maintaining of Tutsi domination, missionaries and**

relationships with the institutional structure. They are the mirth creators and the utilitarian beneficiaries of the new management system; while the traditional construction of the Hutu is linked to conflictual relations with the institutional support; they are the oppressed and exploited majority. Given the vulnerability and the lack of resourcefulness of the Twa, their traditional social support was associated with symbiotic and interdependent relations that well coexisted with the royal institutional support.

The overwhelming dominance of the Tutsi over this centralized system complicated things further because they are the minority. Against a backdrop of this exploitative situation, the Hutus feels it much greater than the Twa does for a simple reason: they have a decisive change factor, which is the population one, a critically strong factor that makes change possible and legitimate. The CRT makes a premise that the symbiotic or conflictual dynamic action can arise once an increase in the severity of racial discrimination is alarmingly clear.

Dynamic action becomes symbiotic if the royal power has political resilience that accommodates protest and enters negotiations to amend the rules of the new system. However, history tells that power is rarely resilient, galvanizing the Hutu accordingly to think of a possible transformation into a dynamic conflictual action, which is predominantly enshrouded in secrecy. Driven by the domino effect, the Hutu becomes part of the dark tunnel, often using violence and terrorism to change these rules and engaging in a direct clash with authority. However, the historical development movement did not take a natural path, but it was influenced by German and then Belgian colonialism.

Several studies reveal that this version of the situation unravels and draws attention to the fact that the division of Rwanda into the Hutu and the Tutsi is not the result of a concoction or machinations hatched either by the Germans or the Belgians. However, it is more complicated than this; it is steeped in the structure of the common sense of oral traditions. As the researcher further explained, these traditional relations turned into a three-fold political identity, following the application of the centralized system rules. However, the German and Belgian colonialists were involved in deepening the gap between the two groups. How?

Rwanda and German Colonialism

In 1885, the German Empire annexed Tanzania, Rwanda, and Burundi in one colony, known as Deutsch-Ostafrika. Rwanda remained under the German occupation until the end of World War I when the region was broken up and divided between Belgium and Britain after Germany lost the war. Rwanda was ceded by Britain to Belgium and remained a Belgian colony from 1917 to 1962.

Triggered by the then prevailing western arrogance and superciliousness aided and abetted by theories, philosophies, and ideological, artistic, and literary movements, the German colonialist adopted the Hamitic hypothesis. This provided for a suzerainty vis-à-vis protectorate, hammering the idea that Europeans are different from other human beings in general, because any civi-

Explanation of Evolution of Ethnic Crisis in Rwanda

The researcher argues that the rules that governed the social relations between the three groups before the implementation of the centralized system in 1870 were in a state of flux. They were either expanding or changing automatically because a variable, especially a sudden or unusual one which makes social practice cluttered and flummoxed. In these cases, a variable is responsible for pushing people, through exemplary actions, toward the achievement of all their purposes in social life. In this case, people responded to this independent variable; after a short period of time, these typical actions are transformed into stable rules that help everyone adapt to the change coming into play. This automatic development of the rules is the corollary of the whole group choice; with this in mind, affiliated individuals accept these rules and get used to act and interacting according to them passes them on through an automatic social upbringing from one generation to another. Governed by how vital and important the rule is across community, people come to agree on a moral-and-physical penalty system (compliant rewarded and violator penalized).

Regulated by such a milieu, the Hutu group has settled on traditional social rules, formed by a historical social experience, that accepts the issue of social progression and the disparity of power between individuals, whereby an individual sees this disparity as natural. An individual is not deemed vulnerable or marginalized because he is a Hutu; rather, an individual is so reduced to such a status because of the lack of wealth or power. Once an individual becomes in possession of such contributory factors, it is possible and achievable to climb the social ladder. Some individuals can, for example, change one profession for another, or combine agriculture and herding, confirming one's upward mobility all the way up into the social hierarchy by marrying a Tutsi, etc. to put it in a nutshell, no modicum of collective sense of injustice, grievance, inequality, and discrimination has sneaked into community.

According to the CRT, a different mechanism of social change mechanisms was introduced to the Rwandan society, following the application of the centralized semi-feudalism; these mechanisms produced change through authoritarian action, including progressive authoritarian actions and other arbitrary and exploitative ones, including eccentric authoritarianism. The new centralized system falls within the arbitrary actions of the authority because it is based on the rules lacking justice and equality between Hutus, Tutsi and Twa, hence creating political borders between the three groups that were not perceived before. Combined, the freedom of individuals has become shackled and restricted by ethnicity; the rules of the centralized system brought about the division of the Rwandan common-sense support into three sub-structures, which have different relationships with the institutional structure of the kingdom. The traditional construction, alternatively known as common sense, of the Tutsi is yoked together with complementary

bring Hutu farmers to work in forced labor (corvée unfree labor), public service projects and on the farms of the king, his family, and his entourage. The problem with the then new system was that it applied only to farmers, and shepherds remained the beneficiary elite of the new system. The downside of such discrimination and apartheid was that this was the first exploitative sectarian division that Rwanda has ever experienced. Since then, a new change in the rules regulating and organizing social relations came into play; the word Hutu and Tutsi assumed different political connotations and implications. How then did they come to develop and assume such different sub-identities even though they speak the same language, have the same cultural heritage, and have almost the same religion?

CRT-Based Social Change Mechanisms

Before attempting to provide an answer to the previous question, we refer the reader to Figure No. (1). From there are three basic mechanisms of social change; namely: the power of collective action, the power of authoritarian action and the power of exceptional action. As such, each power develops its methods for the formation of new rules. The self-generated rules are established and arise from the repetition of interactive collective actions as a response to one or more factors of change and are the outcome of a socio-historical experience; if we look at their formation more closely, it is evident that they take shape slowly. Driven by the collective action, a change mechanism comes into play through a social, political, cultural, religious, and ethnic or otherwise expressed movement, which seeks to amend and expand the existing rules. As for the rules that arise due to the material power of authoritarian action, they are ready-made rules imposed by a person of authority on society, while the rules that arise due to the power of the exceptional action are desirable and acceptable to the community members.

Figure No. (1) CRT-Based Social Change Mechanisms

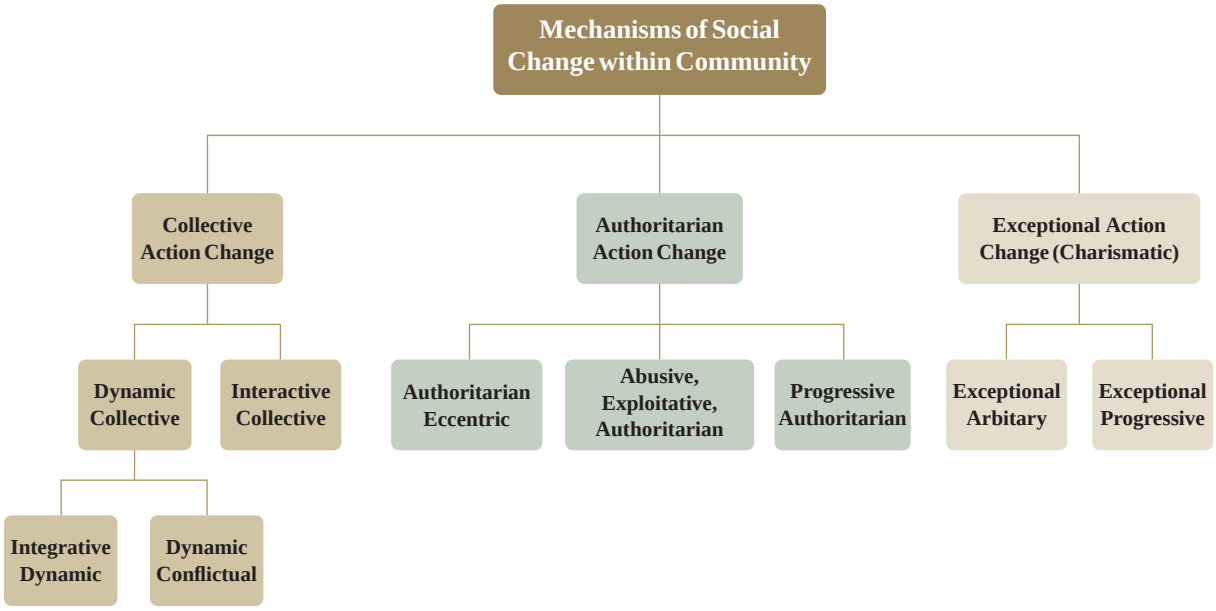

religions, make up 2.6%,[4] and the rest is neither religious nor classified.

Its socio-political structure remained tribal akin to the rest of the regions in Africa until the fifteenth century, during which the Great Lakes Region witnessed the emergence of small kingdoms, including the Kingdom of Rwanda, all ruled successively by the kings of the Tutsi group, until this kingdom reached the peak of its expansion during the reign of King Kigeli IV, who ruled Rwanda between 1853 and 1895, the last ten years under German occupation. In the wake of the defeat suffered by the Germans in World War I, Rwanda became a Belgian colony in 1917; by the end of 1961, the monarchy was abolished, and the Republic of Rwanda was officially declared under the rule of the Hutu gaining independence in 1962.

Numerous studies claim that the Hutus, Tutsis, and Twas belong to the same ethnic group: "For centuries they have shared the same language, which is Kinyarwanda; they have a common history, one cultural heritage and a large number of Rwandans are descendants of a mixed Hutu-Tutsi marriage." The genetic differences that are now visible and present between the three groups due to the prevalence of endogamy between the Tutsis in the last few decades, albeit ethnic differences remain unclear.

While other studies argue that the Hutus and the Tutsis rather belong to two different elements; however, the historical fact in all cases proves, according to Mamdani, "that they did not live separately at any time," and that the real differences between the Hutus and the Tutsis are due to socio-economic foundations […] even the Rwandan myth identifies such a distinctly defining basis for each group: Tutsis are cow herders, Hutus plow the farms, and Twas do hunting and pottery-making."

This last opinion has a scientific justification; it is known that each profession well reflects a vision of how the world is, dynamics of social relations and interactions. In other words, each profession brings along a measure of wealth and power for those who take it up as a source of living that allow them to enjoy a certain social status. In the context of the equatorial climate, due to the flat terrain and the location of Rwanda in the African Great Lakes Region, the vegetation on the Rwandan land becomes dense throughout the year, and agriculture does not need extraordinary efforts. Another positive note is that Rwanda suffers no scarcity of agricultural crops. Again, we find that raising livestock can generate greater wealth; therefore, the Tutsis were the wealthiest, even in terms of physical fitness, mobility, maneuverability. All this made them more belligerent. All such physical characteristics of stamina are typical of the Rwandan shepherds, not their peer farmers. The Tutsi community, based on the history of their profession and economic activity, accumulated wealth that was translated into political power, hegemony, and dominance.

In 1870, a new centralized state administration system was put in place. It was called Uburetwa, and it resembled the semi-feudalism of Muhammad Ali in Egypt. Land was distributed to the local vassals of the Tutsi community who became in charge, by feudal authority, of collecting taxes and

recovery and development to pay off and gain prominence. In a similar vein, the researcher also provides an application of the theory to the understanding of the impact of authoritarian and charismatic actions in triggering this historic crisis as well as their impact on ending and recovering from the same crisis.

Methodologically, the study adopts the interpretive analytical research method; it applies the aforementioned theory to understand and interpret the findings of researchers and those concerned in relevant publications, whether on the Rwandan national level or in refereed and peer-reviewed scientific journals, or documented testimonies about the disaster, especially those provided by international actors present on the Rwandan soil during the genocide, as well as closely related international reports.

The study is divided into six sections: Section One addresses the evolution of the ethnic crisis in Rwanda before and during the German and Belgian colonialism; Section Two discusses the development of the post-independence crisis during the Hutu period; Section Three addresses the disaster of genocide and the position of the international community; Section Four focuses on the Gacaca Courts and the role they played in realizing reconciliation; Section Five deals with the elements that contributed to the success of Rwanda's recovery and development; and Section Six provides an analysis and interpretation of the stages of reconciliation, recovery and development and suggests an explanation for the real achievements that saw the light of day after 2000.

Evolution of Rwanda Ethnic Crisis

Couched in a pithy yet well-turned conclusion, Canadian General Roméo Dallaire, Commander of the United Nations Assistance Mission for Rwanda (UNAMIR) 1993-1994, provides and corroborates his testimony on genocide through his final statement:

> **"To properly mourn the dead and respect the potential of the living, we need accountability, not blame. We need to eliminate from this earth the impunity with which the genocidaires were able to act, and re-emphasize the principle of justice for all, so that no one for even a moment will make the ethical and moral mistake of ranking some humans as more human than others, a mistake that the international community endorsed by its indifference in 1994."**

How did the ethnic discrimination crisis rise to the surface and exacerbate in Rwanda?

Social Position and Hierarchy

Geographically, Rwanda is in eastern Africa in the equatorial region known as the Great Lakes Region. It is a landlocked country of 26,338,000 km^2. Rwanda borders with Tanzania to the east, Uganda to the north, Congo to the west, and Burundi to the south. Characteristically, Rwanda has a climate and terrain suitable for agriculture. Ethnically, Rwanda is home to three groups: the Hutu, which makes up 84% of the total population; the Tutsi accounts for about 15% of the total population; the Twa group does not exceed 1% of the total population. Christianity spread in Rwanda during the colonial era; 90% of the population embrace it (mostly Catholics), Islam comes second with about 4.7%, then traditional African

ulating questions it raises. The current study has therefore adopted most of these questions about genocide in its effort to analyze how to prevent and recover from it and reintegrate the conflicting groups into one single national entity.

Significance

This study is important for two-fold reasons: first, it provides epistemological support, as most studies are closely related, by focusing on the application side of mechanisms and strategies adopted after the genocide. To do so, it was necessary to consult policy papers or evaluation studies of projects and programs run by the Rwandan government as well as those implemented by international governmental and non-governmental organizations. This necessitated further attention to be paid to interpretative studies, allowing the development of closely related theoretical models. Second, it provides a practical springboard or a milestone. This is because the review based on the analysis and interpretation of the events of the Rwandan experience provides national decision-makers and all stakeholders involved in relief programs and humanitarian work around the world with epistemological tools to better understand the areas under threat in multi-ethnic societies. This will further help them to predict and anticipate crises and disasters.

Methodology and Objectives

The researcher aims at providing a new theoretical vision for the reader to better understand and explain the origin of the Rwandan crisis. It also aims at explaining the trajectory of Rwanda's development and the reasons for recovery, using the Conflicted Rules Theory (CRT), developed, and published by Ahmad Musa Badawi in 2018. It is a new theory suggesting a direct relationship between action and construction. The most important theorists of this trend are sociologists Pierre Bourdieu and Anthony Giddens. The theory posits that revealing the processes of social change requires an accurate measurement of the material and immaterial factors of change,[2] and an understanding of the dialectical relationship that connects the social structures that make up the five social worlds: small, local, national, regional, and global in the context of a continued analysis of the historical experience that the society under discussion is going through. The theory also identifies seven mechanisms for change by revealing the role of collective actions, authoritarian actions, and exceptional charismatic actions in modifying, expanding, or changing structural and constructional rules. This study is a test for the first and second hypotheses of the theory.[3]

The researcher believes that the theory provides a premise for concepts and relationships useful to understand the mechanisms of transformation Rwanda has displayed. This theory also explains when and how the common sense of the Rwandan groups was linked with the official institutional support by conflict relations that ushered in civil wars, forced displacement and genocide, as well as when, how and why was the support of common sense associated with this institutional structure through integral relationships that helped

Previous Studies

Despite the large number of studies concerned with the Rwandan society before, during and after the genocide, what is noticeable is the dearth and paucity of theoretical and explanatory studies. The researcher considerably benefited from two studies:

The first study is Toward a Dynamic theory of Action at the Micro Level of Genocide: Killing, Desistance, and Saving in 1994 Rwanda by Aliza Luft. Luft argues that murder behavior fueled by ethnic identity is difficult to explain according to sociological theories that tend to consistently pre-group perpetrators in situations direct confrontation into perpetrators, victims, sympathizers, and bystanders. Applying qualitative interview to 31 cases of witnesses of extermination, Luft's study concluded that one individual can switch from killing to desistance and saving and vice versa, and from neutrality to collusion and vice versa. This said, the genocidal behavior does not follow a traditional homogenizing pattern as closely related sociological theories seem to put into practice. It cannot be explained through social psychology and perceptual psychology; instead, Luft argues for the necessity of putting into action the concept of behavioral boundary crossing, which explains how a genocidal norm does not follow suit vis-à-vis other expected scenarios. This study is important in understanding and explaining what happened at the micro-sociological level, and this theoretical model can be used to better relate what is happening at the macro level state. For instance, some priests and nuns, especially Catholics, have introduced a cross-border behavioral practice as they have succumbed to hatred and violence by participating in the genocide by taking part in the violence in complicity with murder gangs. The recognition of their crimes which disfigured the Catholic church sparked the Vatican's apology in 2017.

The second study is, Can Genocide Be Prevented? Some Theoretical Considerations (2003), by Thomas Cushman. Drawing on sociology and epistemology, the researcher argues that studies of genocide for more than half a century have now become in a dire need to develop interdisciplinary theoretical models[(1)] focusing on the creation of models for the prevention of genocides. Cushman suggests that the cognitive support regarding the phenomena causing genocide must be related to this theoretical dimension, whether at the analytical or interpretive level, or at the deductive level of theoretical models built on day-to-day reality. Cushman poses several questions left unanswered to further encourage researchers to develop theoretical ideas and come up with new models to better understand the nature of social life, such as "How can evil be eliminated? What are the limits of our understanding of the things we want to fight off? How to address and approach such a complex piece of research, such as genocide studies? How can our knowledge be transformed into effective policies, programs, and recommendations to make people's lives more successful and conflict-free? Cushman's study is productive from a critical point of view thanks to the mooted ideas and stim-

The Legacy of Gacaca

Understanding Genius of Forgiveness, Recovery, and Development in Rwandan Society

Dr. Ahmad Mousa Badawi **Egypt**

Introduction:

No people can bear the humanitarian disasters that the Rwandans sustained, following the ethnic conflict, recognized as genocide, that escalated on April 7, 1994, for one hundred days marked with sheer brutality. With the war machine in full swing and held at gunpoint, more than eight hundred thousand citizens were killed by hand weapons in a cold-blooded fashion, while displacing more than three million people both at home and abroad. From a psychological point of view, the agonizingly, painful and continued mental pressure troubling the survivors of the genocide, which usually still drags on and echo downs for generations yet to come, could generate sufficient retaliatory vehemence to keep the ethnic conflict burning relentlessly. This is also since the retentive memory of a given people is fatigued and overloaded with such a glaringly terrifying experience. However, nothing akin to such scenario has ever happened in this specific case. On the contrary, the Rwandan society has prodigiously evinced and engaged in mechanism of reconciliations and reforms aimed at recovery and development. These operated a miraculous transformation when translated into psychological, social, economic, political, and humanitarian measurements.

Drawing on this paradox, the Rwandan case provides a rich material to further analyze and study disasters and crises. Equally important are the ability of the Rwandans to initiate a comprehensive reconciliation process through the old traditional civil courts called Courts Gacaca (Green Grass Courts), their serious engagement in the implementation of activities associated with recovery and development programs supported by a remarkable international cooperation for the social resettlement and integration of refugees. The Rwandans also worked on the elimination poverty by enriching the cultural heritage of the population eliminating in this way the differences between the groups that make up the Rwandan societal fabric (Tutsi, Hutu and Twa). This overview stimulates researchers to raise two valid questions: Why and how did this qualitative rupture occur with the recent and distant past?

Abstract

The dramatic genocide that plagued Rwanda back in 1994 is a tragically known. It constituted a despicable unprecedent event which claimed hundreds of thousands of lives, and displaced millions. Albeit in grief and bereaved, the Rwandans weathered and overcame this tragedy by creating a unique model for achieving peace, security, reconciliation, and development. Par excellence, the Rwandan experience is of great importance for the analysis and study of disasters and crises. The lessons learnt from the Rwandan experience can provide all the people concerned ample opportunity to better anticipate and forecast possible scenarios and prevent such disasters from repeating themselves in the future.

It is interesting to note that relevant studies focus on a descriptive approach. It is also important to stress that most applied studies seminal to policy-making approval as well as post-assessment studies on relief and development aid programs do not pay attention to the theoretical and interpretive dimension that unravel the ambiguities in which a disaster was shrouded before, during and after it has come true. Therefore, this study seeks to analyze and explain the root causes of the Rwanda's disaster and the causes that contributed to the current degree of recovery and development that Rwanda has achieved so far. To achieve this goal, the researcher will use the Conflicted Rules Theory (CRT) that was published in April of 2018 in the Nile Valley Journal, Cairo University.

The study revealed that ethnic conflict was triggered by the Tutsi elite group before the colonial era, gaining more impetus and intensity along the years. Against a backdrop of the then unrest, modern religious and cultural norms failed to play a vital role in mitigating such rampant conflicts as they were biased in favor of the Tutsi group. Following Rwanda's independence, the roles changed in favor of the Hutu group which gained more power, while the Tutsi group was subjected to discrimination until this disaster unfolded. A new pattern of social transformation was emerged, forming a real break from the past, due to the association of common sense with the wise authoritarian action through integrated relationships supported by the positive effect of a charismatic leadership.

Keywords: Genocide, Racial Discrimination, Gacaca Courts, Reconciliation

1

The Legacy of Gacaca

Understanding Genius of Forgiveness, Recovery and Development in Rwandan Society

Dr. Ahmad Mousa Badawi - Egypt
Sociologist and Member of the Supreme Council of Culture

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

Editorial Board

Prof. Saleh Hamad Al-Suhaibani	Former Secretary General of the Arab Red Crescent and Red Cross Organization
Prof. Mukesh Kapila, CBE	Professor of Global Health and Humanitarian Affairs, Manchester University
Prof. Ghada Abdurrahman Al-Turif	Professor of Sociology at Princess Nourah Bint Abdul Rahman University
Prof. Mitchell Belfer	Founder and President of the Europe-Gulf Information Center
Prof. Musaed Rashed Al-Enezi	Director of the Legal Dept., Kuwait Red Crescent Society International Law Mandated Professor, Kuwait University
Eng. Makki Hamid	Planning and Development Affairs Advisor and Director of Information and Research Department. King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre

Deposit Number in King Fahd National Library
1675/1441 Dated 4/2/1441
ISBN 8398 - 1658

Publisher

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

Director General
Dr. Habbas Raja Al-Harbi

Editorial Director
Muhannad Ahmad Al-Saho

Editor
Dr. Maria Rita Corticelli

Editorial Secretary
Rakan Al-Ahmed

Head of Design Department
Yanal Isaac

Design
Subhan Ghani

Translation
Samira Badgaish, Jeff Eamon and Mohammed Al-Daqs

Telephone: (+966) 114555504 Ext: 401
Email: Journal@ksrelief.org

Publication Guidelines

When submitting research for publication, the following shall be observed:

1) The research shall meet the scope of the journal.
2) The research shall not be previously published or submitted to any other party for publication.
3) An abstract of maximum (250) words, including keywords, shall be submitted.
4) The research shall be of minimum (4000) words and maximum (7000) words.
5) The best practice shall be of minimum (1500) words and maximum (3500) words.
6) All endnotes shall be listed at the end of the research; not at the end of each page.
7) All references shall be listed following the (APA) style, sixth edition; with their bibliographic database at the end of the research.
8) If illustrations are attached, they shall be of high resolution.
9) The research shall be submitted in a (Word file) format, with the researcher's CV.
10) All research papers shall be submitted to Journal@ksrelief.org

Facts and opinions in articles published on *The International Journal of Humanitarian Studies* are solely the personal opinions of respective authors. Authors are responsible for all contents in their article(s) including accuracy of the facts, statements, citing resources, and so on.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

The International Journal of Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center | Issue (4) May 2021 | Ramadan 1442

Supervisor General

His Excellency Dr. Abdullah Bin Abdulaziz Al-Rabeeah

Counselor at the Royal Court and Supervisor General of the King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

Editor In-Chief

Dr. Aqeel Bin Jamaan Al-Ghamdi

Assistant Supervisor General of King Salman Humanitarian Aid and Relief Center for Planning and Development Affairs

Contents

The Legacy of Gacaca Understanding Genius of Forgiveness, Recovery, and Development in Rwandan Society	Dr. Ahmad Mousa Badawi	3
Disasters Concepts, Challenges, and Solutions	Dr. Saleh Bin Hamad Al-Tuwaijri	31
Displaced Women in Iraq Reality Challenges and Hoped-for-Policies	Mr. Bakr Khader Jassem Sharqi	53
Illegal Immigration and Refuge to Europe During Covid-19 A Sociological Review of Humanitarian Relief Efforts	Prof. Aisha Al-Tayeb	79
Helping Displaced Yemeni Women Mobilize Community Mobilization Activities in Internally Displaced Persons (IDP) Hosting Sites in Ma'rib	International Organization for Migration	115

Contact Address

The International Journal of Humanitarian Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Kingdom of Saudi Arabia - Fax: 4647851
E-mail: Journal@ksrelief.org

The International Journal of
Humanitarian Studies

A Peer-Reviewed Journal Issued Every Four Months by King Salman Humanitarian Aid and Relief Center

نحـــو إنســـانية بلا حـــدود
Towards an Unrestricted Humanity

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

The Legacy of Gacaca
Understanding Genius of Forgiveness, Recovery, and Development in Rwandan Society

Disasters
Concepts, Challenges, and Solutions

Displaced Women in Iraq
Reality Challenges and Hoped-for-Policies

Illegal Immigration and Refuge to Europe During Covid-19
A Sociological Review of Humanitarian Relief Efforts

Helping Displaced Yemeni Women Mobilize
Community Mobilization Activities in Internally Displaced Persons (IDP) Hosting Sites in Ma'rib

Issue (4) May 2021 | Ramadan 1442